الخلافة في العربية السعودية

جوزيف أ. كيشيشيان



Gifts 2003

Joseph A.Kechichian
U.S.A.

الخلافة في العربية السعودية

جوزيف أ. كيشيشيان

الخلافة في العربيّة السّعودية

ترجمة

غادة حيدر



Joseph A. Kechichian: *Succession in Saudi Arabia*

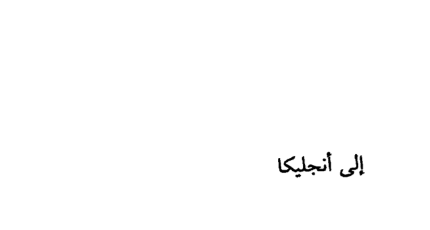
الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ISBN 1 85516 445 0

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492



إلى أنجليكا


المملكة العربية السعودية
التقسيم الإداري
حدود المناطق الإدارية
ليس هناك عواصم للمناطق الإدارية.
فحكومة الرياض هي التي تتولى إدارة المناطق.
الحدود الواردة هنا تقريبية
رفحة
الكويت
رأس الخفجي
رأس الغار
الجبيل
رأس تنورة
القطيف
البحرين
قطر
الوجه
ينبع البحر
جدة
اليمن

المحتويات

شكر

إصدار هذا الكتاب أبرز برهان على أن آل سعود قد بلغوا درجة عالية من النضج السياسي. فنظراً إلى حساسية الموضوع، مجرّد قبول العديد من السعوديين - سواءً من العائلة الحاكمة أو المثقّفين - بمناقشة هذا الموضوع مع باحث غريب عن بيئتهم يبرهن أن ما كان يُعتبر في الماضي من المحرّمات أصبح اليوم موضوعاً شائعاً. وبالنسبة إلى أيّ محلّل، تُعتبر هذه إشارة متينة إلى تحرّر سياسي، وبالتالي دليلاً على مدى صلابة أسس العائلة الحاكمة.

خلال كتابتي لهذا الكتاب، وكتابي الآخر حول موضوع الأمن القومي في السعودية *The National Security of Saudi Arabia* (وهو تأليف مشترك مع تيودور و. كارازيك، قيد التحضير)، قمت بعدّة زيارات إلى المملكة لثلاث مناسبات مختلفة. يورد الملحق الأوّل أسماء جميع الأشخاص الذين قابلتهم من أجل الكتابين، وأوجّه إليهم جميعاً شكراً كبيراً. لكن لا يسعني إلا خصّ بعضهم بشكر مميّز. أودّ أولاً شكر صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وهو اليوم أستاذ لمادة العلوم السياسية في «جامعة الملك سعود» في الرياض. تنبع مشاعر الاحترام والمودّة الصادقة التي أكنّها له من إيماني الوثيق بأن الأمير فيصلاً هو فرد أصيل من آل سعود. ووساطته مع وزارة الإعلام قد فتحت لي العديد من الأبواب التي أتاحت لي تبادل الآراء مع العديد من الأشخاص. لكنّني أسارع وأوضح أن الأمير فيصلاً ليس مسؤولاً عن التحليل الذي أجريته. كما أن الدكتور فؤاد الفارسي، وزير الإعلام الدمث، كان كريماً جدّاً في منحي الكثير من

وقته. أشكره للتعليمات التي أعطاها لوزارته باتّخاذ كافة التدابير اللازمة خلال زيارتي إلى الرياض وجدّة. أخيراً، أدين بشكر وامتنان خاصين للدكتورين عبد العزيز الفايز وعثمان ي. الرواف، وهما اليوم عضوان في مجلس الشورى. فالصداقة التي تجمعنا قديمة العهد، منذ بداية عملهما في «جامعة الملك سعود». فهما كانا دائماً يرحّبان بي وبأفكاري على الرغم من اختلافنا في وجهات النظر إزاء عدد من القضايا.

وعلى الرغم من أن فكرة هذا الكتاب قد خطرت لي أثناء وجودي في شركة RAND Corporation، إلا أن الدكتورة سامانتا رافيش، التي تعمل حالياً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، هي التي حرصت على تنفيذها. فبصفتها المسؤولةَ عن برنامج الأمن الدولي والسياسة الخارجية في «مؤسّسة سميث ريتشاردسون» Smith Richardson Foundation (في ويستبورت، كونيكتيكوت)، شجّعتني على التقدّم بطلب منحة، وقد تمّت الموافقة عليها لحسن الحظ في خريف العام ١٩٩٧. كنت عندها قد بدأت بتأسيس شركتي الاستشارية الخاصة - بعد مغادرتي شركة RAND Corporation في ظلّ ظروف صعبة - فبدت لي هذه الفرصة مؤاتية جدّاً من عدّة نواحٍ. كما أن الدكتورين مارين شتريمكي ودايل ستيوارت من «مؤسّسة سميث ريتشاردسون» كانا متعاونين إلى أقصى الحدود، فوافقا على تمديد الوقت لأتمكّن من إنجاز عملي، واهتمّا، بنفسيهما، بتنسيق جميع مستلزمات المنحة في «جامعة كاليفورنيا» في لوس أنجلس UCLA.

في جامعة UCLA، استضافتني كلّ من الدكتورة إيرين بيرمان، مديرة مركز G.E. von Grunebaum للدراسات المتعلّقة بالشرق الأدنى، ونائبتها عفاف لطفي السيد مارسو، في الفترة الممتدّة بين فصلي خريف العام ١٩٩٨ وربيع العام ٢٠٠١. وقد ساندتاني في أعمالي - إلى جانب العديد من طلاب جامعة UCLA الذين شاركوا في المؤتمر الذي أجريتُه حول هذا الموضوع - فقدّموا إلي التعليقات المفيدة في مرحلة مبكرة من العمل. أشكرهما للدعم الذي قدّمتاه إلي. ولحسن المصادفة أن علاقتي بجامعة UCLA، وخاصةً بالدكتورة السيّد مارسو، تعود إلى عهد قديم إذ إنها قد نشرت أول بحث علمي لي عن السعودية في *International Journal of*

Middle East Studies، في العام ١٩٨٦. لطالما قدّرت ثقتها بعملي. كما أتقدّم بالشكر إلى جوناثان فريدلاندر، وسوزان سيمز، وناتالي جايكوب، وليزات هرتادو مورا، وديان جايمس، وتاميكا ميريك، وجميع أعضاء إدارة المركز.

ولا أنسى أنطوني سكاردينو، أحد طلاّبي في جامعة Pepperdine University (التي علّمتُ فيها مادة الخليج الفارسي في خريف العام ١٩٩٨)، وزميلي الدائم في الأبحاث، تيودور و. كارازيك، اللذين قدّما إلي الدّعم والعون، فأشكرهما جدّاً لمساعدتهما إياي.

وأشكر البروفيسور ر. هرير ديكمجيان من قسم العلوم السياسية في «جامعة جنوبي كاليفورنيا»، الذي تفضّل بقراءة مسودّة الكتاب وتقديم الملاحظات المفيدة. أشكر هذا الباحث البارع الملمّ بشؤون السعودية للوقت الذي كرّسه لي والنصائح الجمّة التي قدّمها إلي.

أخيراً، أشكر فريق دار Palgrave للنشر الذي يستحقّ التفاتة خاصة لإعداده هذا الكتاب وتحضيره للنشر. وأخص بالشكر كارين ولني، المحرّرة، وإيلاّ بيرس وسونيا ويلسون وريك ديلاني الذين بذلوا جهدهم وأخلصوا لهذا العمل. ولا أنسى رودني ويليامز الذي حرّر النسخة المطبوعة بمهارة. أشكرهم جميعاً للعمل الذي قاموا به، والذي تخطّى مجرّد الواجب المهني.

المقدّمة

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قوة عريقة، وعضوة مؤسِّسة لمنظمة الأمم المتحدة، إلاّ أنها لم تأخذ موقعاً طليعياً على ساحة الشؤون الدولية إلاّ في أعقاب أزمة الطاقة التي حلّت في العام ١٩٧٣. في تلك الأثناء، كانت القرارات التي يتمّ اتخاذها في الرياض تؤثّر في مصالح الدول الغربية الأمنية، وقد بدّلت بالتالي نظرة هذه الدول إلى المملكة بشكل دائم. لا شكّ في أن آل سعود استطاعوا حكم المملكة بمهارة، وتوصّلوا إلى تبديد عدد من المخاوف من أن يكون مصير العائلة الحاكمة شبيهاً بمصير البهلويين في دولة إيران المجاورة، خاصة بعد الثورة الإسلامية التي قامت في إيران في العام ١٩٧٩ وخلعت الشاه عن العرش. في الواقع، لم يكتفِ آل سعود بالصمود في وجه الأزمة التي أنبأت ببداية عهد جديد وعصفت بالعالم الإسلامي برمّته، إلا أنهم عمدوا أيضاً إلى تزويد السعوديين بنظام رفاهية دائم، للتأكيد على شرعيّة حكمهم والسهر على ديمومته. لكن، مع التقلّبات في أسعار النفط، رزحت العائلة الحاكمة تحت ضغط شديد للتمكّن من الاستمرار بسياساتها هذه الداعمة لشرعية حكمها، كما أنها اضطرّت إلى مواجهة مجتمع متنامٍ، إن من حيث عدد السكان أو من حيث تزايد مستواهم الثقافي.

تتّفق جميع الآراء على نجاح حكّام عائلة آل سعود في تلبيتهم حاجات المجتمع السعودية الداخلية، إلا أن الأمير طلال بن عبد العزيز، وهو أحد إخوة الملك فهد، طالب حكومة الرياض في السادس من حزيران/ يونيو ١٩٩٩، بـ«إيجاد طريقة سلسة لتسليم الحكم إلى الجيل الجديد، أو مواجهة صراع على السلطة بعد انتهاء عهدِ

الملوك القدماء»[1]. كان الأمير طلال، زعيم تيّار «الأمراء الأحرار» الذي يدعو إلى تغييرات ديموقراطية في بداية الستينيّات، قد أثار سخط الأعضاء المتقدّمين في العائلة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وقد يعيد الكرّة أيضاً مع دخول المملكة القرن الحادي والعشرين. لا شكّ في أن الأمير طلالاً قد استعاد مكانته واعتباره في البلاد بعد أن أمضى سنوات عديدة في المنفى، والأهم من ذلك، بعد أن برهن عن ولائه الأكيد للعائلة. في العام ١٩٦٢، ردّ الأمير عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن (الذي أصبح وليّاً للعهد في العام ١٩٨٢ وأُعلن رسمياً بموجب مرسوم ملكي كخَلَف للملك في العام ١٩٩٢) على مطالبة الأمير طلال بالديموقراطية على الشكل التالي:

> يحتجّ طلال على أن ليس هناك دستور في السعودية يحمي الحريات الديموقراطية، إلا أنه يعلم جيّداً أن المملكة السعودية لديها دستور موحى من الله وليس من صنع إنسان. لا أعتقد أن هناك أيَّ عربيّ يؤمن بأن القرآن يحتوي على غموض أو التباس يسمح بالظلم. إن كافة القوانين والأنظمة السعودية مستوحاة من القرآن والسعودية تفخر بهذا الدستور... أمّا في ما يختصّ بموضوع الاشتراكية، فليس هناك اشتراكية يمينية أو يسارية. الاشتراكية الحقيقية هي الاشتراكية العربية التي كشفها القرآن. تحدّث طلال مطوّلاً عن الاشتراكية. إنه يعلم جيّداً أنه إذا كان هناك نظام ديموقراطي حقيقي في العالم، فهو النظام القائم في السعودية[2].

لقد ارتأى الأمير طلال في آخر مطالبه أن هناك حاجة إلى المضيّ بعصرنة المملكة وتحديثها، من خلال خطوات عديدة، منها «منح النساء المزيدَ من الحقوق

---

(١) راجع:
Salah Nasrawi, 'Saudi Prince Urges Changes', *The Associated Press*, June 6, 1999.

(٢) نُشرت ملاحظات الأمير عبد الله للمرة الأولى في الثامن عشر من شهر آب/أغسطس في العام ١٩٦٢، في **الصفا** و**الحياة** وهما صحيفتان رائدتان كانتا تصدران في بيروت. راجع:
Gerald De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia*, New York: Frederik A., Praeger Publishers, 1996, pp. 107-108.

بالعمل والقيادة. . . والحدّ من نفقات حكومة الرياض العسكرية، وتسليم السلطة إلى الجيل الجديد لأن مشاكلنا»، كما أوضح طلال، «هي مع الأحفاد»، الذين يحتاجون، كما هو مُتوقَّع، إلى آلية جديدة لضمان انتقال سلس وسلمي للخلافة في ما بينهم.

وعلى الرغم من أن وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز لم يجب بشكل علني عن هذه التعليقات الأخيرة، فهو كان يعي تماماً أهمية المسائل الدقيقة التي تناولتها، كالحداثة وإعادة بناء الهيكليّة الاجتماعية والخلافة - وهي أبرز المسائل الملحة التي تواجهها المملكة اليوم -. إلا أن صراحة الأمير طلال قد عبّرت، بشكل كامل، عن المأزق الذي يواجهه الملك فهد وخلفاؤه الراغبون في المحافظة على التقاليد السعودية مع المضيّ بمشروع عصرنة كاملة وشاملة للبلاد.

يهدف هذا الكتاب إلى تقييم التغيّرات القادمة في القيادة السعودية، في الوقت الذي تزداد فيه أهمية المملكة السعودية ويكبر تأثيرها في المصالح الغربية الأمنية[٣]. وفي سبيل ذلك، يقترح:

أولاً، تحديد هوية الأمراء الذين يملكون أوفر الحظوظ بقيادة البلاد؛

ثانياً، تحليل مواقفهم السياسية والاجتماعية والدينية، بالإضافة إلى مواقفهم من الولايات المتحدة الأميركية والقوى الرئيسية الأخرى؛

ثالثاً، تقييم المعايير اللازمة لبقاء آل سعود كعائلة حاكمة.

بعبارة أخرى، غرض هذه الدراسة هو التوضيح للقادة السعوديين البارزين كيف يمكن أن يكون «التصميم على السلطة» (العامل الحاسم الذي يضمن التغلّب على

---

(٣) راجع:
Stanley Reed, 'A Princely Power Struggle Could Shake The House of Saud', *Business Week*, December 25, 1995, p. 56;

راجع أيضاً:
Kathy Evans ,'Saudi Arabia: Shifting Sands at the House of Saud', *The Middle East Magazine*, number 253, February 1996, pp. 6-9.

سائر النزاعات)[٤]. لذا سيورد الكتاب بعض الافتراضات بشأن مستقبل الخلافة في السنوات القليلة القادمة.

المملكة في القرن العشرين

في العام ١٩٩٩، كانت السعودية تملك حوالى ربع احتياطي النفط في العالم في مكان تكاد مساحته تبلغ ربع مساحة الولايات المتحدة. تحتل المملكة أكثر من ٧٠٪ من مساحة الجزيرة العربية، وهي تتشارك الحدود مع دول حساسة من بلدان الشرق الأوسط، منها الأردن والعراق والكويت في الشمال؛ البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في الشرق؛ وعمان واليمن في الجنوب. كما يحدّها الخليج الفارسي/العربي[٥] من الشرق والبحر الأحمر من الغرب. ونظراً إلى الموقع الاستراتيجي الذي يتمتّع به مضيقا هرمز وباب المندب، قد تثير قضية الوصول إلى مياه البحر إشكالية. تنقسم هذه المناطق إلى ١٨ إقليماً، ويتمتّع الزعماء المحليّون فيها بسلطة أساسية، وإن كانت السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية بأيدي عائلة آل سعود في الرياض.

انسجاماً مع التقاليد الملكيّة السعودية - التي تقضي بكون الملك قائداً دينياً أعلى - تمنح خدمةُ الحرمين الشريفين في مكة والمدينة الحاكمَ السعودي شرعية لا مثيل لها. منذ العام ١٩٣٢، عندما كانت قبائل الجزيرة العربية متحدة تحت حكم عبد العزيز بن عبد الرحمن، حكم آلُ سعود البلاد بمهارة وإصرار. لم ينجحوا في إنشاء دولة عصرية فحسب - في حين كانت السياسات القبلية هي الوحيدة السائدة -، بل طوّروا أيضاً إطاراً تشريعياً فريداً لحكمهم[٦]. لا شكّ في أن عبد

---

(٤) نُشرت نسخة معدّلة من هذه المقدّمة للمرّة الأولى في مقالة لجوزيف كشيشيان:
Joseph A. Kechichian, 'Saudi Arabia's Will to Power', *Middle East Policy* 7:2, February 2000, pp. 47-60.

(٥) يُعرف الجسمُ المائي الذي يفصل بين الجزيرة العربية وإيران بالخليج الفارسي في المراجع الغربية، وبالخليج العربي في المراجع العربية.

(٦) من بين الكتب التمهيديّة الأكثر إفادة عن المملكة العربية السعوديّة، راجع:
حسن عبد الحيّ قزّاز، **الأمن الذي نعيشه**، في جزأين، الطبعة الثالثة، جدة، المملكة العربية =

العزيز وأعضاء العائلة الكبار قد هدفوا إلى حماية قاعدة نفوذهم، كما أنهم أدركوا ما هي مصالحهم والسبيل لردّ الأخطار. لكن، على الرغم من إدراكهم للقدرات الكامنة، انطلق آل سعود من الفراغ وظلوا يعملون في فراغ سياسي عل مرّ غالبية القرون السابقة. فقد كانوا يفتقرون بشكل أساسي إلى استراتيجيا سياسية متماسكة تحميهم من الأخطار الداخلية والخارجية، وتضمن استمرار هيمنة العائلة. حاول عبد العزيز وخلفاؤه من بعده سدّ هذه الثغرة من خلال إنشاء إطار سياسي فريد يقوم على أساس أيديولوجي واضح، من شأنه تشريع حكم آل سعود. في النهاية، طوّرت الرياض نوعاً من التصميم على السلطة، استفاد من التزام العائلة بالقيم الإسلامية، واستطاع، بفضل الثروة النفطية، تحويلَ الصحراء إلى دولة حديثة.

بالإضافة إلى هذا التصميم، تمّ تقديم مبرّرات عقائديّة عديدة لمنح حكم النخبة المستمرّ صفةً شرعية. ولّدت هذه الادّعاءاتُ الأيديولوجية سلسلةً من الشروط المسبقة التي عزّزت استقرار النظام، وقد نشأت بعض التدابير المؤسّساتية والأهداف السياسية من هذه الحاجة إلى إيفاء الشروط المسبقة. في الواقع، كانت معظم هذه الأهداف، في جوهرها، سياسية وعسكرية واقتصادية. فعلى سبيل المثال، ولبلوغ أهداف عقائدية، تمّ استنباط سلسلة من الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وقد هدفت هذه الاستراتيجيات، بدورها، إلى الحدّ من التهديدات والمخاطر التي تواجهها النخبة الحاكمة من جهة، وتعزيز مصالحها من جهة أخرى. وبالنتيجة، كانت هذه الاستراتيجيات عمليّة وجديرة بالثقة مقارنةً بحجم قدرات البلاد وتأثيرها المحدود.

= السعوديّة، دار العلم للطباعة والنشر، ١٩٩٣ (نُشر ملخّص من جزء واحد باللغة الإنكليزية تحت العنوان نفسه في العام ١٩٩٢)؛
راجع أيضاً:

H. St. John Philby, Sa'udi Arabia, London: Ernest Benn Limited, 1955; John S. Habib, *Bin Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of The Sa'udi Kingdom*, 1910-1930, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1978; and Joseph Kostiner, *The Making of Saudi Arabia, 1916-1936: From Chieftaincy to Monarchical State*, New York and Oxford: Oxford University Press, 1993.

اتّسم السياق الذي حكمت فيه النخبة معظم فترات العقود السبعة الأخيرة، بجوّ من التنافس على السلطة والنفوذ في البلاد بشكل عام، وعلى صنع القرارات السياسية بشكل خاص. وقد شكّل تنافس النخبة، إلى جانب عمليّة صياغة سياسة البلاد، الآليةَ الوطنية لاتّخاذ القرارات الأمنية. وفي حالة السعودية، كانت النخبة المهيمِنة - ولا تزال - هي عائلة آل سعود.

أصحاب القرار

للتمكّن من الحكم بطريقة فعالة، حافظ آل سعود على النظام في الصفوف، بشكل رئيسي من خلال استمالة فروع العائلة التي قد تنافسهم على الحكم وتشكّل خطراً داخليّاً على آلية الخلافة كما هي قائمة. نأخذ على سبيل المثال الفرع الرئيسي لعائلة آل سعود، وهو سعود الكبير (الذي يُعرَف أيضاً باسم العريف). ففي بدايات التسعينيات، قامت هذه العائلة بتحدّي نظام الخلافة القبلي الذي كان سائداً، مرتكزة على تقدّمها كالفرع الرئيسي للعائلة. أحبط الملك عبد العزيز هذه المحاولة بتزويج إحدى أخواته، نورا، بالمُطالب الرئيسي بالحكم، سعود بن عبد العزيز بن سعود الكبير[٧]. بهذه الطريقة، استمال عبدُ العزيز عائلةَ سعود الكبير وكسب تأييدها، كما جعلها تشارك في حكم فرعه في العائلة[٨].

وقد نجحت هذه الطريقة أيضاً مع آل جِلوي، وهم فرع آخر من فروع عائلة آل سعود، كان يستطيع - وإن لم يفعل - منافسة آل سعود على الحكم. منذ بداية

---

(٧) راجع:
David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981, pp. 42, 101.

(٨) لم يكن الحلّ دائماً بالأمر السهل. فنقلاً عن أحد التقارير، قُتل خالد بن محمد بن عبد الرحمن في حادث صيد غريب بعد أن حاول ابن أخي عبد العزيز تكراراً قتل ابن عبد العزيز وليّ عهد البلاد، الأمير سعود. راجع:
Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984, pp.32-33.

تأسيس المملكة، تميّز أعضاء عائلة آل جلوي بمسؤولية إمارة المناطق الرئيسية. فحتّى حلول عهد الملك فهد، كانوا يسيطرون على إمارة منطقة الحَسى المنتجة للبترول[٩]. ثم استلم ابن الملك فهد، الأمير محمد، هذه الإمارة في العام ١٩٨٥، إلا أن الأمير محمداً بن فهد بن جلوي ظلّ يحكم مدينتين من مدن هذه المنطقة البارزة: الهفوف والأحساء. كما أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، أمير المنطقة الشمالية، كان أيضاً مثالاً آخر لتسلّم أعضاء هذه العائلة منصبَ سلطة كهذا. باختصار، إن دعم فرع الجلوي، من خلال هذه التعيينات، قد تمّ تفصيله بشكل دقيق ليتناسب مع حاجات العائلة الحاكمة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى فرع آل ثنيان الذي لم يبدر منه أيّ تحدٍّ لنظام الخلافة في العائلة الحاكمة. فقد تمّت استمالته، لكن هذه المرة، «عن طريق الحب لا السياسة». فقد تزوّج الملك فيصل عفّت بنت أحمد آل ثنيان، ممّا أدّى إلى نشوء رابط هام بين آل ثنيان والعائلة الحاكمة[١٠]. كما أن تعيين الشيخ عبد العزيز آل ثنيان كنائب لوزير الخارجية، والأمير سعود بن عبد الله آل ثنيان كنائب وزير في وزارة الشؤون البلدية والقروية، قد زاد من مصلحة هذا الفرع في استمرارية العائلة الحاكمة في الحكم.

لا تكفي هذه الأمثلة لحلّ رموز نظام الحكم المُتقَن والمعقّد الذي تتّبعه العائلة الحاكمة. فعلاقات المصاهرة لم تقتصر على الفروع غير المباشرة. كما أن نفوذ هذه الفروع في العائلة، خاصة في عمليّة اتّخاذ القرارات، لا يُعبَّر عنه فقط من خلال المناصب البارزة التي يشغلها أعضاؤها، بل أيضاً من خلال سلوك الأعضاء البارزين والنافذين، أمثال أَخَوَي الملك عبد العزيز، محمد وعبد الله بن عبد الرحمن. فهذان الأميران كانا مَن توسَّط، إلى جانب الملك فهد، للتوصّل إلى التوافق المطلوب ضمن العائلة لخلع الملك سعود (في العام ١٩٦٤) لمصلحة وليّ العهد الأمير فيصل، بإقناع العلماء السعوديين بإعلان عدم أهلية الأول للحكم بعد سلسلة من

---

(٩) حكم عبد الله بن جلوي المنطقة من العام ١٩١٣ لغاية العام ١٩٣٦ عندما خلفه ابنه سعود.
(١٠) راجع: Holden, op. cit., p. 203.

الأخطاء السياسية. لا شكّ في أن هذا القرار كان من أهم القرارات التي اتّخذتها العائلة في هذا القرن[١١]. لكن، على الرغم من أن هذه «التدابير» كانت تجري بشكل دائم في الماضي، فإن التزايد المتسارع في حجم العائلة يفرض قيام تغييرات على صعيد طريقة تطبيق مبدأ الخلافة والطريقة التي يتّبعها قادة العائلة لإبراز أبنائهم الواحد ضد الآخر.

الخلافة ووليّ العهد عبد الله

منذ وفاة مؤسّس السلالة الملكية الحالية، ومع استثناءات طفيفة، انتقل الحكم بين أبناء عبد العزيز بحسب تسلسل الأعمار. لذا، فإن فهم العلاقات المتبادلة بين أعضاء العائلة الحاكمة ومراكز الأعضاء مهمّ جداً لمحاولة تحديد التغيّرات التي قد تطرأ في المستقبل[١٢]. وقد تمّ الانحراف عن هذا التقليد الراسخ والقديم العهد لأول مرة في العام ١٩٩٢، حين أصدرت العائلة المالكة، لأول مرة في تاريخها، أمراً يشرّع نظام تسلسل الخلافة بشكل واضح وصريح. فبالإضافة إلى التوافقات القائمة بشأن هوية وليّ العهد، نصّ المرسوم الملكي بشكل صريح على أن عبد الله هو الأول في سلسلة المرشّحين للحكم في حين يحتلّ الأمير سلطان المرتبة الثانية - والاثنان من أبناء مؤسّس المملكة[١٣]-. بالإضافة إلى الملك، يبقى هذان الأميران عنصرين بارزين في الوقت الحالي وفي المستقبل، في آلية صنع القرارات في السعودية.

حتّى عهد قريب، احتفظ وليّ العهد، الأمير عبد الله، بموقف بارد نسبياً من

---

(١١) راجع: De Gaury, op. cit., p. 95.

(١٢) للحصول على تمهيد حديث للموضوع، راجع:
Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, policy paper number 37, 2nd edition, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1995.

(١٣) يُنقل أن اختيار عبد الله وهو غير سديري، كان عبارة عن تسوية نابعة من الرغبة في الحدّ من نفوذ «جماعة السديريين» داخل العائلة المالكة، راجع:
Youssef M. Ibrahim, 'Saudi King Issues Decrees to Revise Governing System', *The New York Times*, March 2, 1999, p. 1.

القوى الغربية بشكل عام، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص. إلا أن هذا الموقف تغيَّر كثيراً عندما رأى الأمير الولايات المتحدة تفي بوعدها بدعم المملكة من خلال تدخّلها الناجح بعد الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠[١٤]. يعود ارتباط وليّ العهد بشؤون السياسة الداخلية إلى قيادته قوةً أمنية داخلية في المملكة هي الحرس الوطني. وعلى خلاف الجيش العادي الذي يتمركز في محيط البلاد، يتمركز الحرس الوطني في منشآت رئيسية. ويتألف من أعضاء القبائل، لذا فهو يُعتبر الوسيلة الوحيدة للحفاظ على ولاء القبائل للعائلة الحاكمة، كما أنه أداة فعالة لحفظ الأمن الداخلي في البلاد. ووفقاً للظروف، يمكن أن يستفيد وليّ العهد من موقعه كقائد للحرس الوطني للمطالبة بحقّه في الحكم بعد الملك فهد في حال قيام أيّة تحدّيات.

على الرغم من أن عبد الله هو الذي يسيطر على الحرس الوطني، إلا أنه يبقى ضعيفاً نسبياً نظراً إلى مرتبته في العائلة. فالأمير عبد الله هو ابن زوجة من قبيلة شمّر كان عبد العزيز قد تزوّج بها ليفوز بدعم سلالة الرشيد المنافسة في منطقة حائل بعد أن هزمهم في المعركة[١٥]. كما أن الأمير عبد الله لا يتمتّع بحشد من الأشقاء كالأمراء الآخرين - فهو بمثابة دخيل على العائلة-. بالإضافة إلى ذلك، له عدد محدود من الأبناء الذين يشغلون مناصب هامة. وربما بسبب افتقار عبد الله إلى روابط عائلية هامة، تقتصر مناصب أبنائه الثلاثة المعروفين على مستوى الحرس الوطني التابع لسلطة والدهم. يفتقر الأمير عبد الله إذاً إلى شبكة متينة من المناصرين في الوسط الحكومي الموسّع، وهي ميزة استطاع الأمراء الآخرون اكتسابها من جرّاء تعيين أبنائهم وأقربائهم في مختلف الأجهزة الحكومية.

كما رأينا إذاً، فإن مركز الأمير عبد الله، من حيث علاقات النَّسَب، ضعيف في

---

(١٤) كان عبد الله منغمساً تماماً في شؤون المملكة الداخلية حتّى مرض الملك فهد في العامين ١٩٩٦-١٩٩٧ فأُلقيت على عاتقه واجبات لا تُعَدّ ولا تُحصى.

(١٥) من أجل دراسة دقيقة لآل الرشيد، راجع:

Madawi Al Rasheed, *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty*, London and New York: I. B. Tauris & Co. Limited, 1991;

راجع أيضاً أ. العثيمين، **نشأة إمارة الرشيد**، الرياض، ١٩٨١؛

وأيضاً: Bligh, op. cit., p. 22.

العائلة، كما أن قدرته على تعيين مناصريه في مناصب حكومية محدودة. فمع استعداده لتحمّل مسؤولية العرش، لا بدّ من تغيير هذا الوضع إذا كان عبد الله راغباً في استلام الحكم فعلاً في المملكة والحكومة. غير أنه لا يمكن لهذا التغيير أن يحصل إلا على حساب أمراء نافذين آخرين يشاركون في عملية صنع القرارات. فكيف سيعمد الأمير عبد الله إلى تحقيق ذلك، ومن سيبعد عن الحكم؟ هل سينجح في دفع أبنائه إلى الواجهة؟ هل سيدخل في تحالفات جديدة معيّنة و/أو يشجّع أبناءه على ذلك؟ وفي حال ارتقائه سدّة الحكم، كيف سيعيد تنظيم عملية الخلافة، وعلى حساب من؟ والأهم من ذلك كلّه - وهذا هو السؤال الرئيسي - هل سيستطيع إبعاد وليّ عهده (المعيَّن بموجب المرسوم الملكي الصادر في العام ١٩٩٢) إذا قامت العائلة بفرض وزير الدفاع، الأمير سلطان، أو أيّ مرشّح آخر عليه؟

يجب تحليل هذه الأسئلة والتدقيق فيها، إذ إن عمليّة اتّخاذ القرارات في المملكة تتأثّر إلى حدّ كبير بشخصية الأمراء.

الأمير سلطان و«السديريون السبعة»

يحتلّ الأمير سلطان المرتبة الثانية في سلسلة الخلافة. وهو يتمتّع بروابط عائلية متينة، إذ إنه ابن حسّا بنت أحمد السديري التي أنجبت ستة أمراء آخرين. ذُكر الكثير عن نفوذ «السديريين السبعة» في عائلة آل سعود - وذلك لسبب وجيه[١٦]-. ففهد هو الملك، والأمير سلطان وزيرٌ للدفاع والطيران والمرشّح الثاني للعرش، والأمير نايف وزير للداخلية، والأمير أحمد نائب لوزير الداخلية، والأمير سلمان أمير على منطقة الرياض، والأمير تركي نائب للأمير سلطان في وزارة الدفاع، في حين يمثّل الأمير عبد الرحمن تجمّعاً بارزاً لرجال أعمال في السعودية. وإضافة إلى إمساكهم بمفاتيح السلطة، يتجاوز نفوذ السديريين في العائلة الحاكمة الأشقاء «السديريين السبعة»، ليشمل خمسة أمراء آخرين من العائلة وخمسة

(١٦) برغم انتقاده الشديد لآل سعود، يحتوي كتاب ناصر السعيد حول العائلة الحاكمة، تفاصيلَ غنيّةً عن الأفراد، خاصّة أولئك التابعين للفرع السديري. راجع ناصر السعيد، **طريق آل سعود**، في جزأين، بيروت، مطبعة الاتّحاد، ١٩٨٥.

سديريين يشغلون مناصب حكومية ووزارية بارزة.

ونظراً إلى موقعه كعضو في مجموعة السديريين، يستطيع الأمير سلطان الاعتماد على قاعدة دعم قوية في العائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أقرباء وزير الدفاع يشغلون هم أيضاً مراكز هامة في الحكومة. فأحد هؤلاء، وهو بدر، يشغل منصب نائب القائد الأعلى في الحرس الوطني، ولي العهد الأمير عبد الله. لا يجدر إهمال هذا الحضور القوي والنفوذ في أبرز قاعدة نفوذ للأمير عبد الله، يرتكز عليها للمطالبة بحقّه بالحكم.

كما أن أبناء الأمير سلطان يشغلون مناصب بارزة في الحكومة، ويمكنه الاعتماد عليهم كمناصرين له في ترشّحه لأعلى منصب في البلاد. فحتّى عهد قريب، كان ابنه البكر، الأمير خالد، معروفاً لدى الغرب كقائد الجيش السعودي في قوات الائتلاف العربية التي شاركت بنجاح في عمليتي «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء»[١٧]. في الواقع، لقد أكسب هذا النجاحُ الأمير خالداً رصيداً سياسياً هاماً وفرصاً تجارية، دفعته إلى الاستقالة باكراً من مهمّاته العسكرية - وهو أمر يُرجَّح أن يكون قد تمّ بتشجيع من الملك وبعض الأمراء الآخرين الذين كانوا يخشون من نفوذ خالد المتزايد[١٨]-. إلا أن الأمير خالداً بن سلطان لا يزال يشكّل قوةً سياسية في المملكة نظراً إلى القاعدة السياسية التي ضمنتها له ولأبيه ملكيّته لمطبوعتين دوريتين متمركزتين في لندن[١٩].

أمّا الأمير بندر، الابن الثاني لوزير الدفاع سلطان، فهو معروف في الغرب أكثر من الأمير خالد، إذ إن منصبه كسفير للسعودية في الولايات المتحدة يتيح له عدة

---

(١٧) راجع:

Khaled bin Sultan (with Patrick Seale), *Desert Warrior: A Personal view of the Gulf War by the Joint Forces Commander*, New York: HarperCollins Publishers, Inc., 1995.

(١٨) راجع:

'Prince Khaled's Departure is Unexplained', *Country Report Saudi Arabia 4-91*, London: The Economist Intelligence Unit, 1991, p. 12.

(١٩) المطبوعتان هما الصحيفة اليوميّة **الحياة**، والأسبوعيّة **الوسط**، اللتان تصدران في لندن باللغة العربية.

فرص عامة. يقوم الأمير بندر، المعروف بتقرّبه من الملك، بتنفيذ الاستراتيجيات السياسية والعسكرية المدروسة التي تقضي بتبعيّة مشتركة مع الولايات المتحدة، للحرص على استمرار واشنطن في دعمها لحكم العائلة المالكة. يؤثّر نجاح هذه السياسة في الوضع الأمني للمملكة. لذا، فالرصيد السياسي الذي يكتسبه الأمير بندر بسبب علاقاته الوثيقة بالنخبة السياسية والاقتصادية الغربية، والأميركية بشكل خاص، يُعتبر دعامة تضاف إلى موقعه السياسي وموقع والده ضمن العائلة الحاكمة، بقدر ما هو علاوة ومكسب لأمن البلاد على المدى الطويل. في الواقع، ونظراً إلى سيطرة السديريين على هذا المنصب الهام الذي يصل البلاد بحليف رئيسي، قد يتعجّب المرء كيف يتمكّن ولي العهد الأمير عبد الله من إيصال كلمته إلى واشنطن بشكل مستقلّ عن واسطة السديريين، ويتساءل عن الموقع الذي سيحتلّه الأمير بندر على المدى البعيد مع اقتراب الأمير عبد الله من العرش.

يتمتّع سلطان بن عبد العزيز بقاعدة نفوذ قوية في الحكومة بفضل مناصب أبنائه وأقربائه البارزة. كما أنه يتمتّع بدعم قوي ضمن العائلة الحاكمة بسبب ارتباطه بفريق السديريين الموسّع. إلا أنه من الخطأ الافتراض أن سلطان يستطيع الاعتماد بشكل آلي على دعم صفوف السديريين المتراصة في محاولته لاكتساب النفوذ السياسي. يجدر التذكير بأنه ما بقي الملك فهد حيّاً يُرزق على عرشه، فهو ليس المتقدّم في عائلة آل سعود الحاكمة فحسب، لكن أيضاً أكبر الأمراء سنّاً في فريق السديريين. لذا، فلفهد الحقّ الأوّل بولاء السديريين، ولهذا السبب أوكل لسديري آخر، هو محمد بن تركي، بإمارة منطقة الباحة. كان تركي السديري وفهد بن خالد السديري يسيطران في السابق على المنطقتين الجنوبيتين الرئيسيتين: عسير ونجران. فقد انتُزعت هذه المنطقة كلّها من اليمن منذ أوائل الثلاثينيات، وشكّلت ساحة للتنازع على الحدود بتمويل من مصر في الخمسينيات، ويُتوقّع أن تشكّل في المستقبل مصدراً للنزاع بين المملكة واليمن الموحّدة[٢٠].

---

(٢٠) راجع:

F. Gregory Gause III, *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Stuctures and Foreign Influence*, New York: Columbia Univresity Press, 1990, pp. 150- 162.

وجهة نظر الملك فهد

لقد عيّن الملك أبناءه أيضاً في مناصب هامة. فهو يحضّر ابنه الشاب عبد العزيز لتحمّل المسؤوليات، كما أنه يسمح لخالد وسعود بالحفاظ على علاقاتهما مع مجتمع الأعمال في السعودية. إلا أن الأهمّ هو التبديل الذي قام به في ميزان القوى في المملكة، بخلعه الأمير التقليدي من آل جِلَوي واستبداله بابنه محمد لإمارة المنطقة الشرقية الغنية بالنفط (الحَسى)، التي تستمدّ السعودية منها كافة ثروتها. وبذلك، يكون الملك قد عيّن شخصاً موثوقاً لا يمكن التشكيك بولائه في منطقة استراتيجية حسّاسة في المملكة، كما أنه يكون قد منح ابنه فرصة لا تُضاهى للبرهنة عن قدراته، حيث إن هذا المنصب يقتضي تبصّراً كبيراً وحكماً ثاقباً. وإذا استمرّ الأمير محمد بن فهد بنجاحاته وفرض نفسه كشخص أهل لموقعه (بعد أن أثبت نجاحه بكسب غالبية زعماء المعارضة الشيعية لصفّه)، فسيصبح مؤهّلاً للمطالبة بمسؤوليات أكبر في المستقبل.

ابنا الملك فيصل

بالإضافة إلى هؤلاء الأمراء الرئيسيين، يجدر بنا التوقّف عند أميرين آخرين ينتميان إلى فرع من العائلة خارج نطاق سلسلة الخلافة، إلا أنهما يؤثّران في موضوع الخلافة. إنهما الأميران سعود وتركي، ابنا الملك فيصل. فبزواجه من جوهرة بنت فيصل بن عبد الله بن عبد الرحمن، حاول وزير الخارجية الأمير سعود ضمان مستقبله من خلال مصاهرته لعائلة الملك المستقبلي. أمّا نفوذ الأمير تركي فيستمدّه من مسؤولياته كمدير لجهاز الاستخبارات السعودية.

الضغوطات بشأن الخلافة

ارتكازاً على ما تقدّم، فإن الضغوطات التي تمارَس بشأن موضوع الخلافة، تثير القلق. لا شك في أن مبدأ الخلافة ليس مستهدَفاً من جهة أيّ فرد أو مجموعة، حيث إن الوقت كفيل بذلك. فأبناء عبد العزيز يتقدّمون في السن، ومع الوقت ستفقد السعودية الخلفاء المؤهّلين للحكم ممّا قد يولّد حالة من تقلّب الحكم بين الحكّام، ممّا يولّد بدوره حالة من عدم الاستقرار. ومع انخفاض عدد الأمراء الكبار المتقدّمين

في العائلة، ينتظر خمسة آلاف طامح إلى الحكم ينتمون إلى الجيلين الثاني والثالث في الأجنحة، بدون أي معايير متَّفَق عليها للاختيار في ما بينهم. إن هذه المنافسة العائلية حاسمة، وإن كان هناك أقلّ من عشرة أمراء يمتلكون الحظّ في ارتقاء سدّة الحكم في العقود القليلة القادمة. مع ذلك، فالتركيبة المستقبلية للنخبة التي تمتلك القرار واستقرارها إنما تخضع لتغيّر جذري بسبب إعادة تقسيم التحالفات العائلية المعقّدة. فكيف ستتطوّر هذه التحالفات؟ ومن سيتمكّن من السيطرة على النظام؟ وما الذي سيستلزمه اكتساب دعم من لم يتمّ اختياره؟

لا شك في أن بعض الأفرقاء في العائلة سيفاوضون بأمر الغربلة التي لا بدّ من أن تتمّ في صفوف الجيلين الثاني والثالث بشكل أفضل من باقي المجموعات. فإذا ما رجعنا إلى تاريخ المملكة، نتوقّع من العائلة أن تُظهر للعالم الخارجي أن حلّ مسألة الخلافة قد تمّ بشكل حساس وسريع. فمن شأن خطوة كهذه تبديد الشكوك والقضاء على الفرص للقيام بتخمينات علنية حول النزاعات العائلية. إلا أنه يجب النظر بتعمّق إلى إمكانية تفاقم هذه المسألة خلف الكواليس.

وفي حين ستحاول العائلة الحاكمة دائماً اجتناب وصول الأمور إلى درجة التنازع العلني، فالاختلافات في وجهات النظر ليست جديدة على التاريخ السعودي. ومن شأن إعادة إثارة مسألة شرعية النظام الملكي الأيديولوجية أو العقائدية، الإخلالُ باستقرار البلاد لا محالة[٢١]. يُحتمل أن تتحوّل مسألة الخلافة إلى صراع مرير خلف الكواليس. قد يتحرّك اللاعبون باكراً فيعيّنون أبناءهم في مناصب تخوّلهم اكتساب الرصيد السياسي الداخلي أو الخارجي الضروري للمطالبة بالحقّ في العرش، أو يحاولون توسيع قاعدة نفوذ أقربائهم ضمن العائلة والحكومة على حساب الأمراء الآخرين. فأية محاولة يقوم بها فريق من العائلة الحاكمة لإنشاء قاعدة نفوذ منافسة ضمن المؤسسة الدينية أو القبليّة السعودية، ستدلّ على هذا النوع من الصراعات

(٢١) كما كانت الحال في بداية الستّينيّات، عندما اصطفّ المدعوّون بـ«الأمراء الأحرار» إلى جانب الأمير سعود بينما كان الملك المخلوع يناضل لاستعادة مركزه. راجع:

De Gaury, *op. cit.*, pp. 130-138;

وأيضاً:

Bligh, *op. cit.*, pp. 64-70.

القائم خلف كواليس الحكم. تجدر الإشارة هنا إلى أن التصادم وتنازع الحكم في السعودية لم يخلُوَا من العنف في الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة الخلافة قد تؤدّي إلى المزيد من التجاذبات في عائلة آل سعود. في الواقع، أن إمكانية وقوع البلاد في أيّة ورطة أو قيام تنازع حاد أو الإخلال باستقرار البلاد، يشكّل دوماً مصدراً للقلق لحكومة الرياض وحلفائها الغربيين. فانعكاسات تطوّر كهذا على القوى الغربية الرئيسية قد تكون خطيرة، إذ إن النزاعات العائلية قد تعوق جهود النظام الملكي لمواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية التي تهدّد استمرار حكمها، والتي قد تؤدّي إلى قلب النظام.

تأثيرات السلوك الديني والقَبَلي في مسألة الخلافة

غالباً ما تطرح مسائلُ الخلافة إشكاليّاتٍ في الأنظمة الملكية الوراثية بسبب مشادات السلطة المتأصّلة التي تحدّد حجم قوّة الحكم، إن بصورة إيجابية أو سلبية. في أوروبا مثلاً، حيث تكاثرت الأنظمة الملكية، كانت الخلافة تُحدَّد حيناً ببروز أحد أبناء الحاكم وتميّزه بقوّته، أو باتّباع مبدأ البكورة أحياناً أخرى، فيرتقي بكر أبناء الملك سدّة الحكم[٢٢]. لأسباب عديدة، خاصةً بسبب التقاليد الدينية والقبليّة، لم يتطوّر مبدأ البكورة في الأنظمة العربية بالطريقة نفسها، إذ إن كافة أبناء الرجل، بحسب الشريعة، هم متساوون وشرعيّون، حتّى لو وُلدوا من زيجات غير شرعيّة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمعايير القبلية السابقة للإسلام، قد ينتقل الحكم من جيل إلى آخر ضمن عائلة معيّنة، لكن ليس بالضرورة من الأب إلى ابنه. فقد يستلم السلطة شقيق الملك أو عمّه أو ابن عمّه، وفقاً لاختيار كبار العائلة وتحديدهم للشخص الذي يتمتّع بـ«مزايا النبل والشهامة؛ والقدرة والمهارة في التحكيم،

---

(٢٢) من أجل مناقشة موضوع الخلافة نظريّاً، راجع:

Robbins Burling, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, New York: Academic Press, 1974;

وأيضاً:

Reinhard Bendix, *Kings or People: Power and the Mandate to Rule*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1978, 1980.

والحظ؛ وحسّ القيادة»[٢٣].

أبرز الصعوبات التي تتأتّى من هذه التقاليد، هي تحديد الأهلية أو عدم الأهلية، في ظلّ اللبس المسيطر، وخاصةً أن مجموعة المرشّحين المحتملين تمتد لتشمل المتحدّرين المباشرين من الحاكم (الأبناء) والمتحدّرين الجانبيين (الإخوة)، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من العائلة الحاكمة. فنظراً إلى عدد المرشّحين وغياب أيّة وسيلة - معتمَدة أو رسمية - للتحكيم بينهم، غالباً ما قامت الصراعات بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن النظام يحتوي على حسنة هامة، على الأقلّ بالمبدأ، وهي اختيار أكثر المرشّحين أهلية - أي خلافة الشخص المناسب -، فعملياً تجري الأمور بشكل مخالف، إذ إن الصراع قد يكون مدمّراً لدرجة تعريض المملكة لعدد من الخصوم الداخليين والخارجيين.

إلا أن الانعكاسات الخطيرة التي قد تنشأ عن مبدأ الخلافة في الجزيرة العربية تُلطَّف، إلى حدّ ما، بالامتياز التقليدي الذي يملكه الملوك والذي يقضي بتعيين خلفائهم، وحتّى خلفاء أولياء عهدهم. هذا ما حصل مع الملوك النافذين الذين حاولوا إنشاء خلافة مباشرة عمودية، تنتقل عادةً للابن البكر. وبرغم أن ذلك يساعد على ضمان الاستمرارية بشكل سلس، لكنه لم ينجح في تجنيب البلاد الصراعات بشأن الخلافة.

كما أن المحافظة على الحكم هي أيضاً مسألة هشّة بطبيعتها، إذ إن شرعيته رهن ببرهنته المستمرّة عن أهليته. فأي دليل على فشله أو عدم أهليته قد يؤثّر في موقع الملك ويُضعفه ويفسح في المجال أمام منافسيه ليتحدّوه بادّعائهم الشرعي بتفوّقهم وقدرتهم على الحكم بشكل أفضل. لهذا السبب، فإن الأزمات التي واجهتها السلالات الحاكمة في السعودية كانت تميل إلى إثارة التنافسات العائلية وجعلها

---

(٢٣) راجع:

Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Saudi Arabia*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981, p. 57;

كما يمكن الاستفادة من:

'The Influence of the Tribal Segmentary System upon Political and Social Organization in Central Arabia', pp. 51-70.

تتفاقم، إلى حدّ أن الملك قد يحاسَب لتسبّبه في نشوء أزمة معيّنة أو لعجزه عن حلّها. في الواقع، حتّى أقوى الملوك وأكثرهم أهلية للحكم، كان يتعرّض للتحدّي من سائر أفراد العائلة، أو حتّى من قبل العائلات المنافسة، حين يخفّ الحكم بالتوافق.

تاريخيّاً، إن غياب تركيبة الدولة القائمة على المؤسّسات قد زاد أيضاً في تعقيد مشاكل الخلافة. فبدون جهاز مركزي للدولة، ازدادت صعوبة تمكُّن ولي العهد المعيَّن من ضمان خلافته وردع التحدّيات، أو المحافظة على موقعه عندما يعتلي العرش. كما أنه لم تكن هناك أيّة مناصب حكومية مستقلّة عن العائلة يستطيع الملك من خلالها مكافأة مناصريه ومصالحة خصومه. عوضاً عن ذلك، تنشأ سلطة الملك في الجزيرة العربية من الولاءات الشخصية المعقَّدة، إنما الفعالة، التي يُظهرها له الأقرباء والمستشارون. لا شك في أن غياب الدولة المؤسساتية الرسمية في الجزيرة العربية لم يعنِ أن الملوك كانوا ينطلقون من الفراغ، لكن، على الرغم من التقاليد القبلية الغنيّة التي ضمنت استمرارية سلالة معيّنة، فقد ورث الحكّام العرب التعقيدات التي طرأت بعد نشوء الإسلام.

الإرث الذي خلَّفته الخلافة الإسلامية

لا ندري إذا كان النبي محمد فكّر في إنشاء آلية لخلافة شرعية ومتسلسلة، إلاّ أن غياب الخلف الذكر قد أشار إلى عدم تشكّل أيّة سلالة للدولة الإسلامية الأولى[٢٤]. فالخلفاء الأربعة الذين خلفوا النبي - أبو بكر (٦٣٢-٦٣٤)، عمر (٦٣٤-٦٤٤)، عثمان (٦٤٤-٦٥٦)، وعلي (٦٥٦-٦٦١)- لم تربطهم به علاقات المصاهرة فحسب، بل كانوا أيضاً من قبيلة قريش. بالفعل، فقد تمّ اختيار الخلفاء الثلاثة الأولين من خلال تصويت قبلي. وعلى الرغم من أن الصراع لم يتفاقم حتى العام ٦٥٦ إبّان خلافة علي، فقد برزت تغيّرات جوهرية منذ البداية. قام علي

---

(٢٤) راجع:

Noel J.Coulson, *A History of Islamic Law*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964, pp. 9-20.

بتحدّي عثمان الذي اغتيل على أيدي مناصري علي في العام ٦٥٦. كما أن علياً نفسه قد واجه تحدياً من قِبَل معاوية، حاكم سوريا الأموي، والذي طالب بالانتقام لمقتل عثمان. فما أدّى إلى انشقاق رئيسي في الإسلام بين السُّنة والشيعة (أتباع علي)، إنما كان بالأصل صراعاً على السلطة الشرعية[٢٥].

في العام ٦٦١، تمّ اغتيال الخليفة علي على يد أحد الأتباع الناقمين، وذلك ضمن صراع آخر على الخلافة. فأسّس معاوية الدولة السُّنّية الأموية (٦٦١-٧٤٩) في دمشق، التي خلفتها الدولة السُّنية العباسية (٧٥٠-١٢٥٨) في بغداد[٢٦]. أمّا أتباع علي فقد أسسوا دولتهم الخاصة في القاهرة وتحوّلت إلى ما عُرف لاحقاً بالدولة الفاطمية (٩٠٩-١١٧١)[٢٧]. قام العبّاسيون، الذين كانوا يدّعون تحدُّرهم من سلالة عمّ النبي من الفخذ الهاشمي في قبيلة قريش، ضدّ الأمويين قي صِدام كلاسيكي. في النتيجة، قام العبّاسيون المنتصرون بذبح معظم القادة الأمويين، باستثناء عبد الرحمن الذي استطاع الهرب إلى إسبانيا، وأسّس هناك الدولة الأموية الجديدة (٧٥٥-١٠٣١). ثمّ كانت حقبة من السِّلم النسبي، تميّزت بيقظة فريدة للمجتمع الإسلامي.

في القرن العاشر، خسرت الخلافة العبّاسية سلطتها الدينية أمام قادة عسكريين

(٢٥) لدراسة شاملة عن الخليفة في المفهومين السُّنيّ والشيعي، راجع:
Henri Laoust, *Le Califat Dans La Doctrine de Ras[h]id Rida*, Paris: Librairie d'Amerique et d'Orient, 1986;

وأيضاً:

Abdulaziz Abdulhussein Sachedina, ***The Just Ruler in Shi'ite Islam: The Comprehensive Authority of the Jurist in Imamite Jurisprudence***, New York and London: Oxford University Press, 1988.

(٢٦) راجع:
M. A. Shaban, *The Abbasid Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

(٢٧) راجع:
Marius Canard, 'Fatimids', *Encyclopaedia of Islam*, new edition, vol. 2, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1960, pp. 850-862;

وأيضاً:

D. S. Richards, 'Fatimid Dynasty', *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, New York and Oxford: Oxford University Press, 1995, pp. 7-8.

في بغداد. وفي العام ١٢٥٨، تمّ القضاء على الدولة العبّاسية على أيدي المغول[٢٨]، فبرزت عندها سلطات عسكرية عديدة، ادّعى زعماؤها الحكم باسم الإسلام وتطبيق الشريعة. مع مرور الوقت، بدأ القضاة السنّة بتشريع هذا الحكم الذي انتُزع بالقوّة، شرط أن يعلن الحكّام تأييدهم للشريعة الإسلامية[٢٩]. إن هذه التفسيرات، النفعية والضرورية بدون شكّ، قد عاقت نشوء آليات مناسبة للخلافة في العالم الإسلامي بشكل عام، وفي الجزيرة العربية بشكل خاص.

الإرث الذي خلّفته الامبراطورية العثمانية.

تحدّدت في السنوات الستمئة التي تلت سقوط الدولة العباسية، نماذجُ الخلافة في العالم الإسلامي بسلوك الحكّام العثمانيين الذين كانوا مجدِّدين ودمويّين.

من القرن الثالث عشر حتّى القرن السادس عشر، تعاقب ١٢ سلطاناً على الامبراطورية العثمانية من خلال تسلسل عمودي للخلافة، إذ انتقلت السلطة من الحاكم إلى ابنه البكر[٣٠]. وعلى الرغم من هذا الترتيب الظاهري، لم يحدَّد أي نظام للخلافة على أساس مبدأ البكورة، وغالباً ما كان الابن الأقوى يقضي على منافسيه من إخوته. ففي عهد محمّد الأوّل (١٤١٣-١٤٢١)، تمّ إدخال «قانون قتل الإخوة» الذي كان يخوّل كلَّ من يستولي على الحكم قتلَ سائر إخوته الناجين للقضاء على أيّة ثورة محتملة[٣١]. وقد اتّبع هذا النهج محمّد الثالث، الذي استولى على العرش في

---

(٢٨) راجع: Shaban, *op. cit.*, pp. 155-168.

(٢٩) راجع:
H. A. R. Gibb, 'Al-Mawardi's Theory of the Caliphate', in Stanford J. Shaw and William R. Polk (eds.), *Studies on the Civilization of Islam*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982, pp. 151-165.

(٣٠) راجع:
Bernard Lewis, 'Politics and War', in Joseph Schacht with C. E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam*, 2nd edition, Oxford: Clarendon Press, 1974, pp. 156-209.

(٣١) راجع:
Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia(1953-1982)*, unpublished doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, December 1983, pp. 9-10.

العام ١٥٩٥ وقتل ١٩ أخاً له. حتّى أنّه لم يستثنِ أبناءه، بحجّة القضاء على المؤامرات. توفي محمد الثالث في العام ١٦٠٣ وكان له وريثان قاصران، أحمد ومصطفى، وقد حكم الاثنان، لكن بمقتضى حقّهما، نظراً إلى مكانتهما أكثر من قدراتهما الكامنة. في العام ١٦١٧، أسّس السلطان أحمد آلية جديدة، عُرفت باسم «الخفص» (أي القفص)، ليتمكّن من عزل أبنائه وأبناء إخوته عن القسطنطينيّة[٣٢]. كانت «الخفص» عبارة عن قصور معزولة - غالباً ما كانت تنتشر في نواحٍ نائية من الامبراطورية - ويخدم فيها الغلمان المخصيّون والبكم والمحظيّات اللّواتي تمّ تعقيمهنّ لضبط عمليات إنجاب الأبناء غير المرغوبين. وعند استدعاء الحاجة إلى خدمات «خليفة» راشد، كان السلطان يُحضر أحد هؤلاء الأبناء. إلا أن هذه الممارسة قد أضعفت كافة المؤسّسات. فغالباً ما كان العزل يؤثّر في مقدرات الأمراء ويضعفهم. فعدد كبير من السلاطين الذين خضعوا لهذا النظام في شبابهم، عانوا اضطرابات في الشخصية ومشاكل نفسية أخرى ممّا أثّر في حكمهم. بالطبع، لم يغب هذا الموضوع عن السلاطين الدهاة، فأمر السلطان عبد الحميد (١٧٧٤-١٧٨٩) بتعليق نظام «الخفص»، إذ إن ابنه أيضاً لم يكن واعداً أبداً. عيّن عبد الحميد ابن أخيه سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، حيث كان هذا الأخير ذكيّاً. لكن السلطان سليم الثالث، على الرغم من أنه كان مسؤولاً عن تنظيم المؤسّسات العسكرية، لم ينمّ كعمّه عن سعة في التفكير، إذ أعاد نظام «الخفص» ما إن وصل إلى السلطة، بحجّة الحدّ من المؤامرات داخل البلاط[٣٣].

لحسن الحظ، لم تطبّق القبائل في الجزيرة العربية مبدأ قتل الإخوة أو نظام الخفص، مع العلم بأن معظمها كان يعلم بوجود هذه الممارسات. لكن، حتّى لو أدّت التقاليد القبليّة - المشبعة بالشرف العائلي والحفاظ على لحمة الجماعة - إلى اجتناب هذه الممارسات التي طبّقها السلاطين العثمانيون، إلا أنها لم تقضِ على

(٣٢) Samore, *op. cit.*, p. 10.

(٣٣) *Ibid.;*

راجع أيضاً:

Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1988, pp. 597-598.

الصراعات بشأن الخلافة. فنظراً إلى الفقر الذي كان شائعاً في الجزيرة العربية، لم تكن المؤامرات والتصادمات تهدف فقط إلى الاستئثار بالسلطة، بل أيضاً إلى ضمان وصول حاكم قويّ إلى السلطة يستطيع حماية أعضاء القبيلة من أيّ أذى. هذا ما حصل مع سلالة رشيد التي حكمت منطقة حائل في السعودية من العام ١٨٣٥ حتّى العام ١٩٢١.

الإرث الذي خلّفته سلالة رشيد

كان وصول عبد الله بن علي بن رشيد إلى السلطة في العام ١٨٣٥ كحاكم على جبل شمّر، بمثابة مكافأة من فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمّد بن سعيد (١٨٢٤-١٨٣٤) لمساعدته هذا الأخير على هزم مشعل بن عبد الرحمن الذي كان مسؤولاً عن اغتيال والد فيصل بن تركي[٣٤]. بعد وفاته في العام ١٨٤٧، خلف عبد الله بن علي بن رشيد ابنه طلال (١٨٤٧-١٨٦٧)، الذي كان حاكماً مؤهّلاً إلا أنه توفي في حادث غامض[٣٥]، فخلفه بدوره شقيقه متعب الذي اغتاله ابن أخيه بندر في العام ١٨٦٩. لم يحكم بندر لفترة طويلة إذ إنه قد اغتيل هو أيضاً على يد عمّه محمّد خلال رحلة قوافل[٣٦]. كان محمّد بن عبد الله، الذي يُعرف أيضاً بمحمّد الكبير، قد انتقل إلى الرياض حيث أسّس تجارة ناجحة. كان مقاتلاً وحاكماً استثنائياً، والمسؤول عن توسّع السلطة الرشيدية، وعن طرد آل سعود من الرياض في العام ١٨٩١. عندما توفي في العام ١٨٩٧، بعد ٢٥ سنة في السلطة، لم يخلّف أي ابن ذكر. وعلى الرغم من الهدوء الذي ساد المنطقة لربع قرن، عاد الصراع، من جديد، على السلطة.

خلف محمّد ابن شقيقه عبد العزيز بن متعب (١٨٩٧-١٩٠٦) الذي توفي في معركة ضارية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. فخلفه ابنه متعب الذي اغتيل في العام ١٩٠٧ على يد ابن عمّه الثاني، سلطان بن حمّود - وكان عضواً بارزاً من

---

(٣٤) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 11-12;
راجع أيضاً: Al Rasheed, *op. cit.*, pp. 53-66.

(٣٥) راجع: Al Rasheed, *op. cit.*, p. 59.

(٣٦) *Ibid.*, p. 60.

فرع عبيد في القبيلة - بعد فشله في الحصول على توافق العائلة. أعلن سلطان نفسه حاكماً بدون موافقة والده - بسبب خرقه لاتّفاقات عائليّة غير مكتوبة - وقد تمّ اغتياله على أيدي اثنين من إخوته، سعود وفيصل، في العام ١٩٠٨، لأنه لم يستطع ردع قوّات آل سعود عن سرقة عدد من المنشآت[٣٧]. أمّا سعود، الحاكم الجديد، فقد تمّ اغتياله هو أيضاً في العام ١٩١٩ على أيدي أعضاء من عائلة سبحان في حائل، وهو فرع جانبي لعائلة رشيد. في العام ١٩٢٠، اغتيل سعود بن رشيد على يد ابن عمّه عبد الله بن طلال، الذي اغتيل بدوره، وبشكل مباشر، على أيدي عبيد سعود، فتمّ إعلان تعيين عبد الله بن متعب حاكماً على حائل، فسجن أخا القاتل، محمداً بن طلال، خشيةً من الانتقام. في العام ١٩٢١، هزم عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عائلة آل رشيد التي كانت قد أنهكتها الصراعات الداخلية[٣٨].

فشل عدد من الحكّام الضعفاء، في إمارة آل رشيد، في المحافظة على النظام، ممّا أوقع السلالة في حالة من الفوضى. لا شكّ في أن الانتقام قد غذّى الاغتيالات المتتابعة، إلا أن مَواطن الضعف الكامنة لعبت دوراً هاماً أيضاً. فالعادات القبليّة، خاصة الصراع على الأراضي، قد حدّدت مدى تطوّر النزاع. بالإضافة إلى ذلك، فالاعتقاد السائد بمساواة الجميع، حتّى عندما لم يكن الحال هكذا، قد شجّع الذين يتمتّعون بموارد عسكرية على تحدّي الحكّام للوصول إلى السلطة وتشريع حكمهم. كما أن تأثيرات القوى الخارجية لا تقلّ أهميةً، خاصة تأثيرات الامبراطوريتين العثمانية والبريطانية اللتين أيّدتا عدداً من قبائل الجزيرة العربية. لا شكّ في أن آل رشيد قد فشلوا بسبب انغماس عدد من الحكّام في الخلافات الداخلية، وبسبب فقدانهم القدرةَ على إقامة التسويات والحكم من خلال مبدأ التوافق. كان ذلك درساً هاماً للزعماء الذين لا يقلّون طموحاً من آل سعود.

العِبَر التي يمكن استخلاصها

قبل استعادة عبد العزيز بن عبد الرحمن للدرعية بوقت طويل، وقبل توحيده

(٣٧) Al Rasheed, *op. cit.*, pp. 63-64.

(٣٨) *Ibid.*, pp. 64-66.

للجزيرة العربية الوسطى، كان نموذج الخلافة والسياسة العائلية المتّبع هو الذي حدّد إلى حدّ كبير، خياراته وسلوكه. وقد كانت المشاكل الكامنة في نهج الخلافة السعودية بارزة وواضحة بالنسبة إلى الملك المستقبلي الذي تأمّل تاريخ المملكتين السعوديتين، الأولى (١٧٤٤-١٨١٨) والثانية (١٨٢٢-١٨٩١)[٣٩]. أدرك عبد العزيز أن عدة فروع من العائلة قد تصارعت لسدّ الفراغ في خط الخلافة، في حين كانت القوى الأجنبية تتدخّل وتخلّ بالهدوء النسبي الذي كان سائداً في الجزيرة[٤٠]. وحتّى بدون أيّة تأثيرات خارجية، غالباً ما كان ميزان القوى بين المتنافسين على العرش ينفتح على حرب علنية، إذ إن البقاء كان يقضي بحماية زعماء العائلة للأعضاء التابعين لهم وإعالتهم. من بين ١٤ خلافة تمّت بين العامين ١٧٤٤ و١٨٩١، ثلاث فقط تمّت بدون أيّ نزاع. أمّا الخلافات الأخرى فشهدت اغتيالات، وحرباً أهلية، وفي بعض الحالات، ثورة سلمية.

أوّل زعيم سعودي بارز كان محمد بن سعود (١٧٤٢-١٧٦٥). التحق بالقوّات العسكرية مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب (مؤسّس الحركة التوحيدية المعروف باسم الوهابية) في العام ١٧٤٤، ونشر قاعدة نفوذ آل سعود حتّى شملت معظم أجزاء الجزيرة العربية الوسطى في غضون عقدين من الزمن[٤١]. قدّم آل سعود الأرض

---

(٣٩) David Howarth, *The Desert King: The Life of Ibn Saud*, London: Quartet Books, 1965, 1980, pp. 42-52.

(٤٠) راجع: Philby, *op. cit.*, pp. 265-291;
راجع أيضاً: Kostiner, *op. cit.*, pp. 10, 185-188.

(٤١) بالنسبة إلى تحالف العام ١٧٤٤ بين عائلتي آل سعود وآل الشيخ، راجع:
Ayman Al-Yassini, *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*, Boulder and London: Westview Press, 1985, pp. 21-37;
راجع أيضاً:
أحمد عبد الغفور، **محمد بن عبد الوهاب**، مكة، مؤسسة مكة للنشر، ١٩٧٩؛
وأيضاً: Helms, *op. cit.*, pp. 76-126.
لا يهدف استعمال كلمة «التوحيدي» عوضاً عن «الوهابية» في هذه الدراسة، إلى معادلة المعتقد الديني في المسيحية. على العكس، فإن تفضيل استعمال كلمة «توحيدي» ما هو إلاّ لاجتناب أيّة مدلولات سلبية مرتبطة بالوهابية في بعض المراجع الغربية.

والأمن، في حين قدّم آل الشيخ، وهو الاسم الذي عُرفت به عائلة محمد بن عبد الوهاب، الشرعية الدينية. لم تكن هذه التوليفة أداةً فعالة للاحتفاظ بالسلطة فحسب، بل ضمنت أيضاً الاستقرار السياسي لعدّة أجيال.

بعد محمد بن سعود، مرّت أوّل خلافتين بدون أيّة مشاكل، فانتقلت السلطة من الملك إلى ابنه البكر. بالإضافة إلى ذلك، فهذان الخليفتان، عبد العزيز بن محمد (١٧٦٥-١٨٠٣) وسعود بن عبد العزيز (١٨٠٣-١٨١٤)، قد عزّزا منصبيهما من خلال توسيع الأراضي السعودية. كما أن المرشّحين المحتمَلين للحكم، المباشرين والفرعيين، كانوا إمّا شباباً أو غير مؤهّلين عسكريّاً لمجابهة الزعيمين، مع العلم بأن العديد منهم قد أسّسوا فروعاً برزت لاحقاً على الساحة السياسية العائلية. كان سعود بن عبد العزيز محارباً باسلاً انتصر في معارك رئيسية في نجد ممّا عزّز نفوذه كحاكم. في العام ١٧٨٨، عيّنه والده وليّاً للعهد - بموافقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - والأهمّ من ذلك بدون أن يجابه أيّة معارضة من قبل أيّ فرد من العائلة الموسّعة. لا شكّ في أن بسالة سعود في المعارك، خاصة في المناطق الصعبة مثل الحَسى في العام ١٧٩٣، وكربلاء في العام ١٨٠٢، ومكّة في العام ١٨٠٣، قد حبّبت الجميعَ به، وقرّبتهم إليه. لذا، فعندما قام أحد أفراد الشيعة من كربلاء الساعين إلى الثأر باغتيال عبد العزيز بن محمّد، نودي بسعود حاكماً بدون أيّة معارضة[٤٢].

وقع سعود بن عبد العزيز (١٨٠٣-١٨١٤) في فخّ نجاحه، فسرعان ما واجهته الامبراطورية العثمانية التي وجّهت حاكمها في مصر، محمّد علي، وحثّته على اجتياح الحجاز وهزم تيّار الموحدين. وعلى غرار والده وجدّه، عيّن سعود بن عبد العزيز ابنه عبد الله على العرش. نجح عبد الله في بداية حكمه في هزم الغزاة المصريين، غير أنه في العام ١٨١٢ خسر منطقة الحجاز. عند وفاة سعود من جرّاء الحمّى في أيار/مايو ١٨١٤، تولّى عبد الله الحكم لكنه واجه تحدّيات داخلية، عادت بشكل كبير إلى أدائه الفاشل في ساحة المعركة. تمّ حلّ التنافس الصاعد في

---

(٤٢) عبد الصالح العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الجزء الأول، الرياض، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ص ١٠٥-١١٣؛
راجع أيضاً: Samore, *op. cit.*, p. 19.

العائلة مع الاجتياح المصري عندما سقطت العاصمة السعودية في الدرعية (١٨١٨)، وأُسر عدد من الأمراء المتقدّمين من آل سعود وتمّ نقلهم إلى القاهرة حيث اختفى العديد منهم. أمّا عبد الله الذي أُوقف هو أيضاً ونُقل إلى مصر، فقد قُطع رأسه في القسطنطينيّة في العام ١٨١٩. لا شكّ في أن الباب العالي كان يستهدف آل سعود - وآل الشيخ - وكان يسعى إلى القضاء على تيار الموحّدين في الجزيرة العربية. استطاع تركي بن عبد الله الهرب من شبكة الامبراطورية العثمانية، مختبئاً في الضواحي القاحلة لنجد، حيث لاقت معظم القوات العثمانية والمصرية حتفها[٤٣]. في غضون بضعة أعوام، لم يعد للقوات المصرية المحتلّة أيّة مصلحة في المنطقة، ومع حلول العام ١٨٢٢، كانت هذه القوات قد انسحبت من معظم أراضي الجزيرة العربية الوسطى. في تلك الأثناء، دخلت عائلة آل سعود حقبة من التنافسات الداخلية الحادة في ظلّ غياب زعيم واحد معترَف به أو سيطرة فرع واحد من العائلة. ومع انهيار النظام في العائلة، حاول العديد من المتنافسين الحصول على تأييد مصر مقابل إخوتهم، متخلّين عن مبدأ التوافق الجوهري الذي رافقهم في أوقات المحن.

في شهر آب/أغسطس ١٨٢٤، كان آل سعود قد استعادوا قاعدة نفوذهم مع عودة تركي بن عبد الله (حفيد محمد بن سعود وعمّ عبد الله بن سعود بن عبد الرحمن) إلى الرياض وفتحها وإعلانها عاصمة جديدة لآل سعود. عيّن مشاري بن ناصر (من فرع آل مشاري) حاكماً على منطقة الرياض. كان أوّل زعيم متحدّر من عبد الله بن محمّد في الحكم، فقد شكّل وصوله إلى السلطة بديلاً لفرع عبد العزيز[٤٤]. مع مرور الوقت، استطاع عدد من الزعماء السعوديين الهرب من مصر والعودة إلى الجزيرة العربية، ومن بينهم فيصل بن تركي، الذي سرعان ما برز وعيّنه والده وليّاً للعهد. إلا أن آل سعود كانوا محصورين في المنطقة الوسطى من الجزيرة العربية بسبب بروز سيطرة الامبراطورية البريطانية التي لاحت في أفق الجزيرة العربية في تلك الأثناء. وفي ظلّ غياب أراضٍ إضافية، أدّت غريزة البقاء إلى تفاقم حدّة

---

(٤٣) العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، الجزء الأول، الرياض، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ص ١٥١-٢٠٧.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ٢١٩-٢٢٤.

التنافسات العائلية فوقعت عائلة آل سعود من جديد في براثن النزاعات الداخلية. انتصر تركي بن عبد الله في مواجهة مع ابن عمّه مشاري بن عبد الرحمن في العام ١٨٣١ لكنه اغتيل في النهاية على أيدي رجال مشاري في العام ١٨٣٤[٤٥]. كان ذلك أوّل اغتيال سياسي تمّ تسجيله منذ تحالف العام ١٧٤٤ الذي تأسّست من خلاله أول دولة سعودية. لم يبق مشاري طويلاً في الحكم إذ تمّ اغتياله هو أيضاً على يد أحد أبناء تركي، فيصل، الذي احتلّ الرياض في العام ١٨٣٤وأعلن نفسه حاكماً على البلاد[٤٦].

انقطع عهد فيصل في العام ١٨٣٨ بعودة القوات المصرية التي ازداد قلقها حيال نفوذ البريطانيين المتزايد في الجزيرة. طرد المصريّون فيصلاً بن تركي وعيّنوا مكانه حاكماً أشبه بدمية، هو خالد بن سعود، الذي أعاد، ولو نظريّاً، مكانة الفرع الذي كان مهيمناً على السلطة في السابق. وكما أشرنا سابقاً، ما لبث البريطانيّون أن ضغطوا على محمّد علي لسحب قوّاته في العام ١٨٤٩، وبعد ذلك بقليل تمّ خلع خالد على يد قريب بعيد، هو عبد الله بن ثنيان بن إبراهيم[٤٧]. كانت هذه المرّة الأولى التي يتولّى فيها فرد من عائلة آل ثنيان الحكم. ثم ما لبث أن تمّ خلع عبد الله بن ثنيان من قبل فيصل بن تركي في العام ١٨٤٣، وكان هذا الأخير قد هرب من الأسر المصري وعاد إلى الرياض، فحكم للمرّة الثانية في ما عُرف حتّى ذلك الحين بأكثر الفترات استقراراً في تاريخ الجزيرة العربية. إن ما استطاع فيصل بن تركي تحقيقه – وما حلّله واستفاد منه عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بعد مرور عدّة عقود – كان حقّاً عملاً أسطورياً[٤٨].

---

(٤٥) العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٤٣.

(٤٦) تفاصيل هذا التغير في الزعامة معقّدة، إذ إن فيصلاً كان خارج البلاد، يقود حملة في البحرين. بالنتيجة، قد يكون البريطانيون قد سرّعوا عودته المحتملة، بما أنهم كانوا يدركون جيداً حاجة المنطقة إلى الاستقرار في تلك الفترة. راجع المرجع نفسه، ص ٢٣٧-٢١٤.

(٤٧) العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٩.

(٤٨) راجع:

Gary Troeller, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud*, London: Frank Cass, 1976, pp. 15-19.

أولاً، كان العلماء مقتنعين بضرورة نشر الإيمان والوفق - وهم الذين كانوا يميلون إلى الاعتراف بالأمير المنتصر في الصراع الدنيوي في ظلّ هذه الدولة البيزنطية والصراعات الدمويّة في صفوف العائلة.

ثانياً، نجح فيصل بن تركي في تأسيس دولة سعودية أكثر تلاحماً وإن كانت أصغر مساحة، ضمّت نجداً وحسى وجبل شمّر. وهو قد قبل بالسيطرة العثمانية على الحجاز - على الأقلّ بصورة مؤقّتة - لأنه لم يكن يستطيع حكمها نظراً إلى ضآلة موارده.

ثالثاً، كخطوة قد لا تقلّ أهمية عن أي تدبير يتّخذه زعيم مسؤول، أعاد فيصل بن تركي إحلال النظام داخل العائلة. شجّع الولاء لحكمه من خلال التعيينات وعلاقات المصاهرة، ومنح امتيازات مالية للأعمال الناشئة، ممّا ساعد على تعزيز الاستقرار الداخلي[٤٩].

لكن، عند وفاة فيصل في العام ١٨٦٥، عادت العائلة الحاكمة وغاصت في حقبة طويلة من الصراعات والحرب الأهلية. وعلى خلاف الحقبة السابقة، التي وُلدت من الفراغ وكانت نتيجة لغزوات خارجية، فقد نتجت الصراعات بعد وفاة فيصل عن فشل المحاولات بتوزيع السلطة بين أبناء فيصل. فقد حذا فيصل حذو الحكّام السابقين، وعيّن ابنه البكر، عبد الله، وليّاً لعهده، إلا أن عبد الله جوبه من قبل أخيه لأبيه الأصغر سنّاً: سعود. فكانت النتيجة حرباً أهلية دامت لأكثر من عقد من الزمن، حاول الأمراء المتنافسون خلالها التحالف مع القوات الخارجية، أي مع الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت. في العام ١٨٧١، نجح سعود بن فيصل في خلع عبد الله بن فيصل. وعند وفاة سعود في العام ١٨٧٥، ارتقى شقيقه الأصغر سنّاً، عبد الرحمن، سدّة الحكم، ليُخلَع في السنة نفسها على يد عبد الله بن فيصل الذي عاد إلى السلطة بدعم من العثمانيين. عند وفاة عبد الله بن فيصل في العام ١٨٨٩، عاد أخوه لأبيه عبد الرحمن بن فيصل واستلم السلطة. في تلك الأثناء،

---

(٤٩) راجع:

H. St. John Philby, *Sa'udi Arabia*, London: Ernest Benn Limited, 1955, pp. 160-168.

كانت سلالة آل سعود قد أُنهكت من جرّاء الاقتتال الداخلي فتمّ الاستيلاء على الرياض من قبل عائلة نجدية منافسة، هي عائلة آل رشيد(٥٠). بعد فشل محاولة التمرّد ضد آل رشيد في العام ١٨٩٠، نُفي عبد الرحمن، الابن المتبقّي لفيصل بن تركي، مع عائلته المباشرة، إلى الكويت. وقد نجح واحد من أبناء عبد الرحمن، وهو عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، في استعادة مكانة العائلة وتأسيس الدولة السعودية الثالثة.

انطلق عبد العزيز من المنفى في العام ١٩٠٢، واستعاد الرياض وطرد آل رشيد منها. وعلى مرّ العقود الثلاثة اللاحقة، هزم عبد العزيز عدداً من الخصوم - ومنهم العثمانيون الأتراك وبعض العائلات المنافسة في الجزيرة العربية، وحتّى أمراء من عائلة آل سعود - وأسّس المملكة العربية السعودية التي نعرفها اليوم في العام ١٩٣٢. كان أبرز ما استنتجه عبد العزيز بن عبد الرحمن، أن التحدّيات المستمرّة التي كانت توجَّه إلى الفرع المهيمن في العائلة، كانت تُضعف الحاكم، وأن التنافسات من قبل الفروع الجانبية، وإن كانت محدودة، لا تقلّ أذية. بعبارة أخرى، كان هناك عدد كبير من المرشَّحين للسلطة، فكان من المستحيل دعمهم جميعهم. بالإضافة إلى ذلك، أدرك مؤسّس الدولة الثالثة أن التحدّيات العائليّة كانت تضرّ باستمرارية العائلة. ولمعالجة هذه المسألة، أدخل آلية إضافية لتعزيز موقع وليّ عهده ودعمه، هي البيعة. واستناداً إلى تحالف العام ١٧٤٤ الذي جمع بين آل سعود وآل الشيخ، فقد ضمنت البيعة التي تمّت لوليّ عهده من قِبَل أهل العقد والحلّ، أي مجموعة كبار العائلة والوجوه الدينية البارزة، القليلَ من الاستقرار في البلاد. اتّبع عبد العزيز بن عبد الرحمن، على غرار الدولة السعودية الأولى التي أُسّست بفضل مزيج من الحماسة الدينية والأخلاقيات القبليّة، الطرقَ نفسها لاسترجاع السيطرة على الجزيرة العربية. فقد أعاد التحالف التام مع العلماء، بعد أن كان قد همل وحلّت النفعية محلّ المبادئ. فبالالتزام فقط بهذه القيم، رأى عبد العزيز بن عبد الرحمن،

---

(٥٠) Philby, *op. cit.*, pp. 253-281;
راجع أيضاً: Al Rasheed, *op. cit.*, pp. 150-158;
وأيضاً: Samore, *op. cit.*, pp. 26-28.

إمكانية تجاوز آل سعود الانقساماتِ القبليّة. وعلى الرغم من أهمية السلطة الشخصية والبسالة البارزة، فقد كانت الوحدة الداخلية ضرورية جدّاً للوقوف في وجه الخصوم الخارجيين. كما أدرك هذا الحاكم النجدي، أن الدولتين السابقتين لدولته قد فشلتا في إنشاء مؤسّسات رئيسية تتحمّل عبء الحكم، وتنشئ نوعاً من الحاجز المحايد بين الشعب والقيادة من جهة، وبين الزعماء من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، بدأ مؤسّس المملكة بمواجهة كافة هذه المسائل بشكل منهجي حتّى قبل العام ١٩٣٢ حرصاً منه على ألاّ يقع خلفاؤه في فخ الصراعات الأخوية بدورهم.

المقاربة المنهجية

على الرغم من كتابة الكثير عن السعودية، فمعظم ما كُتب يتناول الاقتصاد السعودي، حيث الوصول إلى مصادر المعلومات الأساسية صعب للغاية[٥١]. شحيحة هي النصوص التي تعالج مسألة الخلافة، فالسعوديون لم يشجّعوا أبداً دراسة التطورات السياسية الداخلية. لذا، يعتمد هذا الجهد على أكبر قدر ممكن من المصادر الأساسية - مثل المقابلات -. ونظراً إلى حساسية الموضوع، وامتناع عدد من الذين يجرون المقابلات عن مناقشة بعض المسائل المطروحة بشكل علني، تمّ بذل جهد لطرح الأسئلة بشكل لبق وبطريقة دبلوماسية، كما تمّ بذل جهد خاص لتفحّص النصوص المتوفّرة لاستخلاص بعض التحليلات الأولية بشأن هذا الموضوع.

وكما أشرنا سابقاً، فما نعرفه عن الخلافة في المملكة العربية السعودية يرد في دراسات أوسع، تطال مختلف التطوّرات السياسية والاقتصادية. ويتمّ الرجوع في هذه الدراسات، بغضّ النظر عن موضوعها الرئيسي، إلى مسألة الخلافة بشكل شبه منتظم، وإن كان المؤلّفون يكتفون بالمعلومات السطحية[٥٢]. غالباً ما يتمّ اجتناب

(٥١) تعتمد هذه الدراسة على مقابلات محدَّدة تمّ إجراؤها في السنوات الماضية لتوضيح نظرة الزعماء السعوديين الحاليين والمستقبليين إلى السلطة. يعرض الملحق الأول المقابلات التي أُجريت لإعداد هذا البحث ولكتاب آخر قيد التحضير بعنوان: *The National Security of Saudi Arabia*.

(٥٢) راجع على سبيل المثال:

Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites; Conflict and* =

هذا الموضوع، إذ إن القليل من المؤلّفين يتمكّنون من الوصول إلى المعلومات اللازمة للغوص في نظرة تحليلية عميقة. وحتّى هذا التاريخ، الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان سيمون هندرسون الذي توغّل في هذا المجال وأصدر مؤخّراً دراسة معبّرة(٥٣). ولا بدّ من الإشارة إلى أن دراسة هندرسون قد ركّزت على الملك فهد وإشكالية الخلافة التي قد تنشأ مباشرة بعد نهاية حكمه. أمّا دراستنا فتتناول مسألة الخلافة انطلاقاً من دراسة مختلف الأجيال، فتحدّد الزعماء الشباب الذين قد يستلمون الحكم أو يؤثّرون في الحكّام المستقبليين.

تطمح هذه الدراسة إلى تحقيق هدف كبير: إصدار رسالة فريدة تستطيع الصمود في وجه عامل الوقت. لكنها لا تنطلق من الفراغ، فهناك العديد من المسودّات لأعمال نظرية يقوم بها عدد من الأكاديميين الرائدين. يعتمد هذا الكتاب على بحث ماجد قدّوري حول مسألة توارث الزعامة، الذي ظلّ بدون أيّ منازع(٥٤) طوال الجيلين الأخيرين. إن جهود قدّوري الأولى - أي مناقشة التطوّرات السياسية الداخلية من خلال قضية الزعامة - تُعتبر النموذج الأساسي للجهد الذي نبذله في هذا الكتاب. يجدر التركيز على أن قدّوري قد شدّد على مسألة بناء الأمّة وعلى الدور الأساسي الذي لعبه الزعماء العرب في هذه العملية. يحدّث هذا الكتاب بحث قدّوري ويوسّع مجاله من خلال التركيز على وجهة نظر الزعماء المستقبليين للأهداف الدينية والدنيوية.

Collaboration, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988, pp. 63-68, 108-120, 178-188;

راجع أيضاً:

F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, New York: Council on Foreign Relations Press, 1994, pp. 78-118.

(٥٣) راجع: Henderson, *op. cit.*

غالباً ما يكتب هندرسن في هذا الموضوع لصحيفة *The Financial Times* الصادرة في لندن، حيث يغطي أخبار المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

(٥٤) راجع:

Majid Khadduri, *Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics*, Baltimore: Johns Hopkins, 1973;

راجع أيضاً المرجع نفسه:

Arab Personalities in Politics, Washington, D. C.: The Middle East Institute, 1981.

كما أن هذه الدراسة تعتمد أيضاً على المنهجيّات الفريدة التي يستخدمها مروان ر. بحيري في فكّ رموز التحدّيات السياسية الداخلية[٥٥] . لقد بحث بحيري موضوع التفاعلات بين زعماء الغرب الرئيسيين (ألفرد ت. ماهان، أنطوني إيدين، هاري ترومان، هنري كيسنجر، وغيرهم) وأصحاب القرار العرب من أجل فهم أفضل للطريقة التي يتّخذ بها هؤلاء قراراتهم أو يتفاعلون مع التطوّرات السياسية. لقد تمّ بذل جهد خاص لمقاربة هذه المواد الغنية من أجل بناء أساس تحليلي متين وتحديد النماذج التي تبرز على الساحة مؤثّرةً في السياسات السعودية الداخلية.

وقُسّم الكتاب، من أجل بلوغ هذا الهدف، إلى خمسة فصول.

يسلّط الفصل الأوّل الضوء على الجيل الحالي ويزوّد القارئ بتحليل شامل لمسألة الخلافة قبل الملك فهد. هناك تحليل موجز لعهد كلّ من الملوك سعود وفيصل وخالد، قبل الوصول إلى العام ١٩٨٢ مع خلافة الملك فهد. في ختام هذا الفصل، توسّع البحث في موضوع الخلافة بالنسبة إلى وليّ العهد الأمير عبد الله، ووزير الدفاع الأمير سلطان وأبناء الملك فهد. كما أن هذا الفصل يكشف بعض خلفيّات القضايا المتعلّقة بكلتا الخلافتين الماضية والحاضرة. وعلى الرغم من أن القسمين الأوّلين من الفصل الأول يغطّيان حكم كلّ من سعود وفيصل وخالد وفهد، فالحيّز الأكبر من النقاش يتناول نظرة الزعماء السعوديين إلى السلطة. كما أن التحليل يغوص في وجهات نظر أبرز أعضاء عائلة آل سعود المتقدّمين بشأن السلطة، وفي الطريقة التي يتّبعها كلّ واحد منهم للاستفادة شخصيّاً، أو إفادة ذريّته، من التطوّرات المستقبلية.

يركّز الفصل الثاني على الجيل القادم، إذ يفكّ رموز المرسوم الجوهري الذي أُصدر في العام ١٩٩٢ ويحدّد الزعماء الجدد (ووجهات نظرهم حيال الشؤون الدنيوية والدينية والمشاركة السياسية)، ونشوء التحالفات الجديدة ضمن العائلة، والروابط بين آل سعود وفروع العائلة غير المباشرة.

---

(٥٥) راجع:

Lawrence I. Conrad (ed.), *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan R. Buheiry*, Princeton , New Jersey: The Darwin Press, Inc., 1989.

ولأن معظم هذا الفصل يركّز على تحديد وجهات النظر المرجوّة من الزعماء السعوديين، فقد تمّ بذل جهد خاص لتصنيف أكبر عدد ممكن من الأمراء ضمن التركيبة السياسية للعائلة (الأدوار التي قاموا بها)، واستشفاف آرائهم حول شتّى المسائل. وقد برزت أهمية هذه المنهجية في عملية تحديد التحالفات العائلية المستقبلية والأدوار التي ستتّخذها هذه التحالفات في دعم الملوك المستقبليين[٥٦].

الفصل الثالث يركّز على الشؤون الأمنية، مع التشديد على التيارات المعارضة، الدينية والدنيوية، التي قامت ضدّ آل سعود. وفي هذا السياق أيضاً، بدا لنا من الجوهري تقييم وجهات نظر عائلة آل سعود في ما يختصّ بالقضايا الأمنية الرئيسية والمعارضة القائمة في المملكة. وقد تمّ بذل جهد خاص للتمحيص في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية والدور الذي لعبته الجماعات الثلاث المنشقّة عن هذه اللجنة المتمركزة في لندن، إزاء سياسة المملكة السعودية. كما يتضمّن هذا الفصل تقييماً لنظرة آل سعود إزاء كل من الخطرين العراقي والإيراني وتهديدهما لسلطتهم[٥٧].

---

(٥٦) جُمعت سِيَر حيوات أحفاد الملك عبد العزيز بن سعود آل سعود البارزين للتمكّن من التمييز بين النافذين والعقيمين. فأُوليت الأهمية للتعليم، والخلفية، والروابط العائلية، وعلاقات المصاهرة (في حال وجودها) وللمهارات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مناقشة كيفية نظر الآخرين إلى هؤلاء الأمراء البارزين. وللإجابة عن العديد من الأسئلة المطروحة هنا، أُجريَ بحث شامل لتحضير مادة تحليلية من خلال هذا الكتاب. من أجل هذه الغاية، انصبّت الجهود للتدقيق في الكتابات التي نُشرت حول عدد من المسؤولين السعوديين، بما في ذلك ما تظهره شجرة العائلة وسجلاّت التعليم والرسائل الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مراجعة المصادر التي تتحدّث عن المعارضة السعودية لما تتضمنه من معلومات حول عدد من المسؤولين الثانويين، إلا أنها لم تُستعمل إلا حين تمكنّا من توثيقها بحرية. إن جمع السِّيَر الذاتية أمر صعب، لذا لم يخض هذا المجال غيرُ القليل من الباحثين لما يعترضهم من صعوبات تقنية مرتبطة بهذه المحاولات. أخيراً، لم يكن تحديد آراء الأمراء الشباب البارزين حول العلمانية والمواضيع الدينية والمشاركة السياسية، أمراً سهلاً، لأن ما توحي به هذه الآراء قد يساعد في نشوء التحالفات ضمن العائلة. أما ما كانت آراء جيل الزعماء الشباب في ما يتعلّق بأداء العائلة، وإلى أي مدى يعتقدون أنهم يبلون بلاءً حسناً كعائلة وكأفراد، فهذه أسئلة استحالت الإجابة عنها. وعلى الرغم من ذلك، تمّ بذل الجهود لتحديد مصدر دعمهم في العائلة، والهيئات التي تشكل نواة بعض التحالفات المحددة، بالإضافة إلى هوية الزعماء المحتملين والذين يدعمونهم.

(٥٧) كان الهدفُ من تحليل آراء الزعماء المحتمَلين حول مسائل الأمن داخل العائلة، استنتاجَ المفهوم الذي تنتهجه العائلة للبقاء في السلطة: من كان يفضّل رفع مصالح العائلة فوق مصالحه الشخصيّة؟ =

يتناول الفصل الرابع مسألة النظام في العائلة، من خلال تحليل السيناريو لأزمتين محتمَلتين، وذلك لتقييم الطريقة التي قد يتّبعها آل سعود للمواجهة. يضع هذا الفصل تحليل الشؤون الأمنية (الواردة في الفصل الثالث) في إطار التغييرات الطارئة ضمن العائلة. ففي المثل الأوّل نظرة إلى الطريقة التي قد يواجه بها كبار العائلة ثورة داخلية، وفي المثل الثاني نظرة إلى ردّة فعلهم حيال تمّرد عسكري حرّض عليه بعض أفراد العائلة؛ وفي الحالتين تمرين ذهني مفيد لاختبار افتراضات مختلفة عن قدرات العائلة. يهدف هذا الفصل أيضاً إلى تقييم قدرة آل سعود على مجاراة وجه ريح التغيير، ومدى نجاحهم في ذلك. هذا هو الاختبار الحقيقي للخلافة، إذ إن «إدارة» الأزمات ستحدّد بالطبع من سيبرز على الساحة ويصبح حاكماً للملكة.

أخيراً، يورد الفصل الخامس تقييماً شاملاً للتحالفات الجديدة الناشئة في المملكة، وللحكّام المحتمل تعيينهم. كانت التحالفات الماضية فعالة جدّاً نسبةً إلى عدد الأفراد البارزين المحدود عندها. أمّا اليوم، فتواجه السعودية مشكلة وجود ألوف الأمراء الذكور الذين يتنافسون على الحكم. وعلى الرغم من أنّ بضعة منهم فقط سيصلون إلى الحكم، إلا أن العديد سيؤثّرون في آلية اتّخاذ القرارات التي يتمّ التوصّل إليها عبر سلسلة من الاستشارات التي تصل في النهاية إلى نوع من التوافق. ونظراً إلى صعوبة فهم التحالفات التي تبرز من آلية كهذه، يحاول هذا الفصل توضيح ما يمكن استنتاجه بأفضل طريقة ممكنة، وبشكل علمي.

تُعتبر الخلافة من المسائل الهامة، إذ إنها تسلّط الأضواء على آل سعود وتحدّد

= ما نوع التحالفات التي تضمن وحدة العائلة الحاكمة في العام ٢٠٠٥ وما بعده؟ وكيف رأى الأمراء الشباب البارزون تطوّر سياسة العائلة؟ في هذا المجال، بُذلت الجهود لتحديد وجهة نظر الأمراء البارزين حيال العمل مع أعضاء آخرين من العائلة لتعزيز الوحدة، فكانت هذه الجهود من أبرز الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث، إذ تتطلّب أيّة تلميحات بخصوص استمرارية العائلة، على سبيل المثال، فهماً صحيحاً لكيفيّة تصرّف المسؤولين السعوديين الكبار والثانويين في الوقت الحاضر وفي المستقبل. والأهمّ من ذلك، أن هذه الجهود تتطلّب قراءة دقيقة للتحالفات المحتملة التي قد تنشأ داخل عائلة آل سعود الحاكمة لإعطاء صورة عن الطريقة التي سيفرض فيها هؤلاء القادة سلطتهم.

نوع الحكم الذي يتمتّعون به. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يعتمد على سلسلة لا تُضاهى من المقابلات، حتى هذا التاريخ، «فالأحاديث» التي أُجريت مع الزعماء السعوديين - خاصة الذين ينتمون إلى الجيل الأصغر سنّاً - هي التي منحت هذا البحث أفكاراً قيّمة[٥٨]. في النهاية، بصرف النظر عن التطوّرات الحالية، فإن وضع آل سعود آمن أكثر بكثير ممّا تعتقد الأكثريّة

(٥٨) يسرد الملحقُ الأوّل المقابلاتِ التي أُجريت من أجل هذه الدراسة، والأهمّ من ذلك، درجة السريّة السائدة في هذه المنطقة. وبما أنّ قلّة من الزعماء الخليجيّين يسمحون بتدوين الملاحظات، عمدتُ إلى تدوين النقاط الرئيسيّة مباشرة بعد كلّ مقابلة.
لم أعط أبداً قائمة بالأسئلة قبل إجراء المقابلة لأنّي كنت مهتمّاً بردّة الفعل العفوية أكثر من الأجوبة المبرمجة. على العكس، كانت المقابلات غير الرسميّة أكثر أهمية من أجل راحة المتحدّث والحصول على مادّة تفوق الأجوبة المنمّقة.

الفصل الأوّل

الجيل الحالي

يرتهن استقرار المملكة العربيّة السّعوديّة بطبيعة النظام السياسي المتّبع إلى حدّ كبير؛ هذا النظام الذي يتمحور بشكل رئيسي حول عائلة آل سعود الحاكمة. تتّفق السياسة التي تتّبعها العائلة الحاكمة في المملكة مع الدول الملكيّة الأخرى القائمة على مبدأ الخلافة في نواحٍ عديدة، إلاّ أنّها تتميّز عنها بنواحٍ مختلفة أيضاً. فحجم العائلة وتركيبتها المعقّدة، إن من جهة بنيتها الداخليّة وتركيبتها، أو من جهة العلاقات التي تربطها بالمجتمع السعودي، يجعلان من النظام السياسي السعودي نظاماً مختلفاً تماماً عن الأنظمة الملكيّة السابقة والحاليّة[١]. بالإضافة إلى ذلك، فقد تطوّرت سياسات العائلة الحاكمة في ظلّ وجود ثروة هائلة وتحوّلات جوهريّة أدّت إلى تبديل وجه المملكة السعودية، ربّما بشكل دائم. لذا، فقد عمدنا إلى تحليل السياسات الخاصة بالعائلة الحاكمة على هذا الأساس، مع الحرص على تحديد التفاعل بين السياسات الخاصة والسياسة العامة من جهة، والتوازن القائم بين قوى التماسك وقوى التفرقة ضمن العائلة من جهة أخرى. فلهذه المضامين في السلوك السعودي تأثير كبير ومباشر في استقرار المملكة.

في الواقع، إذا ما أردنا تقييمَ الإرث الذي خلّفه الملك عبد العزيز بن عبد

---

(١) للتعمّق في موضوع عائلة آل سعود المالكة، راجع:
David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981.

الرحمن - وهو بدون شكّ أبرز وجوه آل سعود في القرن العشرين، وطبع البلاد بشخصيّته - وفهْمَ التغيّرات التي طرأت على العائلة الحاكمة بشكل أفضل، فلا بدّ لنا من التوقّف عند الملك عبد العزيز وحكمه. إن أبناء عبد العزيز هم الذين نظّموا المعالم السياسيّة الخاصة بالمملكة وشرّعوها، من الحكم إلى الخلافة، وهم الذين استطاعوا، على الرغم من تحدّيات خطيرة، المحافظةَ على سيادة السلالة الحاكمة. لقد خلفه أربعة من أبنائه. وفي غضون أقلّ من قرن، استطاع هؤلاء الأبناء المضيّ بتشريع أسس سلطة والدهم - وسلطتهم هم أيضاً - وتكريسها، معزّزين بذلك موقف البلاد والعائلة على حدّ سواء، وصمودها في وجه أيّ خلاف أو نزاع. وعلى الرّغم من أنّ أبناء الملك عبد العزيز كانوا يضمنون مناصبهم نسبيّاً، إلاّ أنه كان عليهم جميعاً أن يتميّزوا ويتوصّلوا إلى تسوية معيّنة نظراً إلى القيود العديدة التي كانت تتمثّل بكيان عائلة آل سعود المركّب.

عائلة آل سعود: حجمها وبنيتها

تشتهر عائلة آل سعود الحاكمة بحجم تحدُّرها وتنوّع تركيبتها وبنيتها الداخليّة المعقّدة. وبما أن هذه الخصائص تؤثّر بشكل مباشر في الديناميكيّة السياسية للعائلة، نرى من المفيد تناولها وبحثها بشكل مفصّل. ما من أحد من خارج العائلة يستطيع معرفة حجمها بشكل دقيق، مع العلم بأن تقديرات الباحثين تشير إلى عدد يتراوح بين خمسة آلاف وثمانية آلاف شخص راشد[٢]. هناك طريقة أخرى أكثر فعالية تقضي باعتماد ثلاث مجموعات سياسية يرجّح أن يتحدَّر منها سائر الحكّام الحاليّين والمستقبليّين:

---

(٢) أنجب الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ستّة وثلاثين ابناً على الأقلّ وربّما عدداً مساوياً من البنات. وكان هذا العددُ الكبير من الأبناء والبنات ثمرةَ اقترانه بسبع عشرة زوجة، برغم أنّه كان دائماً متزوّجاً من أربع فقط في الوقت نفسه، حتّى لو بقيت الأخريات كمحظيّات. ونظراً إلى الحساسيّة الثقافيّة والدينيّة في ما يختصّ بموضوع الزوجات، ولغياب أي مصدر سعودي لتوضيح الموضوع، يبقى المرجع الذي ألّفه ملحق عسكري إنكليزي سابق في المملكة، المصدرَ الموثوق في موضوع النسب. راجع:
Brian Lees, *A Handbook of the Al Saud Family of Saudi Arabia*, London: Royal Genealogies, 1980;
=

- المتحدّرون من الملك عبد العزيز؛

- المتحدّرون من إخوة الملك عبد العزيز؛

- الفروع غير المباشرة (ذات القرابة البعيدة) من سلالة آل سعود.

كما يجب تقسيم هذه المجموعات، كلّ واحدة بدورها، إلى عدّة مجموعات فرعيّة، وذلك لتحديد الزعماء الصّاعدين بشكل أفضل. يصعب التخمين إذا كان لدى مؤسّس المملكة السعوديّة أدنى فكرة واضحة عمّا يجب أن تكون عليه خلافته، أو عن النماذج التي يجب أن تحتذيها. نكتفي بالإشارة إلى أن التحدّيات التي برزت من قبل بعض أبناء العم (الذين يُعرَفون أيضاً بأسرة سعود الكبير) أو من قبل فرعَي العُريف وآل جلوي قد أثّرت كلّها في الخيارات التي اتّخذها مؤسّس الدولة[٣]. لقد كان الملك عبد العزيز حريصاً، قبل كلّ شيء، على اجتناب الخلافات التي سادت في العائلة طوال ٢٠٠ عام وأدّت إلى إضعافها، وأفسحت في المجال للقوى الخارجيّة للتدخّل في شؤون البلاد الداخليّة.

= هناك أيضاً مصدر موثوق آخر يحتوي على العديد من الإضافات والتوضيحات، هو:
Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984.

(٣) رفض عبد العزيز بن عبد الرحمن محاولات خلافة سعود الكبير والعرايف وجلوي عند نهاية القرن، إمّا من خلال المعارك أو علاقات المصاهرة أو الاستمالات. عندما عارضه أبناء عمّه، أبناء سعود - وكانوا مسؤولين عن انتفاضات خطيرة حصلت في قبيلتي عجمان والحساسنة في العام ١٩٠٨ - قام عبد العزيز بتعزيز سلطة جماعة «الإخوان» للقضاء على الثورة. ففي جولة واحدة، جمع تسعة عشر قائداً من الأسرى في مدينة ليلى وقام بتنفيذ إعدام علنيّ مؤثّر. بعد سقوط ثمانية عشر عنقاً بضربات السيوف، عفا عن المحكوم التاسع عشر و«أطلق سراحه ليذهب ويخبر بما رأته عيناه من انتقام ابن سعود العادل». أدّى هذا المثال الصارم للعدالة إلى نشر نفوذ عبد العزيز بين زعماء القبائل الذين زادوا من دعمهم له. راجع:
Harold C. Armstrong, *Lord of Arabia: Ibn saud, An Intimate Study of a King*, London: Arthur Barker, Ltd., 1934, p. 97;
باعتماده على القوّة، أرسى عبد العزيز أسس حكمه برغم أنّ ما قام به بلور الصراعات العائليّة. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، راجع:
Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982)*, doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1983, pp. 36-47.

الإرث الذي خلّفه الملك عبد العزيز

أسّس عبد العزيز بن عبد الرحمن دولة المملكة العربيّة السعوديّة الثالثة في العام ١٩٣٢، وتولّى الحكم فيها طوال ٢١ عاماً، أي حتّى وفاته في العام ١٩٥٣. يُعتبر عبد العزيز «أبا» المملكة العربية السعودية الحديثة في عدّة نواح، مع العلم بأن التحالف الذي أجراه مع أعضاء عائلة آل الشيخ[٤] قد ساعد على إحلال التوازن في حكمه. أضف إلى ذلك، أن عبد العزيز قد تزوّج بعدد كبير من النساء اللواتي يتحدّرن من قبائل هامة، وذلك لتعزيز مشروعه القاضي بتوحيد القبائل في الجزيرة العربية. وقد أسفرت هذه الزيجات عن ٣٦ ابناً.

يشكّل أبناء عبد العزيز أساس العائلة الحاكمة (راجع الملحق السادس). وقد شغل أبناؤه الأربعة الذين خلفوه في الحكم - سعود (١٩٥٣-١٩٦٤)، وفيصل (١٩٦٤-١٩٧٥)، وخالد (١٩٧٥-١٩٨٢)، وفهد (١٩٨٢ ولا يزال يحكم حتى الآن) - إلى جانب أبنائه الآخرين الذين ما زالوا على قيد الحياة، أبرزَ المناصب السياسيّة في البلاد. إلا أنه من الخطأ الاعتقاد أن أبناء الملك عبد العزيز قد توحّدوا في تكتّل متماسك، أو يستطيعون الادّعاء أنهم قد شكّلوا «مؤسّسة» من هذا النوع منذ العام ١٩٥٣. وبمعزل عن المزايا الشخصية التي يتمتّع بها كلّ واحد منهم والتي قد تؤثّر في سياسة العائلة، فهناك عناصر أخرى مختلفة قد حدّدت الاتّجاه الذي سلكه العديد منهم. تراوحت هذه الغناصر بين الاتّجاهات العقائديّة والمصالح الاقتصاديّة، وهي قد ساهمت في التسبّب بالانشقاقات التي برزت على مرّ السنين. إلا أن مبدأ البكورة وأهمّية نَسَب الأم وتوفُّر أشقّاء من الأمّ نفسها، كلُّها عناصر تساهم في تحديد موقع الأمير ضمن العائلة.

---

(٤) راجع:
David Howarth, ***The Desert King: The Life of Ibn Saud***, London: Quartet Books, 1965, 1980;

راجع أيضاً:
محمد جلال كشك، **السعوديون والحل الإسلامي**، جدة، مركز النشر والتوزيع السعودي، ١٩٨٢، خاصة ص ١٩-٥٥.

مبدأ خلافة البِكر

اعتُمد مبدأ خلافة البكر كمعيار أول في تحديد شخصية الملك الخليفة، وقد كُرِّس هذا المبدأ كشرط سياسي رئيسي للخلافة. إن الملوك الأربعة الذين توالوا على حكم السعودية، منذ عهد عبد العزيز حتّى يومنا هذا، قد تمّ اختيارهم من بين أكبر الأبناء سنّاً. في العام ١٩٧٥، تنازل الأمير محمّد طوعاً عن الحكم لصالح شقيقه خالد الأصغر سنّاً، وقد تمّ تخطّي الأميرين نصير وسعد من قبل مجلس العائلة الذي بايع الأمير فهداً ملكاً في العام ١٩٨٢. يمكن تفسير هذا السلوك بالأخذ بعين الاعتبار عوامل تقليديّة وعمليّة على حدّ سواء. فعلى الرغم من أن نظام الخلافة في السعوديّة لا يرتكز على مبدأ البكورة، فإن التقدّم في السنّ يُعتبر مبرِّراً للمطالبة بالأسبقيّة السياسية. كلّ نظام سياسي قائم على الخلافة التسلسلية يتيح، في الواقع، للأمراء الأكبر سنّاً فرصةَ إنشاء علاقة مميّزة مع والدهم، ممّا يعني عمليّاً أن الأبناء الأكبر سنّاً هم مرشّحون أوفر حظاً لتذوّق شعور السلطة وحسّ المسؤوليّة، خاصة في بلاد قبليّة كالمملكة العربيّة السعوديّة، التي حارب فيها العديد من الأمراء الشباب إلى جانب مؤسّس الدولة من أجل توحيد البلاد. فقد حارب كلّ من سعود وفيصل، على سبيل المثال، في الغزوات، وقادا الجيوش، فعُيِّنا، نتيجة لذلك، أميرين على كلّ من نجد والحجاز(٥). وقد نال عدد من الأبناء الآخرين فرصتهم الأولى في الزعامة بعد بدء العمل بمبدأ خلافة الأكبر سناً. فنظراً إلى هذه الميزة الأساسية، أصبح أبناء عبد العزيز الأصغر سنّاً يشكّلون خطراً يهدّد مناصب الإخوة الأكبر سنّاً ما إن يبلغوا سنّ الرشد. وهذا ما بدا جليّاً أثناء فترة الصراع بين الملك سعود ووليّ العهد الأمير فيصل، حين أدّت الخلافات السياسية إلى تسريع الانقسام بينهما. في تلك الأثناء، كانت هناك مجموعة من «الأمراء المتوسّطين»، الذين عُرفوا بـ«الأمراء الأحرار»،

---

(٥) تمّ تعيين سعود وفيصل نائبين عن الملك في نجد والحجاز عام ١٩٢٦، وبقيا في هذا المنصب لغاية عام ١٩٣٣، عندما عُيّن سعود وليّا للعهد ورُقّي فيصل الى رئاسة مجلس نواب الحجاز.
راجع:
Sarah Yizraeli, ***The Remarking of Saudi Arabi: The Struggle Between King Sa'ud and Crown Prince Faysal***, **1953-1962, Tel Aviv, Israel: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1997, pp. 32-33.**

قدّموا الدعم للملك سعود مقابل الأمير فيصل. لقد كان وليّ العهد يمثّل الجيل الأكبر سنّاً والراسخ في السلطة، بينما كسب الملك سعود تأييد الأمراء الأصغر سنّاً[٦].

على الرغم من أن البكورة هي ميزة رئيسية في موضوع الخلافة، فإنها مجرّد خاصيّة واحدة من الخصائص العديدة التي تحدّد سياسة العائلة. لا يغيبنّ عن بالنا أن مبدأ البكورة قد ساعد الأمراء على اكتساب دور سياسي بارز، إلاّ أنه لم - وعلى الأرجح لن - يضمن ذلك. سبق وأشرنا إلى كيف أن مجلس العائلة قد تخطّى الأمراء محمداً ونصيراً وسعداً في الخلافة، وذلك لأسباب عديدة، قد يستحيل اكتشافها كلّها. فما من وثيقة تذكر الدور الذي لعبه كبار العائلة لتكريس شرعيّة وليّ العهد، أو كيف مارسوا مهاراتهم في الإقناع لدفع ثلاثة أمراء للتنازل عن حقّهم بالخلافة - على أساس مبدأ أولية الأكبر سنّاً -. حسبنا القول إن التحالفات السياسية العائليّة تتأثّر بعدّة عوامل، إلى جانب البكورة، ومنها: نسب الأم وتوفّر أشقّاء من الأمّ نفسها.

نَسَب الأم

يحظى نَسَب الأم بالأهمية ذاتها التي يحوزها مبدأ البكورة. فمكانة الأم الاجتماعيّة ونَسَبها القبلي غالباً ما يؤدّيان إلى بروز بعض الأمراء بشكل مستقلّ. إن الأمراء الذين ولدتهم أمّهات يتحدّرن من عائلات بارزة، مثل آل جِلوي أو السديري، أو من قبائل هامة مثل قبيلة شَمَّر، يتمتّعون بشكل عام بأولية سياسية. كما أن تأثير نسب الأم يجب أن يتمّ بحثه بموازاة عامل البكورة، إذ إن زيجات الملك عبد العزيز الأولى كانت ذات أهمية سياسية كبرى. وبما أن الملك عبد العزيز قد خلّف وراءه ذرية من ٣٧ ابناً، فإن نسب الأم قد أثّر في قيام تحالفات سياسية واجتماعيّة[٧].

---

(٦) كان طلال وبدر ونوّاف ومجيد وفوّاز من «الأمراء الأحرار»، بالإضافة إلى بندر وعبد المحسن اللذين انضمّا إليهم على الرغم من أن دعمهما بقي فاتراً. راجع:

Yizraeli, *op. cit.*, pp. 85-96;

وأيضاً: Samore, *op. cit.*, pp. 139-154.

(٧) راجع:

Benoist-Mechin, *Le Loup et le Leopard: Ibn-Seoud ou la naissance d'un royaume*, Paris: Albin Michel, 1955, pp. 467-485.

يسود الاعتقاد أن وليّ العهد الأمير عبد الله، قائد الحرس الوطني، يتمتّع بروابط وثيقة بقبائل منطقة نجد، إذ إن والدته، الفهدة، تتحدّر من قبيلة شمّر. ومن المعبّر أيضاً أن قبيلة شمّر كانت - ولا تزال - تساهم بأعداد كبيرة من المنخرطين في صفوف الحرس الوطني[٨]. أمّا والدة الملك خالد، جوهرة، فتتحدّر من عائلة آل جِلوي، في حين تنتمي والدة الملك فهد، حسّا، إلى عائلة السديري. ولكلتا العائلتين تاريخ عريق من التحالف مع آل سعود، وقد كان لهما دور بارز في السياسة السعوديّة. يمكننا الاستنتاج بالتالي أن خالداً وفهداً قد مثّلا فريقين مختلفين، وأنهما كانا يلجآن إلى عائلتي آل جلوي والسديري لتأمين الدعم الذي يحتاجان إليه. قد يكون أفضل مثال على مدى تأثير نسب الأم، ما حصل مع الملك الراحل فيصل الذي تتحدّر والدته، ترفة، من عائلة آل الشيخ. فقد استفاد فيصل من هذا النسب إذ حظي بتأييد الجهاز الديني السعودي في نزاعه مع الملك سعود (الذي تتحدّر أمّه، ودّة، من قبيلة بني خالد الصغيرة) في العام ١٩٦٤.

إن أهمية نسب الأم والأسبقيّة من حيث العمر، هما أمران جوهريّان وأساسيان للأمراء الذين يطمحون إلى الخلافة. إلا أن بنية العائلة المركّبة لا تسمح بالاكتفاء بهذين الشرطين. فعائلات آل جلوي والسديري وعائلات فرعيّة أخرى قد تصاهرت مع آل سعود، لكنّها أيضاً قد تصاهرت في ما بينها. فجدّة الملك خالد لأمّه كانت من السديريّين، في حين تتحدّر أمه من قبيلة بني خالد. كما أن عائلتي آل جلوي

(٨) راجع:
Madawi Al Rasheed, *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty*, London and New York: I. B. Tauris & Co. Limited, 1991.

راجع أيضاً أ. العثيمين، **نشأة إمارة الرشيد**، الرياض، ١٩٨١؛
وأيضاً:
Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Saudi Arabia*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981, pp. 127-150;

وأيضاً:
John S. Habib, *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom*, 1910-1930, Leiden, the Netherlands: E. J. Brille, 1978, pp. 63-78.

والسديري تشهدان بدورهما، على غرار عائلة آل سعود، انقساماتٍ داخليّةً عديدة؛ فلا يجدر الاستنتاج أنهما تمثّلان فريقين موحّدين متماسكين. ومن الأمثلة المعبّرة الأخرى، إلى جانب الملك فهد وأشقائه الستة، هناك مجموعتان إضافيتان من أبناء عبد العزيز[٩] الذين يتحدّرون من أمّهات من عائلة السديري إلا أنهم لم يقدّموا الدعم للملك الحالي. يصعب اليوم، في العام ٢٠٠٠، رسم خطوط واضحة لروابط القُربى وصلات الرَّحِم، مع العلم بأن خطوة كهذه قد تبدّد بعض الالتباس الناتج عن تعقيد البنية العائليّة.

الأشقّاء لجهة الأم

قد يكون دور التكتّلات التي يكوّنها الأشقاء، من أبرز العناصر التي تدخل في صلب التحالفات العائليّة. لم يكن لكلا الملكين، سعود وفيصل، أشقّاء لجهة الأم نفسها، فإن هذه الخاصية قد برزت في الأعوام الأخيرة، حين شكّل الملك فهد مع أشقّائه تجمّعاً سياسياً يجدر بنا التوقّف عنده وتحليله بتمعّن.

إن الأبناء السبعة الذين أنجبتهم حسّا، بنت أحمد السديري، يشكّلون، بقيادة الملك فهد، تآلفاً مذهلاً ضمن سلالة آل سعود الحاكمة. فبعد الابن البكر هناك سلطان (وزير الدفاع)، وعبد الرحمن الذي يتولّى شؤون العائلة الماليّة، ونايف (وزير الداخليّة)، وتركي، وهو رجل أعمال بارز[١٠]، وسلمان (أمير منطقة الرياض)، وأحمد (نائب وزير الداخليّة). إن النفوذ السياسي الخاص بـ«السديريين السبعة»، أو كما يُسمَّون أحياناً «آلَ فهد»، متشابك بشكل وثيق؛ لا نعرف إذا كان على سبيل المصادفة أو طبقاً لخطة معيّنة. فقد رحّب الأمير سلطان، على سبيل المثال، بصفته وزيراً للدفاع، بتعيين شقيقه الأصغر، تركي، نائباً له في تموز/يوليو ١٩٦٩ - وقد يكون هو الذي سعى إلى ذلك. كذلك الأمر بالنسبة إلى الملك فهد حين كان وزيراً للداخلية (١٩٦٣-١٩٧٥)، فقد عيّن الأمير نايفاً نائباً له (حزيران/يونيو ١٩٧٠). فلم

---

(٩) هم: سعد، مساعد وعبد المحسن أبناء جوهرة بنت سعد السديري، وبدر وعبد الإله وعبد المجيد أولاد حيّة بنت سعد السديري.

(١٠) تمّ تعيين تركي وزيراً للدفاع في العام ١٩٦٩ لكنّه استقال في أيّار من العام ١٩٧٩ بعد فضيحة زوجيّة.

يكن من المستغرب أبداً أن يترقى أحمد، وهو أصغر الأشقّاء سنّاً، ليشغل منصب نائب وزير الداخليّة حين تسلّم نايف هذه الوزارة في العام ١٩٧٥.

على الرغم من أنه لا يجدر بنا اعتبار «السديريين السبعة» كوحدة متماسكة - فقد فرّقتهم النزاعات في الأعوام الأخيرة - فإن حضورهم الكثيف في مواقع السلطة يزيد من قوّتهم بشكل عام. والأبرز من ذلك، أن عدداً من أبناء هؤلاء الأمراء قد انضمّوا إلى الحلف في مواضيع محدَّدة، مشكّلين بذلك رابطة لا يُعلى عليها[١١]. لقد كان الملك خالد وشقيقه الأكبر، الأمير محمّد، متفقَين على مختلف القضايا السياسية والإدارية. كذلك الأمر بالنسبة إلى الملك فهد والأمير سلطان اللذين تجمعهما، كما هو واضح، شراكة سياسية قديمة تعود إلى أواخر الخمسينيّات حين قدّم الاثنان دعمهما لوليّ العهد فيصل مقابل الملك سعود. وفي ظلّ حكم الملك فيصل، كان فهد وسلطان شريكين أيضاً في عدد من المشادات العائليّة التي كرّست تحالفهما في السرّاء والضرّاء[١٢]. لقد تعاون فهد وسلطان معاً، منذ عهد الملك خالد، لهدف الحدّ من تأثير الأمراء المتقدّمين الآخرين، خاصة تأثير الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز[١٣]. فلا شك في أن «الشراكة» بين الأشقّاء يجب أن يُعترَف بها كعنصر رئيسي في الخلافة السعوديّة.

وحتى لا يستنتج البعض أن هذه الظاهرة هي حكر على «السديريين السبعة»، لا بد من الإشارة إلى أن نفوذ الأمراء منصور ومشعل ومتعب - أبناء شهيدة (امرأة أرمنيّة كانت محظيّة لدى عبد العزيز بن عبد الرحمن) - يشكّل مثالاً مميّزاً آخر على الارتباط بين نسب الأم والبكورة. حين توفي الأمير منصور في العام ١٩٥١، وكان أول وزير للدفاع في السعوديّة، حلّ شقيقُه الأصغر، مشعل، محلّه بعد أن كان نائبه.

(١١) راجع الفصل الثاني.

(١٢) سياسة شراء الأسلحة من مصادر غربيّة مثال آخر على تعزيز التحالف بين فهد وسلطان خاصّة من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة برغم أنّ الوقائع التي تؤكّد هذه الاستنتاجات تبقى مجرّد حكايات تُروى.

(١٣) راجع:

Abbas R. Kelidar, 'The Problem of Succession in Saudi Arabia', *Asian Affairs* 9:1, February 1978, pp. 23-30.

ثم عُيِّن متعب، وهو أصغر الأشقاء، بدوره في منصب نائب الوزير. لقد جُرِّد كلّ من مشعل ومتعب من منصبه إبّان عهد الملك سعود، إلا أنهما عادا إلى السلطة في العام ١٩٦٣، على يد الملك فيصل الذي أوكل إليهما، على التوالي، منصبي أمير ونائب أمير مكّة. واللافت للنظر، أن الأميرين قد تنازلا عن منصبيهما في العام ١٩٧١ لأسباب بقيت مجهولة. ثم تمّ تعيين متعب وزيراً للأشغال العامة والسّكن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥[١٤].

على الرغم من هذه الأمثلة، فإن تحالف الأشقاء لا يُعتبر قاعدة ثابتة على الإطلاق، كما يتبيّن من العلاقة القائمة بين الأميرين طلال ونوّاف. فطلال ونواف هما أميران من أمّ واحدة، مُنيِّر، وهي محظية أرمنيّة أخرى أصبحت زوجة مفضّلة لدى الملك. إلا أنهما قد أصبحا عدوّين لدودين خلال عهد الملك سعود، حتّى بلغ بهما الأمر إلى حدّ التنازع على الميراث[١٥].

أحفاد عبد العزيز

إذا كان أبناء عبد العزيز يشكّلون الطاقم السياسي الفاعل في العائلة الحاكمة، فإن أبناءهم - أي أحفاد عبد العزيز - هم القادة المستقبليّون للسعودية. إن حجم هذه المجموعة ليس محدّداً بصورة دقيقة، إلا أنها تتضمّن، كما تشير الترجيحات، حوالى ٢٠٠ أمير من الذكور وعدداً موازياً من الإناث، وشغل العديد من هؤلاء الأمراء مناصب إدارية هامة في الحكومة وفي القوات المسلّحة.

ونظراً إلى تفوّق بعض هؤلاء «الأحفاد»، خاصة في ما يختصّ بمستوى التعليم ومدى التأثر بالأفكار الغربية، يمكن اعتبارهم كفريق متميّز في العائلة. إلا ان هذا الفريق الصاعد - الذي يتميّز بمصالح سياسية مختلفة - لا يشكّل هو الآخر كياناً متجانساً. في الواقع، ينقسم الأحفاد على غرار آبائهم إلى جماعات متعدّدة. كما

---

(١٤) راجع: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 63-64.

(١٥) راجع: William Powell, *Saudi Arabia and Its Royal Family*, Secaucus, New Jersey: Lyle Stuart, Inc., 1982, pp. 240-245.

يُلحَظ أيضاً قيام تحالفات بين بعض الآباء وأبنائهم مقابل آباء آخرين مع أبنائهم. وهناك، في بعض الحالات، تحالفات بين عدد من أبناء عبد العزيز وبعض أحفاده[١٦]. وعلى الرغم من ذلك، فإن حظوظ العديد من الأحفاد بتولّي مناصبَ سياسية، تتأثّر بمدى نجاح أو فشل آبائهم، ممّا يؤمّن استمرارية التقاليد التي أرساها مؤسّس الدولة. فكما أن عبد العزيز قد سلّم زمام السلطة إلى أبنائه عوضاً عن أن يسلّمها إلى أبناء إخوته الذين يوازونهم في الكفاءة، فقد يستمرّ هذا التقليد في عهد أحفاده ما لم تستجدّ تغيّرات جذريّة بمرسوم ملكي. هناك أمثلة عديدة على هذا الاتّجاه، أهمّها المناصب المتشعّبة التي حظي بها أبناء الملكين سعود وفيصل وأبناء الملك فهد.

عندما كان سعود في الحكم، قام بتعيين بعض أبنائه، الذين بلغ مجموعهم حوالى ٥٣ ابناً، في عدد من المناصب البارزة، منها وزارة الدفاع (فهد ومحمّد)، ورئاسة الحرس الوطني (سعد)، ورئاسة الحرس الملكي (بندر ومنصور)، وإمارة منطقة الرياض (بدر)، ومنطقة مكة (عبد الله)، ومناصب أخرى عديدة[١٧]. لقد زاد نفوذ هؤلاء الأبناء الذين عُرفوا باسم «الملوك الصغار» لدرجة بعثت الخوف في نفوس إخوة سعود من نية هذا الأخير بالتأسيس لخلافة وراثيّة مباشرة ، وهذا ما يعلّل جزئيّاً الدعم الذي حظي به وليّ العهد فيصل في نزاعه مع الملك سعود في أوائل الستينيّات[١٨]. عندما تمّ خلع الملك سعود من الحكم في العام ١٩٦٤، سرعان ما أُبعد أبناؤه على التوالي عن السلطة. فدفع اليأس بعضهم إلى اللّحاق بوالدهم إلى المنفى. وعلى الرغم من أن معظمهم قد عادوا إلى الحياة العامة، إلا أن أحداً منهم لم يتولَّ اليوم منصباً بارزاً. وينطبق الأمر أيضاً على أبناء الملك فيصل الذي خلف الملك سعوداً، فقد تمّت ترقيتهم بشكل سريع بعد العام ١٩٦٤، ولا

(١٦) تمّ تفصيل هذا الموضوع في الفصل الثاني من الكتاب. راجع أيضاً الملحق السابع.

(١٧) للحصول على لائحة كاملة بأسماء المرشّحين، راجع:

H. St. John Philby, *Sa'udi Arabia*, London: Ernest Benn Limited, 1955, pp. 298-358;

وأيضاً: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 75-82.

(١٨) راجع: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 56-60.

يزال اثنان منهم يلعبان دوراً هاماً في الشؤون السعودية المعاصرة (سعود وتركي). في المقابل، برز أبناء الملك فهد، من بينهم الشاب عبد العزيز، كالنجوم الواعدة من الجيل الآتي، مع العلم بأن أي تغيير جديد قد يطرأ على رئاسة العائلة، سيؤدّي - لا محالة - إلى نشوء حالة من القلق بهذا الصدد أيضاً.

لكن، على خلاف أبناء الملكين سعود وفهد - الذين برزوا على حساب أعمامهم - كان أبناء الملك فيصل يميلون إلى الانطلاق من مناصب أدنى مرتبة، ويعمدون إلى التقدّم والترقيّ بشكل تدريجي. فقد أمضى الأمير سعود، على سبيل المثال، خمسة أعوام كنائب مدير شركة بترومين، ثم كنائب لوزير البترول والثروة المعدنيّة، ثم كمدير تنفيذي للمجلس الأعلى للبترول، قبل أن يصبح وزيراً للخارجية عند وفاة والده في العام ١٩٧٥[١٩]. أمّا الأمير تركي، الذي حاز درجة الدكتوراه من إحدى جامعات بريطانيا، فقد أمضى خمسة أعوام كنائب مدير لجهاز الاستخبارات، قبل الارتقاء إلى منصب مدير هذه الهيئة. كما قاد القوات السعودية في مكّة في العام ١٩٧٩ للمساعدة على القضاء على عمليّة الاستيلاء على المسجد[٢٠].

كما نستشفّ من هذين المثلين، فإن ممارسة المهمّات الوظيفيّة قد ساعدت العديد من الأمراء على اكتساب خبرة إدارية هامة. وهناك أمر آخر لا يخلو من الأهميّة، وهو المسافة الضروريّة للارتقاء فوق النزاعات العائليّة الضيّقة. كما سمحت أيضاً هذه الخبرات للعديد من الأمراء بمراقبة التطوّرات الداخليّة المعقّدة، وربّما إدراك أهمية التحالفات، إذ إن نجاح الأب النسبي لم يشكّل دائماً ضمانة أكيدة لبلوغ أبنائه مراكز بارزة. فعلى سبيل المثال، لم يكن لأبناء الملك خالد الثلاثة أيّ دور مميّز في عهد حكم والدهم، وقد تخلّى معظمهم عن كافة حقوقه بعد وفاة خالد في العام ١٩٨٢. في المقابل، شغل أبناء الملك فهد الستة مناصب عامة بارزة. كان الابن البكر، فيصل، المدير العام للرئاسة العامة لرعاية الشباب منذ العام ١٩٧١،

---

(١٩) راجع:
Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites; Conflict and Collaboration*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988, pp. 135-139.

(٢٠) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 507, 512-513, 523.

والمدير العام لوزارة التخطيط منذ العام ١٩٧٧. كما كان الأمير فيصل بن فهد أيضاً، الذي أصبح وزير دولة بعد العام ١٩٧٧، مبعوثاً خاصاً إلى العراق. وقد توفي إثر نوبة قلبيّة في العام ١٩٩٩، فحلّ محلّه أخوه الأصغر، خالد، وهو رجل أعمال بارز، في الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وهو منصب هام أكسب الملك فهداً وذرّيته شرعيّة المطالبة بالخلافة. وهناك ابن آخر، هو الأمير محمّد بن فهد، الذي تولّى مهمّة حكم المنطقة الشرقيّة عام ١٩٨٥ (فحلّ محلّ حليف بارز من عائلة آل جلوي). كما يشغل سعود بن فهد، الذي ترقّى إلى منصب وزاري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، منصب نائب رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية منذ العام ١٩٨٥. كذلك الأمر بالنسبة إلى سلطان بن فهد، وهو ضابط في الجيش، الذي ترقّى إلى منصب وزير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. أما عبد العزيز بن فهد، الذي يشاع عنه أنه الابن المفضّل لدى الملك، فقد تمّت تهيئته بشكل دقيق جدّاً. فقد «مثّل» والده في معظم المناسبات الرسمية العامة، وارتقى منصباً وزارياً عام ١٩٩٩.

تشير كافة هذه الأمثلة إلى أن نجاح الأب مهم جدّاً، إذ إنه يضمن قاعدة بارزة وشهرة فوريّة لأبنائه. تكثر الحالات المشابهة في سائر العائلة الحاكمة. يشكّل أبناء الأميرين عبد الله وسلطان بن عبد العزيز أبرز مثال على ذلك. يخدم أميران من أبناء عبد الله الستة - وهما متعب وتركي - في الحرس الوطني، واثنان من أبناء الأمير سلطان السبعة - وهما خالد وبندر - كانا ملحقين بوزارة والدهما. فعلى الرغم من أن أبناء عبد الله ليسوا في الجيش أو في القوّات الجوية، فإن أبناء سلطان غائبون أيضاً عن صفوف الحرس الوطني. نرى من خلال هاتين الحالتين على الأقلّ، كيف يعكس الأحفاد الانقسامات التي برزت في الأجيال السابقة ويعزّزونها[٢١].

(٢١) الدور الهام الذي لعبه أحفاد عبد العزيز في مختلف القوّات المسلحة في السعوديّة، جليّ للعيان. بالإضافة إلى عدد من أبناء فيصل، وفهد وعبد الله وسلطان، هناك أحفاد آخرون يخدمون في القوّات المسلّحة من بينهم ابنان لنصير (تركي، الضابط في القوّات الجويّة، ومحمّد، الضابط في الجيش) وابن سلمان (أحمد، الضابط في الجيش). هناك العديد أيضاً ولكنّهم غير معروفين، خاصّة الذين يولون وظائفهم العسكريّة اهتماماً يفوق سياسات عائلتهم. وعلى الرغم من ذلك، يشكّل جميع الأحفاد الذين يشغلون مناصب في القوّات المسلّحة استثماراً يعتمد عليه آباؤهم، حتّى لو بدا من الصعب رسم خطوط فاصلة بين التحالفات.

خصائص الخلافة

إن مبادئ البكورة ونَسَب الأم البارز وتوفُّر الأشقّاء لجهة الأم الواحدة التي تنطبق على الأبناء، تنطبق، مجتمعةً، أيضاً على أحفاد مؤسّس الدولة، وإن لم يكن أيّ من هذه العوامل حاسماً. لبحث التعقيدات التي تحيط بالمسألة، نورد مثل أبناء الملك فيصل الذين كانوا يُعتبرون من أهمّ أمراء الجيل الثالث؛ ممّا من شأنه توضيح هذه الخلافات. لقد بدأ الابن البكر للملك فيصل، الأمير عبد الله بن فيصل (١٩٢١) حياته السياسية في العام ١٩٤٥ حين تنازع مع عمّه منصور على منصب أمير الحجاز، وقد تولّى هذا المنصب بعد مرور سنة على الخلاف[٢٢]. بين العامين ١٩٥١ و١٩٥٩، شغل الأمير عبد الله منصب وزير الداخلية ثم تقاعد في أوائل الستينيّات من أجل مصالحه الخاصة. تُصوّر حياته العامة إلى حدّ بعيد مدى التشابك بين جيلي أبناء عبد العزيز وأحفاده. وُلد عبد الله في العام ١٩٢١، لذا فهو أكبر سنّاً من غالبية أبناء عبد العزيز وحتّى من أحد أشقّاء عبد العزيز. كما أن العديد من أبناء أحفاد عبد العزيز هم أكبر سنّاً من أحفاده، وبالتالي فإن جماعة الأمراء القادرين على تولّي المناصب العامة تضمّ عناصر ينتمون إلى أربعة أجيال مختلفة، على الرغم من أنهم متقاربون في السن. يصبح التمييز بين الأجيال صعباً من جرّاء مثال كهذا، وهو يعقّد أيضاً مسألة البكورة بكاملها.

أمّا في ما يختصّ بنَسَب الأم، فقد كانت بدايات سائر أبناء الملك فيصل متينة بسبب نَسَب أمّهاتهم اللواتي يتحدّرن من عائلتي السديري وآل جلوي البارزتين. كما أن مسألة توفّر الأشقّاء قد ساعدت أبناء الملك فيصل. فالأمراء محمد وسعود

---

(٢٢) راجع:

Gerald De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia*, New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1966, p. 32;

هناك أيضاً سرد للقصّة في: J. Rives Childs, U.S. minister Jeddah,

بعنوان:

'Rivalry Between Saudi Arabian Princes', October 29, 1946, in Ibrahim Rashid (ed.), *Documents in the History of Saudi Arabia*, vol. 5, Salisbury, North Carolina: Documentary Publications, 1980, p. 47.

وعبد الرحمن وبندر وتركي هم، بحسب تسلسل الأعمار، أشقّاء لجهة الأم نفسها وهي الملكة عِفّت بنت أحمد آل ثنيان. ونظراً إلى الدور الهام الذي لعبته عائلة ثنيان - كفرع ثانوي لعائلة آل سعود - ونظراً إلى أن الملكة عِفّت كانت الزوجة المفضّلة لدى الملك، فقد ازدادت أهمية نسبها(٢٣).

إذا قمنا بضرب هذا النَّسَب وحده بعدد ذرية سائر أبناء الملك عبد العزيز الستة والثلاثين، ندرك أن المتسلسلين من النسب المباشر يشكّلون مجموعة متزايدة وقويّة. فهي تضمّ حوالى ٣٠٠ أمير - ٣٦ ابناً وحوالى ٢٦٠ حفيداً وابن حفيد - هذا إلى جانب عدد مواز من الأميرات(٢٤). إن حجم السلطة المتمركزة في هذه المجموعة تفوق عددهم المطلق، خاصةً عند مقارنتها بسائر الشرائح في العائلة الحاكمة والمجموعات النافذة في المجتمع السعودي المتبدّل. لكن ليس هناك توزيع متكافئ للسلطة ضمن الرابطة الأساسية. فالمزايا الشخصيّة والبكورة ونسب الأب والأم وتوفُّر الأشقّاء، كلّها عوامل تساعد على خلق نوع من الهرميّة الداخليّة للسلطة، مركَّبة ومرنة في الوقت نفسه. كما تؤدّي هذه الخصائص عينها إلى تقسيم المتحدِّرين من الملك عبد العزيز إلى عشرات المجموعات التي تتقاطع ضمن مختلف الأجيال وعبرها. هناك على الأقلّ تكتّلان رئيسيّان ضمن العائلة الحاكمة - يضمّان المتحدّرين من إخوة مؤسّس الدولة وعدد من الفروع الثانويّة - يستمدّان أهميتهما من قدرتهما الفعليّة على تشكيل التحالفات السياسية والتأثير فيها.

المتحدِّرون من إخوة عبد العزيز

يشكّل المتحدِّرون المباشَرون من عبد العزيز الطاقمَ السياسي الرئيسي في العائلة

(٢٣) يشغل بعض أفراد الجيل الرابع (أبناء الأحفاد) مراكز في القوّات المسلّحة وفي الإدارة. على سبيل المثال، يشغل سعود بن عبد الله بن فيصل بن عبد العزيز رتبة ضابط، كما يشغل محمّد بن عبد الله بن فيصل بن عبد العزيز مركز وكيل وزارة التربية. ليس حجم هذا الفريق واضحاً، لكنه سيغدو أكبر بالتأكيد ليلعب دوراً سياسيّاً أكثر فعاليّة في المستقبل. راجع:
غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ العام ١٩٤٥**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ٤٥-٥٠.

(٢٤) راجع الملحقين السادس والسابع. يستحيل بالطبع معرفة عدد الأميرات اللواتي بقين على قيد الحياة.

الحاكمة. إلا أن أشقّاءه والمتحدِّرين منهم هم الذين يؤلّفون الدائرة الخارجيّة لسياسة العائلة. لا نعرف الكثير عن هذه المجموعات، إلا أن بعض المصادر المتوفّرة تشير إلى أن القواعد نفسها تنطبق عليها، بما في ذلك الانقسامات الداخليّة المعقّدة. انتشر التزاوج ضمن هذه المجموعات الفرعيّة، وبينها وبين مجموعة عبد العزيز(٢٥). وعلى الرغم من أن حجمها أكبر بكثير من هذه الأخيرة، فإن تأثيرها السياسي أقلّ مباشرة من تأثير سلالة عبد العزيز. ومع ذلك، فقد لعب عدد من أشقّاء عبد العزيز دوراً خطيراً في سياسة العائلة في الماضي، كما يتولّى بعض المتحدِّرين منهم في الوقت الحالي مناصب حكوميّة حساسة(٢٦).

أنجب والد عبد العزيز، عبد الرحمن بن فيصل بن تركي، عشرة أبناء، منهم: فيصل (١٨٧٠-١٨٩٠)، وعبد العزيز (١٨٨٠-١٩٥٣)، ومحمد (١٨٨٠-١٩٤٣)، وسعد (توفي عام ١٩١٦)، وسعود (١٨٩٠-١٩٦٥)، عبد الله (١٩٠٠-١٩٧٦)، وأحمد (١٨٩٩)، ومساعد (١٩٢٢) وسعد (١٩٢٤-١٩٥٥)(٢٧). لعب كلّ من محمد وعبد الله ومساعد أبرز الأدوار السياسية إلى جانب عبد العزيز. في الواقع، شكّل محمّد وعبد الله، في وقت من الأوقات، خطراً على محاولة عبد العزيز تشكيل تسلسل عمودي للخلافة، ينتقل إلى خلفائه مباشرة(٢٨). وقد كان لعبد الله ومساعد لاحقاً دور أساسي في النزاع الذي دار بين ابني عبد العزيز، سعود وفيصل، إذ حاولا تسوية الخلاف بصفتهما «طرفاً حياديّاً» إلى أن قدّما، في نهاية المطاف، دعمهما الكامل لفيصل(٢٩). إثر اغتيال فيصل، كان اسم عبد الله أوّل الأسماء في

---

(٢٥) من أجل دراسة مفصّلة عن بعض من هذه العائلات، راجع: Philby, *op. cit*;
راجع أيضاً: Powell, *op. cit.*, pp. 201-221.

(٢٦) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 17-35.

(٢٧) راجع: Bligh, *op. cit.*, p. 107.

(٢٨) راجع: De Gaury, *op. cit.*, pp. 92-93;
وأيضاً: Bligh, *op. cit.*, pp. 29-34.

(٢٩) شغل مساعد منصب وزير للداخليّة في ما دُعي بـ«مجلس المصالحة»، من أيّار/مايو عام ١٩٥٨ لغاية كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٠، ثمّ شغل منصب وزير الماليّة من آذار/مارس عام ١٩٦٢ لغاية العام ١٩٧٥. راجع: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 205, 207

قائمة الموقّعين على الطلب الرسمي الذي يبايع خالداً ملكاً على البلاد، وإلى جانبه كان أشقّاء خالد الذين أُدرجت أسماؤهم بحسب العمر - محمد، ونصير، وسعد، وفهد.

لا شكّ في أنّ نفوذ إخوة عبد العزيز قد ضعف مع تقدّمهم في العمر وحلول الأمراض. فقد استقال مساعد، بعد أن كان آخر المتبقّين في السلطة، من منصبه كوزير للماليّة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، وتوفي عبد الله، وهو الأكبر سنّاً، في العام ١٩٧٧. أمّا الشقيق الأصغر سنّاً، أحمد، فلم يكن له أيّ دور سياسي، ولم يعرف عنه سوى القليل. في الوقت نفسه، يتمتّع الشقيقان المتبقّيان (مساعد وأحمد) بمكانة خاصة في العائلة ويحظيان باحترام سائر اعضائها، إذ تؤخذ نصيحتهما في ما يختصّ بشؤون العائلة الداخليّة بعين الاعتبار، فهي مفعمة بثقل التقاليد[٣٠].

وفي حين يغيب اليوم أشقّاء عبد العزيز الواحد تلو الآخر، فإن أبناءهم وأحفادهم وأبناء أحفادهم ينشطون على الساحة السياسية. ولا نستغرب أن يكون هؤلاء الأمراء النافذون هم المتحدّرون من أبرز أشقّاء عبد العزيز، كما هي الحال بالنسبة إلى أبناء عبد الله مثلاً: فهد (ضابط في البحرية)، وبندر (المدير العام للمناطق في وزارة الداخليّة)، وسعود (يتولّى الشؤون العربيّة في وزارة الخارجيّة)، وخالد (رجل أعمال بارز، تربطه علاقة وثيقة بوزارة الدفاع من خلال شركات «نورثروب» Northrop و«لوكهيد» Lockheed و«ريثيون» Raytheon). كما أن الجيل الرابع ناشط بدوره. فاثنان من أبناء أحفاد محمد، على سبيل المثال، هما بندر وخالد، يشغلان على التوالي منصبي ضابط في الجيش ونائب وزير المعارف. وبقدر ما أن هؤلاء العناصر ناجحون في أعمالهم المتشعّبة، فإن نفوذهم السياسي قد عُزِّز بفضل علاقات المصاهرة الكثيرة التي تجمعهم بالمتحدّرين المباشرين من عبد العزيز؛ فأبناء عبد الله مثلاً قد تزوّجوا ضمن مجموعة «السديريين السبعة»، أبناء

(٣٠) راجع:
David E. Long, *Saudi Arabia*, Beverly Hills and London: Sage Publications (for the Center for Strategic and International Studies, *The Washington Papers* 4:39), 1976, p. 28.

عبد العزيز من حسّا بنت أحمد السديري. فبنت عبد الله، نوري، متزوّجة من تركي بن عبد العزيز، وإحدى شقيقات تركي متزوّجة من خالد، ابن عبد الله. وعلى الرغم من أن روابط المصاهرة لا تبرّر بالضرورة التحالفات السياسية، إلا أنها تعلّل في حالة خالد بن عبد الله، على الأرجح، علاقاته الوثيقة بوزير الدفاع. وقد تساعد روابط المصاهرة في بعض الأحيان على تبرير البروز السياسي. فوالدة خالد، وهو ابن حفيد محمد بن عبد الرحمن، ونائب وزير المعارف، هي عنود، ابنة الملك فيصل السابق. كما أن إحدى شقيقات خالد متزوّجة بدورها من تركي بن فيصل، رئيس الاستخبارات الملكيّة.

لكن، على الرغم من مختلف الروابط الأساسية، فإن تأثير المناصب التي يتولاّها المتحدِّرون من إخوة عبد العزيز أقلّ بكثير من تلك التي يتولاّها المتحدِّرون مباشرة من عبد العزيز نفسه. في الواقع، يتمتّع هؤلاء بحقّ الأولويّة، إذ إن أولياء عهده غالباً ما كانوا يحلّون محلّ ذرية إخوته في مختلف المناصب الحكوميّة. أمّا العكس فشبه معدوم. ففي العام ١٩٧١، حلّ خالد بن فيصل بن عبد العزيز محلّ فهد بن سعد بن عبد الرحمن كأمير لمنطقة عسير. ومنذ عهد قريب، حلّ عبد الإله بن عبد العزيز محلّ فهد بن عبد الله بن عبد الرحمن كأمير لمنطقة القصيم. أمّا العكس فكان يحصل فقط في فترات النزاع بين سلالة عبد العزيز، فكان يستعان بإخوته أو بالمتحدِّرين منهم بصفتهم مرشّحين حياديين[٣١]. تبرز أهمية هؤلاء الأمراء السياسية في هذا السياق، فهم يشكّلون فريقاً من الدعم الخارجي، بالإضافة إلى كونهم خطراً محتملاً للأمراء على الصعيد الداخلي. إلا أنّه لا يبدو لنا على الإطلاق أن المتحدِّرين من إخوة عبد العزيز يعملون معاً ككتلة واحدة، فكافة العناصر التي تؤدّي إلى الانشقاقات بين المتحدّرين من عبد العزيز تنطبق أيضاً عليهم.

الفروع غير المباشرة

هناك أيضاً فريق ثالث كبير يتمتّع بنفوذ سياسي ضمن العائلة الحاكمة، وهو

---

(٣١) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 269, 461-462;
وأيضاً: Benoist-Mechin, *op. cit.*, pp. 305-310.

مكوّن من الفروع غير المباشرة أو ذات القرابة البعيدة، التي تضمّ المتحدِّرين من أقرباء بعيدين لعبد العزيز[٣٢]. غالباً ما تسمّى هذه الفروع تيمّناً بأكبر الذكور سنّاً الذي أسّس سلالة متميّزة. فعبد العزيز، على سبيل المثال، كان ينتمي إلى فرع آل فيصل الذي سُمي تيمّناً بجدّه فيصل الذي حكم السعوديّة في الفترتين الممتدّتين بين ١٨٣٤-١٨٣٧ و١٨٤٣-١٨٦٥. إلى جانب هذا الفرع، هناك خمسة فروع أخرى معترف بها في عائلة آل سعود: آل سعود الكبير، وآل جلوي، وآل تركي، وآل ثنيان، وآل فرحان[٣٣]. إن علاقة هذه الفروع بسلالة عبد العزيز غامضة جدّاً، ولا يُعرَف الكثير عن حجم الفروع المختلفة أو سلسلة الأنساب فيها. يتأتّى معظم نفوذها السياسي مباشرة من التحالفات وعلاقات المصاهرة مع عبد العزيز وسلالته.

يتضح هذا الغموض من الاختلاف الذي نلحظه بين آل فرحان وآل ثنيان. يرتبط أعضاء الفرعين بعبد العزيز بالقرابة نفسها (فمؤسّس كلّ من العائلتين كان من أسلاف أعمام والد عبد العزيز)، إلا أن آل ثنيان يتمتّعون بمكانة أهمّ، إذ إن أحد النافذين في هذا الفرع، أدهم، كان مستشاراً سياسياً مقرَّباً من الملك فيصل، وقد كان يدير أموال الملك الخاصة[٣٤]. كما أن عبد العزيز آل ثنيان قد تزوّج بابنة فيصل، لطيفة، وتولّى

(٣٢) عند إضافة هذه الفروع البعيدة عن العائلة إلى عدد الذين يطالبون ببعض الحقوق في الوراثة، يرتفع عدد آل سعود ليتجاوز ٢٠ ألف شخص، وهو رقم غير قابل للطرح في موضوع الخلافة (وفي أي منصب آخر). وعلى الرغم من ذلك لا بدّ من القيام بسلسلة من الإيضاحات لاستيعاب هذه الأرقام.

أوّلاً، على الرغم من أن أمراء هذه الفروع البعيدة يستطيعون في بعض الأحيان نعت أنفسهم بالأمراء مع ما يرافق ذلك من ألقاب التفخيم كسموّ الأمير، يستطيع أحفاد عبد العزيز الذكور فقط أن يطلقوا على أنفسهم لقب صاحب السموّ الملكي. يوجد، بالتالي، اليوم أقلّ من ثلاثمئة صاحب سمو ملكي، وفي المقابل بضعة آلاف من أصحاب السمو.

ثانيا، يستعمل العديد من زعماء القبائل السعودية لقب «أمير» حتى لو لم يكن باستطاعتهم استعمال لقب صاحب السمو أو صاحب السموّ الملكي..

ثالثاً، ما عدا قلّةً من الفروع العائليّة البعيدة من الدرجة الأولى، تبقى الأغلبيّة الواسعة من هؤلاء للأفراد من الحاشية أي غير متنافسين على الخلافة طبيعيّاً.

(٣٣) راجع: Lees, *op. cit.*, p. 64.

(٣٤) كان كمال أدهم أخو زوجة الملك فيصل (الأخ الأصغر للملكة عفّت زوجة الملك فيصل)، أحد أفراد الفروع البعيدة من الذين لعبوا دوراً نافذاً على غير عادة في شؤون العائلة لأن الملك كان يثق =

مناصب عديدة في الدولة[٣٥]. في المقابل، لا يتولّى أيّ فرد من آل فرحان مناصب سياسية في الوقت الحالي، مع العلم بأن العديد منهم يخدمون في صفوف القوات المسلّحة.

على خلاف آل ثنيان الذين يتمتّعون بنوع من النفوذ، هناك فرع آل تركي الذي يضمّ المتحدِّرين من شقيق آخر لجدّ عبد العزيز، فيصل بن تركي، الذين شهدوا اندثار نفوذهم السياسي. لم تتزاوج هذه العائلة كثيراً مع المتحدّرين من عبد العزيز، كما أن أفرادها لم يقدّموا مساعدة ثمينة لعبد العزيز في مسيرة تأسيس المملكة العربيّة السعوديّة التي نعرفها اليوم. لذا، فإن دورهم السياسي اليوم ضئيل جدّاً. هناك فردان من العائلة يُتوقَّع بروزهما في الحياة السياسية السعوديّة هما عبد العزيز آل تركي، نائب وزير البترول، ومنصور آل تركي، وزير الماليّة.

أمّا آل جِلوي فيشكّلون فرعاً كبيراً، يتمتّع بنفوذ سياسي هام. كان أحد أبناء آل جلوي، عبد الله، من المناصرين الأوائل لعبد العزيز؛ وقد عُيِّن أوّل حاكم على المنطقة الشرقيّة في العام ١٩١٣[٣٦]. ومنذ ذلك العهد، يتمتَّع آل جلوي بسيطرة شبه وراثيّة على حكم المقاطعة الشرقيّة الغنيّة بالبترول، وبسيادة ونوع من الاستقلاليّة في التصرّف بالشؤون الداخليّة في هذه المنطقة. عندما توفي عبد الله بن جلوي في العام ١٩٣٨، خلفه ابنه سعود في منصب الحاكم، وعند وفاة سعود في العام ١٩٦٧، خلفه ابن آخر هو عبد المحسن[٣٧]. وكما أشرنا سابقاً، عيّن الملك

= به. وعلى الرغم من أن الملك فيصلاً كان يعتمد عليه في مختلف المهمّات «السريّة»، لم يكن أدهم بعيداً عن الشكوك، إذ إنه تورّط في عدّة امتيازات نفطيّة ومخطّطات لصفقات أسلحة، ربّما بمعرفة كاملة من الملك، الأمر الذي أثار غضب الأعضاء المتزمّتين في العائلة. لذلك، تمّ خلعه من منصبه كمستشار ملكي في ١٩ كانون الثاني/يناير، ١٩٧٩، بعد «اتفاقيّة كامب دايفيد» (كان أدهم مسؤولاً عن الاتفاق بين المملكة العربيّة السعودية ومصر)، لكنّه بقي مقرَّباً من الملك فهد قبل الوصول إلى العرش وبعده. توفّي في العام ١٩٩٩.

راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 203, 217, 228, 364-365, 495.

(٣٥) راجع: Holden, *op. cit.*, p. 477.

(٣٦) راجع: *Ibid.*, p. 107;

راجع أيضاً: Philby, *op. cit.*, pp. 268-269.

(٣٧) راجع: Holden, *op. cit.*, p. 525.

فهد، في العام ١٩٨٥، ابنه الثالث، محمداً، أميراً على على هذه المنطقة، إلا أنه احتفظ بأحد أفراد آل جلوي كنائب له، ليساعد الأمير الشاب في المسائل الحساسة التي قد تطرأ. وقد عيّن عدداً من أعضاء العائلة الأصغر سنّاً كمحافظين على البلدات هناك، نظراً إلى نفوذهم المنتشر فيها. في أوائل الخمسينيّات، تسلّم أفراد من آل جلوي حكم مناطق أخرى من السعوديّة، شملت حائلاً والقصيم والحدود الشماليّة. إلا أنهم قد استبدلوا مع الوقت بمتحدّرين من عبد العزيز، ولم يبق منهم اليوم سوى عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، حاكم منطقة الحدود الشماليّة. على حدّ علمنا، لم يتولّ أيّ فرد من آل جلوي منصباً في الجهاز الحكومي المركزي، لكن يُرجَّح وجود بعضهم في صفوف القوات المسلّحة والحرس الوطني وقوات الأمن الداخلي.

وكما أشرنا سابقاً، فإن أبرز الفروع الثانويّة لآل سعود هو فرع «آل سعود الكبير»، المتحدِّر من أحد أعمام عبد العزيز؛ وهو سعود الذي كان لديه ستة أبناء و١٤ حفيداً على الأقلّ[٣٨]. لقد شكّل أحد هؤلاء الأحفاد، سعود، تهديداً لمساعي عبد العزيز في بداياته لتولّي زعامة آل سعود. إلا أنه قد هُزم أخيراً في العام ١٩١٢، واقترن بشقيقة عبد العزيز المفضّلة، نورا[٣٩]. أبرز أعضاء «آل سعود الكبير» في ما يختصّ بالسياسة الحالية، هو فهاد بن عبد الله بن محمد، أحد أبناء حفيد سعود. وهو حائز رتبةَ كولونيل، وقد كان مسؤولاً عن القوات السعودية الجوية قبل أن يخلف تركياً بن عبد العزيز كمعاون لوزير الدفاع. كما أن هناك أفراداً آخرين من العائلة يخدمون في القوّات المسلّحة، إلا أن إحصاء كافة الأسماء شبه مستحيل.

العائلات الأرستقراطيّة

على غرار أيّ نظام ملكيّ آخر، هناك عدد من العائلات الأرستقراطيّة السعودية، ترتبط بالعائلة الحاكمة من خلال علاقات المصاهرة. لقد تزوّج معظم المتحدِّرين من عبد العزيز بنساء من العائلات الأرستقراطيّة أو القبائل، وهم اليوم يتبعون الخطى

(٣٨) راجع: Philby, *op. cit.*, pp. 228-236.

(٣٩) راجع: Bligh, *op. cit.*, p. 17.

نفسها. من أبرز العائلات الأرستقراطيّة، نذكر: آل الشيخ وآل السديري[٤٠].

يتحدَّر آل الشيخ من محمد بن عبد الوهاب، مؤسّس المذهب التوحيدي (الحركة الوهابية)، فآل الشيخ هم الذين كانوا يزوّدون البلاد بعلماء الدين، وهم رجال دين رسميّون، فقهاء وعلماء[٤١]، يتمتّعون بنفوذ كبير في مجالي القانون والتعليم. ومنذ الستينيّات، ترأس عدد من أفراد هذه العائلة وزارات مختلفة. في حكومة حزيران/يونيو ١٩٩٩، تولّى كلّ من صالح بن عبد العزيز محمد بن ابراهيم آل الشيخ وزارة الأوقاف وشؤون الهداية، وعبد الله بن محمد آل الشيخ وزارة العدل، وعُيّن محمّد بن عبد العزيز آل الشيخ وزير دولة[٤٢]. كما أن العائلة حاضرة أيضاً في صفوف القوات المسلّحة. فالجنرال عبد الله بن عبد الرحمن آل الشيخ هو المدير العام للأمن العام، واللواء محمد آل الشيخ هو قائد بارز وقديم للجيش السعودي الملكي.

وفي حين نرى أعضاء عائلة آل الشيخ يتمركزون في المؤسّسات القانونيّة والتربويّة الدينيّة، فإن أعضاء عائلة آل السديري قد برزوا كحكّام للمناطق. أبرز هؤلاء يتحدَّرون من أحمد بن محمد السديري (١٨٦٩-١٩٣٦) الذي كان نصيراً سياسياً قديماً للملك عبد العزيز[٤٣]. نذكر من أبناء أحمد خالداً، الذي كان حاكماً على نجران، وتركياً حاكم جيزان. عُيّن ابن تركي، محمد بن تركي السديري، حاكماً على جيزان في العام ١٩٨٩. ومن الحكام السديريين الآخرين (أبناء إخوان محمد)، نذكر عبد العزيز وسعوداً. كما أن جيل السديريين الجديد حاضر أيضاً في عدد من الوظائف الرسميّة في الحكومة المركزيّة وفي المناطق، وهم يقومون بأدوار توحيديّة بالغة الأهميّة.

---

(٤٠) للتعمُّق في موضوع آل الشيخ، راجع:

Ayman Al-Yassini, *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*, Boulder and London: Westview Press, 1985, pp. 22-32.

(٤١) يُقصَد بعلماء الرجال المتبحرون بعلم الفقه والشريعة الإسلاميين.

(٤٢) راجع:

The Saudi Arabia Report, number 33, London: Middle East Economic Digest, 1999, p.2.

(٤٣) راجع: Philby, *op. cit.*, pp. 179-200, 213.

إلى جانب استحواذ السديريين على حكم المناطق الذي يعود إلى زمن بعيد، فإن عدد نساء هذه العائلة اللواتي قد تزوّجن بأفراد من العائلة الحاكمة يفوق العدد الذي نجده في أيّة عائلة سعوديّة أخرى[٤٤]. فوالدة الملك عبد العزيز كانت من آل السديري، وعبد العزيز نفسه قد تزوّج بثلاث نساء من العائلة. إحداهنّ، حسّا بنت أحمد السديري، قد أنجبت الملك الحالي وأشقاءه الستة («السديريين السبعة»)[٤٥]. أمّا الزوجتان الباقيتان، جوهرة بنت سعد وأختها حيّة بنت سعد، فقد أنجبتا على التوالي الأمراء سعداً ومساعداً وعبد المحسن، والأمراء بدراً وعبد الإله وعبد المجيد[٤٦]. لقد كان لهؤلاء الأبناء في أوقات مختلفة وحتّى يومنا هذا، دور هام في الحياة السياسية. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من أبناء عبد العزيز قد تزوّجوا بنساء من عائلة السديري. فالملك فيصل مثلاً قد تزوّج بسلطانة بنت أحمد السديري، وهي قد أنجبت له بكر أبنائه، الأمير عبد الله[٤٧]. كما أن ابنة أخرى من بنات أحمد قد تزوّجت من نصير بن عبد العزيز، وأنجبت له بدورها خمسة أبناء هم: خالد، وعبد الله، وفهد، وتركي، وأحمد؛ اثنان منهم اليوم ضابطان في القوات المسلّحة[٤٨].

قضيّة الخلافة قبل عهد الملك فهد

حاول عبد العزيز بن عبد الرحمن، على غرار أسلافه في الدولتين السعوديتين السابقتين، إنشاء تسلسل عمودي للخلافة بحيث تنتقل إلى أبنائه، فوزّع مختلف مناصب السلطة والمسؤوليّات على أبنائه الأكبر سنّاً. بعد مرور عام على إعلان تأسيس المملكة العربيّة السعوديّة رسميّاً، نصّب مؤسّس الدولة ابنه البكر، سعوداً، وليّاً للعهد - بعدما تأكّد من دعم العائلة والشخصيّات الدينيّة البارزة لهذا القرار -. وكان عبد العزيز قد عمد في السابق إلى تقسيم مهام حكم المناطق بين ابنيه الأكبر سنّاً، فعيّن سعوداً أميراً على منطقة نجد، وفيصلاً على منطقة الحجاز. إلا أن الملك

---

(٤٤) راجع: Lees, *op. cit.*, p, 36.

(٤٥) *Ibid.*, p. 40.

(٤٦) *Ibid.*, pp. 43, 48.

(٤٧) *Ibid.*, p. 40.

(٤٨) *Ibid.*, p. 42.

لم يتنبّه للتغيّرات الجذريّة التي حلّت بالنظام السياسي في المملكة وعقّدت العمليّة كلّها.

أبرز العوامل التي أدّت إلى تعقيد شؤون الخلافة، النمو المتزايد لحجم العائلة الذي بدأ منذ عهد الملك عبد العزيز. فعلى خلاف أسلافه، كان عبد العزيز المسؤول شخصيّاً عن النمو المتزايد الهائل الذي شهدته العائلة. فمحمّد بن سعود، الذي أسّس أول دولة سعوديّة عام ١٧٤٧، قد خلّف خمسة أبناء. ولم ينج منهم سوى اثنين من المعارك الضارية التي شهدتها البلاد في تلك الأثناء. وفيصل بن تركي، الزعيم الثاني الذي برز في تاريخ السعوديّة، خلّف أربعة أبناء، من بينهم عبد الرحمن الذي خلّف بدوره تسعة أبناء[٤٩]. أما الملك عبد العزيز، فقد خلّف ٣٦ ابناً، وقد بلغ عدد ذرية أبنائه ٥٣ ابناً. فكانت النتيجة زيادة كبيرة في عدد «الأمراء»، ممّا يعني بشكل طبيعي، زيادة عدد أولياء العهد المحتملين الذين كانوا السبب، إلى جانب الأمراء ذوي الطموح السياسي، في مزيد من الإرباك في ما يختصّ بالسياسة العائليّة. كما كانت هناك عوامل أخرى كتداخل الأجيال واختلاف أنساب الأمهات، ساهمت أيضاً في تعقيد المسألة. وقد ازدادت أهمية هذه العوامل مع تولّي أبناء عبد العزيز الأصغر سنّاً وأحفاده وأبناء أحفاده، مناصبَ هامة في الوظائف الحكوميّة والعسكريّة.

الأهم من ذلك، هي مسألة ترابط الخلافة وتوزيع السلطة ضمن العائلة. حاول عبد العزيز في بداية الأمر ضمان الخلافة لأبنائه بشكل سلس، ووزّع المسؤوليّات بين أبنائه الأكبر سنّاً من خلال وضع الأسس لبنية بيروقراطية وطنيّة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣، أي قبل شهر من وفاته، أصدر الملك مرسوماً ملكيّاً قضى بتشكيل مجلس للوزراء، وعيّن وليَّ العهد سعوداً رئيساً لمجلس الوزراء. قام سعود بتعيين فيصل مباشرةً كنائب لرئيس مجلس الوزراء. فكان من شأن القرارين تعزيز حقّ سعود بالمطالبة بالعرش والتمهيد لاعتبار فيصل خلفاً له[٥٠]. يشير هذا الحلّ إلى أن ارتباطاً معيّناً كان قائماً بين المناصب الحكوميّة العليا وسياسة العائلة، وقد أدّى بالطبع

(٤٩) راجع: Bligh, *op. cit.*, pp. 106-107.

(٥٠) راجع: Powell, *op. cit.*, p. 230.

إلى تعزيز سلطة وليّ العهد وتدعيم الخلافة في وجه التحديات التي قد تطرأ. إلا أن هذا التدبير نفسه قد زاد الأمور تعقيداً، إذ إن عدد المتنازعين المحتملين على الحكم قد زاد، بعد أن أحبط أصحاب الحق المبدئي بالخلافة - وكان منهم أمراء مؤهَّلون للحكم -. قرّر سائر الملوك من آل سعود، من أجل ترسيخ حقّهم بالخلافة، بدءاً من العام ١٩٥٤، تولّي منصب رئيس مجلس الوزراء بأنفسهم، في حين كان منصب نائب رئيس مجلس الوزراء (باستثناء فترة قصيرة امتدّت بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٥) يبقى شاغراً أو يكون من نصيب وليّ العهد. في العام ١٩٦٧، أضيف منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ليشغله خلف وليّ العهد. فالملك فهد هو إذاً رئيس مجلس الوزراء، في حين أن ولي العهد، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، هو نائب رئيس مجلس الوزراء، وخلف وليّ العهد، الأمير سلطان بن عبد العزيز، هو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء[٥١].

إلا أن هذه الابتكارات قد افتقرت إلى «عقلنة» كاملة للإجراءات الخاصة بالخلافة، تماماً مثل مبدأ البكورة الذي لم يضمن حقّ الأولويّة بالخلافة. إلا أنها قد ساعدت على الكشف عن توازن القوى الضمني، خاصةً أن كافة «القواعد» المتّبعة كانت ضمنيّة غير رسميّة. كما أن هذه القواعد، وإن كانت مجرّد توافق متبادَل، غير أنها لم تظهر إلا مؤخراً، وهي عرضة لضربات متكرّرة. مع ذلك، فإن تأسيس مجلس وطني قد ساهم في تقسيم السلطة وتوزيع المسؤوليات بين سعود وفيصل.

بعد وفاة عبد العزيز، ركّز الملك سعود سلطته بين أعضاء العائلة، في حين كان وليّ العهد فيصل، الذي أصبح رئيساً لمجلس الوزراء في آب/أغسطس ١٩٥٤، يتمتّع بنفوذ أكبر في مجلس الوزراء. وعلى غرار الرابط بين الحكومة والخلافة، فإن تقسيم السلطة والمسؤوليات بين العائلة ومجلس الوزراء ظلّ مائعاً وغير رسمي. وقد كان مزعجاً في أفضل الحالات، ومدمّراً في أسوئها، كما عندما استغلّ سعود وفيصل منصبيهما الدستوريين لتحدّي أحدهما الآخر[٥٢].

---

(٥١) راجع: *The Saudi Arabia Report*, op. cit., p. 2.

(٥٢) على الرغم من أن الأمير (الملك لاحقاً) فيصلاً كان وفيّاً للملك، فقد تعرّض لخلافات حادّة مع شقيقه، خاصّة في ما يتعلّق بالشؤون الماديّة وبعض المواضيع المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة. راجع: =

بصرف النظر عمّا حقّقه الحاكمان، فإن بروز بنية حكوميّة رسميّة قد أثّر في عمليّة توزيع السلطة بين الأمراء الذين لا ينتمون بشكل مباشر إلى نَسَب الخلافة. كان الأمراء البارزون والأكبر سنّاً يتمتّعون قبل ذلك بمناصب هامة كمستشارين للملك أو كأمراء لمختلف المناطق. فقد كانت سلطتهم قائمة بشكل كبير على أسس شخصيّة كما كان شائعاً في كلّ نظام وراثي، وعلى تشجيع الملك الذي كان يسعى إلى خدمة مصالحه الضمنيّة. إن إنشاء الوزارات في المقابل قد زوّد الأمراء القيّمين على الوزارات بأرضيّة أكثر استقلالا، ممّا أدّى إلى تعزيز الحكومة المركزيّة ونشر السلطة بالتالي بين أيدي الأمراء الدهاة.

وفي خلال فترة قصيرة، تمّ إنشاء آلية إضافية لتوازن القوى داخل العائلة - بهدف استرضاء المنافسين - ولو تمّ ذلك على حساب استفحال الخطر الناجم عن الصراعات الداخليّة. عُهد بأقسام عديدة في مجالي الدفاع والأمن (الحرس الملكي، والحرس الوطني، والقوات المسلّحة العادية، والأمن العام و. . . إلخ) إلى أمراء انتموا إلى صفوف المعارضة. وبما أن العديد من الفرق كانت تستطيع استخدام القوّة، فقد أدّى تنوّع هذه الفرق إلى تهدئة التنافسات العائليّة. في المقابل، عندما تصعّدت الخصومات ولم يعد هناك من مجال للمصالحة، تبيّن أن استخدام القوّة أمر ضروري للقضاء على القوى المعارضة، كما جرى في أوائل الستينيّات وأثناء عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩.

لقد أدّى انغماس أمراء آل سعود في شؤون الدولة إلى المزيد من الإرباك في الروابط العائليّة، إذ إن السياسات التي ترعى الوظائف الحكوميّة كانت تُقحَم في التنافسات التقليديّة. فقد كان من مصلحة وزير الدفاع، الأمير سلطان، على سبيل المثال، التشديد على التهديدات العسكريّة الخارجيّة للسعوديّة - التي شكّلت وزارته أفضل جهاز للتصدّي لها -، وعلى السعي إلى إنشاء روابط مع القوى الغربيّة الرئيسية

=

De Gaury, *op. cit.*, pp. 103-123;

وأيضاً:

Vincent Sheean, *Faisal: The King and His Kingdom*, Tavistock, England: University Press of Arabia, 1975, pp. 92-113.

التي من شأنها توفير التدريب والتجهيزات لإنشاء جيش عصري. في المقابل، كان من مصلحة قائد الحرس الوطني، وليّ العهد الأمير عبد الله، التركيز على التهديدات الداخليّة للنظام التي يُفترض بالحرس الوطني مواجهتها. كان الوزراء يتمتّعون بقسط كبير من الاستقلاليّة، وكانوا يديرون وزاراتهم والمؤسّسات التابعة لها وكأنها قواعد نفوذ شخصيّة خاصة بهم.

على مرّ السنوات، ازدادت الروابط العائليّة تعقيداً من جرّاء بنية الدولة الناشئة، لكن بطريقة مختلفة، إذ إن الآلية السياسية لتحديد إدارة الوزارات المستقلّة قد وازت آلية الخلافة. فالوزير الضعيف أو غير الكفوء، على غرار الحاكم الضعيف، يمكنه التنحّي عن منصبه، مفسحاً المجال أمام قيام المزيد من التحديات. أمّا الوزير القوي والنافذ فيمكنه تعيين خلف له، كما يعيّن الملك القوي وليّ عهده. فعلى سبيل المثال، بعد عملية الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩، أُجبر أمير الولاية فوّاز على الاستقالة[٥٣]. كانت التنافسات الكامنة على الخلافة تشوّش عمليّة تعيين الأمراء في الوزارات الهامة، أو في المناصب التي كان يشغلها أمراء متحالفون مع خصوم الملك. لقد أدّت هذه المناورات إلى زيادة فرص التسويات والحلول الوسط، إلا أنها زادت في الوقت نفسه من حدّة التوتّر في صفوف العائلة.

ومن التغيّرات التي زادت في تعقيد السياسات العائليّة، كان بروز شرائح اجتماعيّة جديدة تسعى إلى النفوذ السياسي. ارتبطت السياسة العائلية بشكل دائم بالبنية القبليّة والأوليغاركية التقليدية، إلا أن التنوّع السائد في مملكة عبد العزيز وانعكاسات الثروة النفطية فيها في السبعينيات، قد أدّت إلى نشوء طبقات جديدة في البلاد وفي العائلة المالكة على حدّ سواء. ومن نتائج ذلك، كان انقسام العائلة بين أعضاء مقرّبين من المجموعات التقليديّة وآخرين من المجموعات المجدّدة. فقد بنى فيصل، بصفته أمير منطقة الحجاز على سبيل المثال، قاعدة نفوذ داعمة تضمّ العائلات التجارية الرئيسية والنخبة المثقّفة في المنطقة. أمّا سعود، بصفته أمير منطقة

---

(٥٣) راجع:

Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm*, Armonk, New York: M. E. Sharpe, p. 59.

نجد، فقد كان مسؤولاً عن الشؤون القبليّة، بما في ذلك توزيع الإعانات المالية على الشيوخ الرئيسيين. إن الطريقة التي تفاعلت بها هذه الروابط المتشعّبة مع السياسة العائلية، قد اختلفت. عندما كان التنافس بين فيصل وسعود لا يزال ضمنيّاً ومستتراً، كان تأثير القواعد الاجتماعيّة المختلفة يصبّ كلّه ضمن دائرة العائلة. إلاّ أنه مع تفاقم هذا التنافس، حاول كل من سعود وفيصل حشد المناصرين من خارج العائلة الحاكمة، خاصةً بهدف اقتطاع جزء من القاعدة السياسية لكل واحد منهما. بشكل عام، حين كانت وحدة العائلة محميّة، كان تأثير الثروة النفطية في استقرار البلاد خفيفاً، إلا أنه كان يتعاظم مع انهيار الوحدة. غالباً ما أدّت انعكاسات الثروة النفطيّة إلى تهديد وحدة البلاد، إذ إنها قسّمت المجتمع السعودي إلى مجموعات متعارضة تفرّقها مصالحها وأيديولوجيّاتها المختلفة[٥٤]. فهي أدّت إلى القضاء على ميزان القوى داخل العائلة وتغيير القواعد الدستورية والاجتماعية لعدد من الجماعات الفرعيّة. فعلى سبيل المثال، استفادت القوات المسلّحة العادية لسنوات طويلة من التجديد أكثر من القوات القبليّة المجنّدة في صفوف الحرس الوطني.

وكما أن هذه التطورات قد عقّدت السياسة العائلية، ساعدت عوامل أخرى عدة على تعقيد القضايا التي واجهتها القيادة السعوديّة. فعلى وجه التخصيص، نذكر تأثير الثروة النفطيّة في المجتمع السعودي وبروز المملكة كعنصر فاعل رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ممّا عرّض آل سعود لعدد من التحديات والخيارات الصعبة التي لم يسبق لها مثيل. في الواقع، لقد تحوّلت معظم هذه التحدّيات إلى أزمات دائمة رافقت حكومة الرياض. ففي السياسة الخارجية، على سبيل المثال، كانت المعضلة الرئيسية هي الحاجة إلى إحلال التوازن بين العلاقات السعودية - الأميركية وموقع المملكة في العالمين العربي والإسلامي. أمّا في ما يختص بالشؤون الداخلية، فكانت المعضلة الرئيسية هي إحلال التوازن بين

---

(٥٤) من أجل تحليل معمّق وشامل عن نتائج التحديث في المملكة، راجع:
ثلاثية عبد الرحمن منيف بعنوان: *Cities of Salt*, New York: Vintage International, 1989;
وأيضاً: *The Trench*, New York: Pantheon Books, 1991;
وأيضاً: *Variations on Night and Day*, New York: Pantheon Books, 1993.

الإصلاحات السياسية والمحافظة على النظام السياسي التقليدي، مع التوفيق بين التطوّر الاقتصادي والحداثة والمعايير التقليدية، القبلية والدينية.

ونظراً إلى التعقيدات التي طرأت، تحوّلت ساحة آل سعود إلى حلبة للصراعات السياسية، وتمّ إنشاء موازين داخليّة قائمة على ائتلافات متبدّلة، وأصبحت السياسة العائليّة الخاصة وسياسة البلاد العامة متداخلتين بشكل وثيق. كما زاد التوتّر في العلاقات العائليّة، إذ إن الشؤون العائلية ظلّت تفتقر إلى قواعد صريحة وواضحة. في الواقع، لم يتمّ إنشاء أي جهاز دستوري للتحكيم في حال نشوب النزاعات، باستثناء مجلس العائلة الذي لا يتمتّع بأيّة صفة رسميّة(٥٥). وما زاد الطين بلّة، أن القواعد غير الرسمية التي كانت ولا تزال سائدة - والتي تتضمّن سلسلة من التقاليد والاتفاقات الضمنيّة - كانت مبهمة إلى أقصى الحدود. هذا فضلاً عن كونها قوانين هشّة، إذ إن أيّ معارض يستطيع خرقها بدون أن يلحقه أيّ عقاب. بتعبير آخر، فإن طبيعة النظام السعودي غير الرسمي والشخصي، قد أدّت إلى تجسيد السياسة العائلية الداخلية (وميزان القوى التي تتضمّنه) بعدّة طرق مختلفة. أبرز مثال على ذلك هو التناقض في النمط الذي اتّبعته السياسة العائلية أثناء العهود الأربعة الأخيرة. فتحت حكم سعود، تميّزت السياسة العائليّة بتشرذم السلطة وخروجها عن السيطرة، بالإضافة إلى تفاقم العداوات الداخلية، ممّا أسفر عن عواقب وخيمة أثّرت في استقرار البلاد. وتحت حكم فيصل، كان هناك نوع من السلطة المركزية للسيطرة على الخصومات والانقسامات - ممّا أدّى إلى تعزيز فعالية السياسة السعودية وتدعيم استقرارها - لكن على حساب مصلحة الملك نفسه. وفي عهد خالد، برز نمط معتدل، قضى بتوزيع السلطة على عدة مراكز - للسيطرة على النزاعات - ممّا كان له انعكاسات ملتبسة على استقرار البلاد. أمّا في عهد فهد، فقد زادت النزاعات الداخلية، إذ كان الأمراء المتقدّمون في العائلة قد استعدّوا واتّخذوا لأنفسهم

(٥٥) لا يُعرف الكثير عن مجلس العائلة الذي يرأسه على الأرجح سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض. راجع:

Said K. Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud,* London: Bloomsbury, 1994, p. 86.

ولذريتهم مناصب مناسبة لتتلاءم مع التغيُّرات المتوقّعة.

الملك سعود بن عبد العزيز

تميّزت السياسة العائلية في عهد الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) بانقسام السلطة بصورة جليّة بين الملك وليّ العهد فيصل، تحوّل لاحقاً إلى عداوة ضارية بين الطرفين[٥٦]. وخلال الصراع الطويل الذي نتج عن ذلك، تأرجحت كفّة الميزان مراراً بين سعود وفيصل، إذ كانت العائلة الحاكمة منقسمة من الداخل. حُسم الأمر أخيراً لصالح الأمير فيصل، عندما أوشكت الدماء أن تراق بينهما. خلال هذه الفترة من الخلاف المستحكم بينهما، عانت السياسة السعودية الداخلية والخارجية من الاضطرابات والانقلابات التي نتجت عن انقسام العائلة المالكة.

خلف سعود بن عبد العزيز والده في العام ١٩٥٣بشكل سلس وبدون أي نزاع، فأصبح الأمير فيصل وليّاً للعهد، وتقاسم الأخَوان في السنوات القليلة اللاحقة السلطة والمسؤوليات. سعى سعود إلى تعزيز قاعدة حكمه ضمن صفوف العائلة، في حين ركّز فيصل جهوده على مجلس الوزراء. وعلى الرغم من أن المملكة الحديثة كانت مشغولة، بشكل تام، بالجهود الساعية إلى تأسيس الدولة وبنائها، فقد أشار النمط الذي اتُّبع في التعيينات إلى الانقسامات الداخليّة. فعلى سبيل المثال، كان من بين مؤيّدي فيصل ابنه عبد الله (وزير الداخلية) وشقيقاه فهد (وزير التعليم) وسلطان (وزير المواصلات)، في حين أوكل سعود على أبنائه مناصب قائد الحرس الوطني، وقائد الحرس الملكي، ورئيس الديوان، ووزير الدفاع، وأمير منطقة الرياض، إلا أن

---

(٥٦) لا يمكن تحليل حكم الملك سعود المتناقض تحليلاً دقيقاً لأن الكثير مما حصل كان في الواقع إمّا مجهولاً أو محاطاً بكثير من الروايات. لا توجد مصادر سعودية يمكن الوثوق بها، والكثير من المصادر الغربية بعيدة عن الصحة. يهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على التطوّرات التي نتجت عن هذا الحكم، مع التركيز على موضوع الخلافة من أجل استنتاج النماذج المتّبعة. لتقييم مفصّل عن حكم سعود، راجع:

Samore, *op. cit.*, pp. 74-229;

وأيضاً:

Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia*, London: Saqi Books, 1998, pp. 354-368.

كافة التدابير بدأت بالانهيار إثر الضغوطات الناتجة عن التبدّل الحاصل على مستويين: على المستوى الداخلي، حيث تدهور الوضع المالي في المملكة في ظلّ الاتّهامات بالفساد والتبذير[٥٧]. وعلى المستوى الخارجي، شكّل بروز جمال عبد الناصر في مصر - على أسس أيديولوجيّة اشتراكية عربية - تهديداً خارجياً لم يشهد له مثيل للكيان السعودي المحافظ[٥٨]. كما أن سياسة الملك الضريبيّة المتقلّبة ومجازفاته الخارجية المتهوّرة، أدّت في العام ١٩٥٨ إلى صدام عائليّ داخلي بارز[٥٩].

كان كبار العائلة الحاكمة قلقين ومُحرَجين إزاء ميل الملك سعود إلى تعيين أبنائه الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة في مناصب حكومية بارزة، عوضاً عن الاستعانة بأعمامهم وأبناء عمّهم المتمرّسين في الحياة السياسية. وقد خشي الكثيرون منهم أن تكون هذه التعيينات إشارة إلى نيّة سعود نقلَ الخلافة إلى ذريته. اقترنت هذه المخاوف بإسراف سعود وتبذيره، فزادت من حدّة الشعور بالتململ، ممّا حدا بكبار العائلة إلى الإلحاح على تنازل سعود عن العرش لصالح فيصل. في الرابع والعشرين من آذار/مارس ١٩٥٨، رضخ سعود لما تعرّض له من إكراه وتهديد، وأصدر مرسوماً ملكيّاً قضى بنقل السلطات التنفيذية إلى فيصل. قلب وليّ العهد عندها الوضع المالي رأساً على عقب، مع العلم بأن تخفيض مصاريف العائلة قد أغاظ الملك سعوداً، فقام الملك تدريجيّاً بانتزاع امتيازات فيصل، فحدّ من سلطته كرئيس لمجلس الوزراء. عارض الملك التعيينات التي قام بها ولي العهد في مجلس الوزراء، خاصة بعد أن استلم فيصل شخصيّاً وزارات الخارجية والداخلية والتجارة والمال[٦٠].

---

(٥٧) تزايد الشعور بعدم الرضى بسبب الإسراف في النفقات وعدم تطوير المشاريع العامة والمؤسسات التربوية، بالإضافة إلى الأجور المتدنية لليد العاملة. راجع:

Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*, London: Ithaca Press, 1978, pp. 57-68.

(٥٨) راجع: Powell, *op. cit.*, pp. 230-232.

(٥٩) راجع: Yizraeli, *op. cit.*, pp. 63-64.

(٦٠) راجع: *Ibid*, p. 203.

إن نجاح الجهود التي قام بها فيصل لمواجهة الأزمات المالية والسياسية الخارجية التي كانت السعودية تواجهها، قد أتاح الفرصة لسعود بالمطالبة باسترداد السلطة التامة. فبما أن الضرورة قد دعت إلى فرض قيود مالية صارمة للتصدّي للمشاكل المالية في السعودية، اعتمد سعود على القبائل والفعاليات التجارية (مجموعتين تدفعان مبالغ كبيرة)، واعداً إيّاهم بتغييرات جذريّة مستقبليّة. فكان لا بدّ من أن يحظى بدعم غالبيّتهم في صراعه مع فيصل. كما أن السلطة المركزيّة التي اعتمدها ولي العهد قد أدّت إلى نشوء زمرة منشقّة من الأمراء الأصغر سنّاً الذين طالبوا بقيام إصلاحات دستوريّة. قدّم الملك سعود الدعم لهؤلاء «الأمراء الأحرار»، ليس إيماناً منه بمطالبهم، بل لأنهم بدوا كحلفاء محتملين له في وجه سلطة أخيه. في العام ١٩٦٠، نظّم سعود انقلاباً تاماً بالاتّفاق مع «الأمراء الأحرار». فأبعد فيصلاً ومناصريه عن مجلس الوزراء، وعيَّن الملكُ نفسَه رئيساً لمجلس الوزراء، وحلّ عدد من أبنائه محلّ مسؤولين في بعض الوزارات. كما أنه استدعى أيضاً أبرز مناصريه، منهم الأمراء طلال، وعبد المحسن، وفواز بن عبد العزيز[٦١]. فقدّم فيصل ومجلس الوزراء استقالتهما الرسميّة.

دخلت سياسة العائلة حقبة تميّزت بتعقيد شديد مع ثلاث مجموعات من المتنازعين على السلطة: الملك سعود وأبنائه («الملوك الصغار»)، «الأمراء الأحرار»، ووليّ العهد فيصل مع مناصريه[٦٢]. لكن، نظراً إلى طبيعة الملك سعود المحافظة، سرعان ما نشأت المشادات بينه وبين الأمير طلال، خاصة عند مناداة الأمير بالإصلاحات الدستورية[٦٣]. أدّى النفوذ المتزايد لأبناء سعود، إلى جانب انقسام السلطة بين أفراد العائلة ومجلس الوزراء، إلى تفاقم أجواء القلق بشكل عام. شعر الملك سعود بأن الظروف مؤاتية لإضعاف مركز الأمير فيصل، فأثار الأميرَ

---

(٦١) راجع: Yizraeli, *op. cit.*, p. 204.

(٦٢) راجع: Wilson and Graham, *op. cit.*, pp. 48-51.

(٦٣) شَعَر طلال، الذي كان أول فرد من أفراد عائلة آل سعود يكتب عن الفضائح العامة، بأن سعوداً كان يسيء تمثيل البلاد وشعبها، فرحل إلى القاهرة مع عدد من ضباط القوات الجوية. راجع: طلال بن عبد العزيز، **رسالة إلى المواطن**، القاهرة، ١٩٦٢.

طلالاً على هذا الأخير. في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، أبعد الملك سعود «الأمراء الأحرار» الذين كانوا يثيرون قلقه، عن السلطة، ومنهم الأمير طلال، كما أنه رفض أن يشغل الأمير فيصل أو أيٌّ من مناصريه منصباً رسمياً. وباعتماده سياسةَ تفريق «الأمراء الأحرار» وإبعاد فيصل، كان سعود يعزّز سلطة أبنائه - خاصة محمداً، وزير الدفاع، الذي دار الحديث حول احتمال مبايعته خلفاً لأبيه -.

تدهورت صحّة سعود في الوقت الذي كان فيه في ذروة حكمه، وغادر البلاد في كانون الأول/ديسمبر إلى الولايات المتحدة للاستشفاء، فعاد فيصل مجدّداً إلى السلطة[٦٤]. وفي الفترة نفسها تقريباً، اندلعت الحرب في اليمن، ووصلت القوات المصرية لدعم الثورة هناك ضد الملكيين الذين كانوا يلقون الدعم من السعودية. كان الأمير فيصل محنّكاً في السياسات الدولية، فاستشفّ من التدخّل المصري فرصةً كامنةً لتعزيز سلطته وترسيخها. إزاء تردّد سعود استغلّ فيصل الأزمة ليتسلّم زمام السلطة التنفيذية الكاملة، واتّخذ خطوة ذكيّة إذ أعاد تشكيل مجلس الوزراء الذي أصبح يضمّ الأمراء المناصرين له. من بين هؤلاء الأمراء، كان هناك فهد (الداخلية)، وسلطان (الدفاع)، بالإضافة إلى حليف جديد بارز هو الأمير خالد كنائب لرئيس مجلس الوزراء[٦٥]. ونظراً إلى علاقات خالد مع قبيلة آل جلوي المهمّة، فإن تحالفه مع فيصل قد أدّى إلى اقتطاع قاعدة نفوذ سعود التقليديّة. في العام ١٩٦٣، عيّن فيصل عبد الله بن عبد العزيز قائداً للحرس الوطني (محلّ سعد، ابن الملك سعود)، وسلمان بن عبد العزيز أميراً على منطقة الرياض (محلّ بدر، ابن الملك سعود)[٦٦].

عزّز فيصل موقعه، متذرّعاً بحالة الطوارئ التي كانت تعمّ البلاد، من خلال

(٦٤) على الرغم من أن عدداً من أفراد عائلة آل سعود حثّوا فيصلاً على السيطرة على الحكومة والبلاد، تردّد وليّ العهد (فيصل) في البداية بسبب عهد قطعه لوالده بدعم سعود. فبدلاً من تولي السلطة أصبح فيصل رئيساً للوزراء فعيّن خالداً نائباً له وشكّل حكومة جديدة. كذلك سيطر على قيادة القوات المسلحة وسرعان ما أعاد إليهم ولاءهم ورفع من معنوياتهم. شكلت هذه الخطوة منعطفاً هاماً كما أظهرت التطوّرات اللاحقة. راجع:

De Gaury, *op. cit.*, pp. 93-94.

(٦٥) راجع: Yizraeli, *op. cit.*, p. 207.

(٦٦) راجع: De Gaury, *op. cit.*, p. 100.

عدد من السياسات الخارجية والداخلية (نذكر منها برنامجاً إصلاحياً تضمّن عشرة مواضيع) التي تمّ انتهاجها لمواجهة الأزمة اليمنيّة[٦٧]. وفي موازاةِ تعزيز فيصل قبضتَه على السلطة، بذل سعود جهداً أخيراً لمحاولة استعادة هذه السلطة. في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، اجتمع الملك سعود مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، لمناقشة الوضع في اليمن، واتّفق الزعيمان على عودة «الأمراء الأحرار» (الذين كانوا قد غادروا إلى القاهرة) إلى السعودية للتحضير لعودة أخرى، فأدّى ذلك إلى عودة الصراع الأيديولوجي الذي كان قد مزّق العائلة طوال نصف قرن من الزمن، وتحديداً عندما أمر باستعادة كافة سلطاته التنفيذيّة. ولتحقيق هدفه، احتكم إلى «العلماء» لاتّخاذ القرار في ١٣ آذار/مارس ١٩٦٤. في المقابل، نظّم فيصل انقلاباً في البلاط، إذ دعا الشخصيّات الدينية البارزة والعلماء إلى الاجتماع في الرياض والتباحث بشأن تسوية رسمية لهذا النزاع المستمرّ[٦٨]، بينما قام مناصروه بتوقيف مجموعة من رجال سعود، ومنهم ابنه سلطان، قائد الحرس الملكي، فقضوا بذلك على قدرة الملك للوصول إلى دعم القوّات العسكريّة.

حُسم نصرُ فيصل بسلسلة من التصريحات التي أدلى بها العلماء ومجلس الوزراء، على إثر الاجتماع الذي عُقد في ٢٥ آذار/مارس في قصر الأمير محمد بن عبد العزيز. في ٢٦ آذار/مارس، تشكّل وفد ضمّ عدداً من القادة الدينيين - ومنهم محمد بن حركان - لمقابلة الملك سعود في قصره في الناصريّة. وقد تمّ التعبير عن أربعة مطالب محدّدة:

- ضمّ الحرس الملكي إلى القوات المسلّحة؛
- ضمّ الحرس الملكي الشخصي (الخويان) إلى وزارة الداخلية؛
- إلغاء الديوان الملكي؛

(٦٧) من أجل الحصول على النص الكامل لمشروع النقاط العشر، راجع:
De Gaury, *op. cit.*, pp. 147-151.

(٦٨) المهم في الأمر أن فيصلاً سافر بنفسه إلى جدة في الرابع عشر من الشهر، لإجراء بعض الأعمال كالمعتاد. أما همه الأكبر فكان منع العلماء والأمراء الكبار من اتّخاذ قرارات هامة. راجع:
Samore, *op. cit.*, p. 185.

- التخفيف من المصاريف الملكيّة واستثمار الأموال في مشاريع إنمائية[٦٩].

رفض الملك سعود كافة هذه المطالب وأمر بتعبئة قوات الحرس الملكي حول القصر. فقام كلّ من وزير الدفاع سلطان وقائد الحرس الوطني عبد الله بتطويق القصر وقوات الحرس الملكي. ربّما كان الملك سعود يتوقّع مساعدة حلفائه التقليديين من القبائل، لكن لم تظهر أيّة إشارة إلى وجود دعم كهذا. لم يُبدِ فيصل أيّ تحرّك إزاء هذه الأحداث، لكن، في ظلّ العراك الذي تلى، أمر بتوقيف سلطان بن سعود ووضعه تحت الإقامة الجبريّة. استسلم الحرس الملكي في غضون ٢٤ ساعة؛ وأعلنت قوّاته الولاء لوليّ العهد. إلا أن سعوداً رفض التخلّي عن العرش. في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، طلب مجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء خالد بن عبد العزيز، من «علماء» المملكة، بحثَ الرسالة التي قدّمتها العائلة الحاكمة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ - التي تضمّنت المطالبة بخلع الملك سعود ومبايعة فيصل - من وجهة نظر الشرع، وإصدار فتوى بهذا الشأن[٧٠]. فأصدرت فتوى داعمة لفيصل في اليوم نفسه - إلى جانب قرار من مجلس الوزراء وأوّل مرسوم ملكيّ للملك فيصل - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، فأصبح فيصل ملكاً على الفور، وأُبعد سعود مع عدد من أبنائه عن البلاد.

نظرة تقييميّة لعهد الملك سعود

أدّى حكم الملك سعود المقتضب إلى ترسيخ عدد من الاتّجاهات النامية في سياسة العائلة الحاكمة والتأكيد عليها:

أولاً، شكّلت الخلافة مصدراً دائماً للنزاع والتوتّر داخل العائلة. وعلى الرغم من أن التنافس بين سعود وفيصل قد حال دون تعيين وليّ العهد، فقد سعى الملك مع تعاظم شدّة المنافسة، إلى إنشاء خلافة تنتقل إلى السلالة المباشرة. أمّا ولي العهد - الأمير فيصل - فقد لجأ إلى إنشاء تحالفات سياسية هامة، إذ عيّن الأمير خالداً نائباً له في رئاسة مجلس الوزراء (الأمر الذي دلّ ضمنياً إلى أولويّته في الخلافة)، وأوكل

---

(٦٩) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 186-187.

(٧٠) راجع: *Ibid*, pp. 194-195.

على عدد من أشقّائه الموالين له مناصب حكومية وعسكرية هامة. في العام ١٩٦٥، أقنع فيصل أشقّاءه باعتماد مبدأ التراتبيّة بحسب العمر لمعالجة مسألة الخلافة، مع العلم بأن الشقيق الأكبر التالي، محمّداً، قد تنازل عن الحكم باختياره لصالح شقيقه خالد[٧١].

ثانياً، شكّل توزيع السلطة والمشاركة بالمسؤوليّات بين العائلة الحاكمة ومجلس الوزراء، مصدراً آخر للنزاع. فقد تبيّن أن هذا التدبير لم يؤثّر سلباً في فعالية القرارات السياسية فحسب، لكنه أدّى أيضاً إلى تفاقم حدّة المنافسة في العائلة، إذ إن سعوداً وفيصلاً قد استفادا من موقعيهما لتحدّي أحدهما الآخر. فقد واجه كلٌّ من القائدين، في فترات متناوبة، صعوبة في المحافظة على موقعيهما، حيث كانت أيّة محاولة لجعل السلطة مركزيّة تثير معارضة الأمراء الآخرين. كما أن السياسات الفاشلة أو غير المستحَبّة، ومنها المتعلّقة بالمشاكل الضريبيّة والخارجيّة، قد أفسحت في المجال أمام مثل هذه التحدّيات.

ثالثاً، إن تأرجح الحظّ بين سعود وفيصل قد انعكس أيضاً من خلال التقلُّب في توزيع السلطة بين الأمراء الآخرين. فقد جرت أربعة تعديلات وزاريّة في أقلّ من خمس سنوات، وكانت تشكيلة كلّ حكومة تتوافق مع ميزان القوى بين الملك ووليّ عهده.

رابعاً، شكّلت السيطرة على مختلف القوات المسلّحة في المملكة عنصراً حساساً في ميزان القوى. فعلى الرغم من أن سعوداً كان يسيطر على قوّات الحرس الوطني والحرس الملكي، بالإضافة إلى وزارتي الدفاع والداخليّة، فقد جاءت هزيمته نتيجة لخلل في إدارته. كما أن حساباته الخاطئة بشأن ولاء القبائل له، قد ساهمت في هذه الهزيمة. لقد حُسم الصراع بين سعود وفيصل في نهاية الأمر بدون إراقة

(٧١) بالإضافة إلى ذلك، تكمن أهمية ما قام به فيصل للمساهمة في مسألة الخلافة الحديثة في تعلّقه بالأفكار الدينية التي ورثها عن جده لأمه الذي كان أحد أحفاد عبد الوهاب. وقد كانت أمه تشجعه على تكوين أفكار حول الرئاسة القبلية. بالنسبة إليه كانت الإدارة السياسية فعلاً دينياً يتطلّب فكراً وعزة واستقامة.

الدماء، إلا أن التهديد باستخدام القوة كان ضرورياً لخلع الملك.

خامساً، مع انهيار الوحدة العائليّة، لجأ سائر الطامحين إلى الحكم إلى جماعات من خارج العائلة الحاكمة، في محاولة لاقتطاع قاعدة النفوذ لكلّ واحد منهم. فتحالُف سعود مع «الأمراء الأحرار»، على سبيل المثال، قد تمّ بهدف استمالة قاعدة فيصل في الحجاز، كما أن تحالف فيصل الاستراتيجي مع الأميرين خالد وعبد الله قد خدم الروابط بين الملك سعود والقبائل.

سادساً، وأخيراً، أدّت التنافسات المتزايدة ضمن العائلة إلى تدخّل فئات خارجيّة في الصراعات الداخليّة. فقد استغلّ كافة الساعين إلى الحكم (فيصل وسعود وطلال) - الذين تم استغلالهم من قِبَل الرئيس المصري - علاقتهم السياسية مع عبد الناصر في مصر لتعزيز مواقعهم الداخليّة. في النهاية، فإن توجّه السياسة السعودية الخارجية، ووتيرة التطوّرات الداخلية، وعمليّة الإصلاحات السياسية، قد وقعت جميعها في شرك الصراع على السلطة. ومع ازدياد حدّة التنافس، أصبحت المناصب السياسية في حالة تجاذب، وتقلّب الموقف السعودي مع تأرجح الميزان السياسي.

الملك فيصل بن عبد العزيز

شهد حكم الملك فيصل تطوّراً مختلفاً بشكل جذري في سياسة آل سعود، وإن كانت التطوّرات قد حصلت تدريجيّاً ولم تخلُ من العوائق. تميّز حكم فيصل بشكل عام بزيادة مركزيّة السلطة، وباستقرار داخلي أكبر، وتوجّه سياسي أوضح على نقيض الفترة التي امتدّت بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٤. وكان لهذه التطوّرات تأثير مباشر في الخلافة وفي مسألة توزيع السلطة ضمن العائلة.

وكما أشرنا سابقاً، فإن تقسيم السلطة بين العائلة الحاكمة ومجلس الوزراء في عهد الملك سعود، بدا مصدراً للنزاع، مع تأرجح منصب رئيس مجلس الوزراء بين الملك سعود ووليّ العهد فيصل، ومع بقاء سلطات نائب رئيس مجلس الوزراء بدون تحديد حتى عام ١٩٦٢. في المقابل، وحّد الملك فيصل كافة السلطات في

مملكته، واحتفظ بسيطرته التامة على مجلس الوزراء طوال فترة حكمه[٧٢]. وعلى الرغم من أن دمج السلطة قد عزّز قدراته الكامنة، فهو قد أدّى أيضاً إلى عرقلة عملية تعزيز مجلس الوزراء ليتمكّن من مجاراة امتيازات الملك الكبيرة. فنائب رئيس مجلس الوزراء، الأمير خالد، لم يكن ناشطاً في الشؤون اليومية، بل كان يقوم بدور ممثّل الملك فيصل أثناء غيابه.

وقد ظلّت قضيّة الخلافة، على غرار قضيّة توزيع السلطة بين آل سعود ومجلس الوزراء، بدون حلّ خلال عهد سعود. في الواقع، شكّلت المحاولاتُ العديدة التي بذلها الملك سعود لتشجيع أبنائه وحثّهم على استلام الحكم من بعده، قضيةً سياسية خطيرة في معرض الصراع بين ابني مؤسس الدولة الأكبر سنّاً. لكن حكم فيصل تميّز بإرساء الأسس لخلافة سلمية – من شقيق إلى شقيقه – وذلك بصورة تدريجية. وهنا، تصعب معرفة إذا كان الملك فيصل يملك أيّة مطامع لذريته. من جهة أخرى، فقد دلّ التحالف الذي كان قائماً مع الأمراء محمد وخالد وعبد الله – وهم مسؤولون في الدولة تربطهم علاقات وثيقة بالقبائل – إلى أن الملك كان يُؤْثِر التوافقَ العائلي على النفعية الشخصية. ونظراً إلى أن مناورات فيصل الذكيّة قد أدّت إلى إنهاء حكم سلفه، كان يمكن لكافة أمراء آل سعود النظر إلى هذه الصيغة الجديدة من الخلافة كأسلوب مخادع وماكر. ولتوطيد تحالفه، عَيَّن خالداً نائباً لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٦٢، وهو منصب يشير إلى أولوية في سلسلة الخلافة، مع العلم بأنه لم يتمّ إصدار أيّ مرسوم يقضي بتعيين خالد وليّاً للعهد بصورة رسمية قبل العام ١٩٦٥، ويرجَّح أن يكون هذا التأخير بمثابة إشارة إلى رغبة فيصل في تعزيز موقعه واجتناب التنافسات العائلية في وقت كانت السعودية معرَّضة لتهديدات داخلية وخارجية ناتجة عن الحرب الأهلية في بلاد اليمن المجاورة.

ومن المناصرين الأوائل للملك فيصل، كان هناك الأمير فهد الذي عمل إلى

---

(٧٢) راجع:

Summer Scott Huyette, *Political Adaptation in Saudi Arabia: A Study of the Council of Ministers*, Boulder and London: Westview Press, 1985, pp. 57-77.

جانب أخيه لأبيه منذ بداية النزاع[٧٣]. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، شغل فهد منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى منصب وزير الداخلية الذي كان يشغله منذ عام ١٩٦٢. وعلى غرار تعيين الأمير خالد في السابق في المنصب نفسه، فقد دلّ منصب الأمير فهد الجديد على أولوية في الخلافة، بعد وليّ العهد. لذلك حاول فيصل، على غرار والده، تعيين مرشحَين قادمين للملك، وقد تحقّق هدفه بهذا الصدد.

بالإضافة إلى حلّ مسألة الخلافة بشكل مؤقّت، قام فيصل بتوزيع عدد من المناصب الرئيسية على حلفائه المقرّبين، فنجح في تأمين نوع من الاستقرار الداخلي ضمن العائلة. بقي مجلس الوزراء الذي تمّ تشكيله عام ١٩٦٢ على حاله، وكان يتضمّن كلاً من الأمير فهد (الداخلية)، وسلطان (الدفاع)، وأحمد زكي يماني (رجل أهل للثقة، تسلّم وزارة البترول لأكثر من عقدين). كما كانت هناك مناصب أخرى هامة، مثل القائد الأعلى للحرس الوطني (عبد الله) وأمير منطقة الرياض (سلمان)، تولاّها أمراء مناصرون للملك.

إلا أن تولّي هؤلاء الأمراء هذه المناصب الرئيسية فترة طويلة، قد شكّل لاحقاً نمطاً خطيراً في السياسة العائلية بعد وفاة فيصل، إذ إن كلّ مسؤول قد حوّل منصبه إلى قاعدة نفوذ شخصية، فنشأت شبكة معقّدة من العلاقات التي اتّسمت بالمحاباة والمصالح الشخصية[٧٤]. فعلى سبيل المثال، تمّ تعيين الأمير تركي، وهو الشقيق الأصغر للأمير سلطان، نائباً لوزير الدفاع في تمّوز/ يوليو ١٩٦٩، وعُيّن شقيق آخر، الأمير نايف، نائباً لوزير الداخلية في حزيران/ يونيو ١٩٧٠. من المؤكّد أن مناصري الملك فيصل لم يكونوا المستفيدين الوحيدين من هذه التعيينات. فحتّى بعض «الأمراء الأحرار» قد أُدرجوا في المعادلة الجديدة في العائلة، ومنهم بدر (نائب قائد الحرس الوطني، ١٩٦٥)، وعبد المحسن (أمير المدينة، ١٩٧٥)، ونوّاف (مستشار للملك، ١٩٦٨)، وفوّاز (أمير مكّة، ١٩٧١). ساعدت هذه التعيينات، إلى حدّ ما،

(٧٣) ناشد الأمير فهد، الذي أصبح ملكاً في ما بعد، الملك سعوداً التنازلَ عن العرش. راجع:
Holden, *op. cit.*, p. 201.

(٧٤) راجع: Aburish, *op. cit.*, p. 68 and passin.

على التوفيق بين الخلافات السياسية، إلا أنها أدّت أيضاً إلى تساوق الانقسامات الأخرى بين الأمراء، خاصة أن غالبية هؤلاء الأمراء كانوا مدينين للملك فيصل إلى حدّ بعيد.

مع ذلك، لم يردَّ الملك فيصل لطلال بن عبد العزيز أو لأي من أبناء الملك سعود، مكانتهم السابقة. في الحقيقة، غادر العديد من أبناء سعود البلاد، ومنهم خالد ومنصور وبندر وسلطان، وانضمّوا إلى والدهم في المنفى حيث دعموا جهوده لاستعادة العرش[٧٥]. اشتدّ نشاط الملك المخلوع في الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧، حين منحه الرئيس جمال عبد الناصر حقّ اللجوء إلى مصر وخصّص له فترة للترويج لقضيّته في إذاعة القاهرة[٧٦]. بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، فقدَ الملك سعود الدعم المصري واستقرّ أخيراً في اليونان حيث توفي عام ١٩٦٩[٧٧].

هناك تطوّر سياسي أخير شهدته البلاد إبّان حكم الملك فيصل، وهو دخول عدد من الأمراء غير المتمرّسين معتركَ السياسة. نذكر منهم بعض أبناء عبد العزيز الشباب مثل سطام (نائب أمير منطقة الرياض، ١٩٦٨)، وأحمد (نائب أمير مكّة، ١٩٧١). كما حظي عدد من أحفاد عبد العزيز بأُولى مهمّاتهم الرسمية مثل أبناء فيصل وفهد وسلطان وعبد الله.

نظرة تقييميّة لعهد الملك فيصل

بفضل تفوّق الملك فيصل والنجاح العام الذي كلّل كافة السياسيات التي انتهجها، يصعب ذكر أيّة معارضة داخلية جدّية واجهها داخل صفوف العائلة، خاصة

---

(٧٥) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 249-252.

(٧٦) راجع: *Ibid*, p. 237;
وأيضاً: Bligh, *op. cit.*, pp. 86-87.

(٧٧) أمّن الملك فيصل نفقات شقيقه المخلوع (سعود) عن العرش، برغم تعذّر وجود معلومات عن الموضوع. ويُنقل عنه قوله: «سعود هو أخونا ويجب علينا القيام بأفضل ما نستطيع للسهر على راحته». راجع: Holden, *op. cit.*, p. 240.

أن التطهير الذي قام به في الفترة الأولى قد أبعد العديد من خصومه. إلا أن حكم فيصل قد اتّسم بعدد من الاتّجاهات:

أولاً، وضع الملك فيصل الأسس لخلافة أفقية متينة، إذ إن حضوره الصلب أخمد كافة المشاحنات التي كانت قائمة بين مختلف الأمراء العاملين تحت لوائه. وعلى الرغم من كثرة الإشاعات التي أُطلقت حول وجود معارضة للحكم، خاصةً في السنوات الأولى، يجدر الاعتراف بأن الملك فيصلاً كان عادلاً في حكمه(٧٨). كما أن التحضيرات لخلافة الملك فيصل قد استغرقت سنوات عديدة، وقد كان واضحاً، منذ العام ١٩٧٢، أن ولي العهد خالداً سوف يصبح ملكاً، وأن أخاه الأصغر فهداً سيخلفه بدوره. بعد مرور ساعات على وفاة الملك فيصل، اجتمع عدد من الأمراء المتقدّمين في الرياض ونادوا بخالد ملكاً على السعودية. حدّد هذا الإعلان الرسمي زعماء العائلة على أنهم عبد الله بن عبد الرحمن (الشقيق الأكبر لعبد العزيز الذي كان لا يزال على قيد الحياة) والأمراء محمد ونصير وسعد وفهد (أبناء عبد العزيز الأكبر سناً حسب تسلسل الأعمار). عيّن الملك خالد الأمير فهداً وليّاً لعهده مباشرة بعد ارتقائه سدّة الحكم، كما تنازل اثنان من إخوته لأبيه، نصير وسعد - اللذان تمّ تخطّيهما - عن حقّيهما بالخلافة.

ثانياً، انتهى عهد القيادة الجماعية، وإن كان هناك عدد من مراكز السلطة. كان نمط السياسة العائلية في عهد الملك فيصل مختلفاً جدّاً مقارنةً بحكم سعود، كما أن الارتباط بين السياسة العائلية والسياسة العامة للبلاد قد أصبح واهناً جدّاً. في عهد سعود، تفاقمت المعضلات المتأصّلة التي كانت المملكة السعودية تواجهها في

---

(٧٨) على الرغم من أن العديد من التقارير كانت معادية للمملكة العربية السعودية بشكل واضح - خاصة في الصحافة المصرية - كانت صحة بعض الشائعات فاضحة. على سبيل المثال، نقلت مصادر مصرية خلال العامين ١٩٦٦-١٩٦٧ أن فهداً، وزير الداخلية (حينها)، بدعم من أخويه سلمان (أمير منطقة الرياض) وسلطان (وزير الدفاع)، حاول استبدال عبد الله كقائد للحرس الوطني، لكنه اصطدم بمعارضة كل من فيصل وولي العهد خالد. وإن كانت الأمور مضخّمة بعض الشيء، تجدر الإشارة إلى أن الانقسامات والتشنجات الحاصلة اليوم في سياسة العائلة تعود إلى أيام فيصل.

الشؤون الداخلية والخارجية، وازدادت حدّة الصراع على السلطة. لذا، فغالباً ما كانت المواقف السعودية خاطئة ومليئة بالتناقضات. أمّا في عهد الملك فيصل، فتمّت السيطرة على كافة هذه المشاكل. لم يلق النموّ الاقتصادي في المملكة سوى اهتمام شحيح طوال الخمسينيات، إلا أن الملك فيصلاً تبنّى مشاريع إنمائية طويلة المدى. وإذا كانت الخمسينيات وأوائل الستينيات قد شهدت وعوداً غير متناهية بالإصلاحات السياسية، فقد تمّت معالجتها بشكل دقيق في عهد فيصل بعيد أواسط الستينيات. كذلك الأمر بالنسبة إلى السياسة الخارجية، فقد تمّ استبدال التضارب في المواقف الذي كان سائداً في عهد سعود باستراتيجيا وفّقت بشكل فعال بين العلاقات السعودية - العربية والسعودية - الأميركية[٧٩]. في السنوات اللاحقة، عزّزت النجاحات العديدة التي حققها فيصل في حقلي السياسة الداخلية والخارجية، نفوذه السياسي في الشؤون العائلية. لا شكّ في أن حضور الملك فيصل المهيمِن ساعد كثيراً على تهدئة الأحوال في فترة الانتقال التي مرّت بها البلاد حين اغتيل الملك في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٧٥ على يد ابن أخيه، فيصل بن مساعد بن عبد العزيز[٨٠].

ثالثاً، برزت فئة من التكنوقراطيين في عائلة آل سعود الحاكمة. فعند بلوغ أحفاد مؤسّس الدولة وأبناء أحفاده مرحلة النضج السياسي، كان الملك فيصل يسخّر طاقاتهم لخدمة البلاد. فدلّ تولّي أبناء الملك فيصل وأبناء آل فهد لاحقاً للمناصب العامة على احتمال نشوء تحالفات جديدة. كما أن هذه الزيادة في عدد الأمراء الموهوبين والطموحين، قد دلّت أيضاً على إمكانية بروز تنافسات يغذيها الآباء

---

(٧٩) راجع:
David E. Long, *The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies*, Boulder and London: Westview Press, 1985, pp. 134-145;

وأيضاً:
Parker T. Hart, *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1998, pp. 237-247.

(٨٠) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 377-379;

وأيضاً: Henderson, *op. cit.*, pp. 12-13.

النافذون الذين كانوا يعيّنون أبناءهم في المناصب المناسبة. لم يكن الأمر مجرّد محاباة، بل كان استعانة بالأمراء الموهوبين لتعزيز التحالفات القائمة في الأصل أو التي كانت في طور النموّ. لم تكتف سياسة الملك فيصل بتشجيع هذه الترقيات فحسب، بل قامت أيضاً، بهدف خدمة العائلة والبلاد بشكل أفضل، بتشجيع البعض على تسلّم مسؤوليات إضافية.

الملك خالد بن عبد العزيز

مع ارتقاء الملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢) سدّة الحكم، انتهجت سياسة عائلة آل سعود نمطاً ثالثاً مختلفاً، وهو ترسيخ مراكز النفوذ المختلفة. نتيجة لذلك، تميّزت الساحة الداخلية بائتلافات أكثر مرونة، وبتراصف أكثر تعقيداً عكس الانقسامات التي سادت في عهد سعود والوحدة النسبية التي شهدتها العائلة في عهد الملك فيصل. في الواقع، في حين كانت التنافسات العائلية المرجَّحة ظاهرة بشكل أكبر بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٢، كان التعبير عنها في عهد الملك خالد أقلّ بكثير من فترة حكم الملك سعود. عزّزت هذه العوامل المحدّدة مختلف مراكز السلطة التي برزت.

أولاً: اتّسمت عمليّة توزيع السلطة بين الملك خالد وولي العهد، الأمير فهد، بمرونة أكثر من تلك التي كانت بين الملك فيصل ووليّ العهد، الأمير خالد. وعلى الرغم من أن الملك خالداً قد حذا حذو فيصل، فأصبح هو رئيس مجلس الوزراء أيضاً، إلا أنه قد أوكل العديد من مهمّاته الوزارية على وليّ عهده. لكن هذا التدبير كان يختلف وفق القضية المتناوَلة وحالة الملك خالد الصحية، وموقف فهد السياسي. كان للملك دور حاسم في بداية سنة ١٩٧٩، بعد أن خفّ وهج فهد لمدّة مؤقّتة، إلا أنه قد تخلّى لاحقاً في هذا العام عن معظم مهمّاته الرسمية نظراً إلى تدهور وضعه الصحي، وعهد بها إلى أخيه لأبيه[٨١].

على الرغم من توعّك الملك خالد بصورة متكرّرة، فهو قد ظلّ واقفاً بالمرصاد

---

(٨١) راجع: Aburish, *op. cit.*, pp. 51-54;
وأيضاً: Wilson and Graham, *op. cit.*, pp. 60-61.

لنفوذ فهد المتزايد(٨٢). فحسب ما لاحظه أحد المراقبين للملكة العربية السعودية، فإن «محاولة فهد للتصرّف كرئيس فعلي لمجلس الوزراء قد باءت بالفشل، وقد رفض الوزراء إعلامه عن نشاطهم بصورة منتظمة»(٨٣). مقابل هذا النفوذ المتزايد لوليّ العهد، كانت هناك مراكز أخرى للسلطة، مثل الحرس الوطني وجهاز الاستخبارات، التابعة للملك بشكل مباشر. كما أن تزايد المجالس العليا التي تتخطّى الوزارات، مثل المجلس الأعلى للبترول، قد أدّى إلى تجزئة المسؤوليات بشكل أكبر ضمن مجلس الوزراء.

من العوامل الأخرى التي عزّزت مراكز السلطة المتعدّدة، نذكر استمرار الأمراء الذين أنشأوا نوعاً من الإقطاعات البيروقراطية أثناء عهد الملك فيصل. فقد احتفظ كلّ من الأمير سلطان، وزير الدفاع منذ العام ١٩٦٢، والأمير عبد الله، قائد الحرس الوطني منذ العام ١٩٦٣، بمنصبيهما، وعمدا إلى تطويرهما في عهد الملك خالد. لكن في حين كانت استقلالية هذين الأميرين تُكبَح من قبل قيادة فيصل المتينة، فإن انقسام السلطة بين خالد وفهد أدّى إلى توسيع امتيازاتهما واستقلاليتهما(٨٤).

ثالثاً: تنامت ظاهرة ارتقاء عدد من الأمراء الأصغر سنّاً لمناصب حكومية مع تقاعد عدد من المسؤولين الأكبر سنّاً. فكان تأثيرهم في سياسة العائلة أن زادوا في تعقيد المناورات الداخلية وأضافوا انشقاقات جديدة وطوّروا الانشقاقات القديمة.

تمّ إعلان تشكيل مجلس جديد للوزراء بعد مرور أربعة أعوام على اغتيال الملك فيصل، فاستُعمل المجلس كإجراء بديل مؤقّت لترسيخ النظام الجديد وتأمين الاستمرارية، في حين كان الزعماء السعوديون يخشون أن تؤدّي وفاة فيصل إلى القضاء على الاستقرار الداخلي. لكن، تمثُّلاً بالنمط الذي حدّده فيصل، أصبح خالد

---

(٨٢) أُجريت لخالد عملية قلب مفتوح في العام ١٩٧٢ عندما كان ولياً للعهد، وعمليتان في وركه الأيسر في العام ١٩٧٧، وعملية قلب في العام ١٩٧٨. راجع:
Henderson, *op. cit.*, p. 13.

(٨٣) راجع:
Ghassan Salameh, 'Political Power and the Saudi State', *MERIP Reports*, number 91, October 1981, p. 8.

(٨٤) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 367-382.

رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، مع العلم بأن أحد أبناء فيصل، الأمير سعوداً، قد عُيِّن وزير دولة للشؤون الخارجية[٨٥]. كما تمّ تعيين وليّ العهد، الأمير فهد، نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية. ومن الإجراءات الأخرى، نذكر تعزيز قوات الدفاع والأمن، بالإضافة إلى إصدار قرار بالعفو العام لكافة السجناء السياسيين، وعدد من البيانات الرسمية التي تَعِد بخطوات شعبية لاحقة. ألحّ فهد على تعيين شقيقه الأصغر، الأمير نايف، كوزير دولة للشؤون الداخلية (أي فعلياً نائباً للوزير). لقد دلّ تعيين سعود بن فيصل ونايف بن عبد العزيز كوزيري دولة، وليس وزيرين كاملين، على محاولة ضمان سير الأعمال الحكومية مع غياب الاتفاق التام على التعيينات. أخيراً، تمّ تعيين قائد الحرس الوطني، الأمير عبد الله، كنائب ثان لرئيس مجلس الوزراء، وهو منصب تضمّن، كما كان يتمّ في عهد الملك فيصل، منصب الخلف لوليّ العهد. أمّا الوزيران الآخران من آل سعود - سلطان في الدفاع ومساعد بن عبد الرحمن في المال والاقتصاد - فقد احتفظا بمنصبيهما، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوزراء التسعة الآخرين الذين لا ينتمون إلى العائلة الحاكمة.

إذا كان مجلس وزراء آذار/مارس ١٩٧٥ قد شكّل إجراءً بديلاً مؤقّتاً، فإن التعديل الوزاري الذي أُعلن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ قد عكس ميزان القوى الجديد ضمن العائلة، والذي تحقّق ضمن الأشهر التي تخلّلت هذا الإعلان. كانت الشائعات حول تعديل وزاري وشيك قد انتشرت منذ عدّة أشهر، إلا أن تطوّرين اثنين تحديداً قد سرّعا هذا التعديل:

أولاً، استلزمت الخطة الثانية التي امتدّت فترة ٥ سنوات، (١٩٧٥-١٩٨٠)، والتي أُعلنت في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٥، بعضَ التعديلات الحكومية لتنفيذها بشكل فعال.

ثانياً، لقد بدّل تقاعد وزير المال مساعد بن عبد الرحمن (الشقيق الأخير للملك عبد العزيز في السلطة) لأسباب صحية في السادس من أيلول/سبتمبر ١٩٧٥،

(٨٥) راجع: Samore, *op. cit.*, p. 334.

التركيبة السياسية لمجلس وزراء آذار/ مارس[٨٦].

لذا، فإن تعديل تشرين الأول/ أكتوبر قد عكس محاولة لإعادة تنظيم الحكومة وإعادة تقسيم السلطة السياسية. لخدمة الهدف الأول، تمّ تشكيل ست وزارات جديدة: الصناعة والكهرباء؛ الإسكان والأشغال العامة؛ الشؤون البلدة والقروية؛ التعليم العالي؛ التخطيط؛ والبريد والبرق والهاتف[٨٧]. بعض هذه الوزارات قد نُحتت من الوزارات القائمة في الأصل، مثل وزارة الصناعة والكهرباء التي انفصلت عن وزارة التجارة. وبعض الوزارات الأخرى قد شُكّلت فقط من خلال ترقية الأجهزة الموجودة في الأصل إلى مرتبة وزارية. فوزارة التخطيط كانت عبارة عن منظمة التخطيط المركزية التي كانت شبه مستقلّة قبل ارتقائها إلى صفوف الوزارات[٨٨].

إلى جانب هذا التعديل الوزاري، جرى تعديل كثيف في مناصب التكنوقراطيين والمسؤولين الذين لا ينتمون إلى العائلة الحاكمة في المجلس. على الصعيد الوزاري، تمّت إقالة أربعة وزراء من عامّة العائلات، ونُقل ثلاثة إلى وزارات مختلفة، وترقية ستة إلى مناصب وزارية بعد أن كانوا مجرّد موظّفين في هذه الوزارات، كما تمّ توظيف أربعة من خارج الحكومة، أتوا بشكل خاص من الوسط الأكاديمي[٨٩]. التكنوقراطي الوحيد الذي لم يخضع لأي تعديل وظل بمثابة الاستثناء، كان أحد زكي يماني الذي بقي وزيراً للبترول، أي في المنصب الذي كان يشغله منذ العام ١٩٦٢[٩٠].

---

(٨٦) راجع: Bligh, *op. cit.*, p. 91.

(٨٧) راجع: Fouad Al-Farsy, *Modernity and Tradition: The Saudi Equation*, London and New York: Kegan Paul International, 1999, pp. 145-171.

(٨٨) راجع: *Ibid*, p. 147.

(٨٩) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 347-350.

(٩٠) راجع: Jeffry Robinson, *Yamani: The Inside Story*, New York: The Atlantic Monthly Press, 1988, pp. 52-55.

على الصعيد السياسي العام، يمكن تقسيم هؤلاء التكنوقراطيين إلى فئتين عامتين:

«التكنوقراطيون الصرف» (وهم سعوديون من أصل متواضع، بلغوا مراتب عالية من التعليم والتدريب الفني)؛

«التكنوقراطيون الأرستقراطيون» (الذين دعموا خبرتهم بقرابتهم العائلية). فالوزراء الثلاثة من آل الشيخ في المجلس الجديد، حسن بن عبد الله (التعليم العالي)، وإبراهيم بن محمد (العدل)، وعبد الرحمن بن عبد العزيز (الزراعة)، كانوا يتمتّعون بدرجة معيّنة من الاستقلالية في السلطة السياسية نظراً إلى نسبهم. وهناك أيضاً مرشّح آخر من هذه الفئة، وهو غازي بن عبد الرحمن القصيبي (الصناعة؛ ويشغل الآن منصب سفير السعودية لدى العاصمة البريطانية لندن) الذي ينتمي إلى عائلة القصيبي الشهيرة في مجال الأعمال[٩١].

أمّا على صعيد السياسة العائلية، فكان من الصعب تحديد انعكاسات هذه التعديلات الشاملة. فخلال النزاعات العائلية العلنية، مثل الصراع بين سعود وفيصل، كان التكنوقراطيون المرتبطون بالمتنافسين يُبعَدون من وظائفهم ليقرَّبوا لاحقاً وفق كفّة الميزان. في التعديل الوزاري الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، كانت النزاعات العائلية مستترة نسبياً. قد يكون الملك خالد ووليّ العهد، الأمير فهد، قد رغبا، بعد وفاة الملك فيصل، في إبعاد سائر مناصري فيصل واستبدالهم بمناصريهم في المناصب الإدارية الرئيسية. وقد ظهرت بعض الأدلّة لاحقاً التي تدعم هذا التفسير، إذ بدأ العديد من التكنوقراطيين بالدفاع عن المناصب المرتبطة برعاتهم الملكيين. وقد عارض العديد من التكنوقراطيين الجدد، على سبيل المثال، التطوّر الحذر الذي كان يجري في البلاد، في حين أكّد آخرون على ضرورة دفع عجلة الحداثة في البلاد[٩٢]. إلا أن أهم التعديلات السياسية في المجلس الجديد، قد انعكست من خلال التغيّرات التي شملت الأمراء على المستوى الوزاري.

---

(٩١) راجع: Samore, *op. cit.*, p. 348.

(٩٢) راجع: Huyette, *op. cit.*, pp. 90-102.

أولاً، تمّت ترقية كلّ من سعود بن فيصل ونايف بن عبد العزيز فأصبحا وزيرين أصيلين للشؤون الخارجية والداخلية بعد أن كانا وزيري دولة. دلّ هذا التغيير، في الواقع، على تخلّي كل من الملك خالد عن الشؤون الخارجية، ووليّ العهد فهد عن وزارة الداخلية، لصالح حليفيهما ضمن العائلة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد صُنِّفت هذه الخطوة كإجراء واقعي، إذ إن كلاً من سعود ونايف كان يدير وزارته فعلياً منذ أن أصبح وزير دولة في آذار/مارس ١٩٧٥. بقي الأمير سلطان وزيراً للدفاع، والأمير عبد الله قائداً للحرس الوطني ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. وأضيف أميران من أبناء الملك عبد العزيز إلى المجلس ليرأسا وزارتين محدثتين. فعُيِّن متعب بن عبد العزيز وزيراً للإسكان والأشغال العامة، وأصبح ماجد بن عبد العزيز وزيراً للشؤون البلدية والقروية. وبما أن الأميرين كانا يُعرَفان كنصيرين لعبد الله، المنافس الرئيسي لفهد، فقد اعتُبرت هذه التعيينات كمساهمة في الجهود المبذولة لموازاة نفوذ فهد ومناصريه في النظام الجديد(٩٣). كان كلٌّ من متعب وماجد ينتمي إلى مجموعة ناشطة من الأشقّاء. فشقيق متعب الأكبر، منصور، كان أول وزير للدفاع وبقي في منصبه حتى وفاته عام ١٩٥١؛ وشقيقه الثاني، مشعل، كان وزيراً للدفاع في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٥ (بالإضافة إلى منصبه كأمير لمكة بين العامين ١٩٦٣ و١٩٧١). ومتعب نفسه، وهو أصغر أشقائه، قد خدم في مناصب عديدة، فشغل منصب نائب وزير الدفاع (١٩٥١-١٩٥٦) تحت إدارة شقيقه مشعل، نائب أمير مكّة (١٩٦٣-١٩٧١). تجدر الإشارة هنا إلى أن أحمد، وهو أصغر أشقّاء ولي العهد فهد، قد حلّ محلّه في هذا المنصب الأخير. أمّا ماجد بن عبد العزيز، فقد كانت حياته المهنية أقلّ نشاطاً، إلا أن شقيقه الأوحد، سطام، قد خدم كنائب لأمير منطقة الرياض منذ العام ١٩٦٨(٩٤).

عكس مجلس تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ توازناً تقريبياً بين جماعتي أبناء عبد العزيز الرئيسيتين. فعلى صعيد القضايا السياسية، كان فهد قادراً على الاعتماد على شقيقيه سلطان ونايف، في حين دخل إلى المجلس اثنان من مناصري عبد الله، هما

(٩٣) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 351-355.

(٩٤) راجع: Huyette, *op. cit.*, pp. 92-94.

ماجد ومتعب. أمّا دور الملك خالد، فقد كان متبدّلاً. فعلى الرغم من علاقته الوثيقة بعبد الله، بدا أيضاً وكأنه الوسيط نتيجة لغياباته الطويلة. أمّا موقف سعود بن فيصل، وهو الحفيد الوحيد لعبد العزيز الذي شغل منصب وزير، فقد صعب تحديده والتحقّق منه[(٩٥)].

نشأ، إذاً، توازن جديد في العائلة قبل نهاية العام ١٩٧٥، وقد تُرجم من خلال حالة من الاستقرار النسبي دامت حوالى نصف عقد، على الرغم من التغيّرات العديدة التي طرأت في مواقف الأمراء. أولاً، بدأ بعض الأمراء الذين ينتمون إلى الجيل القادم بارتقاء سلّم السياسة. كما أن أحد أبناء فهد، فيصلاً، الذي كان مسؤولاً عن الرئاسة العامة لرعاية الشباب منذ عام ١٩٧٢، أصبح وزير دولة في تموز/يوليو ١٩٧٧. في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، تمّ تعيين تركي بن فيصل، أحد أشقّاء وزير الخارجية سعود، في منصب وزير دولة، ورئيساً لجهاز الاستخبارات، بعد أن كان نائباً لرئاسته منذ العام ١٩٧٨. في الوقت نفسه، انسحب العديد من الأمراء الذين ينتمون إلى الرعيل الجديد من الحياة السياسية، على الأقلّ بصفة رسمية. كان من أبرز هؤلاء تركي بن عبد العزيز (وهو عضو في مجموعة «السديريين السبعة») الذي استقال من منصبي نائب وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات العسكرية في أيار/مايو ١٩٧٩[(٩٦)]. نذكر في هذا الصدد استقالة أخرى وهي التي قدّمها فوّاز بن عبد العزيز بعد أن أُجبر على التخلّي عن منصب أمير مكّة بعد فشله في التصدّي لعمليّة الاستيلاء

---

(٩٥) ظهر سعود بن فيصل كوجه سياسي مستقل - مبرزاً طبيعة سياسته الخارجية المؤيدة للفريقين -، لكنه ما لبث أن انضم إلى تحالف خالد/عبد الله السياسي. بدأ حياته السياسية بدعم من فهد، لكنه صاهَرَ عائلة الأمير عبد الله بن عبد الرحمن. راجع:
Colin Legum (ed.), *Middle East Contemporary Survey 1*, 1976-1977, New York and London: Holmes & Meir Publishers, Inc., 1978, P. 569;
راجع أيضاً: Lees, *op. cit.*, p. 60.

(٩٦) قد تكون استقالة تركي بن عبد العزيز ناتجة عن التغيرات في سياسة العائلة بعد «اتفاقيتي كامب دايفيد»، لكن هناك تفسيرات أخرى تتضمن تورطه في فضيحة في وزارة الدفاع عندما فشلت الاستخبارات العسكرية في التنبّه إلى عمليّة تهريب الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى عوامل شخصية أخرى. راجع:
Holden, *op. cit.*, p. 497.

على المسجد الحرام. لا يمكن التحقّق من مسؤولية فواز إزاء تردّي الوضع الأمني في المنطقة ممّا سمح بهذه العمليّة، لكنه بدا ككبش فداء مناسب[٩٧].

على الرغم من صعوبة التحقّق ممّا إذا كانت هذه التعيينات والاستقالات الفردية نتيجة مباشرة للتنافس في العائلة، فهي قد تضمّنت بعض الدلائل على السياسة العائلية الضمنية. في الواقع، أدّت هذه التعديلات في المناصب إلى ترسيخ أو إضعاف الانشقاقات بين الأمراء وإلى الكشف عن مواقف قد تصبح نقطة ارتكاز لمناورات عائلية جديدة. فإن «تقاعد» فواز على سبيل المثال، والرغبة في تعزيز الأمن الداخلي بعد حادثة المسجد الحرام في العام ١٩٧٩، قد أسفرا عن تعديلات هامة في مناصب أمراء المناطق في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٠. تمّ تعيين أربعة أمراء من أبناء عبد العزيز الأصغر سنّاً كأمراء للمناطق. استقال ماجد بن عبد العزيز من منصب وزير البلديات والشؤون القروية ليصبح أميراً على مكة. وعلى الرغم من أن استقالته قد أفقدت الأمير عبد الله مناصراً له في مجلس الوزراء، فإن منصبه الجديد قد رفعه إلى مركز أهمّ. وهناك أيضاً أمير آخر، وهو مقرن بن عبد العزيز، الذي استقال من منصبه في القوات المسلّحة ليصبح أميراً على منطقة حائل محلّ نصير آل الشيخ الذي شغل هذا المنصب منذ وفاة فهد بن سعد بن عبد الرحمن عام ١٩٧٢. كما عُيّن عبد الإله بن عبد العزيز أميراً على منطقة القصيم محلّ فهد بن عبد الله بن عبد الرحمن، وكذلك أصبح عبد المجيد بن عبد العزيز أميراً على منطقة تبوك محلّ سليمان بن تركي[٩٨].

في الوقت الذي أُعلنت فيه هذه التعيينات، كان من المستحيل التأكّد من ولاء هؤلاء الأمراء الثلاثة بشكل أكيد. فمنصب مقرن في وزارة الدفاع كان يعني أنه على الأرجح من مناصري سلطان وفهد، في حين كان عبد الإله وعبد المجيد على علاقة وثيقة بالأمير عبد الله. على إثر حادثة مكّة بشكل خاص، كانت مصلحة آل سعود العامة بترسيخ السيطرة البيروقراطية في المناطق توازي كافة جهود فهد و/أو عبد الله

---

(٩٧) راجع: Holden, *op. cit.*, p. 532;
راجع أيضاً: Powell, *op.cit.*, pp. 326-327.
(٩٨) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 461-465.

لتعيين أنصارهما في الحكومة، على الأقلّ بطريقة علنيّة[٩٩]. مع ذلك، فإن التعديلات الدورية التي كانت تطال عمليّات تعيين أمراء المناطق ومجلس الوزراء، قد شكّلت مجموعة «متوازنة» من الانشقاقات العائلية، مع العلم بأن التعديلات الجماعية والفردية التي تمّت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ قد شكّلت الحقبة الوحيدة التي وضحت فيها تشعّبات الشؤون العائلية.

من القضايا العائلية الشائكة أيضاً، برزت مسألة تحديد خَلَف للملك خالد الذي كان يبدو من حين إلى آخر على وشك التنازل عن العرش أو «التقاعد». بلغت هذه الشائعات ذروتها بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، حين خضع خالد لسلسلة من العمليات الجراحية وعانى المرضَ لفترات طويلة. كان هناك توافق عام على أن يرتقي وليّ العهد فهد سدّة الحكم في حال تنازل الملك خالد عن العرش، إلا أن خلافاً نشب حول من سيصبح عندها وليّاً للعهد، على الرغم من أن عبد الله، بصفته نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، كان الشخص المؤهَّل لهذا المنصب. كما كان هناك خلاف حول من سيتسلّم رئاسة الحرس الوطني في حال تمّت مبايعة عبد الله كوليّ للعهد[١٠٠].

برزت على مرّ السنوات صيغ مختلفة للنقاشات العائلية الداخلية لهذه القضايا، واتّفقت جميعها على أن فهداً، الذي كان يلقى الدعم من شقيقيه سلطان وسلمان، كان في حالة نزاع مع عبد الله. لقي عبد الله بدوره الدعم من قبل خالد وشقيقه الأكبر سنّاً محمد. في إحدى هذه الصيغ، نُقل عن فهد تأييده لتعيين سلطان وليّاً للعهد. وفي صيغة أخرى، تمّت الإشارة إلى أن فهداً وسلطاناً قد وافقا على دعم عبد الله، لكن شرط أن يتنازل عن رئاسة الحرس الوطني، فتنضمّ هذه القوات إلى

(٩٩) تكرّرت هذه الظاهرة بعد الغزو العراقي للكويت وما نتج عنه في حرب ١٩٩١ (حرب الخليج الثانية) لتحرير معقل آل الشيخ الذين كانوا يتحكمون بالمنطقة بأكملها.

(١٠٠) راجع: Bligh, *op. cit.*, p. 97;

راجع أيضاً:

Geoff Simons, *Saudi Arabia: The Shape of a Client Feudalism*, New York: St. Martin's Press, 1998, pp. 304- 306.

القوات المسلّحة العادية التي يرأسها سلطان. وفي صيغة ثالثة، كانت رئاسةُ سلمان للحرس الوطني ثمنَ القبول بعبد الله وليّاً للعهد. في ذلك الوقت، حال التوازن الضمني الذي كان قائماً في العائلة دون فرض حلّ من قبل أي فريق لمسألة الخلافة، فالشروط المقترحة - ولو كانت دقيقة - قد تُخَلّ بهذا التوازن. فقد كانت قاعدة النفوذ الرئيسية للأمير عبد الله تكمن في قيادة الحرس الوطني، وخسارة هذا المنصب، إن من خلال ضمّ قوات الحرس إلى القوات المسلّحة العادية أو تعيين أحد أشقّاء فهد في مركز قيادتها، كان سيضع كافة أجهزة البلاد الدفاعية والأمنية بيد فريق واحد. وجاء تحسّن حالة الملك خالد بعد عمليّة القلب المفتوح التي خضع لها عام ١٩٧٨، ليحلَّ هذه الإشكالية حول تحديد المناصب داخل العائلة الحاكمة، ولم تعد هناك، حتى إشعار آخر، حاجة إلى النظر في هذه القضية.

استمرّت النزاعات الداخلية في العائلة المالكة. وفي أواسط سنة ١٩٧٩، تمّ التركيز على موقف فهد الضعيف في ما يتعلّق بردّة فعل المملكة السعودية إزاء «اتّفاقيتي كامب دايفيد»[١٠١]. سجّلت مصادر عديدة أن فهداً كان يؤيّد سياسة إنزال أقلّ عدد ممكن من العقوبات بالرئيس أنور السادات، وذلك للحفاظ على بقاء مصر كقوّة مقابلة ومواجِهة لما عُرف بالدول العربية الراديكالية المتطرّفة، ومقابل دولة إيران، ولاجتناب التوتّر في العلاقات الأميركية - السعودية[١٠٢]. أما الأمير عبد الله، فنُقل عنه تأييده للتعاون مع الدول العربية الرئيسية، مثل سوريا والعراق، لمعاقبة السادات، وذلك جزئياً لاجتناب وضع المملكة العربية السعودية في موقف حرج حيال القضية الفلسطينية. في سياق الأحداث، حظي الأمير عبد الله (كما زعم) بدعم الملك خالد ومحمّد بن عبد الرحمن وسعود بن فيصل، وعلى الأرجح عدد من أشقّاء وليّ العهد فهد. لا يمكن التأكّد ممّا إذا كان قد نشب خلاف بشأن «اتّفاقيتي كامب دايفيد»، إلا أن وليّ العهد فهداً غادر البلاد في أواخر آذار/ مارس

(١٠١) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 422-424, 506-508.

(١٠٢) راجع: Sandra Mackey, ***The Saudis: Inside the Desert Kingdom***, Boston: Houghton Mifflin Company, 1987, pp. 325- 328.

١٩٧٩ في عطلة طويلة إلى أوروبا، ولم يعط أيّة حجّة رسمية لهذا الرحيل المفاجئ. كلُّ ما تمّ تأكيده عن حيثيات هذه «الرحلة» المفاجئة، ما نُقل عن مصدر مقرَّب من فهد من أن وليّ العهد قد غادر البلاد اشمئزازاً بعد أن رفضت الولايات المتحدة مخطّط تسوية كان فهد قد اقترحه في اللحظة الأخيرة على «زبيغنييف بريزيزنسكي» في زيارته الأخيرة إلى السعودية في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٩. هدف هذا المخطّط، المفترض أن يكون قد تمّ بالتنسيق مع الرئيس أنور السادات، إلى تحييد العرب المتطرّفين وحفظ العلاقات السعودية - المصرية من خلال إرسال وفد من وزراء خارجية بلدان إسلامية إلى واشنطن، لمحاولة كسب التأييد للقضية الفلسطينية[١٠٣]. كما أشارت مصادر أخرى إلى أن رحيل فهد المفاجئ جاء نتيجة لهيمنة الأمير عبد الله ومناصريه[١٠٤]. في الخامس والعشرين من آذار/مارس، صدر بيان رسمي أفاد بأن وليّ العهد فهداً قد دخل مستشفى في إسبانيا لإجراء الفحوصات الطبية الروتينية[١٠٥]. كما جاء في صحيفة **واشنطن بوست** الأميركية، أن فهداً يعاني مشاكل في زيادة الوزن والقرحة والسكري[١٠٦]. وأعلن الملك خالد، من جهته، أن غياب الأمير فهد لم يكن مردّه مرض القرحة أو داء السكري، بل «زيادة في الوزن من جرّاء انهماكه في واجباته الرسمية ممّا حال دون ممارسته لأي نوع من الرياضة»[١٠٧].

على أيّة حال، كان لرحيل وليّ العهد فهد انعكاسات سياسية عديدة. أولاً، بدأ الأمير عبد الله يترأس جلسات مجلس الوزراء، وزاد نشاطه في الشؤون السعودية الدبلوماسية. ومع أن حكومة الرياض تصدّت لمطالب عربية متطرّفة صادرة عن مؤتمر جبهة رفض «حلف بغداد»، وقد تضمّنت فرض حصار نفطي على الولايات

---

(١٠٣) راجع:
Arnaud de Borchgrave 'Undercutting Fahd', *Newsweek*, April 23, 1979, pp. 51-52.

(١٠٤) راجع:
Tewfik Mislhawi, 'A New direction', *The Middle East Magazine*, number 55, May 1979, pp. 25-28.

(١٠٥) راجع: *Foreign Broadcast Information Service FBIS*, March 26, 1979.

(١٠٦) راجع: *The Washington Post*, April 8 and 15, 1979.

(١٠٧) راجع: *FBIS*, April 2, 1979.

المتحدة، إلاّ أن السعودية أذعنت للموافقة على كامل العقوبات التي أُنزلت بمصر بعد توقيع القاهرة على «اتّفاقيتي كامب دايفيد»، وعمدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها. وتمّ صرف كمال أدهم، الذي كان يحظى بحماية فهد وكان مستشاراً قديماً عُرف بتأييده للتعاون مع مصر. وقد أثير أيضاً موضوع إعادة تشكيل المجلس الوزاري، واستبدال أنصار فهد، مثل أحمد زكي يماني ووزير الدفاع سلطان، إلا أنه لم يتمّ أي تعديل فعلي. التغيير الوحيد الذي يمكن ربطه بتبدّل سياسة العائلة كان استقالة تركي من منصبه كنائب لوزير الدفاع في أيار/ مايو ١٩٧٩. مع ذلك، فقد ساد شعور عام بأن حقّ عبد الله بأن يصبح وليّ عهد عند ارتقاء فهد سدّة الحكم، أصبح مضموناً. وحتى مع عودة فهد إلى السعودية في أواخر أيار/ مايو، بقي نفوذه ينحدر إلى موقع جانبي، في حين استمرّ كلّ من خالد وعبد الله بالقيام بأدوار أكثر فعالية، خاصة في ما يختص بالسياسة الداخلية المتعلّقة بالقبائل، والسياسة الخارجية المتعلّقة بالشؤون العربية. وقد تكلل هذا التموضع الجديد للأدوار، بأن وافق وليّ العهد فهد على التوجّه الجديد في السياسة الخارجية السعودية، خاصة بعد إطلاق الرئيس المصري أنور السادات سلسلة من الهجمات العلنية على القيادة السعودية التي كانت تشمل أيضاً فهداً، في أيار/ مايو ١٩٧٩(١٠٨).

وبغضّ النظر عمّا قيل ورُدِّد، كان تصوير وليّ العهد وكأنه قد فقد نفوذه أمراً مبالَغاً به، فهو قد عاد وبرز كصاحب قرار رئيسي في البلاد - خاصة في ما يتعلّق بسياسة البترول في السعودية وعلاقتها بالغرب - بعد تدهور حالة الملك خالد الصحية. كان أمير منطقة الرياض، الأمير سلمان بن عبد العزيز، هو الذي توسّط لحلّ الخلاف بين فهد وعبد الله ، خاصة بعد حادثة المسجد في مكة، التي شكّلت خطراً عاماً على العائلة الحاكمة. في هذا الصدد، شكّلت التعديلات في تعيينات أمراء المناطق التي جرت في آذار/مارس ١٩٨٠ ، خطوة تصحيحية لـ«التوازن» الذي

---

(١٠٨) راجع:

Jacob Golberg, 'The Saudi Arabian Kingdom', in Colin Legum (ed.), *Middle East Contemporary Survey, vol. 3, 1978-1979,* New York and London: Holmes & Meir Publishers, Inc., 1980, p. 738.

كان قائماً بين مختلف الفرقاء ضمن العائلة[109].

لقد دلّت التعيينات التي جرت بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٢ على انشقاقين رئيسيين بين أبناء عبد العزيز، وفريق ثالث محتمل بين أحفاده. تضاربت المعلومات عن تشكيلة كلّ فريق وعن بنيته الداخلية وعلاقة كلّ فريق بالآخر، ولكنها عكست كلّها مبدأي التعتيم والسرية المتَّبَعين في السياسة العائلية في السعودية.

قد يكون السديريون يشكّلون أكثر الأفرقاء لحمة وتنظيماً في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فهم قد عزّزوا قاعدتهم بشكل ناجح. يرجَّح أن بعض أبنائهم - مثل فيصل بن فهد (مدير الرئاسة العامة لرعاية الشباب) وبندر بن سلطان (ضابط في القوات الجوية، ثم سفير في الولايات المتحدة الأميركية) - كانوا أيضاً أعضاء في هذا الفريق. أمّا الفريق الثاني فقد ضمّ مجموعة من الأشقّاء وبعض «الأبناء الوحيدين». فبالإضافة إلى قائد الحرس الوطني، الأمير عبد الله، كان هناك الملك خالد وشقيقه البكر محمّد، ونائب قائد الحرس الوطني بدر، وشقيقاه عبد الإله (أمير منطقة القصيم) وعبد المجيد (أمير منطقة تبوك)، بالإضافة إلى ماجد بن عبد العزيز (أمير منطقة مكّة) وشقيقه سطام (نائب أمير منطقة الرياض). وقد كان وزير الإسكان والأشغال العامة، متعب، عضواً أيضاً في هذا الفريق؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى بعض أبنائهم مثل تركي ومتعب بن عبد الله اللذين خدما في الحرس الوطني. وعلى خلاف فريق «السديريين السبعة»، كان الفريق الثاني أكثر تنوّعاً واختلافاً، لكنه كان يتمتّع أيضاً بنفوذ قوي. أخيراً، هناك الفريق الثالث الذي برز في أوائل العام ١٩٨١، وشمل أبناء الملك فيصل، وعلى رأسهم وزير الخارجية، الأمير سعود. إلى جانب سعود، كان أشقّاؤه محمد (نائب سابق لوزير الزراعة) وخالد (أمير منطقة عسير)، وتركي (رئيس جهاز الاستخبارات)، يتمتّعون بنفوذ ضمن هذا الفريق. وعلى الرغم من أن نفوذهم السياسي كان حديثاً نسبياً ومحدوداً، إلا أن التوازن النسبي الذي كان قائماً بين الفريقين الأقدمين التابعين لفهد وعبد الله، قد زوّد أعضاء الفريق الثالث بفرص مختلفة للمناورة. لا شكّ في أن سعوداً بن فيصل، على سبيل المثال، قد

---

(١٠٩) راجع: Samore, *op. cit.*, pp. 469-480.

استفاد من النزاع الذي قام بين فهد وعبد الله عام ١٩٧٩ من خلال تأييده لعبد الله.

نظرة تقييميّة لعهد الملك خالد

كانت نتيجة تعدّد مراكز القوى ضمن العائلة الحاكمة في عهد الملك خالد، أن ما من فرد أو فريق استطاع الهيمنة على القضايا المركزية المرتبطة بالخلافة أو بتوزيع السلطة. برز اتّجاهان في هذا الصدد:

أولاً، في ظلّ غياب التوافق، بقيت القضايا الرئيسية عالقة. هذا ما انعكس في العجز على الاتّفاق على تسلسل الخلافة عام ١٩٧٥. بالإضافة إلى ذلك، سائر الاتّفاقات التي تمّ التوصّل إليها عكست نوعاً من التسويات والتبادلات بدلاً من سيادة القناعة. كما أن ترسيخ مكانة عبد الله الظاهرية في سلسلة الخلافة، قد اقتضى ضمانة ادّعاء آخر بالحق في الخلافة، وهو من قبل وزير الدفاع سلطان كثالث في سلسلة الخلافة. لقد أثّرت التطوّرات اللاحقة في هذه القضيّة الحساسة، إلا أنها شكّلت في العام ١٩٧٩ نتيجة لتسوية فعلية قامت في ذلك الحين.

ثانياً، تميّز عهد الملك خالد بزيادة نسبة التوافق بشأن القضايا السياسية الجوهرية، لضمان مصالح العائلة الحاكمة. سعى خالد جاهداً إلى اجتناب نشوء انشقاقات دائمة في العائلة، وقد نجح في هذا الصدد. كان خالد يذكر كيف تلاعب خصوم المملكة الداخليون والخارجيون بالنزاعات العائلية في عهد الملك سعود. مع ذلك، وعندما بدا الملك خالد على وشك الاستقالة بسبب تدهور صحّته، أو عندما تضاءل نفوذ وليّ العهد فهد السياسي بشكل مؤقّت، ساد التوتّر في إدارة السياسة العائلية، وكان أمراً لا مفرّ منه. ففي حين كانت القوى المحرّكة للسياسة العائلية تتطابق مع العلاقة بين السياسة العامة والسياسة العائلية الداخلية، فإن التنافسات السياسية العائلية قد تشابكت مع الخلافات السياسية الرئيسية. نتيجة لذلك، أدّى توجّه السياسة الخارجية السعودية ووتيرة النمو الداخلي والإصلاحات السياسية وتوجّه سياسة النفط السعودية، إلى تقسيم أعضاء العائلة الكبار إلى مجموعات للقوى. عكست هذه الخلافاتُ التنافساتِ السياسية ورسّختها. ونظراً إلى أهمية الحاجة إلى التوافق والتسويات بشأن القضايا السياسية - الناتجة عن التوازن الضمني في العائلة -،

فقد تمّ اعتماد المقاربة نفسها في معالجة موضوع النزاعات السياسية. فكما أنه كان يخفِّف من حدة التنافسات السياسية ووطأتها لصالح المصالح السياسية المشتركة، فإن الاختلافات بشأن السياسات المتّبعة كانت، هي الأخرى، تُلجَم بواسطة مجموعة أساسية من السياسات المشتركة. في الوقت نفسه، فإن آلية وضع السياسات، تماماً مثل التوازن السياسي العائلي الداخلي، كانت تتعرّض للضغط الشديد أثناء فترات الأزمات والتحدّيات.

الملك فهد بن عبد العزيز

توفي الملك خالد بن عبد العزيز من جرّاء نوبة قلبية في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢، وسط عدد من الأزمات في مجال السياسة الخارجية. لقد حقّق ملك التوافق الذي حظي بأكبر حجم من المبايعة في العام ١٩٧٥، هدفَه بمصالحة مختلف الأفرقاء. وعلى مرّ سبع سنوات، تعاون القادة السعوديون بعضهم مع بعض، وإن كانت التحالفات والتوفقات في حالة تأرجح وتبدّل تامّين.

بما أن الملك قد توفي بسبب مرض عضال، لم يفاجَأ الناس بوفاته، وقد كانت كافة الاستعدادات للخلافة قد تمّت قبل الوفاة. فبعد مرور دقائق على إعلان وفاة الملك خالد، صدر بيان رسمي جاء فيه أن «أعضاء العائلة المالكة، وعلى رأسهم الأمير محمد بن عبد العزيز، يتعهّدون بالولاء لوليّ العهد فهداً بن عبد العزيز كملك للبلاد»[١١٠]. وقد جاء في البيان نفسه أن الملك فهداً قد عيّن الأمير عبد الله وليّاً لعهده، وهو قرار رحّبت به غالبية الجموع، «للحفاظ على المبدأ السعودي القائم على القيادة الجماعية»[١١١]. من جهته، فقد أعلن وليّ العهد المتبصّر أن وفاة الملك خالد كانت مأساة عظيمة، وأشار إلى «أن عزاءنا هو أن الله قد عوّضنا عنه بسموّ الملك العظيم فهد»، وأضاف «يجب أن نوحّد جهودنا وننمو معاً، حكومة وشعباً،

---

(١١٠) راجع: 'Fahd Proclaimed King', *FBIS-MEA-V-82-114*, June 14, 1982, p. C1.

(١١١) راجع: Steven Rattner, 'Khalid is Dead; Fahd Succeeds in Saudi Arabia', *The New York Times*, June 14, 1982, p. A1.

بقيادة مولانا جلالة الملك فهد»[١١٢]. قبل نهاية ذلك اليوم، تمّ الإعلان عن تعديل وزاري قضى بتعيين وزير الدفاع سلطان كنائب ثان لرئيس مجلس الوزراء. فكُرّست مكانته في هرمية الحكم كخلف لولي العهد، على الأقلّ للعام ١٩٨٢.

لم يكن انتقال الحكم إلى فهد سهلاً وسلساً فحسب - ممّا دلّ على أن العائلة كانت قد توصّلت إلى اتّفاق قبل أيام أو حتّى أشهر - بل إن عبد الله وسلطان لم يضطرّا أيضاً إلى التخلّي عن مناصبهما التقليدية. فاحتفظ وليّ العهد بالقيادة التامة للحرس الوطني، ووزير الدفاع سلطان بكافة مهمّاته في القوات المسلّحة. وقد بدت على الزعماء الثلاثة مظاهر الوحدة والتماسك. هنا، يصعب التأكّد من أصالة هذه الوحدة أو إذا كانت مجرّد أداة ملائمة، بعد مرور عدة سنوات من الأزمات الإقليمية والدولية. وكما تقضي تقاليد آل سعود، فليس من المستغرب اتّحاد كافة أعضاء العائلة الموسّعة في أيام المحن، لكن ما يمكن تحقيقه في ظلّ عنصر موحِّد للعائلة يختلف كثيراً عمّا يجري في غيابه.

من أجل الحفاظ على التوازن في الثمانينيات، تقاسم الملك فهد ووليّ العهد عبد الله مسؤوليات الحكم، فركّز الأول اهتمامه على الشؤون الدولية والثاني على الشؤون الإقليمية، خاصة العربية. لقد أدّى هذا النمط من التخصّصية، بشكل من الأشكال، إلى ترسيخ الاختلافات في التوجّه، إذ إن كلاً من فهد وعبد الله ينظر إلى الشؤون السياسية الخارجية من منظار مقدراته المختلفة. نتيجة لذلك، طُبعت سياسة فهد بتأييد السياسة الأميركية، وسياسة عبد الله بالتأييد للسياسة العربية[١١٣]. إلا ان هذين الطابعين مبالَغ فيهما إلى حدّ كبير، إذ إن عبد الله لم يكن يوماً معادياً للأميركيين، ونادراً ما كان فهد معادياً للعرب. فالاثنان كانا متفقين مع غالبية آل سعود على الضرورة الاستراتيجية لإقامة علاقات طيّبة مع القوى الرئيسية، وتشمل الولايات المتحدة والدول العربية الرئيسية مثل مصر وسوريا. إلا أن هذه القناعة لا تعني عدم وجود خلافات من وقت إلى آخر، كما جرى بعد «اتفاقيتي كامب دايفيد»،

(١١٢) لمراجعة خطاب ولي العهد عبد الله، انظر:
FBIS, June 15, 1982, pp. C2- C3.

(١١٣) راجع: Wilson and Graham, *op. cit.*, pp. 102-106.

حين نادى وليّ العهد عندها، الأمير فهد، بتخفيف العقوبات على مصر، في حين كان الأمير عبد الله ميّالاً إلى دعم توافق العرب ضد مصر. وفي أوقات أخرى، اتّفق كلّ من فهد وعبد الله، كما جرى في العام ١٩٨٧، حين طلبت حكومة الرياض من واشنطن استدعاء سفيرها هيوم هوران بعد حادثة مزعجة أغاظت كلا الرجلين[١١٤].

إلا أن تقسيم المسؤوليات، على الأقلّ في الثمانينيات والتسعينيات، لم يكن بالأمر اليسير. فوزير الدفاع سلطان، مثلاً، كان مسؤولاً عن العلاقات مع اليمن. إن بروز سلطان في الشؤون اليمنية يدلّ بلا ريب، إلى أي مدى كان السعوديون يعتبرون اليمن خطراً عسكرياً[١١٥]. وقد كان وزير الداخلية نايف أيضاً ناشطا بشكل خاص في العلاقات مع دول الخليج، وبشكل خاص الاتّفاق الناجح الذي عقده مع العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ حول موضوع التعاون من أجل الأمن الداخلي. وما يثير الانتباه، أن توجّهات العديد من الأمراء الآخرين في السياسة الخارجية للبلاد تتناسب مع توجّهات حلفائهم السياسيين البارزين. يُعرَف عن سلطان ونايف أنهما متّفقان بشكل عام مع مجموعة فهد، وإن تميّزا بميل نحو الفرنسيين. فمع مرور السنوات، تعاون الأميران مع نظيريهما الفرنسيَين، محاولين، كليهما، إحلال التوازن بين المزوّدين الخارجيين للمملكة بالسلاح. كان سعود بن فيصل ميّالاً أكثر إلى وجهة نظر ولي العهد عبد الله. فوزير الخارجية كان يتّفق مع الداعين إلى سياسة خارجية سعودية أكثر قومية. إلا أن هذه الاختلافات، مثل تلك القائمة بين فهد وعبد الله حول

---

(١١٤) نقلاً عن غراهام وويلسن، فإن موظفين في السفارة الأميركية في الرياض أخبروهما بأن الإلغاء كان ناجماً عن «اجتماع هوران» بالملك بخصوص شراء السعودية لصواريخ صينية. «عندما رفض هوران أجابه الملك بأن لكل بلد الحق في الدفاع عن النفس. لاحقاً، وخلال الحديث، طالب فهد بضمانات أميركية بأن إسرائيل لن تهاجم صواريخ السعودية. عندها أعاد هوران على مسمع الملك كلمات الملك نفسها، قائلا إن لكلّ البلدان بمن فيها إسرائيل الحق في الدفاع عن النفس». راجع: Wilson and Graham, *op. cit.*, pp. 106-137 (footnote 43).

(١١٥) راجع:

Mark N. Katz, 'External Powers and the Yemeni Civil War', in Jamal S. al-Suwaidi (ed.), *The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences*, London: Saqi Books for the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1995, pp. 81-93;

راجع أيضاً: Long, *The United States and Saudi Arabia*, op. cit., pp. 44-48.

السياسة الخارجية، كانت تلطَّف بواسطة مجموعة مشتركة من المصالح الاستراتيجية.

على عكس شؤون السياسة الخارجية، فإن الاختلافات بين فهد وعبد الله في ما يختص بالسياسة الداخلية، خاصة في الثمانينيات، بدت أكثر حدّة. اتفق كلاهما على ضرورة محافظة العائلة الحاكمة على السيطرة في مجال الشؤون الداخلية، لكنهما اختلفا حول كيفية تحقيق هذا الهدف. وقد ارتبطت هذه الاختلافات بشكل مباشر بالقاعدة السياسية التي ينطلق منها كلّ منهما. فقد آثر عبد الله، وهو على علاقة وثيقة بالقبائل البارزة في البلاد وبالزعماء الدينيين المحافظين، توخّي الحذر أكثر في النمو الاقتصادي، بحجّة أن النمو والتطور السريع يهدّدان القِيَم السعودية والاستقرار في البلاد. من المستحيل أن يكون قصده الرجوع بالزمن إلى الوراء، إلا أن الحداثة كانت تشكّل تحدّياً بارزاً للمملكة، خاصة بعد تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينيات. فتدنّي المداخيل قد تُرجم مباشرة من خلال إضعاف قاعدته التقليدية، إذ إن التعبئة تقلّصت في الحرس الوطني. في المقابل، كان الملك فهد يشجّع مقاربة أكثر تقدّمية، إذ كان يسعى إلى التسريع بعملية النمو والإصلاحات الاجتماعية. فبصفته وزيراً للتربية في الثمانينيات، على سبيل المثال، شجّع فهد تعليم النساء. وكوليّ عهد وملك على البلاد، أيّد اعتماد الاستراتيجيات التنموية المتقدّمة. وقد أيّده في هذا الصدد شقيقاه سلطان ونايف اللذان كانا يؤمنان بأن الفشل في تأمين المنافع المادية للشعب يشكّل التهديد الأكبر للاستقرار الداخلي. لقد تُرجمت النفقات الإضافية على العمليات العسكرية والأمنية بالطبع بتعزيز قواعد القوى لكل من الملك وولي عهده، على حد سواء.

تمحورت أبرز نقاط الخلاف بين فهد وعبد الله، خلال الثمانينيات، حول مسألة الإصلاحات السياسية. فقد أعلن الملك فهد تكراراً عن نيّته إنشاءَ دستور للبلاد ومجلس شورى[١١٦]، وأوكل على وزير الداخلية، الأمير نايف، مهمّة تنسيق

(١١٦) راجع: *The New York Times*, February 17, 1980;
راجع أيضاً:
R. Hrair Dekmejian, 'Saudi Arabia's Consultative Council', *The Middle East Journal* 52: 2, spring 1998, pp. 204-218.

عملية تقديم المسودّات للأنظمة الأساسية. أمّا عبد الله، فنادراً ما ذكر في بياناته الرسمية تأييده لهذا المشروع قبل العام ١٩٩٠. بالطبع، كانت الوعود بالإصلاحات السياسية تقترن دائماً بحوادث داخلية تزعزع استقرار العائلة الحاكمة، مثل حادثة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩. ارتأى الملك فهد أن هذه القرارات قد تهدّئ من حدّة المعارضة الداخلية، وكان صائباً في ذلك، حيث راقت موافقة الملك على هذه الإصلاحات لبعض الموالين غير المسموح لهم بحق التصويت، في حين نفّر موقفُ عبد الله الفاتر الآخرين. لكن أحد أبرز العوائق لإنشاء دستور للبلاد في الثمانينيات كان الحلَّ الذي اقتُرح لمسألة الخلافة[١١٧].

ومن الأمور الأخرى التي اختلف عليها فهد وعبد الله في الثمانينيات، ما ارتبط بالتنظيم العام لأجهزة الدفاع والأمن في السعودية. فإلى جانب مجموعة مختلفة من قوات الشرطة وعناصر الأمن الحدودي والداخلي، كما هو معروف، يقسَّم جهاز الدفاع والأمن السعودي إلى مجموعتين منفصلتين: القوات المسلّحة العادية وقوات الحرس الوطني. لقد بذل الملك فهد والأمير سلطان جهوداً جمّة لإضعاف قاعدة نفوذ الأمير عبد الله الدستورية، إن من خلال اقتراح قضى بدمج الجهازين تحت لواء الجيش، أو الحدّ من تسليح الحرس الوطني باستخدام السلاح الخفيف فقط، ممّا يجعله أقرب من الشرطة بدلاً من وضعه الحالي كمنظّمة شبه عسكرية. في هذا الصدد، طالب وزير الدفاع سلطان، مرّات عديدة، بإنشاء برنامج وطني للتجنيد الإلزامي الذي يحرم عبد الله من تعبئة الحرس من البدو والقبائل. طوال الثمانينيات، قاوم عبد الله هذه الجهود، وقد تزامن تقدّمه في موقفه السياسي في التسعينيات مع مخطّطات جديدة لزيادة حجم الحرس وتعزيزه.

---

(١١٧) كما تبيّن من التطورات اللاحقة، فقد كان مردّ التأخير في تقديم مسودّة النظام الأساسي للحكم في المملكة هذا السؤال المحوري. راجع:

FBIS, May 19, 1981;

راجع أيضاً المقابلة مع الأمير طلال بن عبد العزيز في:

'Change is Inevitable in Saudi Arabia',

القدس العربي، ١٦ نيسان، ١٩٩٨، كما جاءت في:

Mideast Mirror, April 17, 1998.

على الرغم من أن الفصل بين الحرس الوطني والجيش السعودي الملكي قد دلّ على وجود وجهات نظر مختلفة إزاء الأخطار التي كانت تهدد أمن السعودية واستقرارها، فقد كان الجيش مجهَّزاً بشكل أفضل للتصدّي للتهديدات الخارجية، في حين كان الحرس الوطني ملائماً أكثر لمواجهة التحديات الداخلية. لذا، كما أشرنا سابقاً، فقد كانت مصالح وزير الدفاع سلطان الدستورية تقضي بالتركيز على التعديات الخارجية، في حين كانت مصلحة عبد الله تقضي بالتركيز على المخاطر الداخلية التي تشمل الانقلابات العسكرية. وقد تطابقت هذه الخلافات مع الاتّجاهات في السياسة الخارجية، إذ إن القوات الغربية الرئيسية التي تتزعّمها الولايات المتحدة، كانت تقدّم حماية أكبر من الهجومات الخارجية، في حين كانت العلاقات الطيبة مع العالم العربي أكثر تأثيراً في الهدوء الداخلي. وقد تُرجم ذلك إثر الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، وفي الحرب التي نتجت عنه في العام ١٩٩١ لتحرير معقل آل الشيخ.

بعد الحرب من أجل الكويت، أصبحت عائلة آل سعود الحاكمة أكثر تنبُّهاً للضغوطات الداخلية والخارجية المنادية بالإصلاحات والليبرالية. لأول مرة منذ عقود عديدة، تحوّلت مسألة الخلافة التسلسلية في السعودية إلى موضوع نقاش وتحليل، وكان مردّ ذلك تدفّق الأجانب إلى البلاد. وقد ركّز الإعلام العالمي على خصوصية المجتمع المغلق، مشجِّعاً كافة السعوديين، التقليديين والأكثر تحرّراً، على التعبير عن آرائهم. ومع أن الملك فهداً قد تحدّث عن إصلاحات قادمة في الثمانينيات - حتّى أنه قام بتمويل مشروع إنشاء مبنى خاص (بقي فارغاً) ليضمّ الجهاز الاستشاري - فقد بقيت هذه الوعود حبراً على ورق حتّى العام ١٩٩٢. وإزاء النزعة الجديدة التي قضت بتوجيه التحديات والانتقادات بشكل علني[١١٨]، أشار الملك إلى أنه مستعدّ لتعيين ٦٠ مواطناً من الوجوه البارزة في المجتمع في مجلس الشورى، إلا أن تنفيذ هذا العهد قد تأخر هو أيضاً. قدّم وليّ العهد الدعم للملك فهد في مسعاه هذا، إذ بقي وفياً لتقليد آل سعود، فاصطف إلى جانب ملكه من أجل صدّ المعارضة.

(١١٨) ظهرت التحديات الليبرالية والمحافظة في خطابات المطالب الشعبية الداعية إلى التغيير الجذري. راجع الفصل الثالث.

الخلافة ووليّ العهد الأمير عبد الله

على الرغم من أن عبد الله هو الذي يسيطر على الحرس الوطني، إلا أنه يبقى ضعيفاً نسبياً نظراً إلى مرتبته في العائلة. كما أشرنا سابقاً، فعبد الله هو ابن زوجة من آل شمّر كان عبد العزيز قد تزوّج بها ليفوز بدعم سلالة الرشيد المنافسة في منطقة حائل بعد أن هزمهم في المعركة(١١٩). كما أن الأمير عبد الله لا يتمتّع بحشد من الأشقاء كالأمراء الآخرين(١٢٠). وله عدد محدود من الأبناء الذين يشغلون مناصب هامة؛ وهم ثلاثة فقط، يشغلون مناصب في الحرس الوطني التابع لسلطة والدهم(١٢١)، ربما بسبب افتقار عبد الله إلى روابط عائلية هامة. إذاً، يفتقر الأمير عبد الله إلى شبكة متينة من المناصرين في الوسط الحكومي الموسّع - وهي ميزة استطاع الأمراء الآخرون اكتسابها من جرّاء تعيين أبنائهم وأقربائهم في مختلف الأجهزة الحكومية -.

لكن، على الرغم من مَواطن الضعف هذه، أقام عبد الله علاقات وثيقة مع عدد من إخوانه لأبيه وأبناء إخوانه الذين كانوا يفتقرون بدورهم إلى حلفاء من العائلة أو دعم سياسي من قائد بارز في العائلة. في السنوات الأخيرة، اعتمد ولي العهد استراتيجيا مختلفة تماماً، خاصة تلك التي قضت بتعزيز شرعيّته. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تجوّل في أحد المجمّعات التجارية في الرياض، وتحدّث إلى المتسوّقين وتناول الوجبات السريعة(١٢٢). ففي بلد، الزعماء فيه معزولون عادةً عن

---

(١١٩) راجع: Bligh, *op. cit.*, p. 22;
راجع أيضاً: Powell, *op. cit.*, pp. 60-68;
و: Al Rasheed. *op. cit.*

(١٢٠) على الرغم من أنه ليس لوليّ العهد عبد الله أي إخوة، فإن أختيه نوفاً وسيتة لعبتا دوراً هاماً من وراء الكواليس. على سبيل المثال، دبّرت الأميرة نوف زواج جوهرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن من وزير الخارجية سعود بن فيصل.

(١٢١) أنجب عبد الله ستة أبناء (خالد، متعب، تركي، فيصل، عبد العزيز ومشعل) وسبع بنات (فهدة، علية، نوف، عديلة، سيتة، عبير وسارة). شغل كل من متعب، تركي ومشعل منصباً في الحرس الوطني.

(١٢٢) أنور عبد المجيد الجبريتي، «الأمير عبد الله والسوق»، **الحياة**، العدد ١٣٣٧٨، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٩، ص ٢٣.

الشعب، يزداد الشعور بأن عبد الله هو «رجل الشعب»(١٢٣). عانى عبد الله، فترةً طويلة، مشكلةً في النطق (التأتأة)، لذا فقد رحّب بمساعدة اختصاصي في النطق ساعده على تخطّي هذه الإعاقة الشديدة. في الواقع، حاز عبد الله استحساناً واسعاً في كافة أنحاء البلاد لصراحته في الحديث عن مشاكل البلاد الاقتصادية، وإعلانه عن معارضته للفساد، وتعبيره عن قلقه أمام المسؤولين حيال شكاوى المواطنين. فقد استنتج أحد المراقبين أن عبد الله قد أصبح «ملك الشعب» لأنه يمتلك «مسحة من العامية»، و«لأن الشعب يشعر بأنه قريب منه». كما استنتج المحلّل السياسي أن السعوديين يؤمنون بأن وليّ عهدهم «يهتمّ بمشاكلهم وأنه يسعى شخصياً إلى حلّها»(١٢٤). وقد رأى محلّل آخر أن عبد الله، على الرغم من تقدّمه في السن، كان متشوّقاً للحكم، وأنه «مصمّم على تحويل السعودية إلى أمّة عصرية، قادرة على فرض نفسها كدولة منافسة في القرن القادم»(١٢٥).

وممّا زاد من شعبية عبد الله، أنه قد واجه السعوديين بحقائق قاسية، كما حين أعلن أن «عهد الازدهار الناتج عن النفط قد ولّى». في العام ١٩٩٨، دعا عبد الله السعوديين إلى الحدّ من النفقات غير الضرورية، للمساعدة على الحدّ من الإعانات المادية الحكومية على مختلف المنتجات. بالطبع، علينا الانتظار لمعرفة إذا كان سيستطيع فرض نظام كهذا على أفراد العائلة. يُروى عن خصوصيات وليّ العهد، أنه كان يشجّع أبناءه على دفع فواتير الهاتف والكهرباء وبطاقات السفر على الخطوط الجوية السعودية. وقد بلغت ملاحظاته التحذيريّة حدّ الدعوة إلى إلغاء العمولات التي تُدفَع على مشاريع البناء، الأمر الذي يُعتبر ثورة حقيقية في حال تمّ تحقيقه. كما ناقش علناً مسألة وجوب اعتماد السعوديين على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على الحكومة.

من المؤكّد أن جهود عبد الله لتعزيز شرعيّته الشعبية قد أثمرت، لكن لا شكّ

---

(١٢٣) راجع:
Faiza Saleh Ambah, 'Crown Prince Popular With Saudis', *The Associated Press*, July 31, 1999.

(١٢٤) حسن الحسيني كما ورد في المرجع نفسه.

(١٢٥) يُنسب هذا القول إلى وحيد هاشم، وهو أستاذ مساعد في مادة العلوم السياسية في «جامعة الملك عبد العزيز» في جدّة، الوارد في: Ambah, op. cit.

في أن الدعم العائلي يبقى هو الأهم. ترجم الأمير طلال ذلك حين أعلن، نقلاً عن حديث أجراه عن الخلافة: «أننا شاكرون للملك فهد إذ إنه قد صاغ فقرتين في الأنظمة الأساسية. فقد قال إن الملك يجب أن يكون الأكبر سناً والأكثر كفاءة للحكم. إذاً، لا يكفي أن يكون الأكبر سناً، عليه أن يكون الأكثر كفاءة»[١٢٦]. وأقرّ الأمير طلال بوجود «قائدين شرعيين» في المملكة السعودية - الملك ووليّ العهد - وأن أبناء عبد العزيز سيختارون، كلٌّ بدوره، خَلَفهم[١٢٧].

الأمير سلطان و«السديريون السبعة»

يحتلّ الأمير سلطان المرتبة الثانية في سلسلة الخلافة. وهو يتمتّع بروابط عائلية متينة إذ إنه ابن حسّا بنت أحمد السديري التي أنجبت ستة أمراء آخرين[١٢٨]. ذُكر الكثير عن نفوذ «السديريين السبعة» في عائلة آل سعود - وذلك لسبب وجيه -. كما أن أبناء الأمير سلطان يشغلون مناصب بارزة في الحكومة، ويمكنه الاعتماد عليهم كمناصرين له في ترشُّحه لأعلى منصب في البلاد. في أواخر العام ١٩٩٦، على سبيل المثال، حذّر الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في الولايات المتّحدة، من شلل حكومي في الرياض، واقترح تعيين نائبين لرئيس مجلس الوزراء من أجل حكم البلاد بفعالية أكبر. ويُنقل أيضاً عن الأمير بندر «أنه كان يستفيض في الثناء على وليّ العهد، ممّا يثبت للمراقبين أن قضية الخلافة قد حُسمت، وأن الأمير عبد الله قد ضمن دعم إخوته السديريين»[١٢٩].

---

(١٢٦) راجع:
Richard Engel, 'Saudi Succession Unresolved', *The Washington Times*, April 22, 1998.

(١٢٧) راجع: *Ibid.*

(١٢٨) أنجبت حصة بنت أحمد السديري سبعة أبناء (فهد، سلطان، عبد الرحمن، نايف، تركي، سلمان وأحمد) و ثماني بنات ربما، لكنّ ثلاثاً منهنّ فقط يظهرن في شجرة العائلة وهنّ جوهرة، لطيفة ولؤلؤة.

(١٢٩) راجع:
'And Prince Bandar Calls for International Reform', *Country Report Saudi Arabia 1-1997*, London: The Economist Intelligence Unit, 1997, p. 12 (hereafter CR-SA).

بغضّ النظر عن التدابير التي قد تمّ التوصّل إليها، فوزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز يتمتّع بقاعدة حكومية قوية بفضل مناصب أبنائه وأقربائه البارزة. كما أنه يتمتّع بدعم ضمن العائلة الحاكمة بسبب ارتباطه بفريق السديريين الموسّع. إلا أنه من الخطأ الافتراض أن سلطان يستطيع الاعتماد بشكل آلي على دعم صفوف السديريين المتراصة في محاولته لاكتساب النفوذ السياسي. يجدر التذكير بأنه ما دام الملك فهد حيّاً يُرزق على عرشه، فهو ليس المتقدِّم في عائلة آل سعود الحاكمة فحسب، لكن أيضاً أكبر الأمراء سنّاً في فريق السديريين. لذا، فلفهد، وحده، الحقّ الأوّل بولاء السديريين.

دلائل المستقبل من جهة الملك فهد

على الرغم من أن الملك فهداً كان ميّالاً دائماً إلى دعم أشقائه، فقد أدّت تطوّرات عديدة إلى التفريق بينهم، خاصة بعد تعيين محمد بن فهد أميراً على المنطقة الشرقية في العام ١٩٨٥. فقد أطلقت هذه الخطوة الحساسة سلسلة من المطالب من الملك فهد، على رأسها طلب وزير الدفاع سلطان تعيينَ فهد بن سلطان أميراً على منطقة تبوك. انصاع الملك لرغبة شقيقه، لكنه لم يتوقّف عند هذا الحدّ. فما لبث أن عيّن محمداً بن سعود أميراً على الباحة، ومشعلاً بن سعود على منطقة نجران، وفيصلاً بن بندر على منطقة القصيم، وخالداً بن فيصل على منطقة عسير. لقد انعكست هذه التعيينات كمزيد من التعقيدات بالنسبة إلى وزير الدفاع سلطان، الذي كان يحاول الحدّ من نفوذ محمد بن فهد المتزايد. لقد أثّرت هذه الترقيات المختلفة في التحالف الذي كان الوزير سلطان يرأسه، في حين كان محمد بن فهد يثبت قدراته بشكل تدريجي، وبجهد كبير، في المنطقة الشرقية التي تسودها الاضطرابات. عزّز الملك فهد مكانة أبنائه في العائلة، وذلك بزيادة عدد الأمراء الشباب في أجهزة الحكم، وكسبهم في صفّه كحلفاء له. لقد تمّت كافة هذه التعيينات في الواقع بهدف خدمة مصالح الملك الشخصية، وتعزيز موقعه، وضمان ولاء الأمراء المعيّنين حديثاً. بالإضافة إلى ذلك، فقد هدفت هذه التعيينات أيضاً إلى حرمان منافس الملك من أيّ مكسب محتمل.

بعد السكتة الدماغية الأخيرة التي أصابت الملك فهداً في أواخر العام ١٩٩٥، عهد الملك السلطة إلى وليّ العهد عبد الله لفترة امتدت إلى ستة أسابيع، ليعلن بعد ذلك استعادته لتأدية واجباته كاملة، مع العلم بأن ذلك لم يحصل تماماً(١٣٠). فقد بقي طريح الفراش، يعاني أمراضاً مزمنة مختلفة. والأخطر من ذلك، أن مقدراته العقليّة كانت تتدهور ولم يعتقد أطباؤه أنه سيستعيد عافيته كاملة. نُقل عن أحد الدبلوماسيين(١٣١)، «أن الملك فهداً بدا عنيداً، وأصبحت تصرّفاته غريبة، لا يمكن التنبؤ بها». ويتابع المصدر: «لقد تدهور وضعه لدرجة أنه في حالة من الضياع في معظم الأوقات، وغالباً ما تخونه ذاكرته». وأكّدت مصادر أخرى عديدة هذه الحالة العامة، مع العلم بأن الملك استطاع، بطريقة عجائبيّة، تأدية بعض الواجبات العامة المختارة بين الحين والآخر.

قضية الخلافة

منذ وفاة مؤسّس السلالة الملكية الحالية، ومع استثناءات طفيفة، انتقل الحكم بين أبناء عبد العزيز (١٩٣٢-١٩٥٣) بحسب تسلسل الأعمار. لذا، فإن فهم العلاقات المتبادَلة ضمن هذا الفرع من العائلة، هو أمر بالغ الأهمية من أجل تحديد هوية أصحاب القرار في البلاد، والطرق التي يتّبعونها لتعزيز مواقع أبنائهم. وقد تم الانحراف عن هذا التقليد الراسخ والقديم العهد، في العام ١٩٩٢، حين أصدرت العائلة المالكة، لأول مرة في تاريخها، وثيقة تشرّع نظام تسلسل الخلافة بشكل واضح وصريح. فبالإضافة إلى التوافقات القائمة بشأن هوية وليّ العهد، نصّ المرسوم الملكي بشكل صريح على أن عبد الله هو الأول في سلسلة المرشّحين

---

(١٣٠) راجع:
Youssef M. Ibrahim, 'Saudi Crown Prince To Take Over While King Rests', *The New York times*, January 2, 1996, p. A3;

راجع أيضاً:
'King Fahd's Poor Health Could Bring Forward The Crown Prince's Accession', *CR-SA* 1-97, p. 6.

(١٣١) بقي مصدر المقابلة مجهولاً؛ واشنطن.

للحكم، في حين يحتلّ الأمير سلطان المرتبة الثانية - والاثنان من أبناء مؤسّس الدولة[١٣٢] -. من الواضح أن هذا المرسوم قد وضع الخلافة المقبلة في موقف حرج إذ حرّض الأميرين النافذين الواحد على الآخر، فكانا يختلفان أكثر ممّا يتفقان؛ كما أن طموحيهما الشخصيين قد يعيقان الحكم في البلاد. فكما أشرنا سابقاً، القضية الأساسية ليست وصول الأمير عبد الله إلى العرش أو لا، بل هي الإجابة عن السؤالين: أولاً، هل سيخلو حكمه من النزاعات؛ وثانياً، هل سيتّخذ أعضاء العائلة المتقدّمون إجراءات وقائية لتعزيز مواقع أبنائهم.

وكما أشرنا في سياق هذا الفصل، تحتلّ العائلة الحاكمة موقع الصدارة في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السعودية. وعلى الرغم من أن حجم العائلة وتنوّعها وبنيتها المركّبة قد أدّت إلى تعزيز الانقسامات الداخلية، فقد ساعدت هذه العوامل على تركيز السلطة وحصرها في قبضة العائلة.

تبرز مركزية العائلة الحاكمة بشكل خاص، وبصورة جليّة، في النظام السعودي السياسي. فالملك، مبدئياً، هو الذي يخدم البلاد كرأس الدولة وزعيم قبلي وديني، وقائد للقوات المسلّحة. كما يحتلّ أمراء آل سعود مناصب رئيسية في الأجهزة الحكومية وفي مجلس الوزراء. ومناصب رئيس مجلس الوزراء ونائبه ونائبه الثاني تكون دائماً من نصيب الأمراء المتقدّمين في العائلة. كما تحتكر العائلة أجهزة الدفاع والأمن الرئيسية، ووزارة الدفاع والطيران، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. إلى جانب المتقدّمين من آل سعود، برزت طبقة من الأمراء التكنوقراطيين الذين تولّوا مختلف الوظائف الفنية. وقد تشيع هذه الظاهرة أكثر في المستقبل مع ازدياد عدد

---

(١٣٢) نُقل أن اختيار عبد الله غير السديري كان تسوية نابعة من الرغبة في الحد من نفوذ الفرع السديري داخل العائلة الحاكمة. راجع:

Youssef M. Ibrahim, 'Saudi King Issues Decrees to Revise Governing System', *The New York Times*, March 2, 1992, p. 1;

ومن أجل مناقشة معمّقة للمرسوم و نتائجه، راجع:

John Bulloch, *Reforms of the Saudi Arabian Constitution*, London: Gulf Center for Strategic Studies, April 1992;

راجع أيضاً الفصل الثاني.

الأمراء الذين تلقّوا علومهم في الغرب، والذين سيتولّون مناصب سياسية. كما أن هناك عدداً كبيراً من الأمراء الشباب الذين يشغلون مناصب إدارية هامة، خارج نطاق مجلس الوزراء. يتعدّى نفوذ هؤلاء الأمراء سلطتهم البيروقراطية الرسمية، إذ إنه نابع من قدراتهم على إنشاء و/أو الانضمام إلى تحالفات سياسية قائمة. وخارج نطاق الحكومة المركزية، يخضع حكم المناطق أيضاً لسيطرة آل سعود المباشرة. فأمراء المناطق ونوّابهم، وهم كلّهم سليلون مباشرون لعبد العزيز بن عبد الرحمن وأعضاء في الفروع البعيدة، هم الذين يتمتّعون بالسلطة الفعلية[١٣٣]. أخيراً، وخارج نطاق الأجهزة الحكومية الرسمية، هناك شبكة من علاقات المحاباة والمصاهرة التي تربط بين أفراد عائلة آل سعود وشرائح اجتماعية بارزة في كافة أنحاء المملكة، وهي بدون شك تعزّز حكم الجيل البارز حالياً في الحكم، وتكرّس شرعيّته.

(١٣٣) راجع الملحق الثامن.

تسلسل الخلافة

الملك عبد العزيز

الملك سعود

الملك فيصل

الملك خالد

الملك فهد

ولي العهد عبد الله

الامير سلطان

الامير سلمان

الامير نايف

؟

ابنا الملك فهد



الملك فهد



محمد بن فهد



عبد العزيز بن فهد (خلف الملك)

ابنا ولي العهد الأمير عبد الله



ولي العهد عبد الله



سلطان بن عبد الله



متعب بن عبد الله

ابنا وزير الدفاع الأمير سلطان


الأمير سلطان


بندر بن سلطان


خالد بن سلطان

مرشحان آخران للحكم


خالد بن فيصل


سعود بن فيصل



الفصل الثاني

الجيل القادم

يجب على العالم أجمع أن يعرف أن هذا هو تقليدنا، وليس بشيء جديد. فما من نزاع على العرش بين أيّ من الأشقّاء، إذ إن هذه القضيّة قد حُسمت، كما أشرت سابقاً، في الفقرات الجديدة في النظام السعودي الأساسي.

الأمير طلال بن عبد العزيز[١]

على الرغم من أن موضوع الخلافة كان يُحسم ضمن الجماعات الداخليّة في العائلة، وذلك على مرّ القرن العشرين، إلا أن المرسوم الملكي الذي صدر في العام ١٩٩٢ قد استبق أيّ خلاف قد يطرأ على الحكم السعودي، وسعى إلى حلّه. هدف هذا المرسوم إلى إنجاز حلول طويلة المدى، لكنّه قد يكون أيضاً نذير صدامات جدية في المستقبل القريب، مع ارتقاء جيل جديد من الأمراء الشباب والطموحين من آل سعود، وتقدّمهم في صفوف العائلة. على الرغم من تفاؤل الأمير طلال، فإن المراسيم قد زادت من التباس القضيّة، أكثر من أيّ وقت مضى. ومهما بدت هذه المراسيم محدَّدة وواضحة، فقد زاد الدافعُ لقيام المناورات، إذ إن الآليّة المعقّدة لاختيار وريث العرش من بين مئات المرشّحين المؤهَّلين، ظلّت تفتقر إلى تحديد

(١) نقلاً عن Richard Engel في:
'Saudi Succession Unresolved', *The Washington Times*, April 22, 1998;
كان الأمير طلال قد دعا سابقاً إلى «انتخابات حقيقيّة وصحيحة» في المملكة العربيّة السعوديّة.
راجع: 'Politics This Week', *The Economist* 346: 8058, March 7, 1998, p.4.

واضح. فكانت النتيجة أن جهّز المرشّحون المتحمّسون أنفسهم لتولّي المسؤوليّات، مع العلم بأن العديد منهم قد أربكتهم تحديدات المرسوم. فمن هم الزعماء السعوديون المرجوُّون والمتوقَّعون من الجيل القادم؟

يهدف هذا الفصل إلى تصنيف عدد من أمراء آل سعود ضمن بنية العائلة السياسية - مع التركيز على الأدوار التي يقومون بها، إن بشكل فردي، أو بالاتّفاق مع آبائهم أو أشقائهم أو باقي أقربائهم -، وأيضاً تحليل آرائهم ووجهات نظرهم حيال عدد من القضايا السياسية. ثم سينتقل النقاش إلى موضوع قيام التحالفات العائليّة بالإضافة إلى دور الذين سيؤيّدون ملوك المستقبل.

مرسوم عام ١٩٩٢

في الأوّل من آذار/مارس ١٩٩٢، توجّه الملك فهد إلى السعوديين عبر التلفزيون، وأعلن عن صدور عدد من الوثائق الهامة، مثل النظام الأساسي للحكم، والقوانين التي ترعى مجلس الشورى المشكَّل حديثاً، وقانون المناطق[٢]. كانت هذه، بدون شك، خطوة خطيرة إلى الأمام، إذ إنها دلّت على نشوء آليّة مؤسّساتيّة واضحة. وحتّى لو أن قرار الملك قد جاء نتيجة لموجة المعارضة الداخليّة الصاعدة وكانعكاس لحرب الخليج، إلا أن تغيّرات وتطوّرات هامة كانت تتحضّر.

انقسم النظام الأساسي للحكم إلى تسعة أبواب رئيسيّة تناولت المبادئ العامة للدولة، ونظام الحكم، ومقوّمات المجتمع السعودي، والمبادئ الاقتصادية، والحقوق والواجبات، وسلطات الدولة، والشؤون المالية، وأجهزة الرقابة، والأحكام العامة.

الباب الثاني من النظام الأساسي، هو الذي يتمتّع «بأهمية كبيرة، وقد كان بمثابة قنبلة داخل عائلة آل سعود وخارجها»[٣]. في الحقيقة، هناك قسمان من الباب الثاني

---

(٢) بالنسبة إلى نصوص الخطاب الكاملة، والمراجع الثلاثة، راجع الملاحق ١٣-١٦.

(٣) راجع:

Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1994, 1995, p.21.

قد احتويا على النقاط الأكثر إثارة للجدل والأكثر غموضاً. فقد نصّ «القسم ب» من «المادة رقم ٥» على أن «يكون الحكم في أبناء الملك المؤسّس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبناء الأبناء. . . ويبايَع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم»[٤]. الجملة الأخيرة ، التي ورد فيها وصف - «الأصلح منهم» - هي جوهر هذا الالتباس. فأحد التفسيرات اعتبر أن البكورة لم تعد هي الشرط الرئيسي للخلافة، وأن هناك اعتبارات أخرى، منها الصلاح، تعزّز قابليّة مبايعة المرشّح. وقد أشار تفسير آخر إلى أن سائر المتحدّرين من مؤسّس الدولة، أي الأحفاد كما الأبناء، يمكنهم الترشّح الآن لحكم المملكة.

كما أن «القسم ج» من المادة الخامسة لا يقلّ لبساً إذ ينصّ على أنّ «الملك يختار وليّ العهد ويُعفيه بأمر ملكي»[٥]. من شأن هذه الجملة الأخيرة، بدون شك، تهديد ميزان القوى القائم في المملكة بكامله، إذ إنها تهدّد سلطة وليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

لقد أدّت تصريحات الملك فهد الجريئة التي أشارت إلى أن الملك السعودي يستطيع اختيار وليّ العهد وإعفاءه، وأن هذا الأخير لا يخلف بشكل آلي، والتي وردت في خلال المرسوم الملكي - الذي يتمتّع بسلطة القانون -، إلى وضع أسس جديدة للإجراءات المتعلّقة بموضوع الخلافة. أولاً، اكتسب امتياز اختيار وليّ العهد وإعفاءه صفة قانونيّة راسخة. ثانياً، ثبت أيضاً أن كافة أحفاد عبد العزيز الذين يزيد عددهم عن ٨٠ حفيداً هم أيضاً مرشّحون مؤهّلون للحكم. فبإعلان الملك فهد أن وريث العرش يجب أن يكون الأكثر مؤهّلاً للحكم من بين ذرية عبد العزيز، افترض أن الأمير عبد الله لن يكون بالضرورة هو وريث العرش. أخيراً، فقد دلّ القرار بشمل الأحفاد في عمليّة الخلافة، على أن بعض أعضاء العائلة الأكبر سنّاً كانوا يؤيّدون الجيل الأصغر سنّاً. شكّل ذلك نقطة تحوّل في قضيّة الخلافة الحاليّة، إذ إن المرسوم قد انحرف بشكل واضح عن تقليد ساد فترة طويلة من الزمن.

(٤) نظام الحكم الأساسي، المادة الخامسة، «البند ب». راجع الملحق ١٤.
(٥) نظام الحكم الأساسي، المادة الخامسة، «البند ث». راجع الملحق ١٤.

عند إعلان هذه المراسيم، نُقل عن وليّ العهد الأمير عبد الله «غضبه واستياؤه، إذ إن موقعه قد أصبح بين أيدي الملك فهد ورهن مشيئته بدلاً من أن يكون حقّه الشرعي بصفته الثاني في السلسلة»[٦]. وعلى الرغم من أن عبد الله متقدّم في السن، فهو لا يزال بصحة جيّدة، وهو يعتبر نفسه مؤهّلاً جدّاً للحكم. إلا أن الملك، إذ كان متنبّهاً إلى أبعد حدّ لهذه المفارقات الدقيقة، فقد أصدر مرسوماً ثانياً في الأول من آذار/مارس ١٩٩٢، يؤكّد فيه على منصب وليّ العهد الأمير عبد الله كقائد للحرس الوطني[٧]. أمّا وزير الدفاع الأمير سلطان فقد بدا أيضاً قلقاً. فبعد مرور سنوات عديدة وهو يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ويُعتبر خَلَف وليّ العهد، أصبح محتّماً على سلطان السعي أكثر لكسب تأييد صفوف العائلة ليتمكّن من ارتقاء سلّم الخلافة. بالإضافة إلى ذلك، فهو قد يواجه - على الأقلّ نظريّاً - منافسة شديدة من قبل بعض أشقّائه وأبنائه وأبناء أشقّائه الأصغر سنّاً. في الواقع، بعد عام ١٩٩٢، لم يعد هناك أيّ مانع يحول دون إجماع العائلة الحاكمة على مبايعة ابنٍ أصغر لعبد العزيز أو حفيد له، وذلك لتأمين نوع من الاستمرارية والتجديد. ونظراً إلى أنّه لم يتمّ الاتّفاق على تسلسل الخلافة، وأن الحكم قد انتقل في السابق من أخ لأخيه في ما بين أبناء المؤسّس، فإن مرسوم عام ١٩٩٢ قد أشار إلى أنّ تغييراً جذريّاً قد يكون اليوم مقبولاً[٨].

في أواخر العام ٢٠٠٠، كان هناك ٢٥ ابناً من أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن على قيد الحياة، وإن كان العديد منهم لم يعبّروا عن أيّ اهتمام بالحكم. كما أن بعض الأمراء الآخرين كان يعوزهم تأييد أشقّائهم ودعمهم. وبعضهم، وهو أمر غير مستغرَب في عائلة كبيرة كآل سعود، لم يكونوا مؤهّلين بشكل كاف لتحمّل مستلزمات الحكم الشاقة. لقد أكّد المراقبون الدبلوماسيّون في المملكة السعودية أن

---

(٦) راجع: Henderson, *op. cit.*, p. 22.

(٧) راجع: *Ibid.*, p. 22, footnote 2.

(٨) من أصل تسع عشرة خلافة حصلت خلال حكم آل سعود لغاية اليوم، انتقل العرش من الأب إلى الابن سبع مرّات وإلى أبناء أخيه أربع مرّات. أمّا انتقال العرش من أخ إلى أخيه فقد حصل ثماني مرّات.

أكثر الأحفاد أهليةً هم أبناء الملك فيصل الراحل، إلا أن العديد منهم قد أشاروا إلى أن بعض أعضاء العائلة الآخرين كانوا مستائين من بروزهم. وقد أكّد بعض المراقبين على أن المشاكل المتعلّقة بالخلافة ستقع كلّها، في نهاية الأمر، على حاكم الرياض، الأمير سلمان بن عبد العزيز، وهو أكبر بقليل من ابن أخيه، وزير الخارجية الأمير سعود بن فيصل. من شأن خطوة كهذه تخطّي جيل كامل بين صف الإخوة الحالي، إذ إن سلمان، الذي ولد في العام ١٩٣٦، يبلغ فقط السادسة والستين. وهو يتمتّع بالسحر والمؤهّلات، والأهمّ من ذلك، يحظى باحترام كبير بين أفراد العائلة.

سلمان بن عبد العزيز

لقد أدّت مراسيم الملك فهد، بإنشائها مؤسّسات دائمة، إلى تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد. فقد ازداد شعور آل سعود بالأمان مع تكريس الخلافة ومنحها صفةً قانونيّة، وإن كانت هويّة الخلف المزعوم لا تزال مبهمة. في عهد ارتقاء الملك فهد سدّة الحكم، «عكس تعيين عبد الله ثم سلطان كوليَّين للعهد، ميزاناً للانشقاقات داخل العائلة، وتقيّداً مستمراً بمبدأ أسبقيّة الأكبر سنّاً»، على الرغم من أن هذا الترتيب بقي مهدَّداً بوفاة أحد الأميرين أو تصعيد في التنافسات العائليّة[٩]. فمهما بدت قرارات الملك فهد منفّرة في العام ١٩٩٢ - إذ لم يُعرَف عنه اتّخاذ الخطوات السياسية الجريئة - فهي قد ضمنت، على الأقلّ، الحكم لآل سعود[١٠]. كما أنّه كان واثقاً من اشتمال العائلة على عدد من المرشّحين البارزين الذين يستطيعون المناورة خلال الأوقات العصيبة. المرشّح الذي يتّفق عليه كافة الأمراء البارزين هو سلمان بن عبد العزيز.

---

(٩) راجع:
Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982)*, doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1983, p. 483.

(١٠) انتهت هذه العمليّة بالطبع في العام ١٩٩٣ عندما عيّن الملك أعضاء مجلس الشورى. وفي خطوة تغييرية جذرية بعيدة عن الممارسات الماضية، حدّد مدّة تعيين معظم موظّفي الحكومة بأربع سنوات، وقد تمّ تحديث هذا القرار مؤقتاً للسماح لأفراد عائلة آل سعود المتقدّمين بالاحتفاظ بالحقائب الأساسيّة.

غالباً ما يشار إلى الأمير سلمان كمصلح بين فهد وعبد الله، ويجمع مع إمارته منطقة الرياض، بين الحداثة والتقليديّة. يتميّز بتكيّفه مع مقوّمات القبائل الخطيرة في البلاد، ومع احتياجاتها أيضاً، كما أنه محاط بعدد من الخبراء التكنوقراطيين الشباب والمؤهّلين، معظمهم من خريجي «جامعة الملك سعود». إلا أن ارتقاءه سدّة الحكم يعني أيضاً تخطّي حوالى اثني عشر أميراً، وهي خطوة جديدة لم يسبق لها مثيل. فحتّى لو كان معظم أبناء عبد العزيز لا يُبدون اهتماماً فعليّاً بالحكم، تبقى مسألة البكورة قائمة. فبغضّ النظر عن شعور الغالبيّة، هناك أربعة أمراء يتمتّعون بحقّ المطالبة بالعرش، وهم عبد المحسن وبدر ومتعب ونايف. الأميران الأوّلان كانا في السابق عضوين في ما عُرف بحركة «الأمراء الأحرار»، إلا أنّهما قد أعيدا إلى السلطة واستعادا بشكل تام مصداقيّتيهما. كلاهما مقرَّب من وليّ العهد عبد الله. أما حياة الأمير متعب السياسية فقد كانت غريبة إلى حدّ ما، إلا أنه لا يمكن التشكيك بوفائه وولائه. وقد برز الأمير نايف من جهته بشكل واضح كوزير داخليّة فعّال ونافذ، إلا أنه كان هناك نوع من الانشقاق بينه وبين عبد الله، على خلاف الحال مع سلمان(١١).

إلا أن ترشيح الأمير سلمان المحتمل وترقيته لن يتمّا بدون عوائق. ففي حال خلف الأمير سلمان سلطان، قد يشعر بعض أفراد العائلة بالقلق حيال محاولة «آل فهد» «تأسيسَ خط تسلسل أفقي جانبي للخلافة في ما بينهم، ويخرقون بالتالي تقليد ورود إخوة لجهة الأب بين الأشقّاء»(١٢). في المقابل، وفي حال اتّفق الملك فهد مع وليّ العهد عبد الله وخلفه سلطان على مرشّح واحد، هو الأمير سلمان، يُستبعد عندها أن يولى اهتمام كبير لمعارضة الإخوة الذين تمّ تخطّيهم أو أبناء الإخوة الطموحين، خاصة أن الأمراء الحكّام سرعان ما سيعمدون إلى إرضاء الذين خاب أملهم وتعزيتهم. بالإضافة إلى ذلك، فكلّما اتّفق الثلاثي الحاكم وتوحّد على رأي معيّن، أدّت براعته في تقسيم السلطة في ما بينه، وتفويض الأمراء الشباب ببعض

---

(١١) راجع: Samore, *op. cit.*, p. 486.

(١٢) راجع: *Ibid.*

المسؤوليّات، وحلّ الخلافات السياسية، إلى اجتناب الانقسامات[١٣]. قد يساعد ارتقاء سلمان سدّةَ الحكم على اجتناب الانقسامات، إلا أن ترشّحه المزعوم هو أيضاً خاضع للمادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم التي أشرنا إليها سابقاً. على أيّة حال، لقد حافظ الملك فهد على التوازن الحساس في العائلة لأكثر من عشر سنوات، إلا أن تدهور حالته الصحيّة وانتقال السلطة بشكل قسريّ إلى وليّ العهد الأمير عبد الله - ابتداءً من العام ١٩٩٦، قبل تعيين هذا الأخير كوصيّ على العرش (عام ١٩٩٩) - قد دلاّ بشكل أساسي على وجوب اتّخاذ قرارات خطيرة في المستقبل القريب. لقد شكّل التساؤل عمّا إذا كانت الزعامة ستبقى بين أيدي أبناء الملك عبد العزيز أو ستنتقل إلى الجيل التالي، قضيّة جوهريّة يواجهها السعوديون.

الزعماء الجدد

إلى جانب العديد من الأحفاد الذين سبق ذكرهم، ومنهم خالد وبندر بن سلطان، ومحمّد وعبد العزيز بن فهد، هناك عدد من الأمراء الشباب البارزين الذين يغزون آليّة صنع القرارات السعوديّة. يجب إضافة الأمراء عبد العزيز وسلطان بن سلمان، وسعود وتركي بن فيصل، ومتعب بن عبد الله، وفهاد بن عبد الله بن محمد بن سعود الكبير إلى هذه اللائحة المختصرة (أنظر الجدول ٢-١). يرجّح أن يشكّل الأمراء الأربعة الأخيرون حلفاء لوليّ العهد عبد الله، الذي نجح على مرّ السنين في إنشاء روابط هامة مع كلّ واحد منهم. هناك وجوه أخرى بارزة على الساحة السياسية، لكن معظم أفراد الجيل الثاني هم انعكاس لنفوذ آبائهم في العائلة[١٤].

---

(١٣) راجع: *Ibid.*, p. 487.

(١٤) لقد تمّ اختيار هؤلاء الأشخاص العشرة بناءً على سببين محدّدين:

أ - لقي جميعهم التشجيع من آبائهم النافذين لتحمّل مسؤوليات في الحكم؛

ب - يتحلّى جميعهم بالطموح الكافي ليواجهوا التحدّيات.

وبالإضافة إلى العشرة المذكورين في الجدول، فإنّ هؤلاء الأشخاص هم أيضاً وجوه متألّقة حتى لو لم تظهر أسماؤهم على رأس القائمة:

فيصل بن بندر (أمير منطقة القصيم)، تركي بن نضير (جنرال في القوات السعودية الجوية)، فهد بن سلطان (أمير منطقة تبوك)، فيصل بن محمّد آل سعود الكبير (جنرال في القوات السعودية الجوي) سعود بن فهد (قائد الاستخبارات)، فهد بن سلمان (نائب أمير المنطقة الشرقيّة)، تركي بن =

ما الذي نعرفه عن هؤلاء الأمراء العشرة، خاصة في ما يتعلّق بآرائهم حول العلمنة والمسائل الدينية، والمشاركة السياسية؟ كيف ينظر الواحد منهم إلى الآخر، وكيف ينظرون إلى تطوّرات السياسة العائليّة؟ هل هناك أيّ تحالف بينهم، أم هم متنافسون أوّلون ورئيسيّون؟ هل يعون الحاجة إلى الاتّصال بفروع العائلة غير المباشرة التي كان لها دور أساسي مع آبائهم وأجدادهم؟ باختصار، هل يتمتّعون بالمهارات الضرورية التي يحتاج إليها آل سعود للمحافظة على سلطتهم؟ على الرغم من أننا نعلم الكثير عن هؤلاء الأمراء العشرة، خاصة عن اختصاصاتهم وتعليمهم وخلفيّاتهم المهنيّة، فلا نزال نجهل الكثير عن آرائهم حيال مواضيع هامة، أوعن تحالفاتهم. وهذا ناتج، إلى حدّ ما، عن المعايير المحافظة والسمة السعودية العامة التي تقضي بالخصوصيّة المطلقة.

الجدول ٢-١ الزعماء العشرة المستقبليّون لآل سعود:

محمّد بن فهد	عبد العزيز بن سلمان
عبد العزيز بن فهد	سلطان بن سلمان
متعب بن عبد الله	سعود بن فيصل
خالد بن سلطان	تركي بن فيصل
بندر بن سلطان	فهاد بن عبد الله بن محمد بن سعود الكبير

السِّيَر الشخصية[١٥]

محمد بن فهد: أمير المنطقة الشرقية

واحد من أبناء الملك فهد المفضَّلين، وبدون شكّ أبرز إخوته. يشترك في ملكية عدد من المؤسّسات التجاريّة إلى جانب مسؤوليّاته السياسية الهامة. فهو شريك

= سلطان (مسؤول قسم في وزارة الإعلام)، خالد بن فيصل (أمير منطقة الباحة)، منصور بن بندر (قائد قاعدة جدّة الجويّة)، سعود بن نايف (نائب أمير منطقة الرياض).

(١٥) الهدف من سرد هذه السِّيَر الذاتيّة القصيرة، هو التعريف عن بعض الأمراء البارزين في المملكة. ليس هناك من محاولة لمعالجة الموضوع بإسهاب.

في «شركة البلاد التجاريّة الضخمة» - وهي عبارة عن تكتّل شركات تُعنى بالاستيراد والبناء -. وقد تولّت إحدى شركاته إدارة مشروع تطوير نظام الهاتف في المملكة، الذي قامت به شركتا «بيل» (كندا) و«فيليبس» (هولندا) (١٠ بلايين دولار أميركي)[١٦]. وبصرف النظر عن الصفقات التجارية التي قد يكون محمّد شريكاً فيها، فقد أوكل عليه الملك فهد حُكْمَ أصعب المناطق في المملكة، ربّما لتقييم مقدراته الحقيقية. الأهم من ذلك، بحسب المراقبين الدبلوماسيين للعائلة الحاكمة، أن الملك قد أقرّ بأنه قد توجّب على محمد إثبات نفسه للمتقدّمين من آل سعود، وقد ارتأى أن مقدرات ابنه القياديّة لا يمكن أن تُبرهَن إلاّ في المنطقة الشرقيّة الحرجة. فبفضل نجاح الأمير محمد في السيطرة على المشاكل الدينيّة والعرقيّة المختلفة، يكون قد رسّخ فرصته بالخلافة إلى حدّ كبير.

عبد العزيز بن فهد: وزير دولة

تتمّ تهيئة الأمير الشاب عبد العزيز للحكم، إلا أنه من المتوقّع أن يسبقه إلى الترشّح إخوته الأكبر سنّاً، وعدد من أعمامه، وبالطبع بعض أبناء عمّه في المستقبل القريب. واللافت للنظر، أن هذا الأمير الشاب يشارك دائماً في وفود أبيه الرسميّة، وغالباً ما يجلس خلف الملك مباشرة في كافة المناسبات العامة. لا نعرف الكثير عن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأمير عبد العزيز، لكن لا شكّ في أنّه يتمتّع بموقع هام[١٧]. في العام ١٩٩٩، أبدى وليّ العهد الأمير عبد الله تأييده تعيينَ عبد العزيز

---

(١٦) نقلاً عن سعيد أبو ريش، «في أيّار/مايو ١٩٨١، حصل محمّد على موافقة والده وطالب بحصّة في شركة «بترومين أويل» ليبيعها إلى شركة يابانيّة تحت اسم «بتروموند». ظاهريّاً، بدا الأمر وكأنّه عمليّة عاديّة مشابهة لما يقوم به أفراد عائلة آل سعود كل يوم لتحقيق أرباح طائلة كتلك التي حصل عليها محمّد من الصفقات التجارية التي قام بها. لم يكن هناك من شارٍ في الواقع، وقد كشف تحقيق سري قامت به صحيفة *The Wall Street Journal* أن بتروموند كانت جزءاً من شركة «البلاد»، وهي شركة عالمية يملكها الأمير محمد نفسه. لم يكن سموّ الأمير راضياً عن الصفقة فأراد السيطرة على عمليات إعادة بيع النفط لجني المزيد من الأموال، وقد قُدّرت أرباحه من العملية بما يقارب الأحد عشر مليون دولار أميركي شهرياً طوال سنة كاملة». راجع أيضاً:

Said Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, London: Bloomsbury Publishing, 1994, p. 298.

(١٧) راجع: *Ibid.*, p. 60.

في منصب وزاري، ممّا من شأنه، بدون أدنى شكّ، تسهيل مهمّات حكمه. يبدو الانسجام والتوافق واضحين بين الرجلين، كما أن الأمير الشاب يحرص على أن يوقّع والده كافة المراسيم «المستعجلة». نتيجة لذلك، فقد أكّدت هذه الخطوة المثيرة للإعجاب التي اتّخذها الأمير عبد الله، على مرونته، فقد برهن أنه يستطيع وينوي التعاون مع ابن أخيه الأصغر. وقد شكّل ذلك إشارة إيجابية بالنسبة إلى أفراد العائلة الصاعدين الآخرين.

متعب بن عبد الله: نائب رئيس الحرس الوطني

يحتلّ الأمير متعب، وهو الابن البكر لوليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، موقعاً هاماً في المملكة السعودية. فعلى الرغم من أن المهمّة الرسميّة للحرس الوطني هي محدودة - حماية العائلة -، إلا أنه، في الواقع، هو الذي يحفظ التوازن القبلي في السعوديّة. فالحرس يضمّ جنوداً من القبائل الموثوقة التي تنتشر في كافة أرجاء البلاد، معزّزاً بذلك موقع آل سعود العام وشعبيتهم.

الأمير متعب محبوب جداً من قبل شيوخ القبائل، والأهم من ذلك من قبل المجنّدين الذين يستفيدون من سخائه. ففي غضون أقلّ من ٥٠ سنة، تحوّلت شريحة من سكان السعودية، من خلال الحرس الوطني، من عناصر قبليّة معدمة إلى جنود حسني الأحوال، ومزوّدين بالأسلحة الفعالة والتدريب البارع. على خلاف القوات المسلّحة العادية - التي برز فيها عدد من محاولات الانقلاب (١٩٥٥، ١٩٥٧، ١٩٥٩، ١٩٦٩، و١٩٧٧) - لم يشهد الحرس الوطني أيّة ثورة. فآخر تمرّد يُذكر كان في العام ١٩٢٩، حين قضى عبد العزيز على «الإخوان»؛ أي القوّات التي سبقت الحرس الوطني[١٨].

خالد بن سلطان: الجيش الملكي السعودي، قائد قوات الائتلاف

وُلد خالد، الابنُ البكر لوزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز، في العام ١٩٤٩،

---

(١٨) لمناقشة كاملة حول موضوع التمرّدات العسكرية، راجع الفصل الثالث في كتاب:
Joseph A. Kechichian and Theodore W. Karasik, *The National Security of Saudi Arabia*, forthcoming.

وانخرط في المدرسة العسكريّة، وتخرّج في النهاية من الأكاديميّة العسكريّة الملكيّة في «ساندهرست» Sandhurst (المملكة المتّحدة). كما أنه حائز شهادةَ ماجستير من «جامعة أوبرن» Auburn في الولايات المتّحدة الأميركيّة. ونظراً إلى رتبته العسكريّة (لواء)، وبما أنّه أقدم العسكريّين في عائلة آل سعود، عُيّن خالد قائداً لسلاح الدفاع الجوّي (وهو جهاز مستقلّ في السعوديّة) في أيار/مايو ١٩٨٦، وتمّت ترقيته لاحقاً لرتبة قائد. إثر الاجتياح العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، عُيّن قائداً لكافة القوّات العربيّة والمسلمة على أرض السعوديّة، ممّا أكسبه شهرة واسعة ونفوذاً كبيراً. لقد رُجّح أن يكون ذلك، إلى جانب انكبابه على مصالحه وأعماله الواسعة - بالإضافة إلى طلبه المزعوم إلى الملك تعيينه رئيساً للأركان العامة - سببَ صرفه من الخدمة الخدمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١[١٩]. أدرك الأمير خالد أنه بحاجة إلى حماية موقفه، فعمد إلى شراء جريدة **الحياة** - وهي منبر تمّ اختبار فعاليته في السابق - من عائلة مروّة في لبنان، وذلك بهدف ترسيخ موقعه وموقع أبيه على حدّ سواء[٢٠]. في العام ١٩٩٥، كتب الأمير خالد أطروحة هامة حول خلفيّته والدور الذي لعبه في الحرب من أجل الكويت، كشفت، بدون أدنى شك، عن تصميمه على السلطة[٢١]. واستناداً إلى خلفيّته العسكريّة وسيرته الوطنيّة التي لا تشوبها شائبة، فقد كشفت آراؤه حول بعض القضايا أنه - على الرغم من استقالته المبكرة

(١٩) أفادت قوى المعارضة في بريطانيا بأن استقالته كانت نتيجة لتصريح غير مسموح أعلن فيه عن مضاعفة حجم القوات المسلحة السعودية، وأدلى به بدون موافقة الملك.

(٢٠) كانت **الحياة** صحيفة لبنانية معروفة بمصداقيتها وأهميتها في الدفاع عن حرية التعبير عن الرأي مما كلّف صاحبها كمال مروة حياته في بيروت في العام ١٩٦٦. في البداية استأجر خالد اسم **الحياة** ولكنه ما لبث أن اشترى الصحيفة بعدما أدرك أن الأمر قد يعود عليه بالفائدة. بذلك حوّل الصحيفة من رمز لحرية الصحافة والديموقراطية إلى منبر ناطق باسمه. وبالإضافة إلى **الشرق الأوسط** وهي صحيفة سعودية أخرى مقرّها في لندن، أصبحت **الحياة** تغطي أخبار الشرق الأوسط من المنظار السعودي. هناك المزيد من الصحف والمجلات والإذاعات التلفزيونية التي تكمل «الترسانة الإعلامية السعودية».

(٢١) راجع:

Khaled bin Sultan (with Patrick Seale), *Desert Warrior: A Personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander*, New York: HarperCollins Publishers, Inc.,1995.

من الخدمة العسكرية - لا يزال يحتفظ ببعض الحظ في مهامٍّ مستقبليّة.

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ - يصادف هذا التاريخ الذكرى العاشرة للحرب من أجل الكويت - صدر أمر ملكي بتعيين الأمير خالد معاوناً لوزير الدفاع والطيران في الشؤون العسكريّة، مع رتبة وزير، ممّا يدلّ على أن كبار العائلة قد أدركوا أن الأمير خالداً يساهم في إعلاء شأن عائلة آل سعود. لقد رسّخت عودة خالد لتولّي منصب بهذه الأهميّة، موقع الأمير سلطان بن عبد العزيز في العائلة، وذلك من خلال تعزيز حلف الأب. كما أن الأمير خالداً يرسّخ مصداقيّته وجدارته بالثقة من خلال تحمّله هذه المسؤولية، ويعزّز سمعته السياسية إذ يقترب أكثر من العرش.

بندر بن سلطان: سفير السعودية لدى واشنطن

تدرّب الأمير بندر، وهو الابن الرابع لوزير الدفاع الأمير سلطان، في بريطانيا كطيّار في القوات الجويّة. وسرعان ما لفت انتباه الملك فيصل الذي زوّجه بإحدى بناته. ونظراً إلى براعته الدبلوماسية وسحره الجماهيري، يشغل هذا الأمير منصب سفير السعودية إلى الولايات المتحدة الأميركية منذ العام ١٩٨٣. كما أوكل عليه الملك فهد عدّة مهامّ تتجاوز منصبه الرسمي. ونقلاً عن بعض السعوديين المطّلعين، فإن عدداً من هذه المهمّات الخاصة كان مثيراً للجدل، ومنها نشاطات أدانتها حكومة الرياض.

أوصى الملك فيصل بأن يعترف سلطان، وزير الدفاع، رسميّاً ببندر، إذ إن وثائق ولادة هذا الأخير لا تشير إلى اسم الأب. أثناء دراسته في كاليفورنيا، حافظ بندر على علاقة وثيقة بأمراء آل سعود الذين كانوا يدرسون في الجامعات هناك، فدخل بذلك حلقة النخبة الحاكمة الداخلية لآل سعود. ونتيجة لهذه العلاقات، تمّ تقديم بندر إلى الملك فهد الذي كان بحاجة إلى شخص يصله مباشرة بالحكومة والأعمال الأميركيّة. أوكل الملك هذه المهمّة على بندر، فعيّنه سفيراً ثم مستشاراً أمنياً. باشر بندر بالتعاون مع شخصيّات سياسية من مختلف أرجاء العالم للعمل على القضايا الاستراتيجية والأمنية التي أوكلها الملك عليه.

عبد العزيز بن سلمان: نائب وزير البترول

يشغل عبد العزيز، الابن الرابع لأمير منطقة الرياض سلمان الذي يتمتّع بشعبيّة واسعة، منصبَ نائب وزير البترول، ويُعتبر، بحكم وظيفته، زعيماً خطيراً كونه يمسك بمورد الدخل الرئيسي في المملكة. يتمتّع بشعبيّة واسعة، وهو محاط بحاشية من المؤيّدين الذين يستفيدون من سخائه ويدعمونه بالطبع، مع أبيه، في منابر أخرى. عُيِّن في المنصب المستحدث كنائب وزير لشؤون البترول في تموز/يوليو ١٩٩٦. وقد خدم هذا الأمير في السابق كمستشار في الوزارة، حيث كان دائماً في حالة خلاف مع هشام ناظر، وزير البترول السابق.

سلطان بن سلمان: طيّار سابق في القوات الجوية ورائد فضاء

الأمير سلطان طيّار محترف في القوات الجويّة، وقد طار على متن المكوك الفضائي الأميركي «ديسكوفري» Discovery في العام ١٩٨٥. وبرغم تقاعده من الحياة العامة، إلا أنه لا يزال يمارس نشاطاً واسعاً في المنظّمات التربويّة وفي مشروع هام يقضي بإعادة بناء قلعة آل سعود القديمة في الدرعيّة، خارج الرياض. تُعتبر المزرعة التي يمتلكها سلطان مثالاً بارزاً على التسهيلات العصريّة ضمن خلفيّة تاريخيّة. ومن الواضح أن هناك ثمّة محاولة لإعادة رسم أصل عائلة آل سعود ومنشئها، بالإضافة إلى توثيق مطالبة آل سعود بحقّهم في حكم منطقة نجد. مولع بالملك المؤسّس، الذي لم يعرفه على الأرجح، وهو يعتبره «جدّاً طيّباً وكريماً وبعيد الرؤية». واللافت للنظر، أنّه غالباً ما يشبّه أباه، الأمير سلمان، بجدّه، فيرسم أوجه الشبه في طباعهما وقدراتهما. والأمير سلطان ناشط أيضاً في الصحافة، فهو يكتب مقالات مؤثّرة في الصحف المحلّية، أو يُصدر التعليقات على التطوّرات الداخليّة. في مقال صدر مؤخّراً، حذّر وزيرَ الإسكان (بدون أن يسمّيه تحديداً) وعاتبه بشأن تبذيره في مصاريف الوزارة. إنه يأسر محاوريه وينفذ إليهم بصفته زعيماً من وراء الكواليس. يتمتّع، إضافة إلى ذلك، بعلاقات متينة، ويمكن اللجوء إليه للقيام بدور المُوازِن.

سعود بن فيصل: وزير الخارجيّة

تلقى سعود ابن الملك فيصل بن عبد العزيز، تعليمه في الولايات المتّحدة

الأميركية («جامعة برنستون» Princeton)، وتسلّم، فور عودته إلى المملكة، عدّة مناصب في وزارات البترول والثروة المعدنيّة. عُيّن وزير دولة للشؤون الخارجيّة في العام ١٩٧٥ إثر اغتيال أبيه، في محاولة «لاختيار أبرز أمراء الجيل التالي، لصدّ أيّة محاولة لتغيير تسلسل الخلافة»[٢٢]. استطاع الأمير سعود، على مرّ السنين، توحيد الشؤون الخارجيّة بفضل ذكائه - خاصة في ما يتعلّق بجبهة الرفض العربيّة المتقلّبة -، وذلك بدون التنازل عن توجّهه المستقلّ. مقرَّب من وليّ العهد عبد الله، وهو بدون شك من أخطر الأعضاء في عائلة آل سعود.

تركي بن فيصل: المدير العام للاستخبارات

يشرف الأمير تركي على كافة الشؤون الاستخباريّة التي تؤثّر في المملكة السعودية. وبحكم وظيفته، يؤمّن حماية آل سعود من كافة خصومهم - الداخليين والخارجيّين -. عُيّن في هذا المنصب في العام ١٩٧٧ على يد الملك خالد بن عبد العزيز، وهو مسؤول عن عدّة ملفّات، منها قضيتا اليمن وأفغانستان الشائكتان، اللتان لا تُزالان تُعتبران من الأولويّات بالنسبة إلى الرياض. نائبه، سعود ابن الملك فهد، أيضاً مجتهد في عمله وجدّي. كما أن حضور سعود يضمن للملك فهد اطّلاعاً فريداً على سائر الشؤون الاستخباريّة التي تؤثّر في المملكة. ونظراً إلى مدى دقّة المهمّات الاستخباريّة وخطورتها، فإن قدرات الأمير تركي والدور الفريد الذي يقوم به ضمن العائلة الحاكمة، قد ضمنت له موقعاً مميّزاً.

فهاد بن عبد الله بن محمد بن سعود الكبير: وكيل وزارة الدفاع

يتحدّر فهاد، وهو ضابط بارز في القوات الجوية السعوديّة، من عائلة سعود الكبير: الفرع الذي تربطه قرابة بعيدة مع العائلة الحاكمة. حظي باحترام كبير عندما كان مدير عمليّات في القوات الجويّة، وعُيِّن وكيلاً لوزير الدفاع والطيران في العام

---

(٢٢) راجع:

Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984, p.90.

١٩٨٤، بحجّة إعادة تأهيل الخطوط الجوية السعودية، ولإدارة برامج قوات حفظ السلام واليمامة الضخمة.

العلمنة والتديُّن والمشاركة السياسية

شدّد الأمراء الذين سبق ذكرهم على أن تطلّعاتهم وتوجّهاتهم نابعة كلّها من الإسلام، مع الإشارة إلى أن تفسيراتهم هي أكثر تسامحاً. اتّخذ معظمهم موقفاً حاسماً من تدقيق العلماء المحافظين في المملكة، الذين عاتب عدد منهم آل سعود لتساهلهم إزاء الفساد والانصياع للسياسة الأميركية في منطقة الخليج. لقد أصرّ الأمير سلطان بن سلمان، على سبيل المثال، على أن الشيخ الحوالي قد انتقد النظام، إذ اعتبر أن المحن التي تمرّ بها المملكة إنما هي ناتجة عن «سوء فهم» آل سعود للدين. ارتكز سلطان بن سلمان على المقابلة التي أجراها الشيخ الحوالي لجريدة **نيويورك تايمز**، والتي اعتبر فيها الغربَ العلماني كالمتّهم الأوّل بما يحصل في المنطقة، كدليل على «مدى تجاوز الشيخ لحدوده»[٢٣]. في الوقت نفسه، كان الأمير فيصل بن سلمان حاسماً أيضاً في نقاشه حول الإسلام والدور الذي سيلعبه هذا الدين دائماً في الحياة السياسية في المملكة. فلم يكن الموضوع بالنسبة إليه مطروحاً في الأصل، نظراً إلى دور الإسلام في تاريخ المملكة العربية السعودية[٢٤]. وعندما سُئل العديد من الأمراء عن الانشقاقات داخل عالم السُنّة - وطبعاً عن المشاكل المتعلّقة بالمسلمين الشيعة والشِّيَع الفرعيّة الأخرى - ركّزوا في أجوبتهم على أوجه الإسلام التشريعيّة. اعتبر العديد منهم أن مبدأ العلمنة يؤدّي إلى مشاكل جمّة لا بدّ من أن تقضي على المجتمعات الإسلاميّة التي تحاول اعتماده. وقد أعلن أحدهم مرّة: «إذا كنتَ تقصد بالعلمنة نظاماً سياسياً لادينيّاً، فنحن نرفضه. أمّا إذا كنت تقصد بها الحداثة والتطوّر، فنحن نرحّب بها ما دامت موافقة للإسلام».

---

(٢٣) مقابلة مع الأمير سلطان بن سلمان، في الرياض، في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧. تمّ نشر المقال في الـ *New York Times* في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٠، فور إعلان واشنطن مضاعفة حجم عملية «عاصفة الصحراء».

(٢٤) مقابلة مع الأمير فيصل بن سلمان، في لندن، في الثاني من آذار/مارس، ١٩٩٧.

لقد وجّه غالبيّة المسؤولين من آل سعود الانتقادات العديدة للدكتور محمّد المسعري ولـ«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة». وقد سخر منه أحدهم في مقابلة صحافية بقوله: «إنه رجل مختلّ يحلم بتحقيق المستحيل». وقد أعرب الآخرون عن موقف حاسم وقاس شبيه، مظهرين بذلك إجماع كافة آراء الجيل الأصغر سنّاً حول هذه المسألة الحسّاسة. قلّة منهم كانوا مستعدّين لتخيّل إمكانية اكتساب «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» مزيداً من الشعبيّة، أو أن خطراً قد يهدّد ركائزهم التشريعيّة - التي ترتكز على الدين -.

لا يسهل على المراقب من الخارج تحديد توزيع الحقائب والمهمّات بين مختلف أعضاء العائلة الحاكمة في السعوديّة، عندما يتعلّق الأمر بالشؤون الداخليّة أو الإقليميّة أو الدوليّة. وعلى الرغم من ذلك، قمنا بمحاولة في هذا الصدد على أساس مؤقّت. الهدف من هذا الجهد هو التمييز بين شؤون المملكة الداخليّة وعلاقات حكومة الرياض بالدول المجاورة، وسياسة آل سعود الخارجيّة. يجدر بنا التوقّف عند طريقة تعبير الأمراء الشباب عن الأسس الأيديولوجيّة التي ينطلقون منها، والطريقة التي يشكّلون بها المؤسّسات الناشئة ويدعمونها، وسبل تطوير الاستراتيجيّات التي تضمن استمرار سيطرتهم على السلطة في المملكة وتنفيذها. سنعتمد القضايا الثلاث التالية كمرتكز للإجابة عن هذه الأسئلة:

١. التنافسات المحلّية؛

٢. الانتهاكات الغربية؛

٣. السياسة النفطيّة.

التنافسات المحلّية

لم تُدمَج منطقة الحجاز الممتدة على ساحل البحر الأحمر، والتي هي من أخصب المناطق في المملكة وأغناها، بالمملكة إلاّ منذ حوالى ٨٠ سنة. كانت هذه المنطقة تخضع في السابق لسيادة السلالة الهاشميّة، وقد فتحها آل سعود ليس فقط بسبب العائدات الضخمة الناتجة عن الحجّ إلى مكّة والمدينة المنوّرة، لكن أيضاً لأن حكم- ومن المحتمل حماية - منطقة الحجاز يمنح النجديين الشرعية التي يبتغونها.

أمّا الهاشميّون الذين عهدوا بتحديد مصيرهم إلى البريطانيين ضدّ العثمانيّين في الحرب العالميّة الأولى، فقد أصيبوا بخيبة أمل من جرّاء «اتّفاق سايكس - بيكو» والمعاملة الرهيبة التي لقيها العرب في «مؤتمر فرساي». وعلى خلاف آل سعود، اعتمد الهاشميّون على تحدّرهم المباشر من سلالة النبي محمّد لاكتساب صفتهم الشرعيّة للمطالبة بحقّ السيادة على المدينتين المكرّمتين في الإسلام. بعبارة أخرى، فقد ارتكزت السلالة الهاشميّة على تحدّر نسبها من سلالة النبي كركيزة للمطالبة بحقّ السيادة على مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، وحقّها، بالتالي، بإمارة المنطقة بكاملها. وقد تحوّل هذا الادّعاء الأيديولوجي إلى ركيزة عقائديّة، هي لقب «شريفة مكّة» الذي أطلقته السلالة الهاشميّة على نفسها[٢٥].

إن الاستراتيجيا التي اعتمدها الهاشميّون في سعيهم إلى الحفاظ على سيادتهم في المنطقة، كانت مزدوجة. أولاً: التكيُّف مع القوى الامبرياليّة وانتهاكاتها، وهو أمر كانت قد اعتادته مع الباب العالي في أوج عهده، والارتداد على البريطانيّين في الوقت المناسب. ثانياً: التقيّد بالنظام الديني الحازم والسّهر على الموقعين المقدّسين وحمايتهما من التدنيس. ففي حال تعرُّض المكانين للتدنيس، يصبح ادّعاء الهاشميين بحقّهم في الحكم مهدّداً بالخطر. فالحجّاج يأتون في كلّ سنة إلى مكة والمدينة بمئات الآلاف، وما من مهرب من انتهاك جدّي للمسؤوليّات. بناءً على ذلك، فإن هذا التدفُّق السنوي الهائل للزوّار قد حوّل منطقة الحجاز بشكل عام، ومكة والمدينة بشكل خاص، إلى كيان حيويّ بالنسبة إلى المسلمين[٢٦].

كيف استطاع آل سعود فرض سيطرتهم على هذه المنطقة الغنيّة التي تتمتّع بهذه

---

(٢٥) راجع:
Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples*, Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1991, pp. 315-332, 351-365.

(٢٦) لأن المنطقة كانت تستضيف بعض أغنى العائلات في المملكة العربية السعودية من الخارج، فقد أصبحت مركزاً تجارياً مهماً. خلال معظم القرن الماضي، جمع أبرز المقاولين ثرواتهم من التجارة، وبالتالي فقد شكلت العائلات التي كانت تتمتع بهذه الثروات قوة معاكسة داخل المملكة. من هنا، تتوجب السيطرة على هذه الطبقة البرجوازية إذا ما أراد آل سعود متابعة الحكم من دون أي منازع.

الأهمية بالنسبة إلى المجتمع الإسلامي؟ لا يستطيع آل سعود الادّعاء، وهم لم يدّعوا أبداً أنهم السليلون المباشرون للنبي. لذا، فمن البديهي جدّاً التساؤل عن الأساس الأيديولوجي لمطالبتهم بالسيادة على هذه المنطقة. يكتسب هذا السؤال أهمّية إضافية حين نعلم أن العائلات الثريّة التي تعمل في حقل التجارة في الحجاز كانت تنظر إلى سكّان المنطقة الداخليّة من البلاد بشيء من الازدراء. ينطبق ذلك بشكل خاص على رجال القبائل المحافظين من جماعة السديريين حول منطقة الرياض. لذا، فقد نشأ نوع من التنافس المحلي بين نجد والحجاز، وهو لا يزال مستتراً في السياسة السعوديّة اليوميّة؛ والسؤال الرئيسي هو: كيف يتكيّف آل سعود مع هذا التنافس؟

لقد تكيّف الملك عبد العزيز مع نظرة الحجازيين إلى أنفسهم كفريق مستقلّ، إذ عمد في البدء إلى حكم هذه المنطقة كمملكة منفصلة لها أميرها الخاص، فعيّن ابنه فيصلاً أميراً على الحجاز. منح فيصل العائلاتِ البارزةَ في الحجاز حيّزاً من الحرية لتعيش حياتها بدون تدخّل غير ضروري. بعد مرور عقد من الزمن، أصبحت المنطقة تابعة رسميّاً للمملكة، لكنها احتفظت بمكانة خاصة، بمقتضى أن اثنين من أبرز وأكبر الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز قد حكما المنطقة في العام ٢٠٠٠. فقد كان الأمير مقرن بن عبد العزيز أميراً على المدينة، والأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أميراً على مكّة[٢٧]. وقد انعكست أهمية المنطقة في الحضور المكثّف للعائلة الحاكمة في الطائف وجدّة حيث تقع عشرات القصور، والمنازل الصيفيّة. إذاً، مهمّة اثنين من أمراء العائلة الحاكمة المتقدّمين هي السهر على الأمن وعلى انخراط الحجاز بشكل ملائم في المملكة.

إن ادّعاء آل سعود بالحقّ الأيديولوجي في حكم مكة والمدينة والحجاز، ينبع من التحالف الذي قاموا به مع عائلة آل الشيخ في العام ١٧٤٤. فبحسب وجهة نظر السعوديين، فإن الملكيّة هي المؤسّسة العقائديّة التي تَجسَّد من خلالها هذا الادّعاء بالحق الأيديولوجي. والملكيّة بدورها قد ضمنت لآل سعود، من خلال المصاهرة بين النخبة الدينيّة والعلمانيّة في البلاد، عدم بروز أيّ عائق في وجه هذا الحقّ. لا

(٢٧) راجع الملحق الثامن.

ريب في أنه كان هناك بعض التبريرات لموضوع الخلافة نظراً إلى القرابة المباشرة التي كانت قائمة بين الهاشميين وعائلة النبي، إلا أن هذه التبريرات لا تنطبق على آل سعود. فخلال مساعيهم إلى إثبات حقّهم بأن يكونوا خُدّام الحرمين الشريفين في الحجاز، وسدّ هذه الثغرة، اضطرّت العائلة إلى اعتماد سلسلة من الاستراتيجيّات لترسيخ هذا الادّعاء.

تقضي الاستراتيجيا الأولى بعهد مسؤوليّة إمارة هذه المنطقة إلى أكبر أمراء العائلة الحاكمة وأكثرهم نفوذاً.

وتقضي الاستراتيجيا الثانية، كما ذكرنا سابقاً، ببذل كافة الجهود الممكنة للسهر على أن تتمّ مراسم الحجّ بدون أيّة مشكلة سياسية أو اجتماعية. إن أيّة مشكلة خطيرة قد تطرأ أو أيّ تدنيس قد يلحق بالحرمين الشريفين خلال موسم الحجّ، قد يعرّض النظام السعودي لهجمات أيديولوجيّة وعقائديّة خطيرة[٢٨].

تُبذل جهود كبيرة لتحقيق هذه الاستراتيجيّة الثانية. فالأمراء السعوديّون يشرفون على لجنة الحجّ التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة التي تنظّم هذا الحدث السنوي. تُصرَف أموال كثيرة لتأمين المسكن والمأكل للحجّاج، بهدف فوز النظام السعودي بالحظوة عند المجتمع الإسلامي وتكريس صفته الشرعيّة. وأخيراً، فإن جهاز الاستخبارات في البلاد، الذي يرأسه الأمير تركي، يغربل كافة الحجّاج للتأكّد من عدم وقوع أيّة أعمال شغب.

أمّا الاستراتيجيا الثالثة التي تُتّبَع لترسيخ شرعيّة حقّ آل سعود الأيديولوجي للمطالبة بالحكم، إن في أعين المجتمع الإسلامي كافةً، أي الأمّة، أو في أعين

(٢٨) قد يأتي الخطر العقائديّ بشكل ادّعاء أنّ المذهب التوحيدي لعبد الوهاب ليس مقدّساً بشكل كافٍ ليمنع تدنيس المواقع المقدّسة. كيف، إذاً، يستطيع آل سعود الإدعاء أنهم الأكثر أهلية لحكم المنطقة التي تقع فيها الأراضي المقدّسة؟ وممّا دعم هذه الحجة عدمُ وجود تبريرات قرآنية يستعملها النظام الملكي للادّعاء أنه أنسب شكل من أشكال الحكم للدولة الإسلامية. لهذا السبب، أخذ السعوديون أحداث الشغب التي افتعلها الإيرانيون في مكة والمدينة على محمل الجِد منذ بداية الثمانينيات.

المجتمع السعودي، فهي الأعمال الخيريّة الدينيّة. لا شكّ في أن أعضاء العائلة الحاكمة يشتهرون بمساهماتهم الفرديّة في عدد من القضايا الإسلاميّة. كما أن المزيد من التبرّعات تأتي من خلال مؤسّسة الملك فيصل البارزة التي تقع قاعدتها في مصر، ومن خلال وزارة الحجّ والأوقاف في الرياض، اللتين تلتزمان بالأعمال الخيريّة الدينية عبر تبرّعات تشمل العالم أجمع. إلا أنّ الإحسان، أي الأعمال الخيريّة الدينيّة، يُعتبر من أركان الإسلام، فلا فضل لفاعله إذ يفترض بكلّ مسلم تأدية هذه الفريضة. لذلك، سعى آل سعود إلى تشريع حكمهم من خلال تسخير ثروتهم النفطية لتعزيز الإيمان في مختلف أنحاء العالم. لاستراتيجيّة الإحسان هذه فائدة إضافيّة، وهي حماية العائلة الحاكمة من هجمات اليمين المتطرّف الذي يدّعي أن العائلة الحاكمة ليست إسلاميّة كفايةً. كما أن المساعدات السرّية التي قدّمتها العائلة الحاكمة لـ«المجاهدين» في أفغانستان والسُّنّيين المتطرّفين في مصر، وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، بالإضافة إلى حركات أخرى، تعبّر عن المزيد من التفرّعات لهذه الاستراتيجيا. يجدر بنا التوقّف عند الأمير محمّد بن فيصل في هذا الصدد. فقد استخدم محمّد عائلة ابن لادن الثريّة كجبهة لمدّ العون إلى «المجاهدين الأفغان» في أواخر الثمانينيّات، وإلى جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر في بدايات التسعينيّات[٢٩]. من شأن مساهمات فرديّة كهذه، بالإضافة إلى الأعمال الجماعيّة التي تقوم بها وزارة الحجّ والأوقاف، ترسيخُ دور العائلة المالكة والحكومة في حماية الإسلام وتعزيزه.

ونظراً إلى حساسية ادّعاء العائلة بالحقّ الأيديولوجي في الحكم ولاستناد أسس الملكيّة إلى الادّعاء أن آل سعود هم الأنسب لحكم الأماكن المقدّسة الإسلاميّة بسبب استقامتهم، فقد كانت العائلة سريعة التأثر بأيّ زعم يتّهم أعضاءها بارتكاب ما يخالف الإسلام الحقّ. فاتّهامات كهذه من شأنها زعزعة أساس حقّ العائلة بالحكم. لقد عرّض المناوئون المتديّنون لآل سعود هذا الحقَّ للخطر من خلال ادّعاءات

(٢٩) راجع:

Judith Miller, *God Has Ninety-Nine Names: Reporting from a Militant Middle East*, New York: Simon & Schuster, 1996, pp. 84-127, 181, 468.

واتّهامات من هذا النوع. فقد كشفت بعض الجماعات السعوديّة المعارضة السريّة عن وجود صور لأمراء سعوديين يُزعَم أنّهم يشربون فيها الكحول، وكشفت عن سلوك شائن وعابث زعمت أنّه يحدث في منازل أمراء بارزين من آل سعود، داخل السعوديّة وخارجها. كما أنّها اتّهمت هؤلاء الأمراء بأنهم ليسوا مؤمنين حقيقيّين، وأنهم بالتالي غير مؤهَّلين لتطبيق الإسلام التوحيدي في دولة السعوديّة. لذلك، نجد العائلة الحاكمة حذرة جدّاً إزاء التقارير الصحافيّة التي تتناول سلوك أعضائها وتصرّفاتهم. لا يهمّ أبداً إذا كانت هذه الإشاعات عن تصرّف فاسق لبعض الأمراء - مع العلم بأن هذا النوع من الإشاعات ينتشر بين العرب في الشرق الأوسط وفي أوروبا - هي تحديداً هجمات متطرّفة على الملكيّة وأنها تدعم قضيّة قوى التطرّف في المملكة. لحسن حظ العائلة الحاكمة، فبعض أمرائها قد عُرفوا بتقواهم الدينيّة وحزمهم في هذه الأمور، من أبرزهم وليّ العهد الأمير عبد الله. يبذل الأمير عبد الله، بصفته مسلماً تقيّاً، جهوداً كبيرة ليبدّد المخاوف حول ما إذا كان آل سعود مؤهَّلين لحكم المملكة نظراً إلى سلوكهم والتزامهم المائع بالإسلام التوحيدي، ويُعَد المثال الحيّ، من خلال شخصيّته وسيرته، لاستمرار الالتزام القاطع برسالة العقيدة الحنبليّة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من أفراد العائلة الأتقياء الذين يمكن الإشارة إليهم في محاولة الردّ على حجج المتطرّفين السُّنّة بعدم أهليّة آل سعود للحكم نظراً إلى ارتداد بعض الأمراء عن الدين القويم.

كان آل سعود يردّون في السابق على الاتّهامات اللاذعة التي كان المتطرّفون يطلقونها حيالهم، بتأكيدهم على أن تحالفهم مع آل الشيخ يؤمّن لهم الحصانة الضروريّة. ولعائلة آل الشيخ، وهي التي خرج منها معظم علماء البلاد في الماضي، مصلحة راسخة ببقاء العائلة الحاكمة في السلطة نظراً إلى استفادتها البالغة من جرّاء ذلك. لذا، فلطالما كانت هذه الشريحة الرئيسيّة من رجال الدين النافذين تميل إلى تأييد استمرار حكم آل سعود ودعمه. ونظراً إلى أن العلماء لا يتمتّعون بمصدر رزق مستقلّ، فهم يخشون أن يجدوا أنفسهم في ضائقة ماديّة؛ إلا أنّهم يتأثّرون أيضاً بالضغوطات العامة. في الواقع، المؤسّسة بكاملها تتآكل، وهي قد تلقّت في السنوات الأخيرة سلسلة من الهجومات العنيفة. هناك مجموعة من العلماء الكبار

والشباب الذين لم يعودوا يشعرون بوجوب دعم النظام، إذ إنّهم مجرَّدون من أيّة صفة شرعيّة ورسميّة وليس لهم أيّة مصلحة في الحكم. لقد قاربت العائلة الحاكمة، حتّى هذا التاريخ، هؤلاء العلماء بطريقة مستبدّة، بالترهيب حيناً وبالترغيب أحياناً للتوقّف عن التشكيك بالوضع الراهن. إلا أن هذه الاستراتيجيا لا يمكن أن تصمد على المدى الطويل. فهناك اجتماعات سريّة يعقدها المتطرّفون السُّنة في البلاد، وهي تزداد مع مرور الوقت، وتتمّ أحياناً برئاسة أحد أفراد آل سعود.

كما أن هناك استراتيجيا دفاع أخيرة تتجسّد باستعمال آخر للثروة النفطيّة السعوديّة. يجدر بنا التوقّف عند محاولات العائلة الحاكمة حرمانَ أعدائها من أيّة فرصة لمهاجمتها على أساس عقائديّ، إن بشأن سلوك بعض أفرادها أو بشأن افتقار الملكيّة إلى أساس قرآني. في هذه الحالة، استخدمت الدولارات الناتجة عن البترول لشراء كلّ جريدة رئيسيّة وكلّ محطّة إذاعيّة أو تلفزيون قادر على البثّ عبر المنطقة. من الأمثلة على ذلك جريدة **الحياة** التي يملكها خالد بن سلطان، ومؤسّسة **الشرق الأوسط للإرسال** MBC التي يملكها وليد الإبراهيم، حمو الملك فهد. لقد كانت هذه الاستراتيجيا واضحة: بشراء مصادر المعلومات هذه، يحرم آل سعود أعداءهم من أي منبر لبثّ هجومهم الأيديولوجي ضدّهم.

الانتهاكات الغربيّة

لا يقتصر الهجوم على الملكيّة السعوديّة، على التقليديّين، بل ينطلق أيضاً من الجبهة التقدّميّة. أبرز عناصر هذه الجبهة هم البرجوازيّون الميّالون أكثر إلى التحرّر، إلى جانب المواطنين السعوديين (الذين يُعَدّون بدون شكّ بالآلاف) الذين تلقّوا علومهم التقنية والمتخصّصة في الخارج. إلا أنّ الضغط الذي تمارسه هذه الشريحة هو في الاتّجاه المعاكس: ضغط لإظهار المزيد من الليونة والتسامح والانفتاح على الأفكار الغربيّة، والتخفيف من حدّة الالتزام بالمعتقدات الإسلاميّة، ومنح حرية أكبر للمرأة، والسماح بالكحول، والتخفيف من حدّة الولاء لمعتقدات الحركة الحنبليّة التوحيديّة. إن مواقف هذا التيّار التقدّمي والآراء التي يشجّعها، تشكّل خطراً أيديولوجيّاً كبيراً يتهدّد آل سعود. فبما أنّ الادّعاء بالحقّ بالملكيّة يرتكز على أن

آل سعود يشكّلون العائلة الوحيدة المؤهّلة لتطبيق الإسلام بطريقة تقليديّة ومحافظة، فكلّ قوّة تطالب بالتحرّر وبالتساهل أكثر في تطبيق هذه العقيدة نفسها إنما هي تعترض حقّ العائلة بالحكم. ففي حال تبنّت المملكة موقفاً متحرّراً ومتسامحاً إزاء مواضيع محرَّمة كالكحول أو حجاب النساء، أو حقوق المرأة، لا يعود باستطاعة آل سعود الادّعاء أن السبب وراء وجوب حكمهم هو تطبيقهم لتعاليم الشيخ محمّد بن عبد الوهاب (مؤسس المذهب الوّهابي). وإذا بطل هذا الادّعاء، فما هي قيمة وجود عائلة مالكة تحكم المملكة؟ فإدارة الدولة يمكن أن تتمّ من قبل ملكيّة دستوريّة أو ديموقراطيّة أو أيّ شكل آخر من النظام السياسي. هنا، يكمن خطر الأيديولوجيا التقدّميّة (التي حملها معهم التكنوقراطيون والطلاب) على آل سعود. إلا أن النظام يجب أن يلطّف ردّة فعله إزاء هذه الأيديولوجيا التي تهدّده، إذ إنّ عليه أيضاً إرضاء حلفائه الغربيّين الرئيسيين. فنظرة هؤلاء إلى السعودية ستتأثّر بمدى تقبُّل آل سعود للشعور المتنامي داخل السعوديّة وفي الغرب بوجوب البدء باعتماد مقاربة جديدة أكثر تحرّراً إزاء المواضيع المذكورة أعلاه.

وفي حين عبّر الملك فيصل عن أنّ المجال مفتوح لتفسيرات واجتهادات جديدة للمذهب الحنبلي في الإسلام – بهدف التكيّف مع التطوّرات التي تقتضيها الحداثة – تكبح العقيدةُ التوحيديّة محاولاتِ العائلة الحاكمة لإرضاء مواطنيها التقدميين في الداخل وأنصارها الغربيين في الخارج، وللتخفيف من حدّة القوى المحافظة الداخليّة وللتكيّف مع الحداثة. المؤسّسة العقائديّة التي كانت تسهر على تطبيق هذه المعتقدات هي هيئة كبار للعلماء، التي كان يُطلَب منها النظر في الطبيعة الإسلاميّة للابتكارات المثيرة للجدل مثل الراديو والكمبيوتر. فقد أثار موضوع إدخال التلفزيون حالة من الشَّغَب في السعوديّة، لم تهدأ إلا بعد القرار بأن تبث محطّات الإذاعة والتلفزيون تجويد القرآن بشكل متكرّر لإرضاء القوى المحافظة. كذلك الأمر بالنسبة إلى الكمبيوتر حين أُدخل إلى السعوديّة، فقد كانت تُطبَع عبارة «الله أكبر» في أعلى كلّ صفحة من أجهزة الكمبيوتر مراعاةً لمشاعر القوى المحافظة داخل المملكة.

لقد حرصت العائلة الحاكمة على حصر القوى والأفكار التقدميّة وجعلها تحت سيطرتها. المؤسّسة المعنيّة هنا هي قطاع التعليم العالي والتدريب، إن على المستوى

الجامعي أو التدريب في مجالات تكرير النفط واستكشافه . . . إلخ. تحظى غالبيّة الطلاّب السعوديّين الذين يسافرون إلى الخارج للتحصيل العلمي برعاية الدولة الماليّة، أي بمعنى آخر، رعاية العائلة الحاكمة. تشكّل هذه السيطرة الماليّة على الطلاّب الذين سيتعرّضون للأفكار الغربيّة التقدّمية، بحدّ ذاتها، وسيلة مساعدة للتصدّي لأيّ خطر أيديولوجيّ محتمَل يهدّد باستمرار حكم العائلة المالكة. كما تتمّ مراقبة الطلاّب الذين يحصّلون علومهم على حساب الحكومة السعوديّة في البلدان الغربيّة بشكل وثيق. فتتحمّل السفارات في مختلف البلدان مسؤوليّة تتبّع نشاطات الطلاّب السعوديين. وفي داخل المملكة نفسها، تُعتمَد استراتيجيا أخرى، تقضي بكبح العناصر المتحرّرة التي تعود إلى المملكة محمَّلةً بالأفكار الغربيّة نظراً إلى احتكار العائلة المالكة كافةَ وسائل الإعلام.

لقد أنشأ آل سعود مؤسّسات لحصر القوى التقدّميّة التي تهدّد حقّهم الشرعي بالحكم ومراقبتها، كما أنّهم اعتمدوا استراتيجيا متعمَّدة تقضي بإبقاء هؤلاء الأفراد تحت سيطرتهم. فلا عجب، والحالة هذه، إن كان أعضاء العائلة الحاكمة هم المسؤولون عن رعاية الشباب، وأن تبقى المنظمات الاستخباريّة متيقّظة في أوساط المدارس الثانويّة والجامعات.

وعلى الرغم من جميع هذه الخطوات، يجب ألاّ نغفل أنّ العديد من المواطنين السعوديين يعودون إلى البلاد سنويّاً، بعد أن يكونوا قد تعرّضوا للحياة الأكثر تحرّراً في الغرب، ويتوقّعون ارتقاء مناصب وتسلّم مسؤوليّات ضمن الحكومة قد لا تكون متوفّرة لهم. لكن، على الرغم من محاولات آل سعود ضبطَ هذه القوى وحصرها، وعلى الرغم من محاولات التكيّف مع الفكر الغربي المتحرّر ومراعاة حماة الملكية الغربيين، فالتحدّيات الأبرز التي سيواجهها النظام على المدى الطويل هي المحافظة على توازن دقيق بين القوى المعارضة واستيعاب طبقة التكنوقراطيين المتخصّصين المتململة المتزايدة التي لا تتوافق الفرص المقدَّمة إليها مع تطلُّعاتها.

السياسة النفطيّة

من الحقول التي على المملكة أن تستفيد فيها من التكنوقراطيين المتخصّصين،

حقلُ السياسة النفطيّة وإنتاج البترول. فليس هناك عدد كاف من أفراد العائلة الحاكمة الذين يتمتّعون بالعلم الكافي أو الرغبة لإدارة الجهاز الضخم الذي يجب أن يتوفّر من أجل المحافظة على سير عمليّة إنتاج البترول وتكريره. لا شكّ في أن البترول هو أحد الأسباب الرئيسيّة وراء أهمية المملكة الدوليّة. لذا، نظراً إلى حجم هذه المسؤوليّة، فقد عيّن الملك فهد، كما أشرنا سابقاً، ابنه أميراً على أبرز المناطق في مجال إنتاج البترول.

واللافت للانتباه، أن العائلة الحاكمة قد آثرت تبنّي سياسية متعمَّدة قضت بعدم تعيين أيّ أمير قي منصب المسؤوليّة في ما يختصّ بالإنتاج العام للبترول. فقد تولّى هذا المنصب عوضاً عن ذلك فنيون مختصّون مثل الشيخ أحمد زكي يماني أو وزير التخطيط السابق، هشام ناظر. وعلى الرغم من أن وزراء البترول يرجعون إلى الملك مباشرةً، فهناك بعض الأمراء الذين يؤثّرون في عمليّة إنتاج البترول من خلال المجلس الأعلى للبترول. مع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أن الملك وحده هو صاحب الكلمة الفصل في هذا المجال، ويعود ذلك على الأغلب إلى أن العائلة لا ترغب في حصر عمليّة إنتاج البترول الخطيرة في يد أمير واحد أو فرع واحد من العائلة، اجتناباً لإخلال التوازن القائم بين مختلف المجموعات فيها. لذلك، تمّ إنشاء مؤسّسة خاصة تحفظ القرارات المختصّة بإنتاج البترول من تأثير أيّ فريق أو عضو من العائلة، وتحصرها بالملك فقط.

التحالفات المحتملة

أصعب الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من القيادات الجديدة المُربَكة في السعودية، هو تحديد التحالفات المحتمل قيامها. لا شكّ في أن التحالفات الحاليّة فعّالة ومناسِبة على الرغم من بعض مَواطن الضعف. فللملك فهد تحالف أول يشمل أشقّاءه (السديريّين)، إلى جانب عدد من المؤيّدين من الفروع التي تربطه بها قرابة بعيدة (غير المباشرة)، ومنهم آل ثنيان وآل سعود الكبير. والتحالف الثاني يضمّ أبناءه الذين يشغل عدد منهم مناصب هامة في الحكومة. أمّا التحالف الثالث فيضمّ مجموعة من الأمراء الأصغر سنّاً، وغالبيتهم من أبناء إخوته البعيدين الذين يستفيدون

من سخاء الملك فهد[٣٠]. ينطبق الأمر نفسه على الأميرين عبد الله وسلطان اللذين يتمتّعان بتحالفاتهما الخاصة التي قد تتشابك وفق القضايا التي تبرز على الساحة. لا تكثر المفاجآت في مجموعة المؤيّدين في كلّ تحالف، إذ غالباً ما يتّبع الأبناء خطى آبائهم. إلا أن الاختلاف الحقيقي تجسّده الانشقاقات العديدة التي تنشأ في مجموعة التحالفات الثالثة (راجع الجدول ٢ - ٢)، حيث نجد أبناء الملك فيصل يؤيّدون وليّ العهد، أو حتّى مجموعة من الأمراء الأصغر سنّاً يدعمون الأمير سلمان بن عبد العزيز[٣١].

الفروع غير المباشرة لعائلة آل سعود

يحافظ آل سعود على التسلسل في صفوفهم كنتيجة حكم فعّالة، وذلك من خلال التحالف مع فروع العائلة غير المباشرة لاجتناب منازعتهم إيّاهم الحكمَ، وعرقلة عمليّة الخلافة من الداخل. إن الفرع الرئيسي للعائلة من حيث تسلسل النسب، أي آل سعود الكبير (المعروفين أيضاً بالعُريف)، أبرز مثال على ذلك. ففي بدايات القرن العشرين، اعترضت هذه العائلة على نظام الخلافة القبلي القائم، فادّعت الحقّ بالحكم نظراً إلى أسبقيّتها في العائلة. دحض الملك عبد العزيز هذه المحاولة إذ زوّج إحدى أخواته، نورا، للمنافس الرئيسي من عائلة آل سعود الكبير،

---

(٣٠) بالإضافة إلى التحيز الذي يظهر من خلال التعيينات، فإن الملك فهداً مسؤول عن تأمين البحبوحة الاقتصادية لعائلته الكبيرة، التي يتقاضى الكثيرون من أفرادها مبالغ شهرية تصل إلى خمسة وثلاثين ألف دولار (قد تصل رواتب بعض الأمراء المتقدّمين إلى مئة مليون دولار أميركي في السنة، بدون ذكر الأموال التي يجنونها من شركات الأعمال في السعودية). فمع ما يقارب الثمانية آلاف فرد في العائلة المالكة (من الذكور والإناث) يبدو أن الحمل المادي لا يستهان به. كذلك تبقى مسألة توزيع المناصب الرئيسية أكثر صعوبة. أما مسألة العلاوات، فهي مرتبطة مباشرة بدرجة الولاء التي يحصل عليها الأمير من مئات الأمراء الأصغر سنّاً الذين يتوجب عليهم الإشادة بالمتصدّق الكريم.

(٣١) على الرغم من أن «الجدول ٢» يحاول تصنيف أفراد العائلة المالكة البارزين في خطوط التحالفات الأولى والثانية والثالثة، وعلى الرغم من وجود مستويات مختلفة من الدعم، تجدر الإشارة إلى أن هذه التحالفات تبقى عرضة للتغيير. فوفقاً لمسألة الخلافة الأساسية - أي تولي عبد الله السلطة - قد تظلّ الحاجة ملحّة إلى إنشاء تحالفات بديلة.

وهو سعود بن عبد العزيز بن سعود الكبير(٣٢). كسب عبد العزيز بذلك دعم المنسبين إلى آل سعود الكبير - وخلفائهم من بعده - ومنحهم الحقّ في حكم فرعهم كما يريدون(٣٣).

وسّع آل سعود نفوذهم، على مرّ السنوات، من خلال استمالة فروع العائلة الأخرى التي كانت تشكّل خطراً في منازعة الحكم. فمنذ تأسيس المملكة، كما أشرنا سابقاً، تميّزت عائلة آل جلوي بمسؤوليّة إمارة المناطق الرئيسيّة. وهناك أمثلة عديدة تجسّد بنية نظام حكم آل سعود المعقّدة من خلال علاقات المصاهرة مع الفروع المنافسة. لذا، فإن قدرة آل سعود على تعزيز تطوّر التحالفات القائمة والفاعلة، بالإضافة إلى إحلال التوافق الضروري داخل العائلة، هما أبرز برهان على أهليّة آل سعود وكفاءتهم للحكم.

الجدول ٢-٢: التحالفات المحتملة ضمن عائلة آل سعود

	المجموعة الأولى(*)	المجموعة الثانية(**)	المجموعة الثالثة(***)
تحالف فهد	سلطان	خالد	محمد بن سلطان
	عبد الرحمن	سعود	مشعل بن سعود
	نايف	سلطان	فيصل بن بندر
	تركي	محمد	نايف بن أحمد
	سلمان	عبد الرحمن	بندر بن سلطان
	أحمد	عبد العزيز	سعود بن فيصل

(٣٢) راجع:
David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981, pp. 42, 101.

(٣٣) لم يكن الحل دائماً بالأمر السهل. توفي خالد بن محمد بن عبد الرحمن في حادث صيد غريب بعد أن حاول ابن أخي عبد العزيز تكراراً قتل ابن عبد العزيز والملك القادم، سعود. راجع:
Bligh, *op. cit.*, pp. 32-33.

(*) أبناء الملك عبد العزيز، مؤسّس المملكة
(**) أبناء زعيم التحالف
(***) مؤيّدون آخرون

تحالف عبد الله	بندر	خالد	خالد بن فيصل
	طلال	متعب	سعود بن فيصل
	نوّاف	تركي	تركي بن فيصل
	ماجد	فيصل	سلمان بن عبد العزيز
	سطام	عبد العزيز	
		مشعل	
تحالف سلطان	عبد الرحمن	خالد	سعود بن نايف
	نايف	فهد	محمد بن نايف
	تركي	فيصل	فيصل بن تركي
	سلمان	بندر	فهد بن تركي
	أحمد	نايف	نايف بن أحمد
	بدر	محمد	
	عبد الإله	تركي	
	عبد المجيد		
	ماجد		
	سطام		
تحالف سلمان	سلطان	فهد	خالد بن فيصل
	عبد الرحمن	سلطان	سعود بن فيصل
	نايف	أحمد	تركي بن فيصل
	تركي	عبد الرحمن	خالد بن سلطان
	أحمد	عبد العزيز	بندر بن سلطان
	بندر	فيصل	محمد بن فهد
	بدر		متعب بن عبد الله
	عبد الإله		فهاد الكبير
	عبد المجيد		نايف بن أحمد
	ماجد		
	سطام		

الفصل الثالث

الشؤون الأمنيّة

عبّرت عائلة آل سعود بشكل واضح عن هدفين رئيسيّين في مجال الشؤون الأمنيّة، وذلك عبر ٦٥ سنة من الحكم: المحافظة على رعايتها للحرمين الشريفين، مكّة والمدينة، وعلى دورها القيادي كعائلة حاكمة. فكلا الأمرين، على حدّ افتراض كلّ حاكم مرّ على عرش السعوديّة، شكّل الضمانة لشرعيّة العائلة وبالتالي لسلطتها، كما أدّى، كلاهما، إلى تعزيز الاستقرار وحماية المملكة من التحديات الداخليّة.

يلاحَظ على مرّ التاريخ، أن كافة أعضاء العائلة كانوا يتّحدون كلّما واجهتهم الأخطار. فسرعان ما كانت الخلافات تُحَلّ من خلال المفاوضات، أوالوساطات، أو التنازلات، وفق ما تدعو إليه الحاجة. وكان التنازع على الخلافة، الذي كان يؤثّر في الاستقرار الداخلي، يُحَلّ بشكل خاص بدون التعرّض للاتّفاقات القائمة. فخلال كافة العهود، كان آل سعود يبايعون وليّ العهد. وبما أن الخلافة كانت تخضع لقرار توافقي، لم يكن يُسمح للخلافات العائليّة التي تنشأ بشأن أحد الخلفاء بتعريض التحالفات القائمة للخطر. في الحقيقة، لقد كافح آل سعود جاهدين للحرص على عدم تفاقم قضيّة الخلافة وتحوّلها إلى «صراع مفتوح على السلطة»، ممّا من شأنه إضعاف سلطتهم، وبعد العام ١٩٣٢: إضعاف النظام الملكي نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ألقت رعاية الحرمين الشريفين، مكّة والمدينة، بمسؤوليّات سياسية هائلة على عاتق العائلة الحاكمة. فحين كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، أبو المملكة السعوديّة الحديثة، منصرفاً إلى تعزيز سلطته في

العشرينيّات، رأى من الضرورة إنشاء علاقات قويّة مع القبائل الرئيسيّة والشخصيّات الدينية البارزة في المنطقة. اعتمد عبد العزيز على أعضاء العائلة المتقدّمين والبارزين لترسيخ الاستقرار، إذ أولى عدداً من الأمراء مناصب دفاعيّة وأمنيّة خطيرة. وتلبيةً لمطالب الشعب، أبدت الدولة ميلاً نحو اعتماد مبدأ الإجماع في التدابير المتَّخَذة، ممّا وضع البلاد على طريق الوحدة. وهكذا، فإن العائلة الحاكمة قد عزّزت سيادتها من خلال التعبير عن رؤية أمنية محدّدة واضحة، ومن خلال إشراك عائلة آل الشيخ في السلطة. وهي، بذلك، قد جهّزت هذا البلد الناشئ بجهاز اتّخاذ قرارات أدّى، على مرّ السنين، إلى تطوير مؤسّسات محدَّدة لحماية آل سعود من كافة القوى المعارضة.

التحالف مع المؤسّسة الدينيّة

أنشأ عبد العزيز بن عبد الرحمن نظاماً جديداً، بهدف القضاء على الفوضى التي كانت سائدة في المجتمع القبلي في تخوم الجزيرة العربيّة. كما اعتمد نظاماً سياسيّاً فريداً وورّث العرش لذرّيته. وبتحويله القبائل العديدة في الجزيرة إلى قوة متّحدة ومتلاحمة، ضمن عبد العزيز نشوء الدولة الحديثة. كان حاسماً منذ البداية، فقد جرّد منافسيه من سائر نفوذهم، كما انتزع من شيوخ القبائل المشاكسين حقّهم بحكم المناطق النائية. عيّن الملك أبناءه - وبعض أفراد العائلة الآخرين - في مناصب إدارية محلية هامة، بدون تعريض آل سعود لأيّ انتقاد غير ضروري[1]. ولتحقيق هدفه هذا، لجأ إلى مساعدة المؤسّسة الدينيّة ودعمها من خلال تعزيز التحالفات مع العلماء البارزين ومع العائلات القبليّة الرئيسيّة. وعلى الرغم من هذه الجهود، نمت التنافسات بين خلفائه وتطوّرت إلى نزاعات أمنيّة أدّت بدورها إلى أزمات خطيرة ومكلفة.

الملك عبد العزيز و«الإخوان»

رسّخت مقدرة عبد العزيز بن عبد الرحمن على كسب تأييد «الإخوان»،

(١) راجع: H. St. John Philby, *Saudi Arabia*, London: Ernest Benn Ltd., 1955, p.297.

مختلف القبائل العربيّة التي كانت تؤلّف السعوديّة ووحّدتها. منذ العام ١٩١٣، قاد عبد العزيز جيوش «الإخوان» لغزو مناطق جبل الشمّر والحجاز وعسير، بواسطة إقناع الشيوخ والزعماء المحليين بأن أمن المنطقة يستلزم السيطرة على هذه المناطق. إلا أن السياسة التي اعتمدها قد أثارت سخط «الإخوان». فقد ثاروا عليه في الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٠، إذ إنهم أرادوا المحافظة على قاعدتهم المستقلّة وعلى الهيكليّة الاجتماعية - العرقيّة التقليديّة في الجزيرة العربية. لم يعترض «الإخوان» على أهداف الملك الأمنيّة، بل على الطرق التي اتّبعها إلى حدّ اتّهامهم إياها بخيانة المذهب التوحيدي.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨، حين سحب «الإخوان» تأييدهم من الملك عبد العزيز، دعا هذا الأخير إلى عقد مؤتمر يجتمع فيه كافة شيوخ القبائل في نجد. اعتمد عبد العزيز تكتيكاً تقليديّاً حين طلب من المجتمعين مبايعة فرد آخر من العائلة ليخلفه إذا كانوا يعترضون على طريقة حكمه. ونظراً إلى عدم توفّر أيّ قائد بديل، نجحت الخطّة، إذ تعهّد زعماء «الإخوان» من جديد بتقديم الدعم والولاء لعبد العزيز. عبّر ذلك عن ثقة الجميع بزعامته. إلا أن عبد العزيز لم يكتفِ بهذا الإنجاز الهام، بل عمد إلى شرذمة صفوف خصومه المتبقّين عن طريق الهدايا أو المصاهرة إن أمكن، ولمّا لم تكفِ هذه الإجراءات لإنهاء الأزمة، اتخذ عبد العزيز قراراً حاسماً بخوض «معركة سبيلة» في العام ١٩٢٩، فقضى أهل نجد الباسلون على بقيّة خصومه من «الإخوان»[٢].

لقد رسّخ هذا النصر سلطة الدولة السعوديّة الناشئة. فدمّرت قواتُ آل سعود منطقتي أرطويّة وغطغاط، وهما مستعمرتان لـ«الإخوان» كانتا مصدر قلق للمملكة نظراً إلى الشغب الذي تسبّبتا به، كما عمد عبد العزيز إلى دمج شيوخ القبائل

---

(٢) راجع:
John S. Habib, *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom*, 1910-1930, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1978, pp. 136-142.

والعلماء في آليّة صنع القرارات[٣]. أخيراً، أنشأ الملك جيشاً بالإضافة إلى إدارة حكوميّة مركزيّة بهدف ردع قوّات «الإخوان»، والانصراف إلى حكم البلاد بدون خطر يتهدّده.

انتهت هذه المحنة التي استمرّت لفترة طويلة ببروز دولة موحّدة تخضع لحكم آل سعود الذين اضطرّوا، مع ذلك، إلى مكافحة عدد من التهديدات الداخليّة لأمنهم.

الأزمات إبّان حكم سعود بن عبد العزيز (١٩٥٨-١٩٦٤)

أخطر أزمة داخليّة شهدتها العائلة الحاكمة كانت في العام ١٩٥٨. تعدّدت أوجه هذه الأزمة ونطاقاتها، إلا أنّ أسبابها الجوهريّة تعود إلى نظرة النخبة إلى الوضع الأمني. شارفت البلاد على الإفلاس في عهد الملك سعود بن عبد العزيز على الرغم من ارتفاع إيرادات البترول، بسبب البذخ والإسراف في المصاريف. كما ضعف نفوذ الملك سعود من جرّاء ارتفاع مستوى الدين العام وحالة التضخّم التي شهدتها البلاد وتدنّي مستوى الريال السعودي حتّى بلغ نصف قيمته الرسميّة، فارتأت العائلة الحاكمة في النهاية أن الملك لم يعد يستطيع القيام بواجباته «كحاكم». فاتّفق كبار آل سعود في آذار/مارس ١٩٥٨ على نقل السلطة التنفيذيّة إلى رئيس مجلس الوزراء، وليّ العهد فيصل، واحتفظ سعود بلقبه كملك للبلاد.

إلى جانب عدد من المقتضيات الداخليّة الهامة، «أهمل» سعود موضوع السياسات الرئيسيّة تجاه العراق والأردن وسوريا ومصر والولايات المتّحدة الأميركيّة. كما أن الأخطاء العديدة التي ارتُكبت في حقل السياسة الخارجيّة، قد زادت في تفريق الحاكم عن وليّ عهده المحافظ. اتّبع سعود بن عبد العزيز سياسة معتدلة مع واشنطن، وشجّع التقارب مع الملكيّة الهاشميّة في الأردن. وكتغيّر جذريّ ومفاجئ

---

(٣) راجع:

David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: the Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981, pp. 55-79.

في موقفه، انحاز إلى صفّ الدولة المصريّة، حيث كان عبد الناصر يستحثّ الجماهير العربيّة ويدعو إلى تبنّي سياسات مشتركة مضادة للاستعمار وعدم الانحياز في الصراع بين الشرق والغرب. لم تَرُقْ سياسة سعود للعائلة الحاكمة، وتعذّر القبول بهذا الموقف، إذ إن أعضاء العائلة المحافظين لم يكونوا مستعدّين للتضحية بأمنهم من أجل مثاليات العرب وأوهامهم.

في آذار/مارس ١٩٥٨، انتقلت السلطة التنفيذيّة إلى فيصل من أجل إطلاق استراتيجيا دفاعية جديدة في البلاد[٤]. يعود معظم أسباب هذا الانتقال للسلطة، إلى الترابط الموجود بين المتطلّبات الداخليّة السعوديّة والسياسات الخارجيّة التي عبّرت عنها المملكة إزاء مصر. لا شكّ في أن الأمير فيصلاً، على غرار سعود بن عبد العزيز، كان يدرك أن التيّار الناصري القومي العربي يهدّد المملكة. إلا أن وليّ العهد كان يؤمن بأن مقاومة هذا التيّار وحدها لا تأتي بأيّة نتيجة. لذا، فقد سعى إلى إرضاء عبد الناصر مع تعزيز مقوّمات المملكه الداخليّة. أعلن فيصل عن تعاطف السعودية مع نوايا القوميّة العربيّة بدون وضع حدّ للعلاقات السعوديّة - الغربيّة، على الرغم من أن عبد الناصر دعا تحديداً إلى اتّخاذ خطوات من هذا القبيل[٥]. أمّا على صعيد الشؤون السعودية الداخلية، فقد أدّت هذه السياسة إلى انقسام الصفوف.

---

(٤) راجع:
Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, Boston: Harvard University Press, 1985, p.74.

(٥) تبيّن أن مسألة أزمة العام ١٩٦٢ اليمنية كانت معضلة أخرى تواجه العائلة المالكة. إذ فرضت على السلطة مرة أخرى منح ولي العهد صلاحيات إضافية. فقد لام طلال بن عبد العزيز، متأثرا بحركة عبد الناصر القومية العربية، آل سعود في الصحافة البيروتية، فطالب بأن يعمل الحكام في إطار من الديموقراطية في ظل الدستور. بعد وقت قصير من نشر هذه التقارير اللاذعة، فرّ الأمير طلال إلى القاهرة حيث لحق به ثلاثة أمراء، هم بدر بن عبد العزيز، فواز بن عبد العزيز وسعد بن فهد، وشكّلوا لجنة «الأمراء الأحرار». لمزيد من المعلومات عن قضية طلال، راجع:
William Powell, *Saudi Arabia and Its Royal Family*, Secaucus, New Jersey: Lyle Stuart, 1982, pp. 242-244;

راجع أيضاً:
Avi Plasocv, *Security in the Persian Gulf: Modernization, Political Development and Stability*, Totowa, New Jersey: Allanheld, Osmun & Company, 1982, pp. 95-96.

إن تردّد الملك سعود إزاء هذه التحدّيات الخطيرة التي وجّهها أفراد آخرون من العائلة، إلى جانب الدور الذي لعبته مصر لخلع ملك اليمن، قد دفعا السعوديّين إلى اتّخاذ خطوات عمليّة. فعلى إثر نقاشات حادة، لم يُكشَف النقابُ عن حيثيات معظمها حتّى اليوم، وبعد هذه السنوات كلّها، جرّد كبار العائلة والعلماء سعوداً من السلطة وأوكلوا رئاسة مجلس الوزراء على الأمير فيصل في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢. فما لبث فيصل، بعد مرور فترة قصيرة، أن شكّل حكومة جديدة استثنى فيها أبناء الملك سعود وعدداً من الموظّفين الذين كانوا يدعون إلى الاعتراف بجمهوريّة اليمن العربيّة. أصبح خالد بن عبد العزيز نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ولاحقاً، وليّاً للعهد. كما أوكل فيصل الحقيبتين الوزاريّتين الرئيسيتين، الدفاع والداخليّة، بالإضافة إلى قيادة الحرس الوطني، على أشقّائه الأوفياء: سلطان بن عبد العزيز، وفهد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، على التوالي.

شكّلت هذه الإجراءات خطوات جريئة، غيّرت في بنية العائلة الحاكمة. لقد أعاد فيصل رسم آليّة صنع القرارات برمّتها من أجل حماية المملكة من التحدّيات الداخليّة (والخارجيّة)، إذ كان مقتنعاً بأن سائر مشاكل المملكة إنّما مصدرها الأزمات الإقليميّة المجاورة. ولترسيخ سياسته الجديدة هذه، قام فيصل بالخطوات التالية:

- صرف المستشارين المصريّين الذين كانوا يعملون في الإدارات السعوديّة؛
- إنشاء دائرة خاصة تابعة لوزارة الداخليّة للإشراف على العمّال الأجانب؛
- إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية في المملكة؛
- الحصول على موافقة العلماء على إدخال البثّ التلفزيوني لغايات دعائيّة وترويجيّة[٦].

التفّ أمراء آل سعود الكبار حول وليّ العهد لمواجهة الخطر الأيديولوجي القادم

---

(٦) حصل ذلك برغم اعتراضات العلماء الشديدة على إدخال التلفزيون في العام ١٩٥٩. راجع:
Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites; Conflict and Collaboration*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988, p. 89.

من مصر. لكن، بدلاً من أن توحّد المشاكل الناتجة عن التدخّل المصري وقضيّة اليمن الشائكة بين الملك سعود ووليّ عهده، زادت في تفريقهما. فقد شدّد سعود بن عبد العزيز، بصفته ملك البلاد، على تمثيل المملكة في اجتماعات جامعة الدول العربيّة. شكّلت هذه الخطوة نقطة تحوّل في الصراع بين سعود وفيصل، فتمّت تعبئة وحدات الحرس الملكي والوطني لحسم النزاع نهائيّاً. أذعن الأمير فيصل في النهاية لقرار العلماء الذي قضى باستمراره في تولّي رئاسة الحكومة في حين يتولّى الملك سعود تمثيل المملكة في اجتماعات جامعة الدول العربيّة(٧). في مطلع العام ١٩٦٤، زاد التوتّر بين الطرفين إلى حدّ دفع بأبناء الملك سعود إلى حثّ والدهم علناً على تعزيز سلطته وخلع الأمير فيصل من منصبه. تحرّك فيصل قبلهم للدفاع عن نفسه. ففي آذار/مارس ١٩٦٤، سمح لقوّات الأمن الداخلي بتوقيف قائد الحرس الملكي الذي كان نصيراً وفيّاً للملك سعود، ممّا أدّى إلى تشتيت أعضاء الوحدة الذين بلغ عددهم ٨٠٠ مجنّد، فتمّ القضاء بذلك على آخر عناصر الدعم العسكري لسعود(٨). بلغ الصراع بين سعود وفيصل ذروته حين أقرّ العلماء ومجلس العائلة الحاكمة انتقال السلطة رسميّاً من سعود إلى فيصل. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، خُلع سعود رسميّاً وبويع فيصل ملكاً على البلاد.

مقابل السياسات المتقلّبة التي اعتمدها فيصل، كانت هناك خطوات إيجابية هامة: لقد عزّز سلطة العائلة الحاكمة، وأدخل إلى البلاد حسّاً بالمسؤوليّة الضريبيّة، كما قام بحماية إخوانه من الثورات الداخليّة. أيّد مصر حين أطلق أنور السادات هجومه المفاجئ على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وساهم في فرض حصار نفطيّ على الولايات المتّحدة وهولندا (بسبب تزويدهما إسرائيل بالإمدادات العسكريّة)، بدون أن يؤثّر ذلك في أهدافه الجوهريّة. كانت مشاكل الشرق الأوسط بالنسبة إلى فيصل، وهو المعادي الصريح للشيوعيّة، نتيجة جانبيّة للصراع بين الشرق والغرب. وما من شكّ في موقف السعوديّة من هذا الصراع.

تَهدَّد استقرار الملكيّة السعوديّة بشكل خطير في آذار/مارس ١٩٧٥ عند اغتيال

---

(٧) راجع: Safran, *op. cit.*, p. 100.

(٨) راجع: Powell, *op. cit.*, p. 249.

الملك فيصل على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد، البالغ من العمر سبعاً وعشرين سنة، أثناء جلسة استماع للنظر في قضيّة عائليّة. تشاور خمسة أمراء نافذين كانوا في المملكة واتّفقوا على الخَلَف، وأعلنوا، بعد انضمام عدد من أفراد العائلة إليهم، أن القاتل كان مشوّش العقل وأنه قد نفّذ عمليّته وحده. كان لا بدّ من هذا الإعلان للتأكيد على عدم وجود أيّة مؤامرة تستدعي عصياناً مسلّحاً. كانت الأولوية للاستمراريّة، فخلف وليّ العهد خالد الملك فيصلاً. وبدوره، عيّن الملك الجديد الأمير فهداً وليّاً للعهد.

عهد الملك خالد بمعظم سلطته الأمنيّة إلى الأمير فهد بسبب مشاكله الصحيّة. كانت العلاقة بين خالد وفهد شبيهة إلى حدّ ما بتلك التي كانت تجمع بين سعود وفيصل في الخمسينيّات، مع فرق الثقة التي يملكها خالد بأخيه. كان الأمير فهد، بصفته مسؤولاً عن الأمن كوزير للداخليّة في عهد فيصل، أكثر تساهلاً من الملك في مواجهته للأخطار الأمنيّة. والأهم من ذلك، فقد كان الأمير فهد أكثر «تفهّماً» إزاء الولايات المتحدة، إذ كان يدرك أن العلاقة الخاصة بين البلدين كانت مفيدة أيضاً للسعودية. ابتعد وليّ العهد عن السياسات المثيرة للجدل، وقد أعرب عن تساهل إزاء المنشقّين، بمن فيهم الناشطون ضمن القوات المسلّحة، كما عفا عن عدد من السجناء. بالإضافة إلى ذلك، أمر وليّ العهد بإعادة الاعتبار للسجناء السياسيين، في حين كان وزير الداخليّة، الأمير نايف بن عبد العزيز، يعيد تنظيم أجهزة الأمن الداخلي ويوسّعها للتمكّن من مراقبة العمّال الأجانب والعناصر المتطرّفة المشبوهة بشكل وثيق(٩).

على الرغم من هذه الخطوات، تفجّرت الخلافات في العائلة مع ازدياد تعاطف الأمراء الأصغر سنّاً مع الجماعات الدينيّة المعارضة. على سبيل المثال، بلغ التوتّر الذي كان بين الفرعين السديري والجلوي ذروته في العام ١٩٧٥، حين شدّد الأولون على مطلبهم الذي يقضي بتخلّي الأمير عبد الله عن قيادة الحرس الوطني. أمّا آل جلوي المحافظون، فقد شجّعوا الأمير عبد الله على مقاومة هذا المطلب. تواكب

---

(٩) راجع: Abir, *op. cit.*, p. 136.

حدوثُ هذه المواجهة مع عمليّة تطوير لصفوف القوات المسلّحة على يد وزير الدفاع الأمير سلطان، وللأجهزة الأمنيّة على يد وزير الداخليّة الأمير نايف(١٠).

الخطر الذي واجه الأمير عبد الله في السبعينيّات

اضطرمت التنافسات التي كانت خامدة بين أمراء العائلة الحاكمة في أواخر السبعينيّات، وذلك لأسباب عديدة. فمع مغادرة الملك خالد الطارئة إلى لندن لتلقّي العلاج في شباط/ فبراير ١٩٧٧، طالب وليّ العهد، وإلى جانبه عدد من المسؤولين النافذين، الأميرَ عبد الله بالتخلّي عن قيادة الحرس الوطني. كان الاعتقاد شائعاً أن فهداً بن عبد العزيز وعدداً من أشقّائه كانوا يطمحون إلى استبدال عبد الله كنائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء وكمرشّح ثان للخلافة، بسلطان، فيرسّخون بذلك سلطة السديريين في الحكم. إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بسبب اعتراض الأمير محمّد وزعماء نافذين آخرين عليها. فقد اعتبروها خطوة تهدّد استقرار البلاد وتضرّ بمصلحتها. كما أن محمّداً كان قلقاً إزاء الموقف المؤيّد للغرب الذي اعتمدته حكومة الرياض، فكان يشدّد باستمرار على وجوب التوصّل إلى اتّفاق بشأن القضايا الجوهريّة، خاصة تلك المتعلّقة بهوية المملكة العربيّة، والأهم من ذلك، بسياستها الخارجيّة. عندما التقى الأمير فهد بالرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد، بعد مرور بضعة أشهر، نسّق ظاهريّاً بين الموقف السعودي والموقفين المصري والسوري. في الواقع، أن ميول فهد المناصرة للأميركيّين قد أدّت إلى زرع الانشقاق بين صفوف السعوديين المحافظين، مع التحوّل البارز للسياستين المصرية والسورية عن المسار المتّفق عليه(١١).

نتيجة هذه الأحداث، كان الضغط يزداد على السديريين من قبل القوى الأكثر محافظة في العائلة الحاكمة. فانهيار النظام الإيراني الذي تزامن مع هذه الأحداث،

---

(١٠) راجع:
David Holden, 'A Family Affair', *The New York Times Magazine*, July 6, 1975, pp. 8-9, 26-27.

(١١) راجع: Abir, *op. cit.*, pp. 143-144.

وتوقيع اتّفاقيّات السلام بين مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى اندلاع الحرب بين اليمنَين (اليمن الشمالية واليمن الجنوبية)، إلى جانب الثورات الداخليّة التي تأثّرت بالتطوّرات في طهران، كلّ هذه العوامل ساهمت في تفجير جدل سياسي خطير بين القادة السعوديين أسفر عن هزيمة سياسية للأمير فهد. وقد كان رحيله المفاجئ عن المملكة، كعطلة مطوَّلة فرضها على نفسه، أبرز تعبير عن ذلك(١٢). إن أفول نجم الأمير فهد السياسي المؤقّت كان إشارة إلى أن قدرته على الاحتفاظ بالإجماع قد ضعفت. لم يكن وليّ العهد قادراً على المتابعة في سياسة أمنيّة متماسكة تعزل آل سعود عن الاضطرابات والثورات الإقليميّة التي بدّلت معالم المنطقة على مرّ السبعينيّات. آثر الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي كان معروفاً بميله إلى الاعتدال في سياسة المملكة الأمنيّة مع سوريا والعراق وإيران، التحرُّرَ من العلاقات الخاصة التي كانت تجمع بين الولايات المتحدة والسعودية، وقد نجح، على الأقلّ في الفترة الممتدّة قبيل العام ١٩٩٠، في قيادة سياسة البلاد الخارجيّة.

الثورات التي قامت في المنطقة الشرقيّة (١٩٥٠-١٩٩٠)

من الانشقاقات الداخليّة البارزة، نذكر الانقسام بين السُّنة والشيعة الذي بلغ أشدّه في المنطقة الشرقيّة الحساسة المنتجة للبترول. تخطّى عدد السعوديين الشيعة الساكنين في المنطقة الشرقيّة خمسمئة ألف نسمة في مطلع التسعينيّات. وبصفتهم أقلّية دينيّة، خضع الشيعة لترهيب التعاليم التوحيديّة الصارمة. فقد فرضت الغالبيّة التوحيديّة في ذلك الوقت قيوداً شديدة على الشيعة، فحظّرت كتاباتهم وحرمتهم من ممارسة مهن عديدة وشغل مناصب بارزة مثل تولي المهام العسكريّة الخطيرة. وبما أن المجتمع الشيعي يضمّ نسبة مرتفعة من العمّال في الصناعة البتروليّة، فقد اعتُبر وجودهم خطراً رئيسياً على البلاد.

ردّاً على اللامبالاة التوحيديّة، نظّم الشيعة إضراباً في العام ١٩٥٣، ومرة أخرى في العام ١٩٥٦، ثم في العامين ١٩٧٠ و١٩٧٩. فانتهز عمّال «أرامكو» (شركة البترول العربية السعوديّة) الفرصة لمعالجة ظروفهم الاقتصاديّة الرديئة، فتقدّموا

(١٢) راجع: Safran, *op. cit.*, p. 218.

بمطالب سياسية محدَّدة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية. شكّلت شركة «أرامكو» في سنواتها الأولى مصدر قلق لآل سعود، إذ إنها شكّلت نموذجاً للاستعمار بالنسبة إلى الحكومات العربيّة المتطرّفة، ثم أصبحت نقطة الارتكاز لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، إذ إن السعودية كانت الدولة الوحيدة في الخليج العربي التي شارك فيها العمال المحليون والأجانب في الاحتجاج ضد آل سعود. شكّل ذلك مأزقاً أمنيّاً بالنسبة إلى حكومة الرياض هدَّد مقدرتها على تصدير البترول والاستمرار بالبرامج التحديثيّة كما كانت الحال. وقد كانت المواجهة تخفّ حيناً لتعود وتتفاقم فيزداد خطرها أحياناً أخرى[١٣].

حثّت الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سعود بن عبد العزيز إلى المنطقة الشرقيّة في العام ١٩٥٣ مجموعة من العمّال الشيعة بلغ عددهم حوالى ١٣ ألف عامل، على التظاهر احتجاجاً على سوء المعاملة التي يلقونها. وقد أدّت المظاهرة إلى إضراب، فانقطع إنتاج البترول لمدّة ثلاثة أسابيع. لا شكّ في أن المبادئ القوميّة العربيّة قد أثّرت في هؤلاء العمّال فعبّروا عن عواطفهم المعادية للأجانب وللغرب[١٤]، إلا أن حكومة الرياض خشيت تعاطف القوّات المسلّحة مع قضيّة هؤلاء العمّال. فقد شارك بعض الجنود السعوديين في الإضراب وساهموا في الاعتداء الذي استهدف القنصليّة الأميركيّة، كما انضمّوا إلى صفوف موظّفي شركة «أرامكو» لدعم جبهة الإصلاح الوطنيّة المعادية للملكيّة[١٥]. وعلى الرغم من أن

---

(١٣) لدراستين معمّقتين عن «أرامكو» والتطورات العديدة المتعلقة بهذه الشركة الضخمة، راجع:
Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy*, 1933-1950, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1981;

و:

Anthony Cave Brown, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings*, Boston: Houghton Mifflin Company, 1999.

(١٤) راجع: Abir, *op. cit.*, p. 73.

(١٥) راجع:

Al-Dustur, London, January 29-February 4, 1979, pp. 8-10, in 'U.S. Presence Seen Troublesome For Country', *Joint Publications Research Service Report 73157, Near East and North Africa*, number 1937, April 5, 1979, p.25. (hereafter JPRS); =

الإضراب دفع شركة «أرامكو» إلى إدخال بعض الإصلاحات الضريبيّة وتحسين ظروف العمل، فقد أعربت العائلة الحاكمة عن اعتراضها على غالبيّة المطالب - لأسباب أمنيّة - متذرّعةً بأنه لا يمكن تعريض الصناعة النفطية للخطر بأيّ نوع من التنازلات. وعوضاً عن ذلك، لجأ آل سعود إلى قمع هذا التمرّد من خلال إرسال الفرق العسكريّة[١٦]. كما أن الملك سعوداً أصدر مرسوماً ملكيّاً دعا فيه جميع الطلاب السعوديين الذين كانوا يتابعون دراستهم في الخارج للعودة إلى البلاد، فجُرّد الذين رفضوا العودة من جنسيّتهم، باستثناء طلاّب الهندسة والحقوق والطب[١٧].

أمّا التمرّد الشيعي الثاني فقد وقع في أيار/مايو ١٩٥٦، عندما قام الملك سعود بن عبد العزيز بزيارة لإنشاءات شركة «أرامكو»، تزامنت مع وشك انتهاء مدّة عقد الإيجار الأميركي في قاعدة الظهران الجويّة. تظاهر العمّال الشيعة مرّة أخرى رافعين الشعارات التي أدانت «الامبريالية» وطالبت بنقابات عمالية منتخَبة. استمرّت الإضرابات طوال الصيف، وبلغت أوجها على إثر زيارة الرئيس المصري عبد الناصر إلى الظهران في أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، فقد لقي عبد الناصر ترحيباً عارماً ودعماً صاخباً أثارا القلق في نفوس آل سعود[١٨]. كانت الرياض تخشى أن تكون إضرابات الشيعة في ذلك الوقت امتداداً لنضال الناصريّين ضد أشكال «الاستعمار» الغربي في الشرق الأوسط، وأن يكون آل سعود ضمن المتَّهَمين بالارتباط بهذا الاستعمار. لا ندري إن قصدت الدولة ذلك، إلا أنها لم تجدّد اتّفاق قاعدة الظهران الجوية، مع أن هذه القاعدة كانت ترسّخ العلاقات السعودية - الأميركية الأمنية الناشئة.

= راجع أيضاً:
فكري عبد المطّلب، «حركات المعارضة السرية في السعودية»، **اليقظة العربية**، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٧-٣٩؛
وفي:
'Russian Author Traces Opposition in Saudi Arabia', *JPRS-NEA- 88-011*, February 26, 1988, p. 15.

(١٦) راجع: Powell, *op. .cit.*, p. 340.

(١٧) راجع: Al- Muttalib, *op. cit.*, p. 16.

(١٨) راجع: Safran, *op. cit.*, p. 18.

اهتمّ الملك فيصل بالشيعة في الستينيّات، ممّا خفّف، إلى حدّ ما، التوتّر القائم. وعلى الرغم من أنه لم يتمّ التوصّل إلى حلّ المشاكل الأساسية، فقد استغلّ فيصل قدرته الهائلة على الإقناع للقضاء على الارتياب المتأصّل بين الطرفين. ومع الارتفاع الشديد لأسعار النفط في مطلع السبعينيّات، عادت الاضطرابات الناتجة عن الشيعة، وعاد القلق من جديد إلى العائلة الحاكمة. جابه آل سعود الشيعة بالإكراه مرّة أخرى. ففي أواخر الستينيّات ومطلع السبعينيّات على سبيل المثال، قام الحرس الوطني بتوقيف آلاف الشيعة بعد تظاهرهم ضدّ النظام[(١٩)]. لم تختلف مطالبهم كثيراً هذه المرّة: حقوق إنسانيّة واقتصاديّة.

لتعزيز حماية مصالح آل سعود الأمنيّة، عمد الملك خالد ووليّ العهد الأمير فهد في العام ١٩٧٥ إلى استرضاء الشيعة من خلال تخصيص مبالغ كبيرة لبناء بنى تحتيّة لشبكة الاتّصالات والصناعة في المنطقة الشرقيّة. لا شكّ في أن هذه الإجراءات قد حسّنت نظام التعليم في المنطقة، وكخطوة لافتة للنظر، تمّ تعيين عدد من الشيعة في مناصب حكوميّة عامة. إلا أن غالبية الشيعة ظلّوا يعانون ضائقة مادية. وفي أواخر السبعينيّات، جاءت التطوّرات الإيرانيّة لتحيي الثورة الشيعيّة من جديد. في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، انتشرت أعمال الشغب، وقامت المواجهات في عدد من المدن والقرى في المنطقة الشرقيّة[(٢٠)].

---

(١٩) راجع: Holden, *op. cit.*, pp. 271-282;
راجع أيضاً:
Steven Emerson, ***The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection***, New York: Franklin Watts, 1985, pp. 223-228 and 233-235.

(٢٠) في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ ، ثار محمد أحمد سويلي، قائد موقع حَرَض وتبعه سبعة وثلاثون ضابطاً، ثم فرّوا إلى العراق إذ رفض تنفيذ أوامر تقضي بإطلاق النار على العمّال الأجانب المهاجمين. راجع:
Der Spiegel, August 20, 1979, pp.108-121, in 'Saudi Strengh, Problems Discussed', *JPRS-Near East/North Africa Report*, number 2020, September 20, 1979, p. 46;
راجع أيضاً: 'Crisis in Ruling Family, U.S. Relations Noted',
السفير، بيروت، في:
February 10, 1979, pp.1, 12, in *JPRS-Near East and North Africa*, number 1956, May 7, 1979, pp. 50-51.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ولمناسبة ذكرى مقتل الإمام الحسين (حفيد النبي محمد)، تظاهر الشيعة في القطيف حاملين الشعارات المعادية للغرب وصوراً للزعيم الإيراني آية الله الخميني. صدّتهم قوّات الحرس الوطني بإطلاق الرصاص، فقُتل ١٧ متظاهراً وجرح مئات آخرون. هرع الأمير أحمد بن عبد العزيز إلى المنطقة الشرقيّة، ووعد أهلها بتكثيف الاستثمارات لتطوير البنية التحتيّة الاقتصاديّة ونظام التعليم والخدمات الأخرى. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لتهدئة الشيعة عن طريق تقديم الإعانات، استمرّ التوتّر، ممّا أثبت لآل سعود أنه لا يمكنهم التمييز بين فئات مواطنيهم بدون دفع الثمن. كان ذلك درساً لهم، إذ تدفّقت المساعدات إلى رجال الأعمال الشيعة والمراكز المهنيّة، بالإضافة إلى المؤسّسات التعليميّة التي أُنشئت لتلبية حاجات المنطقة[٢١].

في الثمانينيّات، ازدادت حساسية السعودية إزاء قضيّة الشيعة، بعدما عكست العائلة الحاكمة سياستها الداخليّة. لا شكّ في أن الخطر الذي شكّلته إيران على «الدولة» السعوديّة، إلى جانب اندلاع الحرب الإيرانيّة - العراقيّة، قد ساهما في إبراز مدى الخطر الفعلي. لم يكن باستطاعة آل سعود عزل أنفسهم عن هجمات الشيعة بمجرّد إرسال أموال إضافيّة إلى المنطقة الشرقيّة. كان لا بدّ من إصلاحات سياسيّة. وسرعان ما تمّ الاتّفاق على أهميّة هذه الإصلاحات ومنافعها. في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، بعد بداية الحرب الإيرانية - العراقية، دعّمت الرياض قوّاتها المسلّحة في المنطقة الشرقيّة، وشدّدت الإجراءات الأمنيّة حول منشآت البترول، كما اعتمدت تدابير احترازيّة أمنيّة جديدة من أجل حماية المنشآت الرئيسية. وقد تضاعفت عمليّة مراقبة السكان الشيعة بشكل قوي. وعلى الرغم من أن إيران كانت تستفزّ الخلاف بين حكومة الرياض والسعوديين الشيعة، إلا أنه لم تسجَّل أيّة حوادث شغب باستثناء بعض أعمال العنف الضئيلة. فسرعان ما كان يتمّ القضاء على النشاطات الإرهابيّة القليلة[٢٢].

---

(٢١) راجع: Abir, *op. cit.*, pp. 156-157.

(٢٢) على سبيل المثال، أطلق أربعة سعوديين شيعة قنابل على مصنع بتروكيميائي في جبيل في العام ١٩٨٨. بعد إعدامهم، جاء في خطاب مفصّل لوزير الداخلية السعودي أنه تم تدريب هؤلاء =

على الرغم من هذه التطوّرات، فقد ظلّت المنطقة الشرقيّة هادئة نسبيّاً منذ العام ١٩٩٠، بفضل الاتّصالات المتزايدة بين الغالبيّة السنية والأقلية الشيعيّة. لقد قضت المصلحة الأمنيّة السعوديّة بنجاح هذه الاتّصالات. وفي أعقاب الحرب من أجل الكويت، عمدت العائلة الحاكمة إلى الحدّ من التأثيرين الإيراني والعراقي في مواطنيها الشيعة، وقد تكلّل هذا الجهد باجتماع الملك فهد بزعماء شيعيين منفيين في العام ١٩٩٣ للصلح وتحسين العلاقات بين الطرفين. أطلق الملك فهد سراح ٤٠ سجيناً، كما سمح وزير الداخليّة نايف بن عبد العزيز لمشاكسين شيعيين بالعودة إلى ديارهم سالمين. في المقابل، أوقف الشيعيّون الناشطون في الخارج إصدار جرائدهم اليوميّة المعادية لآل سعود، كما وافقوا على التوقّف عن مهاجمة الحكومة من قواعدهم الأجنبيّة(٢٣).

الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة عام ١٩٧٩ وحركة «الإخوان الجدد»

تزعزعت أسس العائلة الحاكمة من جرّاء عمليّة الاستيلاء على مسجد الحرام في مكّة التي نفّذها مئات المناصرين لحركة «الإخوان الجدد» الذين اقتحموا مسجد الحرام وجعلوه رهينة لهم لمدّة ثلاثة أسابيع في أواخر العام ١٩٧٩. كان على رأسهم جهيمان آل عطيبي، وكانوا يطالبون باعتراف المتعبّدين بمحمد بن عبد الله

= الثوار في إيران. كذلك، تم كشف النقاب عن خطة إيرانية لقتل سعوديين في الخارج. راجع:

'Riyadh and Teheran try to mend fences despite conflicting undercurrents and an assassination in Ankara', *Country Report for Saudi Arabia 4-1988*, London: The Economist Intelligence Unit, 1988, pp. 6-7 (hereafter *CR-SA*);

راجع أيضاً:

Douglas F. Graham, *Saudi Arabia Unveiled*, Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt, 1991, p.36.

(٢٣) راجع:

***Al-Quds Al-Arabi*, London, November 1, 1993, p. 1, in 'Government in "Secret Talks" with Shiites', *FBIS-NES-93-212*, November 4, 1993, pp. 25-26;**

راجع أيضاً:

Youssef M. Ibrahim, 'Saudi Officials Reporting Accord with Shiite Foes', *The New York Times*, October 29, 1993, p. 6.

آل قحطاني بصفته «المهدي المنتظر»، وقاموا بتوزيع بيان أدان آل سعود، واتهمهم بالفساد ومصادقة «أهل الغرب الكفّار». كما دعوا إلى استئصال كافة سمات التأثير الغربي من المملكة، وقد شملت التلفزيون[٢٤]. صمد هؤلاء داخل المسجد لمدّة ثلاثة أسابيع، إلى أن نجحت الفرق السعوديّة في إخراجهم، بمساعدة متطوّعين أردنيين ومستشارين فرنسيين لمكافحة الإرهاب. نجا ستة وثلاثون عنصراً من الاعتداء، وقد أُعدموا جميعهم علناً. كانت الرسالة الموجَّهة إلى الشعب واضحة: لا يسمح آلُ سعود بأيّ تمرّد أو عصيان على النظام.

إلا أن هذه الحادثة قد كشفت، بشكل واضح، أن حكومة الرياض لم تكن مدركة قوّةَ المعارضة في البلاد. فالمشاركون في عمليّة المسجد الحرام إنّما تدفّقوا من شريحة واسعة من المجتمع، وكانوا ينتمون إلى جماعات مختلفة، منها:

- فرقة المشترعين[٢٥]؛
- قبائل شمَّر، وحرب، والعطيبة؛
- عناصر من الحرس الوطنيّ؛
- أنصار «الإخوان المسلمين» في الحجاز[٢٦].

نستشفّ من تركيبة هذه المجموعة المتشعّبة، أن الأمر تعدّى كونه مجرّد عمل قام به عناصر ينتمون إلى جماعة متزمّتة. لقد رجّح العديد في تلك الفترة أن المتمرّدين خطّطوا لهذه العمليّة بإحكام في إحدى المدن السعودية، على الرغم من أجهزة الاستخبارات السعوديّة الفعّالة. ومع ذلك، فإن قوات الأمن الداخلي لم تردع سوى عدد قليل من المنشقّين. والأهمّ من ذلك، أن مصدر أسلحتهم كان المخزون العسكري السعودي. إن احتمال تورّط عناصر من الحرس الوطني وموظّفين من

---

(٢٤) راجع:

Joseph A. Kechichian, 'The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia', *International Journal of Middle East Studies* 18:1, February 1986, pp. 53-71.

(٢٥) انفصلت فرقة المشترعين عن المذهب التوحيدي في أواخر العشرينيات.

(٢٦) راجع: Plascov, *op. cit.*, p. 20.

القوّات المسلّحة العاديّة، دفع آل سعود إلى القيام بحملة تطهير لصفوف القوات الجوية وكتيبتي المدرّعات والمشاة[٢٧]. لقد أدّى الحادث إلى تفجير التنافسات في الصفوف العسكريّة، نظراً إلى فشلها في السيطرة على مجمّع مباني المسجد بدون مساعدة خارجيّة. كما أن سؤالاً أخطر طرح نفسه: هل يمكن الوثوق بقدرة الحرس الوطني على القيام بمهامه وحماية آل سعود نظراً إلى الطريقة التي تعامل بها مع حادثة ١٩٧٩[٢٨]؟

أجبرت حادثةُ مكّة الملك خالداً على مواجهة القضايا المتجذّرة والمتأصّلة في السعوديّة لاجتناب الثورات في المستقبل. عبّر الأمير تركي بن عبد العزيز عن موقف الملك خالد بقوله إن «حادثة مكّة قد كشفت لنا أننا معرّضون في أيّ وقت من الأوقات. لذا، فقد تطرأ حوادث أخرى من هذا النوع»[٢٩]. أوّلاً، خاض العاهل السعودي حملة لا مثيل لها لاستيعاب المعارضة وتكييفها وللسيطرة على الأضرار السياسية التي نتجت عن التمرّد[٣٠]. فعلى سبيل المثال، قدّم آل سعود منحاً سخيّة لشراء الأراضي، بالإضافة إلى قروض فوريّة لأشخاص مختارين[٣١]. ثانياً، اتّفق

(٢٧) راجع:
فكري عبد المطّلب، «حركات المعارضة السرية في السعودية»، **اليقظة العربية**، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ١٧.

(٢٨) وصلت المشاكل بين الأمير عبد الله والأمير سلطان إلى حدّ المواجهة العسكرية في نيسان/أبريل ١٩٧٩، عندما حصلت اشتباكات بين وحدات من الحرس الوطني وقوات من الجيش. أسفر تبادل إطلاق النار هذا، وهو الأكثر عنفاً بين قوّات الجيش العادية والحرس الوطني منذ قيام الدولة، إلى مقتل ستة عشر شخصاً وجرح حوالى الثلاثين. دفع هذا الحادث بالأمير عبد الله إلى تعزيز دور الحرس الوطني وتكثيف وحداته على مداخل المدينة، بينما تمّ إبقاء قوّات الجيش داخل الرياض. راجع «الخلافات ما تزال قائمة داخل العائلة الحاكمة»، **النداء الأسبوعي**، بيروت، ٢٧ أيار/مايو، ١٩٧٩ ، ص ١.

(٢٩) راجع:
David Tinnin, 'Saudis Recognize their Vulnerability', *Fortune*, March 10, 1980, p. 48.

(٣٠) راجع:
James Dorsey, 'After Mecca, Saudi Rulers Provide a Channel for Dissent', *The Christian Science Monitor*, March 14, 1980, p. 7.

(٣١) راجع: Plascov, *op. cit.*, p. 21.

الملك خالد مع العلماء على التعاون بشكل أكبر في القضايا التي تهدد أمن البلاد. اعتبرت السلطات الدينيّة حادثة مكّة كتهديد واضح للحلف التوحيدي، وكتحدّ لمصداقيّته. لهذه الأسباب، أدانوا اقتحام المسجد في مكّة، وشجبوا أعمال المتمرّدين. وقد دعم آل سعود مطالبة العلماء بفرض سيطرة حازمة على الحياة اليوميّة السعودية من أجل التركيز من جديد على أهمية الحلف الذي عُقد بينهما عام ١٧٤٤[٣٢].

التطرُّف السُّني

انتشر التطرّف السُّني في المملكة السعودية بشكل كبير، حتى قبيل حادثة مكّة في العام ١٩٧٩، وكان قد بدأ بروزه في مطلع الستينيّات بعد فشله في مصر. يُعرف هذا التوجّه بالتيار السلفي، وقد اتّهم أنصارُ هذا التيّار آلَ سعود بالمساهمة في انقراض القيم الإسلاميّة الأساسية والموافقة ضمنيّاً على الفساد الذي رافق الحداثة. كما اعتبر السَّلَفيّون أن آل سعود قد خانوا واجبهم المقدّس إذ إنهم أجازوا التغريب والتساهل[٣٣]. وقد عارضوا أيضاً قرار منح الشيعة حقوقاً إضافيّة مبرِّرين ذلك بأنهم يتّبعون تعاليم السنّة الصارمة. وعندما بدأت حكومة الرياض بتحسين العلاقات مع الشيعة في أواخر الثمانينيّات ومطلع التسعينيّات، خشي المتطرّفون السنّة أن يؤدّي الاتّفاق بين العائلة الحاكمة والأقلية الشيعية إلى استفراد التيار السلفي ومعاقبته[٣٤].

---

(٣٢) راجع:

Pierre Heim, 'After the Shock', *Remarques Arabo-Africaines, Brussels*, number 527, 1980, pp. 10-12;

راجع أيضاً:

Joseph A. Kechichian, 'Islamic Revivalism and Change in Saudi Arabia: Juhayman Al Utaybi's "Letters" to the Saudi People', *The Muslim World* 70:1, January 1990, pp. 1-16.

(٣٣) راجع:

R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World*, Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1985, pp. 137-148;

راجع أيضاً: Plascov, *op .cit.*, p. 19.

(٣٤) «الحكومة في "مباحثات سرية" مع الشيعة»، **القدس العربي**، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٣، ص ١.

في أعقاب الحرب من أجل تحرير الكويت، قام المتطرّفون السنة في وجه العائلة الحاكمة مرّة أخرى، إذ إن السلفيين المحصّنين في منطقة القصيم طالبوا بإصلاحات في السياسة الداخليّة وانتقدوا اعتماد حكومة الرياض على القوات الغربيّة[٣٥]. في أيار/مايو ١٩٩٣، أعلن السلفيّون عن تأسيس جماعة تعنى بحقوق الإنسان - «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» - تهدف إلى القضاء على الظلم، ومساندة المقموعين، والدفاع عن الحقوق التي تقضي بها الشريعة في المملكة[٣٦]. جاء الردّ الرسمي على هذه اللجنة سريعاً. فلم يكن أيّ من العائلة الحاكمة أو العلماء على استعداد لمجابهة تهديد جماعة متطرّفة من جديد في المملكة. أدان العلماء هذه اللجنة واعتبروها منظمة غير شرعيّة. وقد جاء هذا الموقف الحازم منسجماً مع تحذيرات الملك فهد - التي كشفت عن معارضته لهذه الحركات - على الرغم من دعواته المتكرّرة إلى التحلّي بمزيد من التسامح واحترام حقوق الإنسان[٣٧]. وبوشر، بالتالي، باتّخاذ إجراءات صارمة بحقّ السلفيين، خاصة بعد أن صادرت السلطات السلاح والذخائر من مخيم التدريب في منطقة عسير في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣[٣٨].

---

(٣٥) راجع:
'Crackdown on Opposition Feared After Alleged Attack', *Al-Quds Al-Arabi*, September 17, 1993, p. 1;

راجع أيضاً:
R. Hrair Dekmejian, 'The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia', *The Middle East Journal* 48:4, autumn 1994, pp. 627-643.

(٣٦) راجع:
'Introduction to CDLR', *CDLR Yearbook'94-'95*, London: The Committee for the Defense of Legitimate Rights, November 1994, pp. xiii-xv.

(٣٧) راجع: 'Seeds on Stony Ground', *The Economist*, June 12, 1993, p. 53;

راجع أيضاً:
Caryle Murphy, 'Saudi Arabia Bans Rights Group', *The Washington Post*, May 14, 1993, p. 35.

(٣٨) «العثور على مخيم تدريب للمعارضة السّلَفيّة»، العهد، بيروت، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٣، ص ١٦.

الاستقرار والانقسامات في صفوف القوّات المسلّحة

لم تكن أسباب الاستياء الذي واجهته العائلة الحاكمة، والذي قسَّم آل سعود، سياسيةً ودينيّة فحسب. فقد شهدت صفوف القوات المسلّحة أيضاً انشقاقات ارتبطت بأسباب داخليّة وخارجيّة. وعلى الرغم من أن الجنود كانوا يسعون إلى مزيد من الإعانات مع تطوّر القوات المسلّحة، إلا أن بعض الضبّاط قد تعرّضوا لتأثير الأيديولوجيا القوميّة العربيّة التي تضاربت مع طابع المملكة التوحيدي. ومع مرور الزمن، شكّل المسؤولون العسكريّون الشباب والقوميّون - من بينهم أعضاء من عائلة آل سعود الحاكمة - أخطر كيان معارض في المملكة، وقد حاولوا التمثّل بالانقلابات العسكريّة في البلدان المجاورة. وقفت عائلة آل سعود، على مرّ السنوات، بوجه عدد من محاولات الانقلاب، إذ استطاع كبار العائلة لجم كلّ واحدة منها، ما أدّى إلى نجاح حكومة الرياض بإخضاع الثورات العسكريّة وترسيخ حكم آل سعود.

الثورات في الخمسينيّات

كانت سائر الأجهزة العسكريّة السعوديّة في أوّل عهدها في الستينيّات، فلم تكن تتمتّع بالهيبة ضرورية، وكان الحرس الوطني يضاهيها قوّة. إلا أن انطلاقة المؤسّسات كانت جيّدة، وهي قد زوّدت البلاد ببنية عسكريّة، بغض النظر عن مدى فعاليتها. أمّا الحدث الذي أثار التحديات العسكريّة الداخلية فكان قرار الملك سعود في العام ١٩٥٤ دعوةَ بعثة مصرية عسكرية لتحلّ محلّ المستشارين الأميركيين[٣٩]، فنظّم «الضباط السعوديون الأحرار» انقلاباً فاشلاً بعد مضيّ بضعة أشهر كحركة معادية للأميركيين برزت في الصفوف العسكريّة. وفي ربيع ١٩٥٥، أُوقف عدد كبير من الضبّاط فتمّت محاكمتهم ونُفِّذت بحقّهم عقوبة الإعدام. وقد اتّضح من هذه المحاكمات أن القادة كانوا يخطّطون لخلع الملك واستبدال الملكيّة بحكومة جمهوريّة.

لم تكن هذه المحاولة هي الوحيدة. ففي العام ١٩٥٥، طالبت قبيلة الرّث في

(٣٩) راجع: Abir, *op. cit.*, p. 77.

شمال شرق منطقة جيزان - في مركزها في جبل قاها - بالمزيد من الحقوق الدينيّة. قابلت حكومة الرياض هذه المطالب بإرسال طائرات من القوات الجوية إلا أنها فشلت في إخضاع هذا التمرّد الذي كان يحظى بدعم حوالى ١٢ ضابطاً من الصفوف العسكريّة[٤٠]. فتبيّن أن التنافسات ضمن العائلة الحاكمة كانت تؤثّر في التطوّرات التي تحصل في القوات المسلّحة.

تجدر الإشارة إلى أن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، حين سعى إلى إنشاء القوات المسلّحة - ظاهرياً بهدف التصدّي للخطر المتزايد الناتج عن الأعداء الإقليميين -، كان يسعى أيضاً إلى حماية سلطته الشخصيّة من الأمراء المنافسين[٤١]. إلا أن محاولة الانقلاب التي جرت في العام ١٩٥٤، نبّهت آل سعود لوجود مشاكل خطيرة في الأجهزة العسكريّة. فقد ارتاب الملك سعود بالقوات المسلّحة العادية، وإن كان بعض العناصر القوميّين قد صمد بوجه عمليّات التطهير المتكررة، فاستمرّت العمليّات المعادية للملكيّة. في الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٩، تمّ توقيف الآلاف - وقد أُعدم البعض - بتهمة التخريب والتمرّد، وقد ارتبطت توقيفات عديدة بالصراع بين الأمراء على السيطرة على القوات المسلّحة.

تمرُّد القوات الجوية السعوديّة (١٩٦٢)

ازداد عدد الضبّاط السعوديين الذين اقتنعوا بالانضمام إلى حركة «الضبّاط الأحرار» بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢، وذلك إثر تأسيس الجمهورية العربية المتحدة. ففي العام ١٩٥٨ على سبيل المثال، تظاهر عدد من الجنود والضبّاط احتجاجاً على إنهاء خدمات البعثة العسكريّة المصرية في المملكة العربية السعودية[٤٢]. وكما كان متوقّعاً، استمرّ التعاطف مع عبد الناصر بين الصفوف العسكرية حتى قيام الثورة في اليمن في العام ١٩٦٢، حين نمّت القوات العسكرية السعودية عن ولاء لعبد الناصر يفوق ولاءها لآل سعود. بين الثاني والثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢،

---

(٤٠) راجع: Safran, *op. cit.*, p. 81.

(٤١) راجع: Safran, *ibid.*, p. 104.

(٤٢) راجع: Abir, *op. cit.*, pp. 83-84.

انضمّت أربع مجموعات من القوات الجوية إلى مصر، محمَّلة بالسلاح للقوات المتمرّدة[٤٣]. ونتيجة لذلك، عاقبت العائلة الحاكمة سائر القوات الجوية، وطلبت حكومة الرياض من واشنطن حراسة المجال الجوي السعودي[٤٤]. وتكرّرت حوادث من هذا القبيل بعد مرور شهر واحد، لكن على نطاق أخطر وأعمق. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، اكتشف حرس القصر مؤامرة كانت تحاك ضد الملكية السعودية، إذ كان عدد من الطيارين في القوات الجوية السعودية - وكلّهم أمراء من العائلة الحاكمة - يخطّطون لانقلاب في الرياض. إلا أن المتآمرين فرّوا إلى مصر قبل التمكّن من توقيفهم. ولمرّة جديدة، أنزل الملك سعود العقوبة بالأسطول الجوي كلّه، وأمر بنزع مخزون مدفعيات الدبّابات التابعة للحرس الملكي[٤٥]. شعر الأمراء المتقدّمون في العائلة بالحرج إزاء حجم هذه التطوّرات وجوهرها، فاندفعوا لمواجهة الانشقاقات التي كانت تبرز في صفوفهم، وكان لذلك دور في الخلاف بين الملك سعود وولي العهد، الأمير فيصل.

مؤامرات وانقلابات (١٩٦٩-١٩٧٧)

لم تكن السعودية محصّنة تجاه الثورات التي كانت تقوم في البلدان العربية الأخرى، كما يتّضح لنا من الأحداث التي حلّت بالبلاد في تلك الفترة. فمع انتشار الاضطرابات في المنطقة، تمكّن الضبّاط العسكريون من قلب الأنظمة المحافظة في ليبيا والسودان والصومال. في حزيران/ يونيو وتمّوز/ يوليو ١٩٦٩، اجتمع كلٌّ من المناصرين العسكريين للجبهة الشعبية الديموقراطية والجبهة الوطنية لتحرير السعودية واتّحاد القوات الديموقراطية في المملكة، وقاموا بالتخطيط لانقلاب جديد. كان من بين المخطّطين هذه المرة ٦٠ ضابطاً من القوات الجوية ومدير الأكاديمية العسكرية الجوية في الظهران. كانت الخطة تقضي بالهجوم على الملك والأمراء النافذين من خلال قصف القصر الملكي قصفاً جوياً، ثم إعلان قيام جمهورية الجزيرة العربية.

(٤٣) راجع: Gause, *op. cit.*, p. 60.
(٤٤) راجع: Mordechai Abir, *Oil, Power and Politics*, London: Frank Cass, 1974, pp. 53-54.
(٤٥) راجع: Powell, *op. cit.*, pp. 247-248.

وقد كان إلى جانب هؤلاء الضبّاط عدد من القادة السابقين لمواقع عسكرية. على إثر هذه المؤامرة، تمّ توقيف مئات الضباط، كما شُلّت أيضاً حركة الطيران العسكري لأسابيع عديدة. وحتّى عند استعادة حركة الطيران، بقيت الطائرات بدون ذخيرة لفترة من الزمن[٤٦].

لا شكّ في أن السلطات السعودية قد تلقّنت درساً من محاولات الانقلاب هذه. ولمواجهة حالات مشابهة، بدأت حكومة الرياض ببرنامج مكثّف لإعادة صقل جهاز الاستخبارات. أَوْلَى هذا البرنامج اهتماماً خاصاً بالحرس الوطني[٤٧]، كما بوشر بالتدقيق في خلفيات الأجانب الراغبين في الدخول إلى المملكة السعودية واستبدال العمّال العرب بعمّال آسيويين من غير العرب كلّما كانت الفرصة مؤاتية. وقد أيّد العلماء البارزون هذه القرارات[٤٨].

ليس مستغرَباً أن تكون محاولة الانقلاب التي تمّت في العام ١٩٦٩ قد أطلقت سلسلة من النقاشات بين أعضاء العائلة الحاكمة حول موضوع مستقبل القوات المسلّحة. فقد أعلن فريق بزعامة عدد من الأمراء المحافظين عن معارضتهم للبرامج الحديثة، وشدّد الأمير عبد الله على وجوب الاعتماد على الحرس الوطني، لا

---

(٤٦) يؤكد آفي بلاسكوف أنه تمّ توقيف حوالى ثلاثمئة ضابط في العام ١٩٦٩. راجع:
Plascov, *op. cit.*, p. 96;
في المقابل يفيد ج. ب. كيلي أنه تمّ إعدام مئة وخمسة وثلاثين جندياً (بين ضباط ومتطوعين في الجيش والقوات الجوية) وحُكم على ثلاثمئة وخمسة بالسجن المؤبّد. كما أن هناك حوالى سبعمئة واثنين وخمسين ضابطاً وجندياً ومدنياً ممن حُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة. راجع:
J. B. Kelley, *Arabia, the Gulf and the West*, New York: Basic Books, 1980, p. 271;
أخيراً، يؤكّد ويليام باول أنه تمّ كشف الخطة بأكملها عندما تغلغلت قوات أمن سعودية خاصة إلى نسيج المنظمات فقامت بعدة توقيفات داخل المملكة وصولاً إلى إنكلترا. راجع:
Powell, *op. cit.*, pp. 349-350;
راجع أيضاً: Abir, *op. cit.*, p. 116.

(٤٧) تيسير خالد، «الوضع في السعودية وآفاق التطور: الوكالات، اتخاذ القرارات السياسية والدور الخاص»، **السفير**، بيروت، ١ شباط/فبراير، ١٩٨١ ، ص ١٥.

(٤٨) راجع: Abir, *op. cit.*, p. 119.

القوات المسلّحة، لتأدية مهمّات معيّنة. وقد استنتج فريق آخر، كان على رأسه الملك فيصل والأمير سلطان والأمير فهد، أن محاولة الانقلاب ليست مبرّراً للعدول عن مشروع تحديث القوات المسلّحة وتوسيعها. وقد ازدادوا تمسّكاً برأيهم هذا بعد إعلان لندن قرارَها الانسحابَ من الخليج الفارسي في العام ١٩٧١، ممّا قد يخلق فراغاً عسكرياً في المنطقة[٤٩]. كما أن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قد استفزّت القوات العربية، فأدّى المأزق الذي وجدت نفسها فيه إلى إطلاق جهود التحديث من جديد في المنطقة، فبدأت القوات السعودية منذ ذلك الحين بمسيرتها التطويريّة.

في صيف ١٩٧٧، شاع الخبر بأن المسؤولين السعوديين قد اكتشفوا محاولة انقلابية أخرى، خطّط لها موظّفون في القوات الجوية في منطقة تبوك. في هذه الحادثة، اعتمدت السلطات على الاستخبارات العسكرية المصرية والأردنية لقمع التمرّد المزعوم[٥٠]. تمّ توقيف كافة الطيارين باستثناء ثلاثة استطاعوا الهرب إلى العراق، وقد حُدِّدت مدة الطيران لفترة من الزمن بثلاثين دقيقة فقط وبدون أيّة ذخيرة. ولاجتناب ثورات أخرى، ضاعفت العائلة الحاكمة أجور العاملين في الخدمة المدنية والجنود والضبّاط، كمحاولة لإعادة إحلال النظام في صفوف المنشقّين[٥١].

القوات المسلّحة في الحرب من أجل الكويت

استمرّ التوتّر الداخلي سائداً طوال السبعينيات والثمانينيات، إلا أن الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ بدّل نظرة العائلة الحاكمة إلى القوات المسلحة بشكل دائم. فعند مواجهة هذا الخطر الوشيك، جهّز الضبّاط السعوديون جنودهم وأعدّوهم لتوقّع الأسوأ، وقد نجحوا في كسب التأييد لسياستهم الجازمة - إخراج العراق من الكويت والبقاء في السلطة -. تطوّع آلاف السعوديين في الجيش وقوى الأمن الداخلي قبل تفجُّر العدوان في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ولأول مرة منذ

---

(٤٩) راجع: Abir, *op. cit.*, pp. 119-120.

(٥٠) راجع: Keley, *op. cit.*, p. 271.

(٥١) راجع: Abir, *op. cit.*, p. 144.

الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، رحّبت السعودية بالمتطوّعين الشيعة في صفوف جيشها[٥٢].

ومن التغييرات الجذرية الأخرى، سماح حكومة الرياض بإشراف أجنبي على فرقها في العام ١٩٩٠، واتّخاذ خطوة أكثر جرأة قضت بمنح القادة الأميركيين حقّ السيطرة الكاملة على القوات السعودية خلال قيام أيّ اعتداء. في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، استعرض الملك فهد أكثر من خمسة آلاف فرقة من قوات الائتلاف الدولية التي تجمّعت قرب الحدود مع الكويت. وقد انضمّ إلى الملك وزير الدفاع الأمير سلطان، والجنرال الأميركي نورمان شوارتزكوبف، قائد قوات الائتلاف الدولية المناهضة للعراق[٥٣]. وعلى الرغم من تأكيد العكس، لعبت القوات المسلّحة السعودية دوراً ناشطاً في الحرب، فلقد نفّذت وحدات القوات الجوية الملكية السعودية حوالى ٦٪ من العدد الإجمالي للغارات التي أجرتها قوات الائتلاف[٥٤]. وعلى الرغم من فعاليتها المحدودة، كانت مشاركة القوات الجوية الملكية السعودية منتظمة وجيّدة. نفّذ الطيّار عايد شمراني أُولى العمليات الناجحة التي قامت بها القوات السعودية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، حين أسقط طائرتين عراقيتين كانتا تحلّقان فوق المياه الإقليمية السعودية. وعلى الرغم من أن السعوديين قد استفادوا من النصر المشترك ضدّ العراق، فإن حرب ١٩٩١ كانت بمثابة تحذير للعائلة الحاكمة وتنبيه لها إلى حجم النقص والعجز اللذين تعانيهما القوات المسلّحة. فقد جاء في الخطاب الذي وجّهه الملك فهد إلى الأمة في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩١:

> بالنسبة إلى قضيّة إعادة بناء القوات المسلّحة، ونظراً إلى الاستنتاجات

---

(٥٢) راجع:
'Saudis Welcome U.S. Troops to Stop Saddam', *Reuters Library Report*, August 29, 1990.

(٥٣) راجع:
'Saudi King Fahd Shares Bush Peace "Instinct" ', *Reuters Library Report*, January 6, 1991.

(٥٤) لتحليل معمّق راجع:
Fred Frostic, *Air Campaign Against the Iraqi Army in the Kuwaiti Theater of Operations*, MR-357-AF, Santa Monica, California: RAND, 1994.

التي يجب تعلّمها من حرب الخليج وخبرة قوّاتنا، التي قاتلت بشكل جيّد، ونظراً إلى الواقع الذي نعيشه اليوم، اتّخذنا في المملكة العربية السعودية قراراً بالمباشرة بتعزيز قواتنا المسلّحة وتوسيعها، وذلك من خلال تزويدها بأحدث الأسلحة البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى تجهيزات عسكرية وتقنية متطوّرة[٥٥].

لقد شكّلت هذه التعليقات نقطة انطلاق رئيسيّة بالنسبة إلى السعوديّة، فقد تبيّن أن المملكة أدركت وجوب تحمّلها مسؤوليتها الأمنيّة بدلاً من الاعتماد على القوات الخارجيّة. فسعى المخطّطون العسكريّون السعوديّون إلى مضاعفة عدد المجنّدين، وتأمين الأسلحة والمعدّات اللازمة، وإطلاق برامج تدريبيّة صارمة لتهيئتهم لمواجهة أيّ احتمال قد يطرأ. وعلى الرغم من هذه الواقعيّة الجديدة، فقد أعلن وزير الدفاع، الأمير سلطان، عن رفضه لمبدأ التجنيد الإلزامي.

في حزيران/يونيو ١٩٩١، خلال زيارة قام بها الأمير سلطان إلى قاعدة الملك فيصل الجوية، كشف وزير الدفاع عن عدم إمكانيّة المملكة لاستيعاب عدد كبير من المجنّدين نظراً إلى قدرة الاستيعاب المحدودة في مراكزها التدريبيّة. وقد عبّرت تعليقاته عن تخوّفه من أن يشكّل الجيش القائم على التجنيد الإلزامي أرضاً خصبة لقوات المعارضة[٥٦]. واللافت للنظر، أن هذه المخطّطات قد أهملت وضع الحرس الوطني. يصعب التأكّد ممّا إذا كان الأمير عبد الله قد تُرك خارج المخطّط - نظراً إلى معارضته الملك في موقف المملكة السعوديّة وسلوكها خلال الحرب -. لكن، لا بدّ من ملاحظة عدم الاكتراث الذي لقيه جهازه الحيوي في وقت تفاقمت فيه التحديات. فقد تبيّن أن العداء وانعدام الثقة اللذين تميّز بهما موقف الحكومة

---

(٥٥) راجع:

'King Fahd Bin Abdul Aziz Al Saud on the Occasion of Eid Al-Fitr', April 15, 1991, in 'King Fahd Speaks on War Outcome, Government', *FBIS-NEA-91-073*, April 16, 1991, p. 11.

(٥٦) راجع:

'Conscription ruled out again', *CR-SA*, no. 3, 1991, pp. 12-13.

السعودية من البلدان العربيّة الأخرى في تلك الحقبة، قد أثّرا كثيراً في وضع الأمير عبد الله[٥٧].

تصوُّرات أمنيّة

انتقل حلم الملك عبد العزيز بإنشاء «أمّة» تضمن استمرار حكم آل سعود، إلى ذريته. فمنذ العام ١٩٣٢، حافظ آل سعود على حكم البلاد، على الرغم من التحدّيات العديدة التي عصفت بحكمهم. إلا أن نوعاً من الاستياء ظلّ شائعاً في أوساط الشعب السعودي، وقد شكّل في بعض الأحيان تهديداً مباشراً لحكومة الرياض. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ على سبيل المثال، حاول أحد المسلّحين اقتحام مقرّ محكمة في الرياض، فأطلق النار وجرح عدداً من المارة. ارتبط المسلّح، كما أُشيع عندها، بمجموعة متطرّفة بدون تحديد هويّتها[٥٨]. وقد هزّت البلاد حوادث مماثلة بشكل منتظم، فوقع انفجار خطير في أحد مراكز الحرس الوطني في الرياض (١٩٩٥) وأسفر عن عدد من القتلى، بالإضافة إلى الانفجار في أبراج الخبر (١٩٩٦) قرب الظهران، الذي أودى بحياة سعوديين وأميركيّين[٥٩]. وبما أن العائلة الحاكمة لا تستطيع الوقوف مكتوفة اليدين أمام هذه المحاولات لإضعاف سيطرتها، واجهت حكومة الرياض هذه التحديات بالخطوات التالية:

- استيعاب عدد أكبر من الزعماء الدينيين؛
- التسامح في معاملة الشيعة في المنطقة الشرقيّة؛
- منح القوات المسلّحة المزيد من الإعانات.

(٥٧) راجع:
'Prince Sultan is playing a prominent role-in contrast to Crown Prince Abdallah', *CR-SA*, no. 1, 1992, p. 9.

(٥٨) راجع:
AL-Quds Al-Arabi, September 17, 1993, p. 1, in 'Crackdown on Opposition Feared After Alleged Attack', *FBIS-NES-93-184*, September 24, 1993, p. 10.

(٥٩) راجع:
Geoff Simons, *Saudi Arabia: The Shape of a Client Feudalism*, New York: St. Martin's Press, 1998, pp. 328-335.

في الوقت نفسه، وفي حين واجه آل سعود عدداً من التهديدات الخارجيّة - التي أثّرت في نهجها الدفاعي بعد الحرب من أجل الكويت -، خفّ اعتماد الرياض على واشنطن والقوى الغربيّة الأخرى. إلا أن العراق وإيران قد احتفظا بموقفهما المتوعّد حيال المملكة. ضغطت اليمن على الزعماء السعوديين لقبول معايير حكم أكثر ديموقراطية، وذلك لاجتناب انعكاسات الثورات الداخليّة(٦٠). إزاء هذه التطوّرات البالغة في المنطقة، اعتمدت العائلة الحاكمة النهج التالي:

- الاستمرار في الاعتماد على المصادر الغربيّة في الشؤون الدفاعيّة؛
- لجم العراق واستيعابه، بانتظار سقوط قيادته «الوشيك»؛
- استرضاء إيران، ومحاولة تهدئتها خشية حرمانها الرياض من حقّ رعاية الحرمين الشريفين؛
- التعاون مع مجلس دول الخليج لتعزيز الدفاع في المنطقة؛
- التفاوض على اتفاق دفاعي متبادَل مع مصر.

يجدر، هنا، التوقّف عند نظرة الرسميين السعوديين إلى التهديدات الداخلية والخارجيّة التي واجهتها المملكة إثر الحرب من أجل الكويت. لذلك، بهدف التوضيح، ارتأينا بحث أربع مسائل تحديداً: المعارضة الداخليّة لآل سعود: الدينية والعلمانية؛ والتهديدين الخارجيين: العراقي والإيراني.

المعارضة الدينيّة

بعد الحرب من أجل الكويت في العام ١٩٩١، واجهت حكومة الرياض نشوء حركة إسلاميّة تدعو إلى تغيير شامل في الحياة السياسية والاجتماعية في المملكة. ومع أن دعوة كهذه بدت غير ضرورية في بلد تقوم شرعيّته بالكامل على أساس الشريعة الإسلاميّة، ويتّخذ من القرآن دستوراً ويستبعد كلّ أشكال الديموقراطيّة، إلا أن المستغرَب هو ردّ النظام على هذه المقترحات. ظهر الخطر الديني على مستويين

---

(٦٠) راجع:
Joseph A. Kechichian, 'Trends in Saudi National Security', *The Middle East Journal* 53:2, spring 1999, pp. 232-253.

مختلفين: أولا بين رجال الدين أنفسهم؛ وثانياً بين رجال الدين وآل سعود.

أبدى عدد من الزعماء الدينيّين البارزين معارضتهم حيال مستقبل المملكة السياسي، كما أن حالة الجهاز الدفاعي فيها أظهرت أن كافة استثمارات الحكومة وجهودها في هذا الصدد قد ذهبت سدى. في الوقت نفسه، حاول بعض رجال الدين الأصغر سنّاً إعادة النظر في تعاليم الزعماء المتقدّمين فعارضوها، واعتبروا هؤلاء الشيوخ منصاعين لآل سعود الذين «أفسدوهم». ولكن، كيف تمّ التعبير عن هذا التحدي الديني في الماضي القريب، وما هو تأثيره في المستقبل؟

يمكن إرجاع مصادر التحدّي الإسلامي إلى خطابَي مطالب (عريضتين) وُجّها إلى الملك فهد من قبل مجموعة من العلماء والمفكّرين في أيار/مايو ١٩٩٢. دعا أوّل خطاب إلى إنشاء مجلس مستقلّ للشورى، يكون من صلاحيّاته البتُّ في الشؤون السياسية الداخليّة والخارجية، بهدف تحقيق المساواة بين كافة السعوديين أمام القانون بغضّ النظر عن منزلتهم ووضعهم، وإعادة توزيع المال العام، ومحاسبة سائر المسؤولين، والتزام أكبر بالقيم الإسلاميّة[٦١]. أمّا العريضة الثانية (١٠٧ تواقيع)، فقد توسّعت في هذه المطالب، لافتةً النظر إلى سوء الإدارة العامة والفساد. تميّزت هذه العريضة عن الأولى بجرأتها الأكبر، وقد قدّمت توصيات إصلاحيّة مفصّلة، منها منح رجال الدين دوراً أكبر في صنع القرارات، والدعوة إلى تخفيض نفقات الحكومة. كما ركّزت توصية أخرى على الحاجة إلى القضاء على التأثيرات الحضاريّة الغربيّة (مثل الحدّ من الحصول على هوائيّات عبر الأقمار الصناعية)، والحدّ من الاتّصال بالغرب (خاصة في ما يتعلّق بشراء الأسلحة)، وتعزيز العلاقات مع البلاد المسلمة المماثلة[٦٢].

(٦١) «خطاب مطالب مرفوع إلى الملك فهد في المملكة العربية السعودية من قبل علماء دينيين وأساتذة جامعيين»، (باللغة العربية وبخط اليد). تم نشر نسخة من هذه الرسالة، برغم عدم تطابقها مع الأصلية، في صحيفة الشعب المصرية؛ راجع:

'Intellectuals Demand Reforms in Letter to King', *FBIS-NES-91-100*, May 23, 1991, pp. 21-22;

حملت هذه الرسالة اثنين وعشرين توقيعاً. راجع الملحق الثاني عشر.

(٦٢) «خطاب مطالب إلى الملك» (بالعربية)، أيلول/سبتمبر، ١٩٩٢، أربع صفحات (بخط اليد).

كان العديد من الموقّعين على هذا الخطاب رجال دين - أئمّة، وخطباء، وقضاة ومحامي شرع، ومعلّمين - من نجد، وخاصة من الرياض، مهد حركة الموحّدين والقاعدة التقليديّة لآل سعود. من أبرز الخطباء كان سلمان الأوحد وسفر الحوالي، اللذان شكّلا تحدّياً مباشراً للسلطات الحكومية. في العام ١٩٩٣، أعلنوا عن تأييدهم لـ «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» التي كانت تدعو إلى تغييرات سياسية جذريّة في المملكة[٦٣]. إلا أن جوهر الخطابين كان المطالبة بتغيير البنية السياسية الأساسية في السعودية، ونقل مقدار هام من السلطة من عائلة آل سعود الحاكمة إلى نخبة معيّنة من رجال الدين المتزمّتين. كان معظم رجال الدين هؤلاء من الشباب وقد عارضوا أيضاً العلماء المتقدّمين في المملكة إذ اعتبروا هؤلاء من الموالين لآل سعود. بعبارة أخرى، فقد أشار رجال الدين الشباب إلى وجود شرخ بينهم وبين أعضاء من المؤسسة الدينية التي كانت تضمّ شخصيّات دينيّة مشبوهة[٦٤].

ردّة فعل آل سعود

لقد أدانت هيئة كبار العلماء، كما كان متوقّعاً، هاتين العريضتين بصفتهما مضلّلتين ومسبّبتين للشقاق. رفض سبعة علماء فقط توقيع الردّ الرسمي، فدفعوا للاستقالة بسبب تراخيهم، وتمّ استبدالهم بدم جديد أكثر تحرّراً. واللافت للنظر هو أن مجلس الشورى الذي طال انتظاره قد افتتح أخيراً في أواخر كانون الأول ١٩٩٣، كاستجابة حذرة من حكومة الرياض للضغط المتزايد للمشاركة السياسية. كانت غالبية

---

(٦٣) راجع: Dekmejian, 'The Rise of Political Islamism', pp. 638-643.

(٦٤) مقابلة مع الشيخ صالح اللهيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى، الرياض، في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧. كان الشيخ اللهيدان صريحاً في ملاحظاته. أولا، شدد على وجود تطابق في وجهات النظر السياسية بين العلماء وآل سعود.
ثانياً، أشار إلى أن العودة والحوالي «دجالان» لا يمكن الوثوق بهما. (أقل ما يمكن قوله أن هناك اختلافاً في وجهات النظر). ثالثاً، أشار إلى أن الخلافات بين العلماء المتقدّمين والأصغر سنّاً ليست إلا شكلية ولا تمس الجوهر. أخيراً، وفي تغيير واضح للعيان، شدّد الشيخ على أهمية هيئة كبار العلماء، موضحاً، على سبيل المثال، أن هذه الهيئة أعطت الإذن للحكومة بإدخال قوات أجنبية إلى البلاد في العام ١٩٩٠. وذهب أبعد من ذلك قائلاً إن العلماء يدعمون آل سعود ويشكّلون القوة المشرّعة لوجودهم.

أعضاء المجلس المعيَّن من التكنوقراطيين والأكاديميّين الذين تلقّوا علومهم في الغرب، إلى جانب بعض رجال الدين البارزين الذين يُشهد لولائهم. وقد أُبعد عن هذا المجلس، الذي أصبح اليوم مؤسّسة موالية للحكم، معظم الإسلاميين الذين كانوا ينتقدون النظام[٦٥].

واجه آل سعود التحدّي الإسلامي بمزيج من التردّد والاسترضاء. فقد كان من شيم الملك فهد اجتناب المواجهة. كما أن إسراف العائلة الحاكمة في حين كانت البلاد تعاني من مشاكل خطيرة في الموازنة، قد أضعف النظام وجعله عرضة للانتقادات. إلا أن آل سعود قد سعوا إلى التعويض من خلال تديّنهم، ورفضهم الدعوة إلى الإصلاح، وإثارة القوى الدينية بعضها على بعض. على الرغم من نجاح هذا النهج في السابق، فإن الثورة الإيرانيّة قد عبّرت بشكل واضح عن أن الأنظمة الملكيّة، مهما علا شأنها، لا يمكن أن تدوم في السلطة ما لم تتكيّف مع التطوّرات والتغيّرات[٦٦]. من مصلحة آل سعود أنهم قد تكيّفوا، لكن فقط بقدر ما فرضت الضرورة عليهم ذلك.

المعارضة المدنية

في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، قام ستة رجال دين سعوديين بارزين بتحدّي آل سعود إذ أعلنوا عن إنشاء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة». اقتضت مهمّتهم «النضال من أجل القضاء على الظلم وإعادة إحياء الحقوق الشرعيّة، والسهر على حفظ حقّ الشعب بالتعبير عن آرائهم بحرية والعيش بشكل شريف وكريم في بيئة يسودها العدل والمساواة»[٦٧]. أمّا سبب تحرّكهم فهو، كما أعلنوا، رغبتهم «بوضع حدّ للانحلال

---

(٦٥) راجع:

R. Hrair Dekmejian, 'Saudi Arabia's Consultative Council', *The Middle East Journal* 52:2, spring 1998, pp. 204-218.

(٦٦) يستخلص أحد مراقبي تطور الأحداث في المنطقة أن الأُسر الحاكمة تستمر أكثر مما هو متوقع عادة. راجع:

Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany: State University of New York Press, 1999.

(٦٧) راجع: 'Communiqué Number 3', *CDLR Yearbook '94-'95*, pp. 9-10.

الاجتماعي»[٦٨]. لقد أيّدوا الإصلاحات الصادقة. لكن على الرغم من لهجتهم المعتدلة بشكل عام، عمدت حكومة الرياض إلى صرف الستة من مناصبهم الرسميّة وتوقيفهم وإخضاعهم لاستجوابات وتحقيقات صارمة. بعد مرور بضعة أشهر، غادر الناطق الرسمي باسم اللجنة، الدكتور محمد المسعري، خلسةً عبر اليمن، وسافر من صنعاء إلى لندن حيث طلب حقّ اللجوء السياسي. وقد باءت كافة مساعي الملك فهد لإقناع رئيس مجلس الوزراء البريطاني حينها، جون مايجور، بطرده من بريطانيا، بالفشل.

كان المسعري أستاذاً في الفيزياء، وكانت له لحية طويلة إلا أنه كان دمث الأخلاق. كان يتمتّع بشخصيّة ساحرة، مثل أيّ إنسان سعودي فخور ومعتزّ بنفسه. تميّزت البلاغات الرسميّة الصادرة عن اللجنة في عهد زعامته بالاحتراف. فقد كانت ترسل المعلومات عن القمع الممارَس في المملكة وفساد العائلة الحاكمة، خاصةً خضوعها للسياسة الغربيّة، بشكل روتيني بالفاكس إلى آلاف الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، وحتّى داخل المملكة. كما أن هذه البلاغات كانت تُرسَل عبر الإنترنت، أي أنه كان يطّلع عليها أيّ شخص مهتمّ بشؤون السعوديّة.

لا شكّ في أن النجاح النسبي الذي لقيته «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» كان إحدى النتائج المباشرة للحرب من أجل الكويت التي ألحقت الأذى بالمجتمع السعودي. فإن وجود حوالى ٥٠٠ ألف جندي غير مسلم على أشرف الأراضي في الإسلام، وعجز المملكة عن حماية نفسها - على الرغم من البلايين التي أُنفقت على التجهيزات الغربيّة - بالإضافة إلى الهجوم الذي نُفِّذ على العراق، وهو دولة عربيّة نظيرة، قد أدّت إلى طرح تساؤلات عديدة في صفوف القوميين السعوديين. وقد عبّر زعماء اللجنة عن أن عدداً كبيراً من السعوديين كانوا يناقشون بشكل علني

(٦٨) من المهم الإشارة إلى أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» لم تنعت نفسها أبداً بأنها منظمة دينية على الرغم من أن مؤسسيها هم من الوجوه الدينية البارزة. في الواقع، يجب اعتبار «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» جماعة علمانية (بالمفهوم السعودي) لسببين: أولا، لأنها عرّفت عن نفسها كمنظمة قومية هدفها القيام بإصلاحات سياسية؛ ثانياً، لأنها بقيت على مسافة بعيدة من مملكة العلماء.

الوقائع الموضوعيّة التي واكبت حرب الكويت، معترفين بأن غالبية الذين أيّدوا الملك فهداً إنما كانوا يخشون صدّام حسين. ومع نهاية الحرب، تمّ طرح مسائل دقيقة مثل ضرورة الاعتماد على الغرب في مسائل الدفاع.

استفادت اللجنة من هذه الشكوك وهذا الاستياء، إذ إنها قد تزعّمت معارضة العائلة الحاكمة في كافة أنحاء العالم[٦٩]. بدت هذه اللجنة على اطّلاع واسع، ممّا دلّ على وجود شبكة فعّالة من المناصرين داخل المملكة السعوديّة، إلا أنها لم تكن مكثّفة بالقدر الذي أشير إليه. كان زعماء اللجنة يتحدّثون بشيء من الانتفاخ عن الانهيار الوشيك لعائلة آل سعود الحاكمة، ممّا ضايق طبعاً كافة أعضاء هذه العائلة. وقد أشار الدكتور المسعري إلى احتمال وقوع تغيير مفاجئ، إن نتيجة لوفاة الملك فهد أو بسبب تدهور اقتصادي شديد قد ينتج عن انخفاض أسعار البترول[٧٠]. كما افترضت اللجنة أربعة سيناريوهات لمستقبل البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السيناريوهات كانت معروفة من قبل الأمراء الأصغر سنّاً الذين كانوا يناقشونها علناً، مع بعضهم البعض ومع الزوّار.

اقتضى أول سيناريو قيام مواجهة بين العائلة الحاكمة والمعارضة الإسلاميّة. وتوقّع أنه مع تفاقم الصراع بين الطرفين، تتدخّل الأجهزة العسكريّة لتنظيم انقلاب. ويعتقد المسعري أن ظروفاً كهذه قد تستدعي تدخّل الجيش (مع دعم الولايات

---

(٦٩) كان هناك في السعودية عناصر أكثر راديكالية من «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». مثلاً، هناك «لجنة الإرشاد والإصلاح» التي كان يرأسها رجل الأعمال الثري أسامة بن لادن، الذي كان أول سعودي يُجرَّد من جنسيته في شباط/فبراير ١٩٩٤. ونقلاً عن مدير اللجنة، خالد الفواز، فقد كان العديد من السعوديين وعلى مر السنين «يعتقدون أن العرائض الشخصية قد تحقق الغرض المنشود»، ويتابع قائلاً «في السبعينيّات، كان من الصعب تنظيم تجمعات عامة والقيام بخطوات جماعية، إذ لم يكن هناك من حاجة تدفع المواطن السعودي إلى الانضمام إلى أي جماعة بما أن كل سعودي يستطيع الوصول إلى أي مسؤول مهما علا شأنه بمن فيهم الملك». في هذه التجمعات العامة، يمكن للمواطن أن يرفع عريضة إلى الحاكم. وحتى لو لم تؤخذ خطوات سريعة، يبقى على الأقلّ الوعد برفع الظلم. ولكن مع مرور الوقت، خاصة بعد تدهور صحة الملك، بدأ هذا الأمر ينحسر شيئاً فشيئاً.

(٧٠) مقابلة مع الدكتور محمد المسعري، الناطق باسم «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، لندن، ٦ شباط/فبراير، ١٩٩٥.

المتّحدة) أو الحرس الوطني (مع دعم بريطانيا) لإنقاذ الموقف. ولا بدّ من أن تنشأ عن هذا السيناريو حكومة لن ترحّب بـ«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة».

واقتضى السيناريو الثاني وصول الإسلاميين إلى السلطة. فقد توقّع المسعري ألاّ يكون هناك خيار للإسلاميين سوى فرض تدابير اقتصاديّة تقشّفية، وإن كان يتمنّى أن يتمكّن الحكم الجديد من المحافظة على وحدة البلاد. فقد تنقسم البلاد وتبدأ حرب أهليّة. كما أشار المسعري إلى أن الأمراء المنافسين كانوا يسلّحون أنفسهم ويعززون قاعدة نفوذ خاصة استعداداً لهذا الاحتمال، أو لتنازع خلافة الملك فهد. ويمكن أن تلقى الحرب الأهليّة دعماً من الخارج. لم يعتبر المسعري أن طبيعة ما يحصل في البلاد هي داخليّة فحسب، بل كان يعتقد أن السلطات الغربيّة، بما فيها الولايات المتحدة، كانت تهدف إلى فصل نجد عن الحجاز للسيطرة على المناطق الغنية بالبترول، بدون أن تولي أيّ اعتبار للإرث الديني في المناطق الشرقيّة. تتعلّق قضيّة كهذه بحكومة الرياض، وقد شدّد الأمير تركي بن فيصل، بصفته المدير العام للاستخبارات، على أنه «يجب إبقاء الإسلاميين تحت السيطرة التامة لاجتناب المشاكل التي قد يتسبّبون بها»(٧١). إلا أن بعض المسؤولين الآخرين كانوا أكثر ثقة من قدرة الدولة السعودية على الغلبة في حال قيام أيّة مواجهة(٧٢).

واقتضى السيناريو الثالث تغييراً تدريجيّاً؛ فيفوز أمير شاب ومؤمن بضرورة الإصلاح بالعرش إثر انقلاب داخل العائلة ويبدأ بإصلاح البلاد. إلا أن المسعري لم يؤمن كثيراً بهذا الاحتمال إذ إن احتمال قيام النزاع الداخلي بين الأمراء المتنافسين أكبرُ، خاصةً إذا أُخذ القرار بالانتقال إلى جيل الأمراء الشباب(٧٣).

أمّا السيناريو الرابع فهو ألاّ يطرأ أيّ تغيير. إلا أن المسعري استبعد ذلك إلا في

---

(٧١) مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل، رئيس الاستخبارات، الرياض، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧.

(٧٢) مقابلة مع الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب قائد الحرس الوطني، الرياض، في ١٢ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧ .

(٧٣) يمكن إحداث انقلاب في القصر خاصة إذا وافق أفراد العائلة المتقدّمون على ذلك. راجع الفصل الرابع.

حال تفاوضت العائلة الحاكمة مع الإسلاميين، وخفّفت قليلاً من وتيرة الاتّجاه نحو السلام مع إسرائيل، وأقصت المملكة عن الغرب، وعالجت العجز في الموازنة، وحدّت من النفقات العسكريّة (وكلّ هذه المطالب قد نادت بها اللجنة في بياناتها).

على الرغم من توقّعات المسعري المعقّدة، فإن أهداف اللجنة المعلنة قد اقتصرت على القضاء على الظلم النابع من نظام حكم آل سعود، وتخويل الشعب فرض القيود على سلطات الحكومة، ودعم استقلالية القضاء، ووضع حدّ للانتهاكات التي تُرتكب باسم الإسلام. دعا المسعري في خطاباته العامة إلى انهيار حكم آل سعود، مشدّداً على استحالة التحاور معهم مهما كانت الظروف[٧٤]. تجدر الإشارة هنا إلى قلّة الانتقادات التي طالت وليّ العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وقائد الحرس الوطني، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في البيانات الصادرة عن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة»[٧٥]. استمرّت الشائعات حول رعاية وليّ العهد ودعمه للمسعري، إلا أنه من المستحيل إثبات ذلك. فقد شدّد الناطق الرسمي باسم اللجنة على عدم شرعيّة النظام الملكي في الإسلام (مردّداً التعليقات التي تمّت بعد ومنذ الثورة الإيرانيّة التي قادها آية الله روح الله الخميني وخلفاؤه)، وعلى وجوب اعتماد النظام الديموقراطي في السعوديّة في هذا الزمن الحديث. قابل هذا النداء الأخير تصاريح الملك فهد في هذا الشأن المضادة بشكل تام، والتي اتّفق عليها معظم الأمراء المتقدّمين في العائلة. حتّى هذا التاريخ، لم يقدّم المسعري برنامجاً علنيّاً للسعودية الجديدة التي يؤمن بها، مع العلم بأنه فكّر ربّما بمشروع من هذا النوع في منتصف التسعينيّات.

---

(٧٤) لم يكن واضحاً إذا كانت للدكتور المسعري اتصالات مع بعض أفراد العائلة المالكة المتقدّمين لمناقشة مطالبه. في المقابل، كان معروفاً أنه تم توقيف والده - وهو إسلامي شهير - وابنه بالإضافة إليه، وتمت مقاضاتهم بتهمة التحريض على الفتن وحُكم عليهم بالسجن (لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة). بقي المسعري سنة كاملة في السجن (وحسب شهادته فقد خضع للتعذيب)، وبقي ابنه ثمانية أشهر. أمّا والده فقد قضى فترة أقصر: ستة أشهر مع منعه من ممارسة وظيفته (كما تمّت مصادرة بعض من كتبه «النادرة»).

(٧٥) تنتقد «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» دائماً الأمير سلطان ولكنها اكثر مرونة مع ولي العهد.
راجع: *CR-SA*, number 2, 1996, pp. 8-9.

لا شكّ في أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» تمتّعت ببعض النفوذ في السعوديّة، على الرغم من انقساماتها الداخليّة، إلا انه يصعب تقييم درجة هذا التأثير. أبرز نقاط الضعف لدى اللجنة حتّى يومنا هذا، أن هدفها لم يتجاوز معارضة الوضع الراهن، لذلك فلم تتمّ صياغة أي برنامج بديل للسلطة. وحتّى لو كان زعماء اللجنة قد «فكّروا» ببرنامج من هذا النوع، فهم لم يعبّروا عنه. لكن ذلك لا يعني أبداً أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» لم تعبّر عن جزء من أفكارها.

غالباً ما أشارت البيانات الصادرة عن اللجنة إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي أدّى إلى الامبريالية واستغلال الناس[٧٦]. كما أوردت هذه البيانات الكثير عن موقف الغرب الامبريالي، وعن وجوب قيام الغربيين في وجه حكوماتهم وزعمائهم الرأسماليين لتغيير هذا الواقع. فبالنسبة إلى المسعري، «لا يحتاج الشعب الأميركي (أو البريطاني) إلى طائرة «بوينغ» معطّلة (أو أجهزة جوية بريطانية) وما شابه ذلك، فيتمّ بيع أسلحة غير لازمة إلى السعودية فيبقى الامبرياليون في واشنطن أو لندن، (الأسياد) والطغاة في الرياض (العبيد) في السلطة». وقد شدّد المسعري على وجوب كفّ الأوليغاركيين الغربيين عن إزعاج العرب، وأن النظام الدولي، المتمثّل بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، يتألّف من مؤسّسات غربيّة، علمانيّة وليبراليّة، لا تمثّل الثقافات والمعتقدات الأخرى[٧٧]. رفضت اللجنة التعامل مع هذه المنظّمات

---

(٧٦) راجع على سبيل المثال، «الوضع المالي يستلزم تحويل عشرة مليارات وفرض رسوم جديدة على الحج»، **الحقوق**، العدد ٣٩ ، ١٥ آذار/ مارس، ١٩٩٥، ص ٢. كما أن هناك مجموعة من منشورات «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي يمكن الرجوع إليها. أولاً، هناك المجلة الأسبوعية، **الحقوق**، التي كانت تُطبَع على أربع صفحات، وكانت تُترجَم دورياً إلى الإنكليزية في ***CDLR Monitor***.

إضافة إلى ذلك، كانت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» تنشر سِيَراً ذاتية بشكل غير دوري تحت عنوان «أمير الشهر» التي تتحدث عن بعض النشاطات الفاسدة التي يقوم بها الشخص المختار. كذلك أصدرت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» البيانات. كانت محتويات هذه البيانات مختصرة وتدعو إلى العمل والمتابعة. وابتداءً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، تمّ الإعلان عن نشرها في **الحقوق**، لأنه سرعان ما ظهر ما يسمى «البيانات المضادة». كانت هذه متوفرة على صفحة «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» على شبكة الإنترنت.

(٧٧) مكالمة هاتفية مع الدكتور المسعري، ٨ شباط/ فبراير، ١٩٩٧.

التي كانت تساهم في تجويع ملايين الأطفال العراقيين، فاتّفقت بذلك مع التصاريح التي قام بها بعض الرؤساء العرب و/أو المسلمين[٧٨]. لقد ربط المسعري إذاً، بين السياسات الغربية في منطقة الخليج وتلك التي اتّبعتها حكومة الرياض، فاتّهم بذلك آل سعود بالافتقار إلى الاستقلاليّة. لقد عبّر هذا الإهمال المزعوم عن الأضرار الناجمة عن سياسات آل سعود والحاجة الملحّة إلى الإصلاح.

تأثير «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» ونفوذها

على خلاف غالبيّة التقارير الصحافيّة الغربية عن منطقة الشرق الأوسط، فقد لقيت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة» تغطية بارزة ومتعاطفة، على الأرجح بسبب تركيز المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، على تدهور وضع حقوق الإنسان في المملكة. لم يكن من المستغرَب أن ردّ عدد من الحكومات الأوروبية، وفي طليعتها بريطانيا، كان سلبيّاً إزاء هذه التغطية[٧٩]. لكن، نظراً إلى النفوذ الذي تمتّعت به اللجنة في لندن - حيث كان أعضاؤها يتّصلون بسهولة بالشبكة الإلكترونيّة السعوديّة - دعت اللجنة إلى تعبئة سياسية ضدّ آل سعود. في العام ١٩٩٥، أُطلقت أربعة نداءات للتجمّع بعد صلاة الجمعة في مساجد معيّنة، للتظاهر

(٧٨) كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، من أكثر زعماء العرب الذين دعوا إلى تغيير سياسي جذري تجاه العراق. راجع:
Douglas Jehl, 'Sheik Shares His Misgivings Over U.S. Policies', *The New York Times*, May 31, 1998, p. 5.

(٧٩) لحقت بعض المذلة بالحكومة البريطانية بعد الدعم الذي حصلت عليه «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي يقع مركزها في لندن خلال التسعينيات. عندما هاجم الدكتور محمد المسعري وسعيد أبو ريش، وهو كاتب فلسطيني نشر كتاباً قاسياً عن المملكة، علاقةَ العمل التي تربط بين مسؤول الخزينة البريطاني جوناثان أتكينز والعائلة المالكة السعودية في برنامج تلفزيوني، أثار المسعري غضبَ لندن، ممّا أوقع بين «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» والحكومة البريطانية التي اضطرّت إلى مواجهة هذه الفضائح. لكن البريطانيين، لحسن حظهم، لم يقعوا في شرك اتخاذ إجراءات صارمة بحق حركات المعارضة خوفاً من اتّهامهم بانتهاك حقوق الإنسان أو حتى برفضهم مساندة حركات ذات اتجاه ديموقراطي لصالح حكم استبدادي. في أواخر العام ١٩٩٤، تلقى محمد المسعري إشعاراً بترحيله بعد أن رفضت السلطات منحه حق اللجوء السياسي، لكن هذا الأمر بقي طيّ الكتمان.

ضدّ حكومة الرياض[٨٠]. دعت اللجنة المواطنين للتجمّع في باحات ثمانية مساجد والتعبير عن آرائهم من خلال التظاهرات[٨١]. أثمرت هذه النداءات ولفتت انتباه حكومة الرياض، فقمعت المتظاهرين وفرّقتهم بحجّة أنهم يفتقرون إلى صفة شرعيّة. بدت الاعتصامات وكأنها مجازفة كبيرة، حتّى تلك التي لم تستمرّ سوى ساعة واحدة. فقلّة من المتظاهرين سعوا إلى الحصول على الإذن الضروري أو حتّى استفسروا عن شرعيّة هذه الوثيقة. فبالنسبة إلى السعوديين، يُعتبر تجمُّعُ المسلمين في المساجد فريضةً إسلامية أساسية، وعلى السلطات تبرير منعها المسلمين من المشاركة في النشاطات الإسلامية. اعتمدت حكومة الرياض تكتيكاً آخر قضى بتبادل البلاغات الرسميّة مع اللجنة، كمحاولة لإرباك الذين كانوا ينوون التجمّع. إلا أن هذه الخطة انقلبت على الرياض حين أعلم مسؤولو اللجنة في السعودية مكتبهم في لندن عمّا حدث.

ردّ آل سعود

فشلت ردّات فعل آل سعود حيال نشاطات «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»

---

(٨٠) «نداء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» لتجديد يوم التضامن مع علماء الجزيرة»، بيان، عدد ٣٤، ٢٦ نيسان/أبريل، ١٩٩٥، ص ١؛
راجع أيضاً: «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، «يوم التضامن مع علماء الجزيرة»، بيان، عدد ٣٣، ١٢ نيسان/أبريل، ١٩٩٥، ص ١.

(٨١) هذه هي المدن والمساجد التي تمّ تحديدها في «البيانين» عدد ٣٣ و٣٤ :

الرياض	مسجد عبد الوهاب الطويري
جدّة	مسجد شيخ سفر الحوالي
القصيم	مسجد الثياب (في ضواحي بريدة)
الجوف	مسجد شيخ فيصل المبارك
الأحساء	مسجد الخالدية
المنطقة الشرقية	مسجد شيخ أحمد العجمي
خميس مشيط	المسجد الكبير
الباحة	المسجد الكبير

تجدر الإشارة إلى أن هذه المساجد هي مساجد كبيرة، كل منها يستوعب بضع مئات من المصلين. طالب «البيانان» بالاعتصام لمدة ساعة بعد صلاة الجمعة.

بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩ في إخضاع المعارضة. فقد اعترف عدد من أفراد العائلة الحاكمة بأن هذه اللجنة تُعتبر «مشكلة» بالنسبة إلى السعودية وآل سعود. وقد عبّر العديد منهم عن انزعاجهم الكبير إزاء عدم لجوء الملك إلى تدابير حازمة لقمع هؤلاء المنشقّين، مع العلم بأنهم لم يفكّروا أبداً بتأثير موقفهم من اللجنة في تعزيز مناصبهم وتقدّمهم. اعتبر المسؤولون الثانويون أن الوقوف مكتوفي الأيدي أو محاولة التأثير في اللجنة بشكل غير مباشر (من خلال الضغط على بريطانيا لطرد الدكتور المسعري مثلاً) لم يكن كافياً. وقد اقترح أحد كبار العائلة الحاكمة التحقيق مع كافة المتعاطفين مع اللجنة - وليس فقط زعماءها - ونفيهم إلى أفغانستان في حال إثبات تورّطهم[٨٢]. لكن، عندما حكمت الرياض بالإعدام على عدد من مؤيّدي اللجنة عام ١٩٩٥، ونفّذت هذه العقوبات، باءت سياستها هذه أيضاً بالفشل. فبدل تخويف أنصار اللجنة، تفاقمت المعارضة وتوسّعت[٨٣]. فقد أعلنت اللجنة أن حكم الإعدام لم يعد يُعتبر عملاً فعّالاً في نهاية القرن العشرين، فإلى جانب همجيّته، إنما هو يخرق سائر معايير شرعات حقوق الانسان.

أبرز ما كان يُقلق حكومة الرياض هو انتشار رسالة اللجنة وانتقالها إلى الشعب السعودي الموالي. كما حصل انقلاب هام في الرأي العام ضدّ العائلة الحاكمة، وقد تُرجم من خلال انتقادات علنية تعرّض لها معظم الزوّار الغربيين. تجدر الإشارة إلى أن التخوّف الذي كان سائداً من التنفيس عن الإحباطات التي كان آل سعود يسبّبونها قد استُبدل بمقاربة أقلّ تخوّفاً. فبدأ أناس غير معروفين بالتعبير عن آرائهم علناً، والتشكّي من الفساد وتردّي حالتهم الاقتصادية وتعرّض البلاد للتأثيرات الخارجيّة (ويُقصد بها الوجود العسكري الأميركي). كان يمكن لهذا التحدي، في ظلّ ظروف

(٨٢) مقابلة سرية مع أحد أعضاء عائلة آل سعود ذوي المراتب العالية.

(٨٣) نقلت صحيفة *The Washington Post* في أوائل أيار/مايو ١٩٩٥ أنه تمّ إعدام ثمانين شخصاً في المملكة منذ بداية ذلك العام. وعلى الرغم من أن معظم المحكومين كانوا على علاقة بتجار المخدرات، إلا أن بعضهم كان في الواقع من داعمي «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». منذ ذلك الحين، استمر الوضع على هذا المنوال، أي إعدام حوالى مئة شخص سنوياً، مما أثار غضب المنظمة الدولية لحقوق الإنسان. راجع:

'Saudi Arabia Executes Man for Murder', *Reuters*, January 26, 2000.

معيّنة، أن يُترجَم من خلال برنامج رسمي لعصيان مدني، الأمر الذي كانت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» تتوق إليه. فبالإضافة إلى اعتصامات اللجنة السلمية، دعا مسؤولوها مناصريهم إلى «دعم القادة العلماء وتأييدهم»، في محاولة منهم للتفريق بين الحكومة ورجال الدين النافذين. كانت اللجنة تُلقي المسؤولية دوماً على حكومة الرياض، بحجّة وجوب محاسبة النظام إذ إنه يمتلك زمام السلطة، وقد عهدت إليه مسؤولية الحكم. كان ذلك بالنتيجة موازياً لدعوة آل سعود إلى الالتزام بصفتهم «كخدّام للحرمين الشريفين». فإذا صحّ ذلك، كما يعتقد أعضاء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» – وكما يعتقد العديد من السعوديين –، فلا بدّ لآل سعود من التصرّف بما يتوافق مع هذه الصفة. بعبارة أخرى، فإن خدمة أكثر الأماكن قدسيّة عند المسلمين ورعايتها، يجب أن تترافقا مع قواعد سلوكيّة أخلاقيّة لا بدّ من اتّباعها بالكامل. ففي حال مخالفة هذه القواعد، تصبح معارضة النظام الحاكم أمراً شرعيّاً.

أقلق هذا التحدي آل سعود. فابتداءً من أواسط التسعينيّات، أعربت حكومة الرياض عن موقفها الحازم من هذا «الجدل» العنيف من خلال التركيز على الأعمال الصالحة التي قامت بها لخير الإسلام في السعودية وفي العالم الإسلامي كلّه. إلا أن الحاجة إلى بذل مثل هذه الجهود، قد أعاقت بشكل كبير آليّة اتّخاذ القرارات في الحكومة.

بالإضافة إلى دعوة اللجنة إلى التغيير، ضمّ آلاف الشباب في جامعات المملكة السبع (للذكور) أصواتهم لتعبئة الشعب للتحرّك ضد النظام. كما أن بعض رجال الأعمال البارزين قد عارضوا محاولة الحكومة السيطرة على كافة أوجه الحياة الاقتصادية في المملكة، مطالبين بالمشاركة في وضع الأنظمة الاقتصادية. فقد طالبوا بالمزيد من الحقوق والمسؤوليّات في آليّة القرارات المتعلّقة بالأعمال، عوضاً عن الاعتماد على الحكومة لإدارة السياسة الاقتصادية وفرضها. كان لا بدّ من تعاظم نفوذ رجال الأعمال وتأثيرهم في الحكومة في وقت كانت الرياض تواجه فيه عجزاً كبيراً في الموازنة، ويعتمد تمويلها كلياً على المؤسّسات المالية المحلية. لم يعد آل سعود قادرين على الاعتماد على ولاء رجال الأعمال، فكان لا بدّ لهم من مشاركة هؤلاء السلطة، بقدر الإمكان.

إلا أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» بدأت تضعف بشكل جدي في العام ١٩٩٦، ليس بسبب أيّة خطوة من قبل الحكومة، بل نتيجةً للتكاليف القانونية والمالية المتأتية عن العمل في ظلّ بيئة بريطانية معادية. فكما أن حكومة الرياض كانت تعاني المشاكل المالية، كذلك المسعري بدأ يقلق على استمراريّة اللجنة(٨٤).

كما أن العديد من المتخرّجين من الجامعات الغربية كانوا يخشون البطالة، لذا فقد كانوا ميّالين إلى الإيمان بما كانت المعارضة تدعو إليه. لم تكن الرياض تدرك كيفيّة وجوب التعاطي مع هذه المشكلة الحيوية. كانت فئة من الشعب السعودي تعاني الإحباط وتحاول نقل حيرتها وارتباكها حيال المستقبل إلى حكام المناطق وآل سعود، وإن لم تؤدّ هذه الاجتماعات إلى النتائج المرجوّة، إذ لم تعد الدولة قادرة على تأمين الوظائف لجميع المواطنين نظراً إلى العجز الكبير في الموازنة الذي فرض عليها الحدّ من النفقات. وقد كان هناك خطر أكبر من المعارضة الليبراليّة ألا وهو انعكاسات هذه التغيّرات الحاصلة على اللحمة الاجتماعيّة في المملكة. في أواسط التسعينيات، تكاثرت ظاهرة المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها منظّمات الدفاع عن حقوق المرأة والإنسان، بالإضافة إلى ناشطين آخرين في مختلف أنحاء البلاد. فبدأ السعوديون يعبّرون عن حاجاتهم الاجتماعية والسياسية ويطالبون بالمزيد من الحقوق، إن عبر الجمعيّات أو على صعيد فردي، فلفتوا بذلك نظر الحكومة إلى شعورهم بعدم الرضى ومطالبتهم بسياسات فعليّة تعكس هذه التطلّعات الجديدة وإن كانت تهدّد مصلحة حكم آل سعود. لقد أثّرت قوى المعارضة في آل سعود، فتصعّد الجدل وبلغ ذروته في صفوف العائلة الحاكمة. وعلى الرغم من انشغال الملك ووليّ العهد بعدد من القضايا الأخرى، إلاّ أنهما لم يتمكّنا من غضّ النظر عن التيّارات الداخليّة التي قسّمت العائلة والبلاد. لم يكن بالإمكان تجاهل آراء الأمراء الشباب الذين كانوا من أهل الفكر، وكذلك آراء عامة الشعب حيال المعارضة الدينية والدنيويّة لآل سعود. فإذا لم تتمّ مواجهة هذه المعارضة، فلا بدّ من أن تشكّل خطراً حقيقياً في المستقبل.

---

(٨٤) يصعب تحديد ما إذا كان المؤيدون المزعومون للمسعري و«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» قد قطعوا دعمهم المادي. تسري شائعات في الرياض بأن آل سعود كانوا يلقون الاستحسان لقمعهم الدكتور المسعري.

الخطر العراقي

على الرغم من أن مخاوف المسؤولين السعوديين من الخطر العراقي كانت واضحة، إلا أنها ازدادت وضوحاً بعد أن نشر خالد بن سلطان مذكّراته التي أورد فيها ، لأوّل مرّة، نقاشاً عمّا وصفه بالإشكاليّة الإقليميّة الرئيسيّة من وجهة نظر آل سعود. لم يكن يُعرف الكثير عن الرأي العام السعودي إزاء حكومة بغداد أو عن ردّة فعل الجيل الجديد حيال هذا الموضوع، خاصةً بعد مرور عقد على نهاية الحرب من أجل الكويت.

لا يُستغرَب أبداً أن تكون المعارضة الإسلامية قد صادرت مسألة العراق من آل سعود بعد الحرب من أجل الكويت. فقد كثرت الانتقادات التي وُجّهت - ولا تزال تُوجَّه - إلى الحكومة عن الإفادة التي عاد بها إنفاق ٣٠٠ بليون دولار خلال نصف القرن الماضي على قطاع الدفاع عن المملكة؟ والأهمّ من ذلك، تساؤل السعوديين عن مدى ضرورة استدعاء القوى الأجنبيّة لحماية البلاد.

بقدر ما كانت الإجابة عن كافة هذه الأسئلة واضحة وصريحة لدى آل سعود، لم يكن هناك من رأي موحَّد في ما يختصّ بكيفية وجوب التعامل مع العراق. لا شك في أن الآراء اتّفقت، بدون أيّ استثناء، على اعتبار صدّام حسين خصماً إقليمياً لا بدّ من القضاء عليه. لقد كان خالد بن سلطان قاسياً جداً في تقييمه للرئيس العراقي، وقد عبّر عن استحالة تغاضي حكومة الرياض عن خلافاتها مع صدّام حسين. فقد جاء في كتابه:

> شكّل اجتياح صدّام حسين للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ أخطر تحدٍّ شهدته في حياتي العسكريّة لأمن السعودية. فقد كانت المنطقة الشرقيّة، وهي مركز إنتاج البترول - أي المصدر الرئيسي لثروتنا القومية - مكشوفةً أمام قوّاته وفرقه المسلّحة[٨٥].

---

(٨٥) راجع:

Khaled Bin Sultan, *Desert Warrior: A Personal view of the Gulf War by the Joint Forces Commander*, New York: HarperCollins Publishers, 1995, p. 173.

وقد شاركه هذا الرأي مسؤولون بارزون من آل سعود خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. ففي آب/أغسطس ١٩٩٠، نُقل أن الملك فهداً قد أفضى إلى الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) محاولته حلّ كافة الخلافات بين العراق والكويت. ووفقاً للرئيس الأميركي السابق، فقد وافقه الملك السعودي الرأي بأن الرئيس صدّام حسين قد هاجم الكويت واحتلّ أراضيها بداعي الغرور فقط: «لا يدرك أن الانعكاسات الناتجة عن أفعاله تؤثّر سلباً في النظام العالمي برمّته. فهو على ما يبدو لا يفكّر إلاّ في نفسه. إنه يسير على خطى هتلر، مع فارق وحيد: فأحدهما مغرور والآخر مغرور ومجنون. أعتقد أن لا شيء سينجح مع صدّام سوى اللجوء إلى القوّة»[٨٦].

في آب/أغسطس ١٩٩٠، أوضح الأمير خالد بن سلطان تصوّراته في ما يختصّ بالاجتياح العراقي والدوافع التي قد تكون وراء احتلال العراقيين للكويت. فقد أعلن أن الرياض لا تعتقد أن الجنود العراقيين كانوا موافقين على قتل إخوانهم وجيرانهم الذين وقفوا إلى جانبهم خلال الحرب الإيرانية - العراقية، «فالنظام العراقي قد دفع الجنود إلى احتلال الكويت بدون علمهم. وأجبرهم على التورّط في مغامرة تتناقض مع معتقداتهم وأخلاقهم. كما أنني لا أعتقد أنهم سيقبلون تحقيق طموحات قائدهم غير المبرَّرة إلاّ تحت ضغط التهديد والترهيب»[٨٧]. لقد كان خالد شديد الوضوح عندما أضاف أن الحرب الإيرانية - العراقية كانت حرباً عادية ومألوفة من جهة المعدّات والتدريبات والاستعداد والأسلحة، وأن المواجهة (في حرب الخليج الثانية) التي تمّ التخطيط لها - والتي لم يفهمها الرئيس العراقي - ستكون مختلفة اختلافاً نوعيّاً. وأضاف خالد أن التقنية العسكريّة الحديثة ستصدم العراق[٨٨]. أخيراً، أشار

---

(٨٦) راجع:
George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed*, New York: Alfred A. Knopf, Inc., 1998, p. 320.

(٨٧) راجع: *Ukaz*, August 29, 1990, pp. 6-7,
في:
'News Conference by Saudi Joint Forces Commander', *FBIS-NES-90-174*, September 7, 1990, p. 13.

(٨٨) راجع: *Ibid.*

الأمير خالد إلى أن صدّام حسين قد أقحم نفسه في نفق مظلم، وأنه يتوجّب عليه هو، قبل أيّ شخص آخر، البحث عن وسيلة لإخراج نفسه من هذا المأزق.

ويتابع:

أمّا بالنسبة إلينا، فنحن نعتقد أن انسحابه من الكويت، واستعادة شرعيّة حكمه، وإزالة كافة الآثار الناتجة عن الاجتياح، هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها أيّ حلّ. وذلك إذ أن صدّام حسين فشل في القضاء على العائلة الحاكمة في الكويت وحمل المعارضة على تشكيل حكومة قومية تدعمه وتساند طموحاته، كما أنه قد فشل في تفادي ردّة فعل العرب والعالم الذي حاصره ويستطيع تدميره وتدمير نظامه وشعبه المقهور. وفشل أيضاً في تخمين الموقف السعودي حين أراد الاستمرار في انتقامه التخريبي ومهاجمة بلادنا. لم يكن يتوقّع، كما أشرت سابقاً، أن يتّخذ المسؤولون السعوديون الحكماء القرار بطلب الدعم من الأشقّاء والأصدقاء[٨٩].

لا شكّ في أن هذه التصوّرات قد تشكّلت عندما كانت التصعيدات العسكريّة في ذروتها، وحين كانت المعنويّات مهمّة جدّاً نظراً إلى الشكوك العديدة التي ترافقت مع الحرب. إلا أن الآراء المحافظة لم تكن حكراً على الملك ومستشاريه العسكريّين. فحتّى وليّ العهد عبد الله قد انضمّ إلى القافلة مع أنه كان أكثر ارتياباً حيال إمكانيّات القوات الحليفة.

ففي حديثه إلى الجنود السعوديين قبل انطلاقهم لطرد القوّات العراقية من الكويت، أعلن الأمير عبد الله ما يلي:

في طريقي إليكم، تمنّيت لو كان هدف زيارتي توديعكم ورؤيتكم تتقدّمون، إلى جانب إخوانكم وزملائكم في الجيش العراقي الباسل والجيوش العربية كافةً، لاستعادة الحقوق المغتصَبة في فلسطين. لكننا لا نستطيع، للأسف، اجتناب مشيئة الله. إلا أن الأمل في تحقيق ذلك لا

(٨٩) راجع:

FBIS-NES-90-174, op. cit., p. 14.

يفارق نفوسنا، إن شاء الله. ما أرغب في قوله لكم اليوم هو أن هذه المخيّمات التي تمتدّ أمامي تعجّ بإخواني وإخوانكم، أبناء الكويت الذين فرّوا من بلادهم وهي أعزّ أرض بالنسبة إليهم. أناشدكم بمعاملتهم برفق واحترامهم وتسهيل كافة شؤونهم[٩٠].

وقد أضاف وليّ العهد أن الشعب العراقي هو جزء من العالم العربي، وأن السعوديين يتشاركون مع العراقيين بأمور كثيرة. وتابع بقوله: «نحن شركاء في السرّاء والضرّاء. نخشى أن تلحق الهزيمة بهم فتفرّق صفوفهم وتشتّتهم وتقضي على وحدتهم وينقسموا إلى جماعات وشيع عرقيّة متعدّدة». وقد شدّد عبد الله على أن حكومة الرياض قد قامت بواجبها الأخوي على أكمل وجه، وأنها ليست بحاجة إلى تقديم أيّة اعتذارات[٩١]. وختم الأمير عبد الله بشبه مناشدة للزعيم العراقي بقوله: «لا يزال الرئيس العراقي يمتلك فرصة للسلام ولتجنيب أمّتنا وشعبها المخاطر»[٩٢].

لقد استعاد المسؤولون من آل سعود هذه المواضيع طوال العام ١٩٩٠ في التعبير عن سياستهم حيال العراق. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ على سبيل المثال، أعلن وزير الخارجية، الأمير سعود بن فيصل، أن الاجتياح العراقي هو قضيّة دوليّة، ويجب على الأمم المتّحدة النظر فيها، لا انتظار الحلّ من الدول العربية[٩٣]. وفي خطابه الموجَّه إلى فرقه العسكريّة في مدينة الملك خالد العسكريّة قبل بضعة أيّام، عبّر وزير الدفاع الأمير سلطان عن الألم الذي أصابه لرؤية «طريقة تصرّف الجيش العراقي الذي سانده السعوديون ووقفوا إلى جانبه طوال ثمانية أعوام، وزوّدوه

---

(٩٠) **المدينة**، ٢٣ آب/أغسطس، ١٩٩٠، ص ٦، في:

'Crown Prince Visits Front, Addresses Troops', *FBIS-NES-90-184*, September 21, 1990, p. 15.

(٩١) راجع: *Ibid.*

(٩٢) راجع: *Ibid.* p. 16.

(٩٣) راجع:

'Foreign Minister Comments on Gulf Crisis', *FBIS-NES-90-174*, September 7, 1990, pp. 15-16.

بالسلاح والمال وطوّروا مقدراته»[٩٤].

وتابع الأمير سلطان:

> على الرغم من كافة الأخطار، ألقينا بوزننا السياسي والمادي والمعنوي لدعم العراق في اللقاءات الدولية في سبيل إنقاذه من الدمار والانفسام والانهيار تحت وطأة الضربات. تؤلمنا رؤيته يتحوّل من درع تحمي الأمة العربية إلى سيف حاد يقطع ويقضي على حرمة العلاقات الأخوية، وروابط الجيرة والقرابة. لقد دمّرت حكومة بغداد المشاعر النبيلة عندما تحوّلت إلى أداة دمار وقمع في يد قيادة انتهازية ومتهوّرة، أدارت ظهرها لكافة القيم، وأنهكت شعبها في حرب ضارية أدّت إلى تدمير كلّ شيء، وأثقلت كاهل العراق بالديون بعد أن كان من أغنى الدول العربيّة، وذلك بدون أيّ دافع سوى إرضاء غرورها الشخصي الذي لم يشبعه آلاف الشهداء الذين وقعوا بدون أيّ مبرّر. لقد عاود صدّام حسين مغامراته، والله أعلم كم شهيداً بعد سوف تحصد قيادته إذا ما استمرّت بعدوانها وغطرستها، ولم تنسحب قوّاتها من الكويت الشقيقة، ولم تكفّ عن استعراض قوّاتها بهدف الترهيب وابتزاز جيرانها والدول الشقيقة[٩٥].

في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، مع استفحال الوضع العسكري وبلوغه نقطة لا رجوع عنها، رسّخ وزير الخارجية، الأمير سعود بن فيصل، موقفه من القيادة العراقية. فوصل إلى قناعة بأن صدّام حسين لن ينسحب حتّى ولو لملّيمتر واحد: «يريد ضمّ الكويت للعراق. وهو يرفض أيّ تفاوض في هذا الشأن. إنه مصمّم على الوقوف في وجه القوانين الدولية وإرادة الشعوب»[٩٦]. ونعت الأميرُ

---

(٩٤) راجع: 'Defense Minister Addresses Peninsula Shield', *ibid.*, pp. 14-15.

(٩٥) راجع: *Ibid.*

(٩٦) راجع: *Der Spiegel*, October 15, 1990, pp. 190-191,

في: 'Foreign Minister Discusses Gulf Crisis, Saddam', *FBIS-NES-90-201*, October 17, 1990, p. 25.

سعود صدّام حسين بالكاذب والمنافق «لأنه لم يقم بأيّ شيء لمصلحة القضايا الإسلامية العربية... على العكس، فالقيادة العراقية بزعامة صدّام حسين لم تجلب للعرب والمسلمين سوى البؤس... وقد دنّست عدداً من المواقع المقدّسة»[٩٧].

في أواخر العام ١٩٩٠، عبّر الزعماء السعوديون، كباراً وشباباً، عن معارضتهم الواضحة للعمليّات العسكريّة العراقية الموجّهة ضدّ الكويت. فقد عبّر الأمير متعب بن عبد الله عن «شكوكه بقدرة العراق على الصمود في وجه الجبهة التي تدافع عن المملكة السعودية»[٩٨]. أمّا خالد بن سلطان فقد حضّر الشعب لاحتمال استخدام بغداد للأسلحة الكيميائيّة، بينما كان الأمير بندر بن سلطان أكّد على استعداد السعودية لمواجهة الحرب الكيميائية[٩٩]. من اللافت للنظر أنه لم يتمّ استعمال أسلحة دمار شامل في الحرب من أجل الكويت، وذلك من قبل كلا الطرفين. بعد مرور بضعة أشهر على وقف العدوان، أعلن الملك فهد أن «الرئيس العراقي الذي كان طمعه الجشع قد أعماه عن رؤية الطريق الصحيح، مصرّ على أن الأمور تمّت كما كان واجباً، وإن كانت قد أُلحقت به الهزيمة والخسائر والمصائب»[١٠٠].

مع ذلك، يمكن التنبّه إلى تغيير بسيط في موقف الجيل الجديد من الزعماء السعوديين حيال العراق. فقد تساءل العديد منهم عن إمكانية خلع صدّام حسين وإنقاذ الشعب العراقي. فعبّر فهاد بن عبد الله بن محمّد آل سعود، معاون وزير الدفاع، عن تمنّيه «زوال الكابوس الذي يشكّله صدّام حسين». واعتبر أن الحلّ

---

(٩٧) راجع: *FBIS-NES-90-201*, *op. cit.*, p. 26.

(٩٨) **الشرق الأوسط**، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠، ص ٥، في:

'National Guard Leader Stresses War Readiness', *FBIS-NES-90-210*, October 30, 1990, p. 18.

(٩٩) راجع: 'Commander Views Gulf Crisis', *FBIS-NES-90-211*, October 31, 1990, p. 28;

راجع أيضاً:

'Prince Bandar Not Optimistic Saddam to Respond', *FBIS-NES- 91-025*, February 6, 1991, p. 10.

(١٠٠) راجع:

'King Criticizes Saddam in Ramadan address', *FBIS-NES-91-052*, March 18, 1991, p. 23.

المثالي لهذه الأزمة هو قيام انقلاب عسكري يعيد الاستقرار إلى بغداد وينقذ الشعب العراقي من نتائج الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، «وإلاّ فستكون مهمّتنا أصعب بكثير بعد رحيل صدّام حسين»[١٠١]. ومال البعض إلى الاعتقاد بوجوب التمييز بين القيادة العراقية والشعب العراقي. لقد أدرك الأمراء الشباب، بشكل خاص، أن المشكلة العراقية ستؤدّي إلى قيام عدد من المشاكل في وجه حكومة الرياض، وقد يصعب، أو حتّى يتعذّر، حلّ بعض هذه المشاكل.

وفي حديث له في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في واشنطن، أشار الأمير فيصل بن سلمان إلى ان التغيير في العراق يستلزم تغييرات سياسية. فقد لاحظ أن:

> السعودية قد سهرت على تنفيذ قرارات الأمم المتّحدة في العراق، إلا أنها لن تتدخّل وحدها في الشؤون العراقية الداخلية. فالتوازن المثالي للسلطة في المنطقة يقتضي قيام دولة عراقية مستقرّة وموحّدة، تحترم حدودها السياسية. وهو مختلف جدّاً عن التوازن الذي كان قائماً في الستينيّات والثمانينيّات، والذي كان يشجّع السباق إلى التسلّح والرغبة في السيطرة[١٠٢].

وشدّد الأمير فيصل على أهمية إعادة دمج العراق في النظام التجاري وتمنّى «أن تؤدّي العلاقات الاقتصادية إلى تعزيز التعاون السياسي». لكن، كما أوضح الأمير، «وإلى حين حصول تغيير في النظام، تبقى هذه الأمور مجرّد أمانٍ وأفكار»[١٠٣].

---

(١٠١) مقابلة مع فهاد بن عبد الله بن محمد آل سعود، مساعد وزير الدفاع والطيران، رئيس لجنة شعبة التجارة، وزارة الدفاع والطيران (في جدة)، ١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٦.

(١٠٢) راجع:

'MEI's 53rd Annual Conference: Leadership for a New Century', *The Middle East Institute Newsletter* 50:6, November 1999, pp. 9, 11.

(١٠٣) ما يثير الاهتمام أن الأمير فيصلاً بن سلمان أعلن أن السعودية واعية لعذابات الشعب العراقي لكنها تخشى أن يسمح رفع العقوبات بإعادة التسلّح إلى العراق. اختصر ملاحظاته في مقابلة واشنطن موضحاً أن «مسؤولاً سعودياً فائق الأهمية قد قارن مرّة المعضلة التي تواجه السعودية وكأنها عمليّة خطف طائرة تحاول السعودية إنقاذها من على الأرض وإلقاء القبض على الخاطف، صدام حسين». تجدر الإشارة إلى أن الأمير فيصلاً كان يتكلم بصفة شخصية وليس بصفته مسؤولاً سعودياً. راجع: *Ibid.*

أيّاً تكن شكوك أعضاء عائلة آل سعود حيال الزعيم العراقي، فقلّة منهم كانت مستعدّة للتفكير في إمكانية تقديم المساعدة المالية للعراق، أو التفكير بقيمة بغداد الاستراتيجية مقابل طهران. فقد تبرهن بعد العام ١٩٩٠، أن المملكة ليست قادرة على شراء الأمن من بغداد، وقد قام زعماء الجيل الجديد بالاستنتاجات الصحيحة. وبدت كلمات الدبلوماسي السعودي السابق لدى الأمم المتحدة، محمد الخليوي، صادقة ومعبّرة. فقد أعلن الخليوي أن المملكة زوّدت العراق بما يقارب خمسة بلايين دولار للمضيّ ببرنامج الأسلحة النووية في الثمانينيات، على أساس مشاركة المملكة بتقنية السلاح النووي العراقي. لم ينفِ المحلّلون الغربيّون في مجال الدفاع هذا الزعم، إلا أنهم لم يأخذوا طموح السعودية للحصول على الأسلحة النووية بهذه الطريقة على محمل الجِدّ، إذ إنه لا يُتوقَّع التزام العراق بوعوده بالتعاون[١٠٤]. وحتّى لو صدّق بعض الزعماء السعوديون كلام الخليوي، فهم لم يركّزوا كثيراً عليه، بل آثروا البحث عن استنتاجات أخرى.

في النهاية، ومهما بدت سياسة الرياض إزاء بغداد ملتوية ومعقَّدة بين عامي ١٩٣٢ و١٩٩٠، تجدر الإشارة إلى أن أمراء آل سعود الأصغر سنّاً كانوا يميّزون بين الشعب العراقي وسياسات السيطرة التي انتهجها الزعماء العراقيون على التوالي. وقد شكّل ذلك تطوّراً جديداً في المنطقة، إذ أن جيلاً من الزعماء قد اتّبع سياسات تقليديّة، وتزلّف إلى زعماء ديكتاتوريين، وخوفاً من وقوع المصيبة، لم يتمكّن من الوثوق بشعبه. لا شكّ في أن الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، كما الثورة الإيرانية، قد أدّيا - كلاهما - إلى تغيير العديد من هذه التصوّرات.

الخطر الإيراني

لقد شكّلت الدولة الإيرانية بالنسبة إلى عائلة آل سعود، باستثناء بعض أفرادها، خطراً إقليميّاً حقيقياً، تجدر معالجته بشكل دقيق وحذر شديد. فقد اعتبر آل سعود النظام الإسلامي الثوري كخصم أيديولوجي قوي - ومتنامٍ - ظلّ يشكّل لهم مصدر

(١٠٤) قدم الخلوي ملاحظاته إلى:

London Sunday Times, July 31, 1994.

قلق مجاوراً. عير أنه، برغم من اتّفاق الآراء حول موضوع الخطر الإيراني، اختلفت الآراء حول الطريقة التي يجب اتّباعها في التعامل مع حكومة طهران، وحول وجوب اعتماد الموقف الأميركي في المنطقة.

فبحسب رأي بعض الأمراء الشباب، لا يجدر بالسعودية اعتماد الموقف الأميركي من إيران، بل إبعاد نفسها عن قرارات واشنطن. ورأى البعض أن المصالح الأميركية والسعودية لا تلتقي في الشأن الإيراني. أمّا ما بدا غريباً، وفي غير موضعه إلى حدّ ما، فكان وجهة نظر الأمراء البارزين في العائلة في ما يختصّ بالطريقة المثلى للتعاطي مع الثورة الإيرانية.

فالأمراء الذين كانوا يعتبرون الحكومة الإسلامية (الإيرانية) كخطر يهدّد البنية الأساسية للمملكة، وخاصة ادّعاء الرياض حقّها في خدمة الحرمين الشريفين، كانوا متحمّسين لمضاهاة إيران بالمعدّات الحربيّة. وقد اعتمد خالد بن سلطان، بشكل خاص، نظرةً استراتيجية أوسع، إذ شدّد على وجوب ردع العراق وإيران عسكريّاً، مخافة أن تفترض كلٌّ من حكومتي العراق وإيران أن الرياض لن تدافع عن نفسها أو تطلب المساعدة من حلفائها[١٠٥]. لقد ظلّ الخطر الإيراني في بال جيل الشباب حتّى عندما قامت الرياض بالتقرّب من حكومة طهران في أواخر التسعينيات. فقد عبّر بعض الأمراء، بشكل واضح، عن الطريقة التي يرونها الأنسب للتعامل مع إيران – مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق الأيديولوجي الذي يقسم بينهم وبين جيرانهم – واعتبروا أن من «واجبهم» تأييد الحماسة الدينية والسيطرة الإقليمية. في حين عبّر البعض الآخر عن ضرورة كونهم عمليّين أكثر، نظراً إلى القدرات الإيرانية الكامنة. إلا أن العديد من المسؤولين كانوا متّفقين على أن إيران تشكّل خطراً حقيقيا يهدّد المطامح الإقليمية السعودية.

وجهة نظر النخبة حيال إيران

على الرغم من ملاحظة الأمير خالد بن سلطان أن السعودية «لم تكن تخشى إيران كدولة إسلامية»، بل كانت قلقة فقط من جرّاء «آرائها السياسية المتطرّفة

---

(١٠٥) راجع: Khaled bin Sultan, *op. cit.*, pp. 142-145, 172-187.

والراديكالية، ومحاولاتها نقلَ ثورتها إلى باقي البلدان»، شدّد وزير الخارجية، الأمير سعود بن فيصل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، على أن الرياض مؤمنة بأن الشاه سيبقى في السلطة نظراً إلى الإنجازات التي حققها، والتي كانت «مثالاً للتطوّر الذي يجب أن يميّز كلّ دولة»[١٠٦]. في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، أعرب وليّ العهد عندها، الأمير فهد بن عبد العزيز، عن دعم المملكة للشاه، نظراً إلى شرعيّة الحكم البهلوي المزعومة. وصرّح بأن المجريات التي كانت تحدث في إيران إنما هي شؤون داخلية، وأعرب عن تمنّيه بأن يتوصّل الإيرانيون إلى وضع حدّ لسفك الدماء في ما بينهم بدون أيّ تدخّل خارجي[١٠٧]. في تلك الأثناء، افترضت حكومة الرياض أن حلفاء طهران الأقوياء، بقيادة واشنطن، سيدعمون الحكم البهلوي، وعمدت في نهاية الثورة إلى انتهاج سياسات حذرة. لا شكّ في أن انهيار الشاه كان بمثابة مثال أليم لملكيّة انحرفت عن الصراط المستقيم، خاصة أن أبطال الغرب الذين كان الملك الإيراني يعتمد عليهم في السابق، لم يمدّوا له يد المساعدة.

اعتبر الأمير عبد الله بن عبد العزيز قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية الجديدة كأمر واقع، وإن كان يضمر بعض الارتياب في شأنها، وافترض أن حكومته قادرة على التعامل مع نظام حكم آية الله الخميني. كما أعلن أن العلاقات بين الدولتين المجاورتين قائمة على أساس الإسلام. وعبّر من خلال تصريحين في العام ١٩٧٩ عن أن الروابط بين السعودية وإيران قائمة على أساس الاحترام المتبادل وأنها تتحسّن مع الوقت، وإن كانت حكومة الرياض تخشى انعكاسات الثورة الإسلامية، وقد أكّد ذلك بقوله:

يمكنكم الاستنتاج أن الروابط بين السعودية والجمهورية الإسلامية

(١٠٦) راجع: Khaled bin Sultan, *op. cit.*, p. 109;
راجع أيضاً:
'QNA: Saudi Foreign Minister Urges Shah to Remain in Iran', *FBIS-MEA- 78-224*, November 20, 1978, p. C3.

(١٠٧) راجع:
'Crown Prince Expresses Support for Shah', *FBIS-MEA-79-005*, January 8, 1979, p. C1.

الإيرانية لم تعتمد على مصالح مادية أو على جغرافيا سياسية. . . فالغنى المادي - أي المال والنفط - الذي تتمتّع به الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية، والعالم الإسلامي والعربي، سيتمّ استخدامه وتوجيهه على أساس الروح الإسلامية. في الواقع، نشعر بارتياح كبير إزاء سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تجعل من الإسلام، وليس الأسلحة الثقيلة، وسيلة لتنظيم التعاون بين البلاد وأساساً للحوار وبناء مستقبل مزدهر وكريم[١٠٨].

من جهته، توسّع وزير الدفاع الأمير سلطان بهذا الاتّجاه، واعتبر أن وضع المملكة الاستراتيجي قائم على أساس الأيديولوجيا الإسلامية - بالإضافة إلى روابطها بالدول العربية -، وأن الأحداث في إيران لم تؤدِّ إلى أيّة تغييرات حاسمة في التوجّه الاستراتيجي[١٠٩]. في الواقع، كانت السعودية قد بدأت بإعادة تقييم استراتيجيتها بطريقة خطيرة أنذرت بتطوير كلّ ما من شأنه منع حكومة آية الله الخميني من نشر حماستها الثورية ونقلها إلى منطقة الخليج الجنوبي. اتّخذت حكومة الرياض موقع الدفاع إزاء هجمات حكومة طهران المتكرّرة واللاذعة على آل سعود - بتهمة أنهم غير إسلاميين وغير جديرين بخدمة الحرمين الشريفين - والتي كانت تزداد حدّةً وكثافة. في شباط/فبراير ١٩٨٠، ذهب وليّ العهد إلى حدّ إعلان أن السعودية هي في الأصل دولة إسلاميّة، وأن إيران قد حذت أخيراً حذوها[١١٠]. كلّ ما فعلته السعودية تجاه الدولة الإسلامية الحديثة العهد يومها في

---

(١٠٨) راجع:

'Prince Abdallah Grants Interview to Gulf News Agency', *FBIS-MEA-79-081*, April 25, 1979, p. C2;

راجع أيضاً: 'Further Interview', *FBIS-MEA-79-221*, November 14, 1979, p. C8.

(١٠٩) راجع:

'Defense Minister Grants Interview on Military Issues', *FBIS-MEA-79-218*, November 8, 1979, p. C2.

(١١٠) راجع:

الرياض، ٢٣ شباط/فبراير، ١٩٨٠، ص ٣،

في:

'Amir Fahd Discusses Domestic Situation, Mideast Events', *FBIS-MEA-80-041*, February 28, 1980, p. C7.

إيران، أن هنّأ كلٌّ من الملك خالد والأمير فهد الرئيس الإيراني أبا الحسن بني صدر على انتخابه، وكان ذلك الاعتراف الرسمي الوحيد بالقيادة الإيرانية، إلا أنه تجسيد آخر للحوار المبتور بين إيران والمملكة السعودية(١١١).

تطوّر وجهة نظر النخبة حيال إيران

تطوّر الموقف السعودي من الأفكار الإيرانية في الثمانينيات. فمع بلوغ الحرب العراقية - الإيرانية ذروتها، اتّخذت حكومة الرياض تدابير إضافية لتعزيز مقدراتها الأمنية المحدودة وللاستفادة من الفرصة التي أتاحها هذا الصراع. فقد اعترف الأمير خالد بن سلطان، على سبيل المثال، بأن الحصول على الصواريخ الصينية يرتبط إلى حدّ ما بالحرب الإيرانية - العراقية. فقد حاول زعماء إيران الجدد، على حدّ قوله، «التقليل من شأن موقعنا في العالم المسلم وتشويه دورنا كخدام للحرمين الشريفين. وقد ازداد الخطر مع اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية في العام ١٩٨٠، التي حملت معها، منذ بدايتها، خطر تورّط باقي دول الخليج، ودولتنا من بينها، فيها»(١١٢).

كما أن أعضاء آخرين من آل سعود كانوا على انسجام مع هذه الآراء. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، على سبيل المثال، توجّه الأمير سعود بن فيصل إلى الجمعية العمومية في الأمم المتّحدة معلناً تأييد السعودية للمشاركة الدولية في حلّ النزاع(١١٣). وبعد مضيّ عام، أعلن وليّ العهد فهد بن عبد العزيز، أن الحرب الإيرانية - العراقية هي بمثابة نكبة للعالم الإسلامي ويجب وضع حدّ لها بالاتّفاق اجتناباً للمزيد من الانقسامات(١١٤).

---

(١١١) راجع:
'King Khaled, Prince Fahd Congratulate Bani- Sadr', *FBIS-MEA-80-027*, p. C4.

(١١٢) راجع: Khaled bin Sultan, *op. cit.*, p. 143.

(١١٣) راجع:
'Text of Foreign Minister's Speech to UN General Assembly', *FBIS-MEA-80-201*, October 15, 1980, p. C5.

(١١٤) راجع:
'Prince Fahd on Gulf Security, Call for Jihad', *FBIS-MEA-81-015*, January 23, 1981, p. C1; =

على الرغم من هذه المطالبة بإنهاء الحرب، فقد طوّرت السعودية، إلى جانب عدد من الأنظمة الملكية المحافظة في منطقة الخليج العربي، آليّات - ماليّة بشكل رئيسي - لمناصرة حكومة بغداد ودعمها. فلم يقل وزير الدفاع الأمير سلطان غير الحقيقة، حين أعلن أن بلاده لم تكن تساند العراق من خلال تأمين التدريب للجنود العراقيين، فالإمدادات المالية هي التي كانت تتدفّق على العراق(١١٥). في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ - أي قبل يومين من بدء الحرب من أجل الكويت - كشف الملك فهد عن أن الرياض قد وهبت بغداد ٢٥,٧ بليون دولار(١١٦). وعلى الرغم من شعور السعوديين بالحرج إثر هذا البوح، فقد شدّدوا على أن المملكة ساعدت العراق في تلك الفترة ليتمّ له النصر على إيران. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، على سبيل المثال، أعلن الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن دهشة السعوديين إزاء الدستور الإيراني الأخير الذي أدّى إلى تكريس الطائفيّة. كما أن خطاب الزعماء الدينيين كان واضحاً جدّاً في دعوته وتركيزه على تصدير الثورة(١١٧). بعد مرور بضعة أشهر على تولّي فهد عرش المملكة، أعلن أن استمرار الحرب الإيرانية -

---

= في شباط/فبراير ١٩٩٢، أو بعد عقد من محاولة التوصل إلى وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، أعلن الملك فهد أنه سبق وحذّر الرئيس صدام حسين من مغبة القتال، ولكن في الواقع، تذرع العراقيون بوجوب مهاجمة إيران في الوقت الذي أضعفتها فيه الثورة. راجع:
'King Fahd Cited on Foreign, Domestic Policy', *FBIS-NES- 92-031*, February 14, 1992, p. 21.

(١١٥) راجع:
'Kuwait's *As-Siyasah* Interviews Defense Minister', *FBIS-MEA-81-024*, November 5, 1981, p. C7.

(١١٦) قدّم الملك هذه التفاصيل لتفسير ما آلت إليه الـ ٢٥,٧ مليار دولار أميركي: ٥,٨٤ مليارات للمساعدات، ٩,٢٥ مليارات قيمة قروض تنازلية، ٦,٧٥ مليارات مساعدات نفطية، ٣,٧٤ مليارات معدات عسكرية وآليات للنقل، ٩٥ مليوناً قروض تنمية، ٢١,٣ مليوناً لتسديد ثمن جرارات الزفت، ٢٠,٢ مليوناً قروضاً لتعاونية الصناعات السعودية الأساسية و١٦,٧ مليوناً في منتجات صناعية بهدف إعمار البصرة. راجع:
FBIS-NES-91-011, January 16, 1991, pp. 11-13.

(١١٧) راجع:
'Deputy Premier Interviewed on Arab Issues', *FBIS-MEA-81-242*, December 17, 1981, p. C6.

العراقية سيؤدّي حتماً إلى تدخّل (خارجي) خطير، وأكّد أن «العراق يبحث عن سبيل لإنهاء الحرب». وتابع الملك أن «موقف المملكة هو استعداد الرياض لبذل كافة الجهود الممكنة لإنهاء الحرب بصرف النظر عن الاتّهامات الموجَّهة عبر الراديو»[١١٨]. كما نادى مسؤولون سعوديون تكراراً بتوخي الحذر ووضع حدّ للصراع، مع العلم بأن كافة نداءاتهم لم تلق آذاناً صاغية. فقد دعا الأمير عبد الله الطرفين إلى التفاوض للوصول إلى تسوية سلمية[١١٩]. في شباط/فبراير ١٩٨٤، رحّب الملك فهد بالاقتراحات العراقية لإنهاء الحرب مع إيران[١٢٠]. أدرك وزير الدفاع سلطان إمكانية سوء فهم هذا الموقف، فأعلن أن «السعودية كانت دائماً إلى جانب الحقّ والعدل»، وأنها لم تنحز إلى أيّ من الطرفين خلال الحرب، وإن كانت الوقائع تدلّ على عكس ذلك. وشدّد الأمير سلطان على «أن علاقة السعودية بإيران، السياسية وغير السياسية، ستستمرّ»[١٢١].

إن التناقض في هذه التصاريح يعكس، من جهة، الخيارات الصعبة التي كانت متوفّرة أمام الرياض، ومستوى الجدل والنقاش اللذين قاما داخل العائلة الحاكمة من جهة أخرى. فإبّان «حرب المدن» عام ١٩٨٥ على سبيل المثال، شعرت السعودية بخطر كامن يهدّد أمنها، وإن لم يستطع العديد فهم الطريقة التي سيتجسّد فيها هذا الخطر. أعلن الأمير خالد بن سلطان أن السعوديين، بعد دراسة دقيقة للقدرات الإيرانية، يستبعدون قيام إيران بأيّ هجوم على الأرض السعودية. فهذا الأمر يقتضي مرور القوّات عبر جنوبي العراق والكويت، أو التخطيط لعملية بحرية، برية وجوية

---

(١١٨) راجع:
'Fahd on Iran-Iraq War, Iranian-Pilgrims', *FBIS-MEA-82-215*, November 5, 1982, p. C2.

(١١٩) راجع: 'Crown Prince on Major Mideast Issues', *FBIS-MEA-83-199*, p. C4.

(١٢٠) راجع:
'King Fahd Discusses Arab Regional Issues', *FBIS-MEA-81-026*, February 7, 1984, p. C5.

(١٢١) راجع:
'Prince Sultan Interviewed on Syria, Gulf War', *FBIS-MEA-83-093*, May 12, 1983, p. C2.

خطيرة. ورأى أن إرسال جيش عبر الخليج يستلزم مجهوداً لوجستياً ضخماً قد يمتدّ بشكل خطير ويعرّض خطوط الإمدادات الإيرانية للخطر. تفتقر إيران إلى هذه الإمكانيات وإلى روح هذه المغامرة. فهي في حرب مع العراق، ولا يحتمل أبداً أن تفكّر بفتح جبهة أخرى[١٢٢].

بعد مرور سنة على موافقة إيران على وقف إطلاق النار، تمنّى الملك فهد على طهران المضيّ بهذا النهج، إذ إن الرياض كانت تريد التعاون مع جمهورية إسلامية «مستقرّة»[١٢٣]. في بداية عام ١٩٨٨، دخلت العلاقات السعودية - الإيرانية حقبة جديدة، مع العلم بأن الملك كان متسرّعاً في استنتاجاته. لقد عبّر مسؤولون عرب بارزون، كما كشف الملك فهد لجريدة **الأهرام** المصرية، «عن شجبهم للأعمال المخزية التي ارتكبها نظام الحكم في إيران بحقّ البلدان العربية المجاورة وغيرها»[١٢٤]. ومهما تقلّبت هذه الآراء، فقد كانت ترتبط بشكل مباشر بتصرّف الحجاج الإيرانيين في مواسم الحج السنوي حين كانت تستمر أعمال الشغب.

لقد برّر الملك فهد رفض المملكة السماحَ للإيرانيين بالمشاركة في الحجّ عام ١٩٨٨، على أساس أن الرياض لا تستطيع تحمّل المسؤوليّات الأمنية الإضافية التي يستلزمها عدد الحجّاج الإيرانيين الكبير[١٢٥]. كما أن الملك ألقى الضوء على تصرّف الحجّاج الإيرانيين، فأعلن «أن الحجّ هو طقس ديني، ولا علاقة له برفع الشعارات

---

(١٢٢) راجع: Khaled bin Sultan, *op. cit.*, p. 145.

(١٢٣) راجع:
'King Fahd on Arab Unity, OPEC, Gulf Market', *FBIS-MEA-87-097*, May 20, 1987, p. C3.

(١٢٤) راجع:
الأهرام، ١٥ كانون الثاني/يناير، ١٩٨٨، ص ٣، ٧،
في:
'King Fahd Interviewed on GCC, Arab Affairs', *FBIS-NES-88-012*, January 20, 1988, p. 22.

(١٢٥) راجع:
'King Fahd on Iran Ties, Hajj, Missiles, Hijack', *FBIS-NES-88-084*, May 2, 1988, p. 18.

أو الاعتداءات، أو احتلال المسجد الحرام أو اغتيال الحجّاج الأبرياء»[١٢٦]. قام الملك فهد بهذا الإعلان القاسي على إثر تدخُّل الشرطة السعودية الذي أدى إلى مقتل مئات الحجّاج بشكل مفاجئ. إلا أن الملك لم يستبعد فكرة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، مع العلم بأن هذه الخطوة ارتبطت بشروط رئيسية. فكما جاء في كلام الملك نفسه:

لا أعلم أين سينتهي هذا الأمر. نقول إن روح الرحمة والتسامح يجب ألاّ تجعل الإيرانيين يعتقدون أننا ضعفاء. نتمنّى على إيران ألاّ تتصرّف بشكل غير مسؤول. فنحن لا نريدها أن تمتحن قدرة شعبنا على الدفاع عن نفسه. السؤال هو التالي: ما الذي تبغيه إيران من وراء كلّ ما يحصل؟ فهي لم تفسد علاقتها معنا فحسب، بل أيضاً مع جيرانها والعالم كلّه. نسأل إيران اليوم: كم ستستمر هذه الحرب؛ هذه الحرب التي تدمّر المسلمين وتستنزف أموالهم؟ لقد اختبرت إيران قوة العراق الدفاعيّة لأكثر من ثمانية أعوام. فهذه إشارة كافية لتفهم أنه من الصعب خرق قوة العراق الدفاعية. كما أن إيران قد هاجمت الكويت والإمارات العربية المتحدة وقد ضربت سفننا التجارية. من هو المستفيد من كلّ هذا؟ لماذا نزعزع السلم في المنطقة في حين نستطيع التعايش واجتناب سفك دماء المسلمين واستنزاف أموالهم؟ لقد حاولت إيران مراراً زعزعة الاستقرار الأمني في منطقة الخليج والجزيرة العربية والعالم. ما الذي ربحته من جرّاء ذلك؟ لا شيء. لا نقصد من كلامنا هذا عن إيران أنه لا توجد عقول موجَّهة في إيران، لكننا نريد أن يسود العقل والمنطق حتى يستتب السلم في المنطقة. نناشد العقول المعتدلة في إيران أن تقوم بدورها[١٢٧].

يصعب التأكّد ممّا إذا كانت هذه الكلمات، بالإضافة إلى عدّة تصاريح أخرى،

---

(١٢٦) راجع:
'King Fahd on Iran Ties, Hajj, Missiles, Hijack', *FBIS-NES-88-084*, May 2, 1988, p. 18.

(١٢٧) راجع: *Ibid.*

قد أقنعت حكومة طهران في النهاية بالموافقة على وقف إطلاق النار. لكن، بعد آب/أغسطس ١٩٨٨، استشفّ السعوديون مرونة أكبر لدى الإيرانيين لإنهاء الحرب[١٢٨]. وشدّد وزير الخارجية سعود بن فيصل على ضرورة وقف الجدل بين الرياض وطهران، معلناً أنه ما من سبب يعيق استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١٢٩]. وقد توسّع الملك فهد بهذا الصدد:

> من جهتنا، فقد أوقفنا الحملة الإعلامية ضدّ إيران. لكن لم يتمّ أيّ اتّصال حتى الآن. نحن نؤمن بأن إيران هي بلد إسلامي في هذه المنطقة. لكننا في الوقت نفسه، لا نؤمن بوجوب التدخّل في الشؤون الداخلية. تحتلّ إيران موقعاً جيداً، وهي تمتلك كافة عناصر الدولة القوية: أراض واسعة، أنهار، سهول، وديان وجبال؛ بالإضافة إلى الكثافة السكانية. أي كلّ ما يمكّنها من العيش بسلام بدون التدخّل في شؤون البلدان الأخرى الداخلية. نحن نرغب في إقامة علاقات جيّدة مع الجميع. نحن نريد لإيران أن تصبح مصدر قوّة للإسلام[١٣٠].

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، برز انشقاق داخل العائلة الحاكمة، مع قيام الأمير سلطان بن عبد العزيز بإعادة تحديد الخطر الإيراني. فقد شدّد على أن حكومة الرياض لا يمكن أن تسمح باتّخاذ الأمور مجراها الاعتيادي في موسم الحجّ السنوي، وإن استعادت السعودية كامل علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. فبالنسبة إلى الأمير سلطان، على إيران أن تلتزم بحصّتها - أي ٤٠ ألف حاج في السنة، وإن

---

(١٢٨) راجع:
'Foreign Minister Interviewed on Regional Problems', *FBIS-NES-88-214*, November 4, 1988, p. 21.

(١٢٩) راجع:
'Paper Cites Foreign Minister on Ties with Iran', *FBIS-NES-88-216*, November 8, 1988, p. 26.

(١٣٠) راجع:
'Kuwaiti Editors Interview King Fahd on Issues: On GCC, Iran', *FBIS-NES-88-219*, November 14, 1988, p. 24.

جرت العادة بقدوم أكثر من ١٥٠ ألف إيراني في السابق - وألا تحوّل الحجّ إلى حدث سياسي. كما أن وزير الدفاع أضاف انعطافاً جديداً، وهو أهمية عودة العلاقات بين إيران والعراق، وبين إيران وعدد من الدول الأخرى[١٣١].

وكما لو على سبيل المصادفة، وقّعت السعودية على ميثاق بعدم الاعتداء مع العراق في آذار/مارس ١٩٨٩، ممّا رسّخ مصالحهما المشتركة في أعقاب الحرب الإيرانية - العراقية. تضمّن الاتّفاق تعهّداً بعدم اللجوء إلى القوّة، وحلّ النزاعات من خلال أنظمة جامعة الدول العربية، ورفض التدخّل في الشؤون الداخلية[١٣٢]. وحتّى لو كانت الرياض قد وصفت اتّفاقها مع بغداد كجزء من إعادة تنظيم ميزان القوى في المنطقة، فقد كانت تخشى في الواقع الوجود العسكري العراقي الكبير عند حدودها الشمالية. أوضح الملك فهد أن الاتّفاق السعودي - العراقي هو «ميثاق عدم اعتداء». وبما أن كلا البلدين ملتزم بميثاق جامعة الدول العربية، فلم يكن مستغرَباً أن يحمل الاتّفاق هذه التسمية. لا شكّ في أن المعاهدة اشتملت على مواد من اتّفاقات جامعة الدول العربية التي تمّت بين الدول العربية، إلا أن هذا الاتّفاق الجانبي عكس قلق السعودية المتزايد إزاء العراق، بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في آب/أغسطس ١٩٨٨. وقد تجسّدت مخاوف السعودية بعد مرور سنة، حين قام العراق باجتياح الكويت وتهديد السعودية.

نظرة تقييميّة إلى الخطرين العراقي والإيراني

لقد طرح الملك فهد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[١٣٣] السؤال التالي: «ما

(١٣١) راجع:
'Prince Sultan on Ties with Iran, Defense Spending', *FBIS-NES-88-222*, November 17, 1988, p. 16.

(١٣٢) راجع: 'Text of Agreement', *FBIS-NES-89-058*, March 28, 1989, p. 22.

(١٣٣) راجع:
'King Interviewed on Iraq, Arab Solidarity', *FBIS-NES-94-205*, October 24, 1994, p. 32;
=

هي مصلحة العراق والشعب العراقي في ما يقوم به صدّام حسين تجاه بلده وتجاه الأمة العربية؟». وعلى الرغم من أن السعوديين قد تعلّموا الكثير من اجتياح العراق للكويت وأعقاب هذا الاجتياح، فلا شكّ في أنه تمّ اتّخاذ قرار حاسم لا رجوع عنه، وأن العلاقات بين الرياض وبغداد - على الرغم من معاهدة عام ١٩٨٩ - لن تتحسّن بشكل جدي. لقد كشف وزير الدفاع الأمير سلطان عن عدد من تحرّكات القوات العراقية باتّجاه الحدود الكويتية، لكنه شدّد أيضاً على تمسّك المملكة بضرورة الحرص على سلامة العراق ووحدته. فقد جاء في إعلانه: «إن المملكة السعودية تحمّل النظام العراقي مسؤولية المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق»، كما دعا «النظام العراقي إلى تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن، ومن بينها إطلاق سراح أسرى الحرب»[١٣٤]. بعد مرور بضع سنوات على انتهاء الحرب من أجل الكويت، ظلّت العلاقات بين أكبر دولتين عربيّتين في منطقة الخليج هامدة، وإن كان وزير الخارجية سعود بن فيصل قد فصل بين العراق والرئيس صدّام حسين. ففي خطاب له في منظّمة الأمم المتّحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، صرّح الأمير فيصل بما يأتي:

> إننا نتطلّع بشوق لعودة العراق الشقيق إلى المجتمع الدولي كعضو مسؤول يقوم بدور بنّاء على المستوى الدولي، إذ إن شعبه النبيل مشهور بقدراته وطاقاته. ستبقى معاناة الشعب العراقي مصدر أسى وقلق بالنسبة إلينا، وسنتابع العمل للحفاظ على وحدة العراق وسيادته ووحدة أراضيه[١٣٥].

في أواخر العام ١٩٩٥، أي قبل التطوّر الملحوظ الذي حصل في الروابط السعودية - الإيرانية، لم يجامل الأمير سعود بن فيصل في خطابه الموجّه إلى إيران

= راجع أيضاً:
'King Fahd on Iraq, Boycott, Detainees, Egypt', *FBIS-NES-94-204*, October 21, 1994, p. 28.

(١٣٤) راجع:
'Prince Sultan Speaks at UN Session', *FBIS-NES-95-205*, October 24, 1995, p. 24.

(١٣٥) راجع:
'Prince Saud al-Faisal Addresses Un', *FBIS-NES-95-198*, October 13, 1995, p. 27.

أو في حديثه عن مخطّطات إيران بالنسبة إلى جزر أبو موسى وطنب في الإمارات العربية المتّحدة. ففي ذلك الوقت، أعلنت السعودية عن تأييدها لجهود دولة أبو ظبي للتوصّل إلى حلّ سلمي للاحتلال الإيراني الذي كان لا يزال قائماً[١٣٦]. إلا أن انتخاب زعيم إيراني يتّسم بالواقعية لرئاسة البلاد قد شكّل فرصة ذهبية للسعودية لتعزيز سياساتها الإقليمية[١٣٧].

عندما حظي الرئيس محمد خاتمي بتأييد واسع من الناخبين الإيرانيين، تنبّهت السعودية إلى هذا الأمر، وحاولت إيجاد طرق جديدة لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين[١٣٧]. لقد تنبّأ الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب معاون قائد الحرس الوطني، وصديق مقرّب لوليّ العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، أن «الدولة الإيرانية والعرب كانوا يسيرون باتّجاه المزيد من التعاون والتنسيق ممّا سيسمح لهم باحتلال موقعهم الطبيعي على الساحة العالمية، وخدمة الأمة الإسلامية. نعم، كان على الرياض وطهران القيام بالمبادرة. أعتقد أن دولاً عديدة ستنضمّ إلى القافلة ولن يفوّتها أحد لأن ذلك مستحيل. ستموت الأمم إذ فاتتها قافلة الحوار والتعاون والشراكة»[١٣٨].

منذ نهاية العام ١٩٩٧، حاول وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز توجيه دفّة روابط المملكة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية من موقف يتّسم باللامبالاة إلى موقف ملتزم وإيجابي. في الواقع، لقد برزت العلاقات الجديدة مع إيران كحجر الأساس لتحقيق الهدف السعودي الذي يقضي بالسيادة الإقليمية[١٣٩]. وفي حين كانت

---

(١٣٦) راجع:
'Prince Saud al-Faisal Addresses Un', *FBIS-NES-95-198*, October 13, 1995, pp. 28-29.

(١٣٧) راجع:
'Saudi Prime Minister Sees Healthy Sign for Arab-Iran Relations', *FBIS-FTS1997121200044*, December 12, 1997.

(١٣٨) راجع: *Ibid.*

(١٣٩) راجع:
Saeed Barzin, 'Iran: Evolving New Axis?', *Middle East International*, number 600, May 21, 1999, pp. 13-14.

العلاقات تتحضّر لفترة دامت سنتين، ظهرت أولى النتائج لهذا التقارب في اجتماع منظّمة الدول المصدّرة للنفط في العام ١٩٩٩، حين فاجأ السعوديون المراقبين بالموافقة على مجموعة جديدة من حصص إنتاج البترول تلائم وتصبّ في مصلحة إيران. في المقابل، ارتفعت أسعار النفط، كما زادت الآمال بالمزيد من الاختراقات بين المنافسين التقليديين. وفي حين بدت هذه الخطوات كإشارة واضحة لمكسب في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، وللرئيس خاتمي بشكل خاص - إذ إن هذا الأخير قد نجح في إنهاء عزلة بلاده السياسية -، إلا أن السعودية كانت هي الرابح الكبر. في الحقيقة، لقد رحّبت السعودية بحفاوة بزيارة الرئيس خاتمي في أيار/مايو ١٩٩٩، وقد حصلت منه على تنازلات إضافية بالنسبة إلى عدد من القضايا الإقليمية الأساسية، منها التعهّد بالمساعدة على الحدّ من التوتّر السائد في المنطقة. إن نجاح السعودية في تهدئة الوضع وكسب دعم الإيرانيين في مختلف المواضيع، من الالتزام بسياسة التنسيق إزاء موضوع أفغانستان إلى سياسات استثمارية مشتركة، كانا بمثابة إشارة إضافية إلى تطوّر العلاقات التي كانت تمضي قدماً[١٤٠]. وقد تمّت مناقشة حتّى المسائل الدفاعية الحساسة، بعد زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان إلى إيران في بدايات شهر أيار/مايو ١٩٩٩. فقد أعرب وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني إلى نظيره السعودي عن أنه لا يرى أيّة حدود لعلاقات بلاده مع المملكة، وذهب حتّى إلى الادّعاء أن كافة الإمكانيات الدفاعية الإيرانية ستوضع بتصرّف الأشقّاء السعوديين[١٤١]. وبغضّ النظر عن مدى المبالغة في هذه التصاريح، وعلى الرغم من أنه لم يتمّ أيّ تخطيط لاتّفاق رسمي أثناء زيارة خاتمي إلى السعودية، فقد أدّت هذه النقاشات الهامة إلى التخفيف من حدّة التوتر العسكري العام في منطقة الخليج.

---

(١٤٠) راجع:

Jubin Goodarzi, 'Behind Iran's Middle East Diplomacy', *Middle East International*, number 608, September 17, 1999, pp. 21-23.

(١٤١) راجع:

Harvey Morris, 'Saudi Arabia/Iran: Partnership', *Arabies Trends*, number 22, July-August 1999, pp. 14-15.

جاءت هذه التطوّرات الأخيرة كنتيجة لسياسة دقيقة صُمِّمت لإصلاح ميزان القوى في منطقة الخليج. في شباط/ فبراير ١٩٩٨، أي بعد مرور أشهر قليلة على مشاركة وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز في قمّة طهران لتجمّع المنظمات الإسلامية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ، استضاف نائب رئيس الحرس الوطني، الأمير متعب بن عبد الله، الرئيس الإيراني السابق، علي أكبر هاشمي رفسنجاني. لقد حدت هذه الزيارة الرمزية إلى مقرّ الحرس الوطني الرئيسي في الرياض، بالأمير متعب للإدلاء بالملاحظات الآتية: «إننا على أشدّ الثقة بأن الإمكانيات والقوات العسكرية الإيرانية والسعودية قادرة على العمل كقوّة موحَّدة في سبيل تحقيق غايات الأمة الإسلامية ومصالحها»[١٤٢]. وحتّى لو كان هذا التصريح مجرّد خطاب دبلوماسي، إلا أنه حمل في طيّاته الكثير من الرموز، كما بشَّر بتحسّن العلاقات بين البلدين. لقد طمأن الأمير سلطان بن عبد العزيز مستمعيه - في طهران - إلى أنه ما من خلاف بين البلدين، وأن الأولوية ستُعطَى للقضايا الأمنية قبل أيّة مسألة أخرى - كالمسائل الاقتصادية أو الاجتماعية -. لم يرد أيّ ذكر لقضيّة الحج أو للمشاركة الإيرانية ومسألة الحصص[١٤٣]. في الواقع، كانت حماسة الرياض شديدة لدرجة أنها ضحّت بالعلاقات القديمة التي تربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تثبيت العلاقات الدبلوماسية الناشئة مع إيران[١٤٤].

في النهاية، فإن الرياض قد اتّخذت كافة هذه المبادرات بهدف الحدّ من

---

(١٤٢) راجع:
'Iran's Rafsanjani Visits HQ of Saudi National Guard', *FBIS-FTS19980222000537*, February 22, 1998.

(١٤٣) راجع:
'Saudi Defense Minister Speaks in Tehran', *FBIS-FTS19990502000136*, May 2, 1999.

(١٤٤) من وجهة نظر الإمارات العربية المتحدة، فإن سحر الرئيس خاتمي يتطلب حجة إقناع عربية قوية للمساعدة في حل الخلافات المتعلقة بجزيرة أبي موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. في النهاية، قبلت الرياض عرض طهران بالمساعدة لحل الخلاف - ولا شيء أكثر من ذلك - مما خيب آمال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأبعد السعودية عن واحدة من أوفى حلفائها في مجلس التعاون الخليجي.

التأثيرات الإيرانية والعراقية المتزايدة في منطقة الخليج، وتعزيز موقع المملكة على الصعيد الإقليمي. فمن وجهة نظر الزعماء السعوديين، فإن الحرب الإيرانية - العراقية، كما الحرب من أجل الكويت، قد أدّتا، معاً، إلى انغماس المملكة في اضطرابات عسكرية وسياسية طالت لعقدين من الزمن، أدّت كافة المجريات خلالهما إلى بروز نتائج بارزة على المستوى الداخلي. لقد أخذ ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز عهداً على نفسه ، بدعم من مجموعة من الأمراء الذين ينتمون إلى أجيال أصغر، لتوجيه السياسات السعودية وتعزيز موقع الرياض على الصعيد الإقليمي.

الفصل الرابع

توجُّه العائلة

إذا كانت هناك ثمّة شكوك تساور أصحاب القرار حيال التزام المملكة العربيّة السعوديّة بقضيّة أمن منطقة الخليج الفارسي، فلا بدّ من أنها قد تبدّدت إثر الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، حين انضمّت المملكة السعوديّة إلى حلفائها الإقليميّين والدوليّين لردع صدّام حسين. فقد برهنت المملكة العربية السعودية، مرةً تلو الأخرى، أن مصالحها الخاصة تتوافق مع مصالح الدول الصناعيّة الغربيّة، وأنّها بحاجة إلى حلفاء أقوياء من أجل حماية أنظمة الحكم المحافِظة في الخليج العربي من القوى السائدة في المنطقة، وأنّ العلاقات تعود على الفريقين بالمنفعة الاقتصادية المتبادلة. لا ريب في أن حكومة الرياض قد اختلفت، على سبيل المثال لا الحصر، مع العديد من حلفائها في الغرب بشأن تحديد أفضل السبل للتوصّل إلى حلّ الصّراع العربي - الإسرائيلي الشائك، إلا أنها لم تسمح لهذه الأزمة بإفساد العلاقات السعودية - الغربيّة على المدى البعيد. فقد كانت بعض القضايا الاقتصاديّة العامة التي تتمحور حول موضوع النفط في خطر. وقد بدا مستقبل عائلة آل سعود الحاكمة أيضاً على المحك.

للتحقّق بشكل أفضل من الآراء التي قد يمتلكها العديد من الشخصيّات السابق ذكرها في ما يختصّ بالشؤون الأمنية، سنستعين في ما يلي بثلاثة سيناريوهات محتمَلة ونحلّلها على ضوء المعطيات التي ناقشناها سابقاً. إنّها عبارة عن ردّات فعل إزاء حالات من المعارضة الداخليّة، ونحن نوردها هنا فقط للتوضيح.

خطوة تصحيحيّة داخل العائلة

هزّت المملكةَ السعودية حوادثُ بالغة الخطورة بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٤، حين قام وليّ العهد عندها فيصل عبد العزيز بالتخطيط لعمليّة خلع الملك سعود من الحكم. من المحتمل جدّاً أن يتكرّر هذا السيناريو التاريخي مع وصول وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز إلى العرش[1].

التحدّي

يستطيع عبد الله بن عبد العزيز، بحسب التقاليد الخاصة بآل سعود، وبصفته ملكاً مستقبليّاً، أن يعيّن وزير الدفاع، سلطان، وليَّ عهد له. وبما أن كلا الرجلين متقدّم في السن، وأهمّ من ذلك، شديد التأثر بذريّته، فلا بدّ من أن تنشأ خلافات سياسيّة تقسم الحكومة إلى معسكرين على الأقلّ. وينتج عن ذلك عصيان داخل العائلة، يحرّض الأمراء الأصغر سنّاً والأكثر حيويّة، على كبار العائلة الذين سيصرّون بدورهم، كما هو متوقَّع، على الحفاظ على لحمة العائلة. فتكون النتيجة ثورة حقيقيّة داخل العائلة تعرّض حكم الملك للخطر. بمقتضى سيناريو كهذا، سيجد الملك عبد الله بن عبد العزيز نفسه في موقف حرج، فيُتَّهَم بسوء الإدارة، وأسوأ من ذلك، أنه قد يُتَّهَم بتعريض شرعيّة حكم آل سعود للخطر. وقد يجتمع الأمراء الذين ينتمون إلى الفروع غير المباشرة ويؤلّفون عدداً من الفرقاء ويلتفّون حول الأمراء من الفروع الوسطى، وذلك بهدف تحقيق نتائج ملموسة. فكما كان يجري في السابق، ستُستَغَلّ الفروع غير المباشرة لإعادة تنظيم بنية العائلة الداخليّة، بتوجيه من المسؤولين النافذين المتقدّمين. لا بدّ هنا من أن تؤدّي هذه التحالفات السياسيّة الخطيرة إلى خلع الملك من الحكم، كما أنها ستؤدّي إلى تحييد أبنائه في الحرس الوطني، ممّا يشكّل تهديداً لخلافة وليّ العهد سلطان، فيتمّ اختيار ابن آخر من أبناء

---

(١) في الواقع، بعيداً عن المقارنة بين ذلك الوضع والوضع الحالي، ليست «الخطوات الإصلاحية» بجديدة على المملكة، ويمكن القيام بها ثانية إذا ما توفّرت ظروف معيّنة. تاريخياً، كانت التغيرات ضمن العائلة تحصل باستمرار، وغالباً ما كانت تسفر عن إراقة للدماء. أما في وضع الملك سعود، فقد اتفق بعض أفراد العائلة الكبار على أنه لم يعد صالحاً للحكم. ولإنقاذ الوضع، طلبوا من الأمير فيصل تولي زمام السلطة.

الملك عبد العزيز، الأمير نايف أو الأمير سلمان، للحفاظ على الأوّليّة العائليّة. ثم تستعيد البلاد استقرارها تدريجيّاً، ولو كلّف ذلك خسارة سياسية واجتماعية باهظة. لا بدّ، ولا مفرّ من تولّي أحد أبناء الملك عبد العزيز الحكم، وإن كثرت الخلافات العائليّة والنّزاعات الدينيّة الداخليّة.

ردّة الفعل

لقد واجهت المملكة العربية السعودية، على مرّ التاريخ، عدداً من التهديدات الخارجية والداخلية الناتجة عن الثورات القبليّة، والتعصّبين الشيعي والسُّني، والحركة القومية العربية. حاول أعداء آل سعود جاهدين انتزاع الحكم من العائلة المالكة، إلا أنهم لم يتمكّنوا من الانضواء تحت راية واحدة. والمثير للاهتمام أن المحاولات لشرذمة البنية السياسية والاجتماعية في المملكة كانت تتمّ بعد مرور فترة أربع سنوات على كلّ خلافة. فحركات العصيان في صفوف الجيش في العامين ١٩٥٤ و١٩٥٥، والثورات التي شهدتها البلاد بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٠، قد وقعت إبّان حكم الملك سعود بن عبد العزيز الذي اتّسم بالاضطرابات.

تشبه بنية عائلة آل سعود المجمع البابوي إلى حدّ كبير حين يتعلّق الأمر باختيار خليفة للعرش. إلاّ أن الأمر لا يخلو من بعض التوتّر السائد بشأن تحالف آل سعود/ آل الشيخ الذي يعود إلى العام ١٧٤٤، إن من جهة علماء الدين الشباب الذين يرفضون هذا الاتّفاق التقليدي (توتّر على الصعيد الفكري الأيديولوجي)، والعلماء الذين لا يعترف بهم الحكم وينشطون بشكل مستقلّ (توتّر على الصعيد العقائدي)، أو من جهة نخبة من رجال الأعمال الذين يسعون إلى توسيع نفوذهم السياسي. كما هناك عوائق أخرى تعترض انتقال السلطة بالشكل الطبيعي، تعود إلى التكنوقراطيّين الذين تلقوا علومهم في الغرب والذين يبحثون عن وظائف مضمونة، وإلى الجمعيّات النسائية والحركات المنادية بحقوق الإنسان التي تعمل وتطالب بامتيازات إضافيّة. نستشفّ ممّا تقدّم، أن هناك نوعاً من الوعي الذي يتشكّل لدى النخبة السعوديّة ولدى الشعب عامة. قد يصعب تحديد هذه الاتّجاهات، إلاّ أنّه ليس بالأمر المستحيل.

من أبرز التحدّيات التي يواجهها آل سعود، مستوى النقاشات السياسية في

المنابر العامة. فبما أنّ المنابر الإعلاميّة الخاصة بالمملكة لا تزال تخضع لسيطرة الحكومة التامة، كان لا بدّ للحكومة السعوديّة من مواجهة ظاهرة تكاثر وسائل الإعلام البديلة. فبعد حرب الكويت وانتشار هوائي الأقمار الصناعيّة على سبيل المثال، قامت السلطات السعوديّة برفع مستوى خطابها العام، حتّى تتمكّن من منافسة المصادر الأجنبيّة. أضف إلى ذلك أن انتشار استخدام الفاكس يعني بشكل رئيسي إمكانيّة اطّلاع جمهور واسع على أيّة وثيقة بسهولة تامة وسرعة قصوى. لقد حثّت وسائل الاتّصال الحديثة هذه السعوديين على إدارة نقاشاتهم بواقعيّة وصراحة أكبر. لا شكّ في أن حكومة الرياض قد حاولت كبت هذا الخطاب، خاصة مع محاولتها منع استخدام الهوائيات الفضائية، إلا أن هذا المجهود بدا أصعب ممّا كان متصوَّراً. باختصار، لم يعد السعوديون يخجلون من التعبير عن آرائهم السياسية بشكل علني، حتّى أنه يتمّ التشديد في حلقات النخبة، على الحاجة إلى إخضاع انتقال الحكم إلى نظام محدَّد وواضح.

كما أن سياسة الكيان السعودي تخضع أيضاً لجدل أيديولوجي وعقائدي على كافة المستويات. ففي بدايات التسعينيّات، قام جدل ضمن العائلة الحاكمة بين المسؤولين المتقدّمين والشباب حول أسس المملكة الأيديولوجية، ومدى استفادة آل سعود من هذه الأسس. ونظراً إلى أن المملكة قد اعتمدت القرآن الكريم دستوراً لها، يحاول الأمراء الشباب النظر في مدى فعالية هذا الدستور كأداة سياسية عصرية. وكما أشرنا سابقاً، فهناك جدل مشابه يتحضّر بين رجال الدين المتقدّمين والشباب. فالعلماء الشباب يعترضون على التوافق التقليدي القائم بين آل سعود وآل الشيخ، إذ ينادون باعتماد نهج أكثر صرامة في علاقاتهم مع «الدولة». وفي وقت تعلو فيه الأصوات المنادية بمشاركة أكبر، تقطع القيادة السعودية الطريق على هذا الجدل باستمالة الأمراء الشباب فترقّي البعض منهم وترضي البعض الآخر، هذا بالإضافة إلى خطوة جذريّة قضت بإنشاء وزارة الشؤون الدينية للردّ (والسيطرة على) العناصر المتمرّدة المحتملة.

بالإضافة إلى هذه التطوّرات، تمّت ملاحظة عدد من الترقيات المنطوية على مفارقات تاريخية، والتي لا يمكن تفسيرها إلاّ بتنبّه آل سعود للتوتّرات والمشاكل

المحتملة. كان الأمراء الشباب من آل جِلوي وآل سعود الكبير، وهم بعيدون عن خطّ الخلافة الأوّل، يوجّهون الانتقادات لخالد بن سلطان ولوزير الخارجية سعود بن فيصل. أُبعد هؤلاء المسؤولون عن السلطة لأنهم عبّروا عن وجهات نظرهم الأيديولوجية أو العقائدية التي تتعارض مع الأمراء المرشّحين للخلافة. لقد تمّ اعتماد ظاهرة التعبير عن المعارضة هذه بكثرة في تاريخ السعودية الحديث (ابتداءً من عهد الملك عبد العزيز)، وستستمرّ على الأرجح في المستقبل. إلا أنها طريقة تفريقيّة تثير العداوة بين أفراد قد تستدعي الحاجةُ التعاونَ في ما بينهم.

إن إمكانية قيام نظام يعتمد مبدأ البكورة في موضوع الخلافة، هو رهن بالطريقة التي يختارها كبار عائلة آل سعود في حلّ مشاكلهم التي لا تحصى. فقد تختار العائلة التحرّك بشكل منفتح أكثر، أو بإدارة انقلاب للمحافظة على بقائهم، أو اجتناب مواجهة ثلاثيّة بين الملك فهد المريض ووليّ العهد عبد الله ووزير الدفاع سلطان، أو بين ذرّيتهم على الأرجح.

المعارضة العسكريّة

على الرغم من فشل محاولات الانقلابات في السعوديّة، خاصةً في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٧، إلاّ أنها لم تختلف في الهدف والجوهر عن الحالات المشابهة في البلدان العربيّة الأخرى. ففي الحالتين المعروفتين، توحّد أفراد عائلة آل سعود الحاكمة في صفّ الملك، وحصلوا على التفاتات خاصة لقاء إعادة التعبير عن ولائهم، ووافقوا، بالإجماع تقريباً، على تطهير القوات المسلّحة السعوديّة كلّما دعت الحاجة إلى ذلك. في الواقع، شهدت القوات المسلّحة السعودية، على غرار القوات العسكرية الأخرى في الشرق الأوسط، عدّة محاولات انقلاب.

في أواخر العام ٢٠٠٠، ومع تدهور صحّة الملك فهد، واجه آل سعود احتمال انقسام البلاد وانتشار العنف نتيجةً لمشاعر عدم الرضى التي كانت سائدة في أوساط العامة. لم تكن مشاركة القوات المسلّحة العادية والحرس الوطني سلبيّة في جوّ القلق العام الذي خيّم على البلاد، فهذه القوات قد تقوم بتحرّك جدّي في حال قيام أزمة حقيقية. في الماضي، ومنذ الخمسينيّات، كان الضباط العسكريّون يتعاطفون مع

القضايا المعادية للملكيّة التي أدّت إلى عدد من الانقلابات والردّات. ومع أنّه لم يسجّل أيّ تمرّد عسكري خطير في العقد الماضي، وذلك نتيجةً للإعانات المالية العديدة التي تستفيد منها القوات المسلّحة، فإن حكومة الرياض متنبّهة إلى ازدياد انزعاج جنودها من العائلة الحاكمة. لقد برزت القضايا القديمة من جديد لتشكّل خطراً على آل سعود: فمجال التسلّح والتدريبات ووتيرتها ونسبتها تزعج القوات المسلّحة والحرس الوطني، ولم يعد الأمراء الشباب يجدون في الخدمة العسكريّة بديلاً يُرضيهم عن المناصب الإدارية في الحكومة، كما أن خصوم العائلة الحاكمة يستطيعون نشر أفكارهم في صفوف المجنَّدين السعوديين الشباب على الرغم من انعزالهم النسبي في المراكز العسكريّة النائية.

التحدّي

إذا ما افترضنا حصول هذا الردّ، فيمكننا توقُّع قيام انقلاب عسكريّ غير تقليدي في المملكة في السنوات المقبلة. فعلى خلاف ما يؤمن به الدكتور المسعري، لن يثور العسكريّون من أجل قضايا اقتصادية أو اجتماعية. فآل سعود يرعون القوات العسكريّة بشكل جيّد. لطالما حظي الضبّاط والمجنَّدون برواتب سخيّة وليس لهم أيّة مصلحة بالتمرّد على مصدر رزقهم الأوّل. فالتغيير إن حصل فسيستهدف السياسات الدينيّة والأمنية التي قد تنتهجها العائلة الحاكمة[٢].

---

(٢) نظراً إلى طبيعة هذا الموضوع الدقيق، فإن أي مناقشات يقوم بها أفراد عائلة آل سعود حول مختلف التغيرات تبقى سرية. فلا يجازف سوى القليل منهم في التفكير باحتمال أن يقوم أحد أفراد عائلة آل سعود بمحاولة انقلاب، على الرغم من أن العديد منهم يقرّون صراحة بأن المملكة ليست بمأمن من هذا التهديد. أثار معظمهم الإمكانية النظرية لحدوث انقلاب عسكري في الولايات المتحدة لدعم وجهة نظرهم. وفي حين تبقى المقارنة نظرية (بالنظر إلى ضخامة الإدارة وفعالية نظام المراقبة والمحاسبة في الولايات المتحدة)، يظهر وجه من وجوه الحقيقة في هذا التفسير. لقد أخطأ الكثيرون بمقارنة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأميركية لكونهما مجتمعَين مختلفين كل الاختلاف، والحكم فيهما متناقض تماماً: ديموقراطية برلمانية في الولايات المتحدة مقابل ملكية مطلقة في السعودية. برغم ذلك يمكن تفسير هذه الملاحظات على الشكل التالي: أولا، يمكن حصول انقلاب عسكري في السعودية (ويعلم الجميع بحدوث محاولات مماثلة في الماضي)؛ ثانياً، يتطلب نجاحُ هذا الانقلاب فرداً (أو أفراداً) من عائلة آل سعود المالكة للمشاركة فيه.

لقد أصبح من المعروف اليوم أن المنخرطين في صفوف الحرس الوطني يملكون تقليداً طويلاً من التوجّه الديني نظراً إلى أصلهم القبلي. كما أن المجنّدين غير المثقَّفين قد أصبحوا هدفاً سهلاً للهداية الدينية التي تبعدهم أكثر عن الحكومة. وحتّى القوّات الجوية التي تضمّ عناصر نخبويّة أكثر، فقد شهدت، بدورها، نموّاً متزايداً للنشاطات الدينيّة المتطرّفة. فقد تنجح هذه العناصر بقيادة زعماء قبليّين معادين لآل سعود بإثارة حركات العصيان في مراكز عسكريّة ذات مواقع استرتيجيّة. هناك العديد من المراكز العسكريّة المجهَّزة التي يمكن أن يخرج منها قائد يتمكّن من التغلّب على النظام. فالسيطرة على قاعدتي خميس مُشيط أو حفر البطين، على سبيل المثال، يمكن أن تؤمّن لقائد الانقلاب القوّة الضرورية لقصف القصور وإخضاع العديد من الأفراد وفرض القانون والنظام. يمكن لقائد الانقلاب الذي يتعهّد «إنقاذ البلاد»، تشكيلُ مجلس يسهر على الحفاظ على موارد المملكة لكافة السعوديين. وقد يطالب هذا المجلس، بهدف القضاء على الفساد والهدر، بالحدّ من إنتاج البترول(٣).

ردّة الفعل

على الرغم من أن آل سعود قد أحبطوا عدّة محاولات لقيام ثورات عسكريّة في الخمسينيات والستينيات من خلال عمليّات التطهير، فقد تنبّه معظم الأعضاء المتقدّمين في العائلة إلى أن هذه الأساليب لم تعد مقبولة في الزمن الراهن، خاصة أن السعودية تمرّ بتغيّرات عديدة، والقلق يسود منطقة الخليج الفارسي من جرّاء ثورات داخليـة وخارجيّة. وفي أعقـاب الحرب من أجل الكويـت، أعـاد القـادة السعوديّون النظر في علاقاتهم مع القوات العسكريّة، إذ أدركوا أنهم بحاجة إلى يد أقوى لحماية العائلة بقدر الحاجة إلى حماية البلاد. وقد تُرجم هذا الوعي من خلال شراء أجهزة حديثة وباهظة الثمن، واللجوء إلى تدريبات محترفة عند الحاجة،

(٣) قد يُحدث الاختيار العشوائي لثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً، تغيُّراً جذرياً في استقرار السعر. ولقد ساد الاعتقاد لوقت طويل أن ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً هي الحد الأدنى المطلوب لتأمين نفقات الرياض. مثل هذه العملية سوف يؤدي إلى سحب خمسة أو ستة ملايين برميل من النفط يومياً من السوق العالمية، مما قد يولّد أزمة مالية عالمية، وإن كانت ضيقة النطاق.

والأهم من ذلك، إنفاق (وحتّى رهن) مبالغ طائلة من أجل حثّ القوات الغربيّة على الدفاع عنهم. لذا، سيصعب كثيراً تبرير أيّة عمليّة تطهير في المستقبل.

الثورة والانقسام

أرهبُ سيناريو محتمل هو قيام ثورة في البلاد أو انقسام المملكة، ويمكن توقُّع أسوأ الأمور في هذه الحالة. للأسف، إنه سيناريو محتمل نظراً إلى عامل التراكم، خاصةً في حال فشل آل سعود بالتعاطي مع أيّة مشكلة وإن كانت ثانوية. تعلّمنا الخبرات السابقة كيف يمكن لأفراد العائلة أن ينتابهم الهلع ويُقْدموا على ارتكاب أخطاء فاضحة، كتلك التي ارتُكبت في العام ١٩٧٩، بعد أن استولى عناصر من المتطرّفين على المسجد الحرام في مكّة. فقد قتل حوالى ١٠٠٠ شخص في تلك الفترة بسبب أخطاء تكتيكيّة، ولم تستقرّ الحالة إلا بعد تدخّل القوات الفرنسية والأردنية المكافحة للإرهاب. فلو استمرّ آل سعود بموقفهم اللامبالي هذا، لكانت المملكة السعودية قد أصبحت في العام ٢٠٠٠ بلداً مختلفاً بشكل كامل. تجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو يفترض أن تبقى السلطة المركزيّة في السعودية على حالها، مع تزايد وطأة الضغط عليها بسبب التوتّر الديني. لقد علت النداءات المطالبة بقيام معارضة منظّمة ضدّ آل سعود من قبل رجال دين، كان معظمهم من الشباب الذين أعلنوا معارضتهم للروابط الوثيقة التي تجمع بين العلماء البارزين والعائلة الحاكمة، والأهمّ من ذلك، طالبوا بوجوب المحاسبة. واجهت حكومة الرياض أزمة تتعلّق بشرعيّتها إذ إنها كانت بحاجة أكيدة إلى دعم الجماعة الدينيّة. والنتيجة المرجّحة لهذا السيناريو هي التعثّر في عمليّة اتّخاذ القرارات لدى آل سعود، ممّا يؤدّي إلى درجة عالية من التردّد حيال كافة القضايا المتعلّقة بأمن البلاد الداخلي. إنها طبعاً فرضيّة متطرّفة، واحتمال حدوثها ضئيل، لكن يجب ألاّ يتمّ استبعادها نظراً إلى الصراع القائم على السلطة وعجز العديد من المسؤولين عن السيطرة على المتطوّرات.

التحدّي

يفترض انقسامُ المملكة وتفكّكُها فقدانَ آل سعود السيطرةَ على الدولة، فتقوم

حركات التمرّد في مختلف أنحاء البلاد ضدّ حكومة الرياض بسبب تدهور الأحوال الاجتماعيّة، ويحتشد الشباب في المساجد حيث سينادون بالعنف ضدّ السلطات الظالمة. في ظروف كهذه، لا بدّ من أن تسود الاضطرابات في مكة والمدينة ممّا سيؤدّي إلى وقوع عدد كبير من الخسائر. وقد تنشقُّ أعداد هائلة من القوات المسلّحة والقوّات الأخرى، فتفضح التفكّك العسكري السعودي. وسيتمّ تجاهل دعوة الملك إلى السلم، ويتمّ احتلال مراكز التلفزيون والراديو في غضون أيام قليلة من قبل جهات المتطرّفين الذين سيطلقون برنامجاً ترويجيّاً كاملاً ضدّ العائلة الحاكمة. وستبرز قوى منافسة في كافة أنحاء السعوديّة، فتطالب كلّ جهة بحقّها بالسيادة على مدنها أو مناطقها. وفي المنطقة الشرقيّة الحيويّة، سيقدّم العديد من الشركات النفطية خدماته للدول المستهلكة، فينتهي عهد الاحتكار الذي تمارسه شركة النفط العربية السعودية «أرامكو» للموارد النفطية في البلاد. فيضطرّ الملك إلى التنازل عن عرشه، ويتمّ توقيف العديد من المسؤولين السعوديين فيحاكَمون ويُعدَمون. كما ستنقل عائلات التجار الرئيسيّة أموالها إلى مصارف أوروبية وأميركيّة. الفوضى ستعمّ البلاد والسعودية ستتفكك.

يجب التأكيد مجدّداً على الدور الذي تلعبه المعارضة الدينية في هذا السيناريو. يمكن للأزمة أن تبدأ كمواجهة عادية من جرّاء مناداة حركة إسلاميّة ناشئة بالتغييرات في الحياة السعودية السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذه المطالبة تبدو مستغربة في بلد يستمدّ شرعيّته كلّها من الشريعة الإسلامية - فيعتبر القرآن الكريم دستوراً له ويستبعد مفهوم الديموقراطية -، فما يدعو أكثر إلى الاستغراب هو ردّ النظام على هذه المطالب. ففي السيناريو، كما في الواقع، سيواجه الحكم خطراً دينيّاً يتمثّل على مستويين: أولاً، بين رجال الدين أنفسهم، وثانياً، بين رجال الدين وآل سعود الذين يتمتّع بعض أمرائهم بالنفوذ والرأي في هذه القضيّة.

كما أشرنا سابقاً، فإن طبيعة الخطر الإسلامي تتكشّف أيضاً من خلال مختلف «خطابات المطالب» الموجَّهة إلى الملك من قبل مثقّفين وطلاّب متديّنين من أجل المساواة أمام القانون بغضّ النظر عن المرتبة أو المركز، وإعادة توزيع المال العام، ومحاسبة كافة المسؤولين، وصرامة أكثر بالالتزام بالقيم الإسلامية. يمكن لخطابات

أخرى لفت النظر إلى سوء الإدارة العامة والفساد، والتوصية بتحرّكات تصحيحيّة، منها منح رجال الدين المزيد من النفوذ في عمليّة اتّخاذ القرارات والحدّ من نفقات الحكومة.

على غرار خطابي المطالب اللذين وُجّها في أوائل التسعينيّات، قد يوقّع على الخطابات الجديدة زعماء دينيّون - خطباء، مشرّعون، ومعلّمون - من نجد، وخاصة من الرياض، مهد حركة الموحّدين والقاعدة التقليديّة لآل سعود. لكن، بخلاف المطالب التي تمّ الإعلان عنها في الخطابات السابقة، فقد تدفع المطالب الجديدة بالمواطنين السعوديين العاديين إلى اتّباع قادة مختلفين. سيكون جوهر المطالب في هذا السيناريو الدعوة إلى تغيير البنية السياسية السعودية الأساسية، مع نقل السلطة من عائلة آل سعود الحاكمة إلى نخبة من رجال الدين المتزمّتين. نذكّر من جديد بأن هؤلاء سيكونون من رجال الدين الشباب وسيعارضون العلماء المتقدّمين في السنّ نظراً إلى انحيازهم إلى العائلة الحاكمة.

ردّة الفعل

على الرغم من صعوبة احتمال حدوث هذا السيناريو، فإن المملكة العربية السعودية الراهنة، أي ثالث ملكيّة في الجزيرة العربية، يمكن أن تنهار أمام قوى جبّارة تهدّد الوضع الراهن. لا شكّ في أن بعض زعماء آل سعود سيحاولون اجتناب انهيار العائلة، إلا أنّ محاولاتهم ستكون متأخرة وغير فعّالة، إذ لا يمكن عمليّاً اجتناب أخذ الأمور مسارَها الطبيعي. قد يتمّ تسريع عمليّة التفكّك بواسطة ردّة فعل النظام إزاء المعارضة الدينيّة.

ستتميّز ردّة فعل آل سعود الأولى إزاء الخطر الإسلامي، بمزيج من التردّد وتهدئة الأجواء. فمن طبيعة الملكيّة اجتناب المواجهة. كما أن الإسراف الجليّ الصادر عن العائلة الحاكمة، في حين تعاني البلاد مشاكل خطيرة في الموازنة، سيعزّز الانتقادات الموجّهة إلى العائلة. ومهما حاول أعضاء العائلة الحاكمة تعزيز صورتهم كمسلمين أتقياء، سيتمكّن المعارضون من الكشف عن تصرّفات مشبوهة وتقديم سلسلة من الاستنتاجات البغيضة. وعندما يضمّ الأعضاء الشباب في الجهاز

الديني أصواتهم إلى المعارضة مطالبين بالتحقّق من هذه التصرّفات، لا بدّ من أن تتحرّك حكومة الرياض لتواجه هذا الأمر. يرجّح أن يأتي الردّ مشابهاً لردّ الملك فهد بن عبد العزيز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حين قام بتحذير كافة رجال الدين الناشطين بإيقاف حملتهم المعادية للحكومة، والكفّ عن إلقاء الخطب وإصدار الكتيّبات والأشرطة المعادية لآل سعود. وقد شدّد الملك، في تلك الفترة، على أن المملكة ملتزمة بكامل العقيدة الإسلامية، وأن ما من شخص في السعودية يستطيع الادّعاء أنه أكثر التزاماً وتديّناً من الذين يسهرون على خدمة الحرمين الشريفين. لكن، في الوقت نفسه، كانت السلطات ترحّب بالتعليقات الخاصة التي يرغب المواطنون بالإدلاء بها. بعبارة أخرى، فقد حظر الملك من جديد استخدام منابر المساجد للخطاب السياسي، إلا أنه أبقى على الخطاب الذي يبقى خاضعاً للسيطرة. والغريب، أن هذا الأمر يشير إلى نزعة باتّجاه فصل الدين عن الدولة، وإن كان ذلك يتعارض مع ادّعاءات الرياض. لقد تمّ الإعلان عن هذا التحذير وأنذر الجميع بهذا القرار. ومن المؤكّد أن يتّبع أيّ ملك في المستقبل هذا الإجراء للردّ على أيّة معارضة من أجل المحافظة على حكم آل سعود.

تقييم ردّات الفعل الثلاث

إن الجهود التي بذلتها حكومة الرياض للسيطرة على التعاليم التي وصفتها بـ«الراديكاليّة»، بالإضافة إلى محاولات استخدام المساجد كأرضيّة لمعارضة سياسات الحكومة الذي بدأت أماراته تظهر عام ١٩٩٣، قد حدت بآل سعود إلى توسيع مجلس الوزراء وإنشاء مجلس الشورى. ففي بداية التسعينيّات، تمّ بذل جهد خاص للفوز على الإسلاميين في المملكة. فأنشئت وزارة للشؤون الإسلامية شملت مهامها مراقبة الأئمّة وخطب صلاة الجمعة، والأهمّ من ذلك الجامعات الإسلامية في السعودية. وقد تكاملت هذه الخطوة بإنشاء مجلس الدعوة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقد ضمّ ١٤ عضواً، وكان تابعاً لوزارة الشؤون الإسلامية. أنيطت بهذا المجلس مسؤوليّة الإشراف على خطب صلاة الجمعة - فتصدر مخطّطاً تمهيدياً أسبوعيّاً لاعتماده وتكييفه مع الظروف المحلية - والتدقيق في أمر أئمّة الصلوات.

كما أُوكلت على المجلس مهمّة الإشراف على البرامج التربوية المصمَّمة لحماية الشباب من الأفكار الراديكاليّة. فعلى الرغم من تصميم آل سعود على قمع رجال الدين الشباب، فقد عكس إنشاءُ مجلس الدعوة فشلَ كبار العلماء في الحفاظ على السلم في صفوفهم. وبعبارة أخرى، فقد فشل الشيخ ابن باز وخلفه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله، وإلى جانبهما كافة رجال الدين الكبار، في إخضاع المنشقّين، وإن كانوا قد استطاعوا الحفاظ على توازن السلطة بينهم وبين آل سعود. ولا يزال العلماء الكبار يُعتبرون السلطة العليا المختصّة بالقضايا العقائديّة، إلا أن قلّة من رجال الدين الشباب تصدّق «استقلالية» قرارات هؤلاء وآرائهم عن توجيهات آل سعود.

ومن الأمثلة الأخرى عن قلق الحكومة حيال المعارضة الدينية، إعلانُ الرياض عن إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، برئاسة وزير الدفاع سلطان. وقد ضمّ أعضاء هذا المجلس وزراء الداخليّة والتعليم العالي والمالية والعدل والخارجية، بالإضافة إلى الأمين العام لعصبة بلدان العالم الإسلامي، وهي القناة الأساسية للمساعدات السعودية للقضايا الإسلامية في العالم أجمع. من مسؤوليات هذا المجلس الظاهرية، التنسيقُ بين كافة المساعدات السعودية الموجَّهة إلى المجتمعات الإسلامية خارج المملكة (للتأكّد من عدم توجيه المساعدات إلى الجماعات السياسية الناشطة والمتخفّية تحت غطاء الإسلام)، إلا أنه يهدف أيضاً إلى توجيه المشاعر الداخلية المعادية لآل سعود إلى المنابر الإقليمية والدولية، وحصر اهتمامها بها. في الواقع، ونظراً إلى أن الرياض غالباً ما تُتَّهَم بتمويل جماعات الإسلاميين المنشقّين في كافة أنحاء العالم، وبفشلها في منع وصول الدعم المالي لهذه الجماعات، أنشأت الحكومة آلية أخرى أيضاً لتجميع كافة الهبات وتوجيهها من خلال أجهزة رسميّة. إلا أنّ هذه المحاولة باءت هي الأخرى بالفشل. فحتّى عندما جرّدت حكومة الرياض أسامة بن لادن من جنسيّته السعودية بسبب تمويله لجماعات متطرّفة مصريّة وغيرها، لم تتوقّف هذه النشاطات. لقد تمّ طرد ابن لادن، وهو سليل إحدى أكثر عائلات التجّار ثراءً، إرضاءً للقاهرة - وبالتالي لواشنطن - لكن، بصرف النظر عمّا مثّلته هذه القضيّة، لم يُلحَظ أيّ تغيير على مستوى التمويل السعودي لجماعات المعارضة في كافة أنحاء العالم الإسلامي.

لا شكَّ في أن آل سعود قد حافظوا على توازن ذكيّ بين مستلزمات الدولة الحديثة والتقاليد الدينية. فقد ضمنوا الولاء لهم من خلال توزيع المال العام وتحييد المعارضتين العلمانية والدينية على حدّ سوّاء بإنشاء دولة رفاهية فعالة. لكن، منذ الحرب من أجل الكويت، برزت جماعة سياسية من بين صفوف رجال الدين الأولياء، طالبت بمحاسبة الحكومة واعتماد أنظمة أخلاقيّة أكثر صرامة. بالإضافة إلى ذلك، يصرّ رجال الدين الشباب على أن خدمة الحرمين الشريفين ليست مجرّد فعل مادي يقضي بحفظ المدينتين المكرَّمتين لغايات الحجّ. بل إن خدمة الحرمين الشريفين في الإسلام، تعني أنه يتوجّب على الرياض توسيع دعمها الفعلي لكافة القضايا الإسلامية في العالم. وهم يتحجّجون بأن المسلمين يجب ألا يسمحوا بسوء المعاملة التي يلقاها إخوانهم في البلقان على سبيل المثال. وبما أن العديد من أفراد عائلة آل سعود يؤيّدون هذه الأفكار، أصبحت الحكومة رهينة ادّعائها الخاص بشرعيّتها الإسلامية.

أخيراً، يبقى احتمال قيام انقلاب عسكري في الرياض مطروحاً، على الرغم من استبعاده من قبل الكثيرين. لا شك في أن نتيجة كهذه ستشكّل مأزقاً حقيقياً للقوات الغربيّة التي تعتمد إلى حدّ بعيد على آل سعود. ونظراً إلى أن القوات السعودية مجهَّزة ومدرَّبة من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، فأيّ تورّط عسكري في الحياة السياسية في المملكة قد يشكّل حالة حرجة بالنسبة إلى واشنطن، ولندن، وباريس. كما أن احتمال قيام أزمات راديكاليّة أكثر، مثل إنشاء حكومة إسلامية أو تفكّك الملكيّة بشكل تام، سيصعّب الأمور بشكل أكبر. يُستبعد حصول أمور كهذه، إلا أنها ليست مستحيلة. يمكن لكافة الأزمات المحتملة التي أشرنا إليها سابقاً، أن تؤثّر في فيض البترول، حيث تبقى القدرةُ على الوصول إلى البترول السعودي الهدفَ الأساسي لمعظم القوى الغربية، وهو هدف لا يُتوقَّع تغييره في العقود القادمة.

لا شكّ في أن عائلة آل سعود الحاكمة ترغب في الاستمرار بالحكم وأنها تمتلك كافة المؤهّلات لتنجح نسبيّاً بذلك. فقد أظهرت حكومة الرياض إرادتها بالاحتفاظ بالسلطة. وبما أنه لم تظهر أيّة قيادات فعالة أخرى، تبقى عائلة آل سعود هي المرجع الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، فقد اكتسب حكم عائلة آل سعود صفة

شرعيّة من خلال الالتزام بالمذهب الحنبلي، وتحالفه المتجذّر والصامد مع العلماء. باختصار، هناك انسجام وتوافق أيديولوجيان بين النجديين المحافظين والمؤسّسة الدينية في المملكة، ممّا يضمن صمود التقاليد التوحيديّة على الأقلّ في المستقبل القريب. إلاّ أن سلطة آل سعود تواجه مع ذلك أخطاراً وتحدّيات عديدة، وقد تنبّه بعض أعضاء العائلة - خاصة بين المسؤولين الأصغر سنّاً - إلى ذلك. ولاجتناب المواجهة الكاملة، بدأ المسؤولون البارزون من آل سعود بالتقرّب من وجوه المعارضة، بدءاً من «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعيّة»، وصولاً إلى النخبة المعارضة (من علماء ورجال أعمال ومثقّفين ومنظمات تعنى بحقوق الإنسان وأخرى أهليّة). لقد بدأ هؤلاء المسؤولون الجدد بتغيير طريقة الحكم في السعودية، وهم ينمون ويكتسبون قوّة لا يمكن تجاهلها. لكن لا بدّ من نشوء تحالفات جديدة ضمن عائلة آل سعود للمحافظة على فعالية الحكم.

الفصل الخامس

نظرة تقييميّة إلى التحالفات الجديدة

المملكة العربية السعودية بلد كبير يتميّز بثروة هامة وعدد سكّان ضئيل نسبيّاً، يحكمها ملك مريض، شهد تزايداً سريعاً لحجم مسؤوليّاته منذ أن تولّى عرش المملكة في العام ١٩٨٢. ونظراً إلى خلفيّته الفريدة - فقد شغل الملك فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن أبرز المناصب في العقود الأخيرة - أصبح الاستغناء عن الملك شبه مستحيل. لحسن الحظّ أن الملك أدرك الحاجة إلى مواجهة التحدّيات البارزة والناتجة، ليس فقط من الجماعات المتطرّفة التي تسعى إلى إضعاف الحكم، بل أيضاً من التكنوقراطيين المثقّفين الساعين إلى التعبير عن آرائهم التي يتمّ إهمالها في آلية اتّخاذ القرارات في البلاد. لا شكّ في أن الملك قد واجه بعض هذه التحدّيات السياسية الجوهريّة، لكنّه اتّبع أيضاً سياسة توازنية في موقفه من العناصر المحافظة والمحدثة، تأرجحت بين الاستحسان والمعارضة. وحتّى لو كان من المتوقّع أن يتمكّن خَلَفُه المباشر من التصدّي بشكل فعّال للعديد من هذه القضايا الشائكة، فمن الصعب جدّاً التكهّن بالطريقة التي سيتّبعها الحكّام المستقبليّون في التعاطي مع الميزان السعودي السياسي، نظراً إلى تعقيد التركيبة العائلية الداخلية.

لقد هدف هذا الكتاب بشكل رئيسي إلى بحث موضوع الخلافة، إلى جانب بعض الشؤون السياسية الخاصة بالعائلة الحاكمة. لذا، فقد تمّ التركيز على اللعبة السياسية بين أفراد عائلة آل سعود وليس بين العائلة الحاكمة كوحدة متماسكة وباقي أفراد المجتمع السعودي. كما تمّ تحديد الأعضاء البارزين من الجيل الجديد الذين

يتمتّعون بالقدرة على حكم المملكة في السنوات القادمة، بدون التنبّؤ بمن سيتمّ اختياره للحكم أو تحديده. أخيراً، والأهمّ من ذلك، فقد أورد الكتاب نموذجاً لتشكّل التحالفات في ظلّ العائلة الموسّعة. في الحقيقة، أصبح موضوع التحالفات من المستلزمات الضرورية اليوم للأمراء المتقدّمين في العائلة، الذين اتّخذوا لأنفسهم ولذرّيتهم مناصب حسّاسة وأساسية.

سياسة العائلة الحاكمة

إن التركيز على عائلة آل سعود في سياق أيّة دراسة متعلّقة بالمملكة العربية السعودية أمر مبرَّر، إذ إن العائلة الحاكمة تبقى مركز النظام السياسي في البلاد. فالسياسة السعودية الداخلية هي بشكل رئيسي سياسة «العائلة» الداخلية. ولعلّ أبرز برهان على ذلك هو أن كافة المناصب الرئيسية في الحكومة إنما هي بعهدة أمراء من آل سعود أو أعضاء من فروع العائلة غير المباشرة. فإلى جانب الملك، يتولّى أمراء من عائلة آل سعود مناصب رئاسة الوزراء، ونيابة رئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وقيادة الحرس الوطني، ورئاسة جهاز الاستخبارات، وإمارة معظم المناطق، بالإضافة إلى سلسلة من المناصب الأخرى - تمتدّ من القطاع المدني إلى القطاع العسكري -.

مع ذلك، وعلى مرّ السنوات، ظلّ التنافس والانقسام من الشيم المتأصّلة في السياسة العائلية، وليس مجرّد انحراف عرضي، ناجم عن طموحات أو عداوات شخصية. ويعود ذلك إلى عوامل عدّة، منها طبيعة التقاليد السياسية السعودية وكِبَر حجم العائلة، وتنوُّع تركيبتها وتعقيد بنيتها الداخلية. تجدر الإشارة إلى أن التنافس بين الشِّيَع المنشقّة قد تركّز على مسألة الخلافة، والمحافظة على السلطة وتوزيعها، وبعد ارتفاع أسعار النفط على المصالح المادية. قد يكون أبرز مثال على ذلك مرتبطاً بمسألة الخلافة نفسها التي لا تتحدّد في السعودية بالبكورة. فالتقاليد والظروف هي التي أدّت إلى تفضيل الابن البكر و/ أو قريب الملك الأكثر أهلية للحكم من بعده. وبما أنه لم يكن بالإمكان اجتناب الخلافات على مسألة الأهلية، غالباً ما شكّلت الخلافة موضوع منافسة بين مختلف السّاعين إلى الحكم. كما أن بقاء الملك في

الحكم كان رهناً ببرهنته المستمرّة على هذه الأهلية التي، بعد منتصف السبعينيات، اتّخذت بعداً تقنياً جديداً مع التحاق السعودية بركب الحداثة والتطوّر.

في السنوات الأخيرة، تُرجم قسم من هذه المتطلّبات التقنية، التي شملت بعض المسائل النفطية المعقّدة ومستلزمات مجتمع ينمو بشكل سريع، من خلال سياسات غير مستحَبّة. فتتالت التحدّيات من قبل أمراء تسلّحوا بحقّهم الشرعي بالادّعاء بأهليتهم لتولّي الحكم، وإن كانت تُحرّكهم دوافع مختلفة. فحركة «الضبّاط الأحرار» على سبيل المثال، التي برزت في أوائل الستينيّات، أنذرت بتزويد حكومة الرياض بأدوات حكم أكثر فعالية وإن كانت السياسة العائلية هي التي تحرّك العديد من الأمراء. لهذا السبب، غالباً ما تؤدّي الأزمات إلى تفاقم التنافسات ضمن العائلة عوضاً عن توحيد الأمراء، لدرجة أن اللوم قد يقع على الملك لتسبّبه بالأزمة أو عدم القدرة على حلّها.

وكما أشرنا سابقاً، فقد أدّت تأثيرات الثروة النفطية إلى تعقيد مسألة التنافسات والانشقاقات الناشئة في المملكة. لا شكّ في أن هذه الثروة قد أدّت إلى نشوء تحالفات جديدة تسعى إلى الوصول إلى السلطة، وإلى تطوير بنية الدولة بشكل يضاعف عدد الحلفاء المحتملين للأمراء. في الوقت نفسه، أدّت هذه الثروة إلى توسيع مصادر السلطة في أيدي الأمراء، خاصة أولئك الذين يتمتّعون بشبكات داخلية فعالة يمكن تعبئتها للتمكّن من التقدّم على فريق آخر. إن الزعم أن السياسة البيروقراطية تساعد على تسوية السياسة العائلية يُعتبر انتقاصاً للحقيقة. فقد قام، على سبيل المثال، كلّ من قائد الحرس الوطني، وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز، ووزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز، بترسيخ سيطرته على القوات العسكرية المتنافسة في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن ذلك فرض عليهما نوعاً من «الاحترام» المتبادل في تنافسهما على العرش، كانت العواقب ستنفجر لو أن تنافسهما قد تحوّل إلى مواجهة حقيقية.

مع كلّ ذلك، لم نشهد ترجمة عنيفة صريحة للانقسامات والانشقاقات المستمرّة في البلاد، على الأقلّ في أغلب الحالات. ومردّ ذلك هو غياب الأنظمة الرسمية أو البنى الدستورية التي تحدّد النموذج الذي تحتذي به السياسة العائلية وطريقة توزيع

السلطة بين أعضاء العائلة. على العكس، فالسياسة العائلية ظلّت مرنة، تتحدّد وفق شخصية الزعماء وخصائص كلّ واحد منهم. وبالنتيجة، تشعّبت الآراء بشكل جليّ في عهد الملوك الأربعة الأخيرين. تميّزت سياسة العائلة تحت حكم الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) بتجاذب حاد للسلطة بين الملك ووليّ عهده، بالإضافة إلى انقسام مرّ انتهى إلى انقلاب داخل البلاط. وفي عهد الملك فيصل (١٩٦٤-١٩٧٥)، شهدت البلاد سلطة مركزيّة في ظلّ ملك نافذ، وبعض الانقسامات المستترة. أما تحت حكم الملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢)، فقد برز توازن مضطرب بين عدد من مراكز السلطة وشاعت الانقساماتُ وتبدُّلُ التحالفات. أخيراً، تميّزت الحقبة الراهنة، تحت حكم الملك فهد (المستمر منذ العام ١٩٨٢)، بترسيخ لبعض التحالفات.

لذلك، كما أشرنا سابقاً، هناك اختلاف كبير في الديناميكية السياسية وتأثيرها في الاستقرار السعودي بين حقبة وأخرى. فكلّما تشتّتت صفوف العائلة الحاكمة من جرّاء انقسامات الآراء الداخلية حيال قضيّة معيّنة، زادت الفرص في تدخّل مجموعات من خارج الحلقات الداخلية في العائلة. والأمر ينطبق أيضاً على العناصر الخارجية، خاصة ضمن العالم العربي، الذين يقحمون، لأسباب عديدة، وجهات نظرهم العروبية. ومع تفاقم حدّة التنافس بين الأمراء البارزين، يصبح احتمال اللجوء إلى القوة وارداً أكثر، كما حصل في عهدي الملكين سعود وفهد. والاستثناء لهذه الملاحظة العامة هو ما حصل في عهدي الملكين فيصل وخالد، مع أن عهد هذا الأخير قد شهد نموذجاً متوسّطاً، حين لجأ الأمراء المتنافسون إلى جماعات خارجية بدون تعريض اللحمة الداخلية لأيّ خطر. فقد استطاع الملك خالد الاستمرار في السيطرة على العائلة، وذلك بسبب نجاحه، إلى حدّ ما، بإبقاء التوازن قائماً بين مختلف الأفرقاء.

كما أن موضوع الاستمرارية هذا انطبق أيضاً على تأثيرات السياسة العائلية في سلوك الحكم، وعلى تأثيرات هذه الاستمرارية في السياسة. لا شكّ في أن المسؤولين من آل سعود قد واجهوا صراعات دائمة وخيارات صعبة في مجال السياستين الخارجية والداخلية، وأبرز مثال على ذلك هو الحاجة الدائمة التي كانوا

يشعرون بها إلى إحلال التوازن بين علاقاتهم مع الغرب والدول العربية/الإسلامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى الجمع بين السياسة التطورية الداخلية والتقاليد المحافظة. إلا أن الارتباط بين بعض هذه الأزمات والسياسة العائلية، كان مشوّشاً بشكل عام.

تحت حكم الملك سعود، على سبيل المثال، أصبحت الخيارات السياسية السعودية متجاذبة ومسيَّسة. فتأرجح موقف الرياض مع تأرجح كفّة الميزان بين الملك ووليّ عهده. وقد اعتمد كلّ منهما سياسات عقيمة لتحدّي أحدهما الآخر ممّا أدّى إلى عواقب وخيمة. وفي عهد الملك فيصل، كانت النزاعات السياسية تُحَلّ تحت إدارة الملك المركزية. وقد اتّسم سلوك حكومة الرياض باستمرارية استراتيجيا مقرونة بمرونة «تكتيكية». في الواقع، أن قاعدة الملك فيصل السياسية المتينة، التي لاقت الدعم والمساندة من شبكة واسعة من الأمراء الموالين، قد جعلت المبادرات الجريئة نسبيّاً ممكنة. أمّا تشتّت السلطة وتوزّعها على عدّة مراكز في عهد الملك خالد، فقد حالا دون قيام أيّة مبادرة جريئة. كان في حكمه أشبه بمجرّد وكيل للبلاد. في الواقع، لم يتمّ إدخال سوى القليل من الأفكار الجديدة - التي كانت لتدفع البلاد إلى الأمام في وقت تميّز بزيادة كبيرة في نسبة الدخل - ممّا أفسح في المجال أمام بروز مراكز القوى هذه المتشعّبة. وقد أتاحت قاعدات القوى المستقلّة التي كان يملكها عدد من الأمراء، فرصةَ قيام مبادرات مستقلّة في المجال السياسي تحت سيطرتهم. وهذا ما تمّ إنجازه على حساب التعارض مع مبادرات أمراء آخرين، ممّا عكس إلى أبعد الحدود التناقضات السياسية القائمة. ففي النهاية، استلزم الميزان المتأرجح بين مختلف مراكز السلطة، توافقَ الآراء حول القضايا السياسية الجوهرية وتقديم التنازلات، لكن مقابل التأخر في اتّخاذ القرارات والتردّد حيالها.

وقد تميَّزَ موضوع الاستمرارية في عهد الملك فهد - على الأقلّ في الثمانينيات وأوائل التسعينيات - بتوزيع مضطرب للسلطة بين الملك ووليّ عهده. فميزان القوى في العائلة قد تعرّض في الواقع للعديد من المناورات والخداع لأعوام طويلة، إلا أن الملك استطاع أن يحكم بشكل فعال. فقد نجح في إحباط محاولة انقلاب عسكري، بعد قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩. إلا أن الخطر الأكبر الذي كانت تخشاه حكومة الرياض كان لا يزال الانقلاباتِ الداخليةَ في البلاط، مع أن عائلة آل سعود

كانت تتحد وتتراصف في وجه الخطر الخارجي الذي شكّله اجتياح العراق للكويت في العام ١٩٩٠. لكن الملك فهداً كان يطمح إلى أن يصبح ملكاً مهيمناً على غرار الملك فيصل، وقد نجح في ذلك، على الأقلّ حتى أواخر التسعينيات - عندما بدأت حالته الصحية بالتدهور -، إلا أن مجابهة أيّ اتّجاه لجعل السلطة مركزيّة كانت من مقوّمات مختلف مراكز السلطة التي تطوّرت خلال عهد الملك فيصل وبرزت في عهد الملك خالد. فالعوامل نفسها التي حدّدت تسلسل الخلافة بعد الملك خالد، تنطبق على توزيع السلطة في العهد الآتي. فكلا الأميرين، عبد الله وسلطان، سيلجأ إلى قواعده العسكرية والبيروقراطية وتحالفاته الاجتماعية ومناصريه والموالين له في المجتمعات الدينية ووسط الأعمال. وحتى على المستوى الشخصي، تبقى قدراتهما مختلفة ومتنوّعة، بحيث إن بعض العوامل التي من شأنها تحديد صاحب السلطة تبدو متوازنة بشكل متساوٍ. إن كافة المؤشّرات تدلّ إلى أن قضية الخلافة القادمة لن تُحسَم بسهولة. فحتّى الملك فيصل، الذي انطلق من مركز أهمّ بكثير من الذي سينطلق منه الأمير عبد الله، قد استغرقه الأمر عدّة سنوات قبل أن يبلغ الموقع الذي احتلّه. الفارق الأساسي عن عهد الملك فيصل هو العامل العسكري، ولا بدّ لأي ملك مستقبلي من أن يُدخل هذا العامل في معادلته. فما دامت المؤسسة العسكرية السعودية ستظلّ مقسومة إلى عدّة أقسام مختلفة تقع تحت سيطرة أمراء متنافسين، فلن تكون الظروف مؤاتية لانقلاب داخل البلاط. في الواقع، قد يشاع عن المؤسسة السعودية العسكرية أنها موحَّدة بشكل نسبي، خاصة في ما يتعلّق بقدرتها على الحؤول دون أن يسيطر طرف واحد على الساحة السياسية، إلا أن احتمال قيام انقلاب داخلي ليس من نسج الخيال، إذ إن بعض المجموعات في الأجهزة العسكرية السعودية هي تحت قيادة ضبّاط محنّكين في المعارك يعرفون جيّداً ماهية القوة والإنجازات التي يمكن أن تحقّقها. بالطبع، إن النموذج الذي ستحتذي به السياسة السعودية في المستقبل سيتحدّد على الأرجح عبر مناورات ومكائد مطوّلة، إلى جانب التوافقات والتسويات التي تميّز عهد الملك فهد حتّى زمننا الحاضر.

ما إن يرتقي الأمير عبد الله سدّة الحكم، ستبرز أيضاً عدّة قضايا سياسية تساعد على التحقّق من توجّه السياسة العائلية المستقبلية. قد تكون قيادة الحرس الوطني

أبرز هذه القضايا، نظراً إلى أهمية هذا المنصب، إذ إنه يقوم بوجه القوات المسلّحة العادية ويشكّل رابطاً مؤسّساتياً مع القبائل التقليدية. لا شكّ في أن مناصري الأمير عبد الله سيلحّون على أن يستمرّ هذا الأخير بقيادة الحرس الوطني كما سبق وفعل طوال السنوات التي كان فيها وليّاً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، خاصةً أن ليس له شقيق لأمه ليأتمنه على قاعدته التقليدية. أمّا معارضوه فسيطالبون بتخلّيه عن هذا المنصب، إذ إن كافة المؤسّسات العسكرية ستكون تحت سيطرته بصفته ملكاً للبلاد. إلا أن الأمير عبد الله، على خلاف الملك فهد، لا يملك النزعة الطبيعية التي تخوّله تحويل نيابة رئاسة مجلس الوزراء إلى منصب نافذ، خاصة أن الأمير سلطان سيسيطر على الأغلب على مجلس الوزراء. وحتّى لو قرّر الأمير عبد الله تعيين ابنه، الأمير متعب، قائداً للحرس الوطني، لن يرحّب الأمراء المنافسون بهذه الخطوة، إذ إن غالبيتهم ستترجمها كمحاولة تمويهية للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على إحدى دعائم السلطة العائليّة.

أمّا القضية الثانية فستكون تعيين نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء مع ترقّي الأمير سلطان لمنصب وليّ العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء. فهذا المنصب يشير إلى أسبقية الحق في الخلافة بعد وليّ العهد، وهو من أبرز المناصب ضمن العائلة الحاكمة. ومع أن هناك عدداً من الإخوة الأكبر سنّاً، إلا أن غالبيتهم لا تبدو مؤهّلة للحكم. أكثر الأمراء حظّاً بهذا المنصب هو سلمان بن عبد العزيز - أصغر من الأمراء المتقدّمين في العائلة بعدّة سنوات - ويبدو في موقع مناسب، كما سنبيّن لاحقاً، لتولّي المنصب الشاغر.

هناك أيضاً سلسلة من القضايا المتعلّقة بالنفوذ السياسي للجيل القادم - أي أبناء الزعماء الحاليين -. إذا ما أخذنا تاريخ السياسة العائليّة بعين الاعتبار، واحتذينا به، فلا نستبعد أن يحاول كلّ من الأمير عبد الله والأمير سلطان الضغط لدفع أبنائهما وتعزيز نفوذهما ومواقعهما خلال فترة تواجدهما في السلطة. وحتّى الأمراء الذين يفتقرون إلى رعاية أب على قيد الحياة، كأبناء الملك فيصل، يمثّلون هم أيضاً مشكلة رئيسية. لا بدّ من أن تتيح الانقسامات بين الأعمام وأبناء العمّ الفرصة لبروز المناورات في صفوف العائلة مع ظهور أعضاء جدد على الساحة العامة. كما أن

السِّيَر السياسية للعديد من هؤلاء الأمراء الشباب، تدفعنا إلى طرح السؤال التالي: متى سينتقل العرش من أبناء عبد العزيز إلى أحد أحفاده؟

لا شكّ في أنه ما من إشارة إلى وجود أيّ حلّ علني. وحتّى لو لم يكن الموضوع ملحّاً الآن، لا بدّ من أن يصبح كذلك مع مرور الوقت وظهور علامات التقدّم في السنّ والمرض على الرعيل القديم. يُخشى عندها أن تؤدّي هذه القضايا، عند اقترانها بالتنافسات القديمة، إلى تقويض أساسات التوافق القائم وتفاقم الانشقاقات في صفوف العائلة. وبما أن هذه القواعد قائمة على أساس تفاهم ضمني، وليس على أساس إجراءات رسميّة، هناك خطر كامن بانهيار التوازن في حال عدم التوصّل إلى اتّفاق بشأن هوية الحاكم وما إذا كان كافة أعضاء العائلة سيبايعون هذا الحاكم. لا بدّ، في هذه الحالة، من أن تشهد المملكة السعودية فترة من الاضطرابات وعدم الاستقرار كما حدث أثناء الصراع بين سعود وفيصل. لكن بالطبع، منذ ذلك الوقت، أدّى تزايد مصادر السلطة وتوسّعها - في أيدي عشرات الأمراء الآخرين - إلى زيادة احتمال قيام صراع حاد وطويل. كما أن عدد العوامل الخارجية والمنظمات الاجتماعية ضمن الأراضي السعودية التي تسعى إلى استغلال التنافسات العائلية أو إنشاء التحالفات مع أمير ضد أمير آخر، قد زاد هو أيضاً.

تنطبق هذه الاعتبارات أيضاً على مستقبل الموقف السعودي. فباستمرار المحافظة على التوازن ضمن صفوف العائلة، على الأرجح أن تعكس السياساتُ السعودية آليةً قائمة على التوافق والتسويات، مع نقاط الضعف والقوّة التي تميّز هذه الآلية. إلا أن تفاقم التنافسات السياسية لا بدّ من أن يؤدّي إلى ترسيخ الاختلافات السياسية. كما أن الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تهدّد بتغيير مراكز الأمراء البارزين وبلوغ النزاعات السياسية الكامنة أوجها، ستزيد من حدّة التنافسات الضمنية. وستكون العواقب بالنسبة إلى السلوك السعودي وإلى استقرار البلاد، على الأرجح، أكثر عمقاً ممّا كانت عليه في عهد الملك سعود. فقد كانت سياسة النفط السعودية في ذلك الوقت معزولة عن السياسة العائلية نظراً إلى الدور الأساسي الذي كانت تلعبه شركة النفط العربية السعودية «أرامكو» في عمليّة اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالسياسة النفطية. إلا أن هذه السياسة قد انتقلت لاحقاً إلى سيطرة العائلة الحاكمة

- على الرغم من الحاجة إلى الخبرات التقنية - ولا شكّ في أنها ستتأثر بشكل مباشر بالانقسامات العائلية.

إن انعكاسات هذه الخلافات على سلوك آل سعود وسياستهم هي، إذاً، مشوّشة. ففي حين تركّز بعض وجهات النظر على الحاجة إلى تسوية الخلافات وتفادي بعض المشاكل الكامنة التي تواجه السعودية، تؤدّي عمليّة توزيع المسؤوليات إلى تشجيع نشوء التحالفات المتنافسة. لا شكّ في أن التخصّص يستلزم ضرورة تكييف البيئة المركّبة التي تحيط بالبلاد، لكن في المقابل، حين تتصادم التوجهات السياسية المختلفة، يغلب التردد على موقف آل سعود. هذا التردّد ناتج، في الواقع، عن التسويات التي تسعى إلى التكييف بقدر الإمكان. بالإضافة إلى ذلك، فالاستقلالية النسبيّة التي ينمّ عنها بعض الأمراء تخلق نوعاً من التضارب وغياب التنسيق، إلا في حال تدخُّل الملك بشكل مباشر. تبدو هذه المشاكل جليّة بشكل خاص عندما تقتضي الأحداث استجابة سريعة وواضحة، كما جرى في أعقاب الثورة الإيرانية أو الاجتياح العراقي للكويت.

كما تبيّن من التطوّرات الأخيرة، تصعب إدارة الروابط بين السياسة العائلية والسياسة العامة في البلاد. إذ غالباً ما يلجأ الأمراء المعارضون إلى حلفائهم السياسيين الرئيسيين، فيُنظر إلى القرار السياسي المتَّخَذ على أنه انعكاس للمواقف السياسية المستترة، وليس على أنه تعبير واضح وموحَّد للمصلحة الوطنية. في الواقع، نجح آل سعود في عهد الملك فهد بإدارة التنافس السياسي والنزاعات السياسية ضمن حدود معقولة، مع العلم بأن ذلك يعود إلى حدّ كبير إلى تدخُّل الملك نفسه في المجالات الرئيسية. وبرغم ذلك، ستشهد الحقبة اللاحقة لعهد الملك فهد بروز عدّة عوامل جديدة، منها تأثير التحالفات الناشئة حول الملك ووليّ عهده.

نظرة تقييميّة إلى التحالفات الجديدة

عندما ارتقى الملك خالد سدّة الحكم في العام ١٩٧٥، حظي بدعم شقيقه محمّد الذي كان يُعتبر الموجّه الخفي في العائلة. إلاّ أن وليّ العهد، الأمير

عبد الله بن عبد العزيز، لن يكون له أيّ شقيق عند وصوله إلى العرش. ونظراً إلى تقدّمه في السنّ، لن يسمح له الوقت بإنشاء تحالفات مع باقي الأمراء. أبرز الأمراء الذين يستطيع المراهنة عليهم هم بدر وطلال ونواف وماجد وسطام، مع العلم بأن نائب حاكم منطقة الرياض مقرّب أيضاً من الأمير سلمان. أمّا الخطر الكبير الذي سيواجهه الأمير عبد الله فهو من السديريين الذين، بحسب رأي الملك المستقبلي، لا يمكنهم أن يستمرّوا بتشكيل وحدة متماسكة. لكن، في حال خاب ظنّ الأمير عبد الله، وتأزّم الوضع نتيجةً للخطر المحدق به، يُرجَّح بروز الأمير الحاكم سلمان بن عبد العزيز كمرشّح وسطي للمحافظة على الاستقرار داخل العائلة. أمّا الحلقة الأضعف في هذا التصوُّر، فليست وزيرَ الدفاع، الأمير سلطان، بل وزير الداخلية، الأمير نايف، الذي قد يشكك زعماء العائلة في قدرته على الحكم. إلا أن أبرز التطوّرات المتوقَّعة هي تلك المتعلّقة بالجيل الجديد للزعماء السعوديين.

وكما أشرنا سابقاً، تنمو التحالفات الفرعيّة في الرياض، مع العلم بأن ما من خطوط واضحة بعدُ لهذه التحالفات. كما أن الزعماء البارزين، من خلال العهد بمناصب حكومية هامة وحساسة إلى أبنائهم، إنما يدفعونهم إلى القيام بأدوار قيادية، مع العلم بأن العديد من هؤلاء الأمراء ينجحون في هذه الأدوار. فعبد العزيز بن سلمان، على سبيل المثال، يبرز بشكل واضح كزعيم يتمتّع بدرجة العالية من المعرفة في مجال دور النفط في الشؤون السعودية. كما أن شقيقه الأمير سلطان، الطيّار ورائد الفضاء السابق في القوات الجوية، يتمتّع بشعبية واسعة، ويعلن بصراحة عن آرائه في الجرائد حول ضرورة محاسبة الوزير أمام الشعب، أو حول إنفاق الأموال. على غراره، وعلى الرغم من أنه خارج السلطة، لا يمتنع الأمير خالد بن سلطان عن التعبير عن آرائه بشأن الإسلاميين أو العراق وإيران. تتّفق الآراء في الرياض على أن الأمير خالداً يحاول البرهنة عن قدراته العسكرية الفريدة - أو برأي البعض عن معرفته الاستراتيجية - بمصالح المملكة الإقليمية على المدى البعيد. وحتّى لو كان لبعض أعضاء العائلة المتقدّمين آراء مشابهة، فهم لا يفكّرون أبداً بمناقشتها علناً، مُؤْثِرين التطرّقَ إلى الموضوع بشكل غير مباشر في مجالسهم. لكنّ الأمر يختلف مع الجيل الجديد، الذي يتمتّع بثقة كبيرة تخوّله التعبير عن آرائه.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأمراء يشاركون السلطات الغربية الرئيسية، ومنها الولايات المتحدة الأميريكة، في بعض آرائها الثاقبة.

لا شكّ في أن معظم أفراد عائلة آل سعود يدركون الدور الكبير الذي لعبته، ولا تزال تلعبه حكومة واشنطن في الدفاع عن السعودية. إلا أن زعماء الجيل الجديد يرون أن ثمّة تغييراً في العلاقات بين الرياض وواشنطن، مشدّدين على أن الحكومة السعودية لا يمكن أن تُجَرَّ إلى النزاعات الأميركية في منطقة الخليج الفارسي. وبعكس مواقف آبائهم، يميل معظم هؤلاء الأمراء إلى إبعاد أنفسهم عن السياسة الأميركية في المنطقة، منتقدين سياسة الكبح المزدوجة، وداعين إلى سياسات أكثر اتّزاناً. ولحسن حظّهم أن هناك ظهوراً لتفسيرات جديدة - أو ربما لرؤى (ضبابية) - متعلّقة بالسياسات الداخلية والخارجية على حدّ سواء. لا شكّ في أن الجيل الجديد من الزعماء السعوديين مستعدّ لتسلّم زمام السلطة وأنه سيقوم بذلك في وقت أبكر ممّا كان متوقّعاً.

الخلاصة

واجه آل سعود، على مرّ التاريخ السعودي الحديث، عدداً من التحدّيات الداخلية، تمثّلت بثورات القبائل، والتطرّفين السُّني والشيعي، والتيار القومي العربي. وقد حاول خصومهم خلعهم من الحكم، إلا أنهم لم يتمكنوا من التوحّد تحت لواء مشترك. حكموا بشكل ذكي، ونجحوا في صدّ العديد من التحدّيات الشائكة، إلا أن المعارضة الداخلية والتنازعات على الحكم كانت أسوأ من أيّ خطر خارجي. في الواقع، كانت المحاولات لبثّ الفوضى في النسيجين السياسي والاجتماعي في المملكة، تبرز بعد مرور أربع سنوات على كلّ خلافة، فتتمّ مواجهة بعضها من خلال «خطوات تصحيحيّة»، والبعض الآخر بحدّة أكثر. فحركات العصيان التي جرت في صفوف الأجهزة العسكرية في العامين ١٩٥٤ و١٩٥٥، على سبيل المثال، بالإضافة إلى الثورات التي جرت بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٠، قد وقعت إبّان عهد الملك سعود. وقد تمّت مواجهتها بشكل سريع. كذلك الأمر حين تمّ الكشف عن محاولة تنظيم انقلاب في القوات الجوية الملكية السعودية في العام ١٩٦٩ - أي بعد

مرور بضع سنوات على ارتقاء الملك فيصل عرش المملكة -، نُظِّمت عمليّات التطهير للتخلّص من العناصر «غير المرغوبة». كما تمّ الكشف عن محاولة انقلاب أخرى في القوات الجوية في العام ١٩٧٧ إبّان حكم الملك خالد، وكانت النتيجة واحدة. باختصار، لم تكن المملكة محصّنة ضد حركات العصيان التي كانت شائعة في منطقة الشرق الأوسط وباقي الدول النامية، وقد واجهت حكومة الرياض هذه الحركات، على غرار الحكومات الأخرى، من خلال مقاربة محدودة ومنغلقة.

في أواخر العام ٢٠٠٠، ومع تدهور وضع الملك فهد الصحي، واجه آل سعود احتمال قيام ثورة أخرى بسبب التململ الذي شعر به المواطنون العاديون - من جرّاء المشاكل الاقتصادية الحادة -، والأهم من ذلك بسبب التوتّرات التي كانت قائمة ضمن صفوف العائلة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، واجه آل سعود معارضة دينية متحمّسة لاقت الدعم من الجموع بالإضافة إلى بعض أمراء العائلة الحاكمة. أخيراً، كانت قيادة العائلة أقرب إلى تغيير مرتَقَب، خاصة أن الجيل القديم كان يمهّد تدريجياً لتولّي أبنائه الدورة التالية.

لقد حاولنا، على مرّ بحثنا هذا، التعرّف إلى الأمراء الذين يتمتّعون بالحظّ الأكبر في تولّي الحكم، وحلّلنا مواقفهم السياسية والاجتماعية والدينية، وآراءهم حيال أبرز السلطات الغربية، وذلك بهدف تخمين الطريقة التي سيتأثّر بها جيل الملوك الجديد بالتغيير القادم في القيادة السعودية.

نتوقّع من خلال هذا البحث ارتقاء وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز سدّة الحكم إثر وفاة الملك فهد. لكن، بما أن وزير الدفاع الأمير سلطان سيصبح ولياً للعهد، لا بدّ من أن يؤدّي هذا القرار إلى نشوب سلسلة من الصدامات الشخصية والسياسية بين الملك المستقبلي ووليّ عهده. وقد تسفر المواقف التي يتّخذها كلّ من الأميرين عن نتائج قاسية، إن بالنسبة إلى آل سعود أو إلى المملكة. فكلا الأميرين، عبد الله وسلطان، يحابي أبناءه - من خلال منحهم المناصب الحساسة التي يستطيعون التأثير من خلالها في القرارات السياسية - بغية منحهم بعض السلطة. يمكن للعديد من الأمراء، الذين أشرنا إليهم، أن يقوموا بدور حاسم في شؤون الخلافة المستقبليّة بسبب المناصب التي منحهم إياها آباؤهم. بعبارة أخرى، يدرك

كلّ من عبد الله وسلطان - وطبعاً الملك فهد - أيَّ منصب يجب منحه لأبنائه، وغالباً ما تجري نقاشات حادة ضمن اجتماعات مغلقة للتوصّل إلى تعيين أحد الأبناء المفضّلين في منصب معيَّن.

بالطبع، قد تبرز تحالفات جديدة على الساحة، ممّا قد يؤدّي إلى أزمات عائلية. في ظلّ ظروف كهذه، لا بدّ لزعماء العائلة من تغيير وجهات نظرهم والبحث عن مرشّح آخر يتمكّن بدوره من المحافظة على مصالح العائلة وتعزيزها. ففي حال بروز أزمة في عهد الملك المستقبلي للمملكة عبد الله، على سبيل المثال، قد يكون الأمير سلمان هو هذا المرشّح. لسنا بصدد التنبّؤ، لكنه مجرّد إحساس داخلي. وبدوره، سيواجه الملك المستقبلي سلمان مجموعة من المشاكل، مثل - على الصعيد العائلي - الحاجة إلى الانضباط في ظلّ الأزمات المالية العصبية، والأهم من ذلك اتّخاذ القرار الحسّاس الذي يقضي بتغيير نمط الخلافة كما كان يجري تطبيقه لمدة ٥٠ سنة. أمّا إذا كان الأمير سلمان سيتعالى عن النزاعات الداخلية الأليمة - بين السديريين وآل جِلوي أو فروع آل ثنيان - فأمر غير معروف حتّى اليوم. وعلى الرغم من أن هذه التوقّعات ليست أساسية في بحثنا، إلا أنها لا تخلو من الأهمية، كونها تؤثّر في الخيارات التي ستُتَّخَذ بحقّ المرشّحين للحكم.

يجب هنا التشديد على أننا لا نتوقّع نشوء صراع على الحكم عند هذه المرحلة. فيرجَّح أن تحول العائلة، بتحرّكها السريع والحاسم، دون الانتهاء إلى هذا الحدّ. فكما أشرنا سابقاً، سيقوم الأعضاء المتقدّمون من آل سعود على الأرجح - بدعم من عدد من الأمراء الشباب - بمبايعة الأمير سلمان بن عبد العزيز لاجتناب نزاع من شأنه، في حال تمّ تجاهله، تهديد استقرار البلاد الداخلي. هناك بالطبع أمراء آخرون متقدّمون في العائلة - مثل نايف وتركي بن عبد العزيز - قد يحاولون الحصول على السلطة، إلا أن الأمير سلمان يتحلّى بسمعة أكثر إيجابية، كما أنه يرأس «مجلس العائلة» النافذ الذي يشكّل أرضيّة متينة له للوصول إلى الحكم. مع كلّ ذلك، تبقى إمكانية وقوع أزمة داخل العائلة وتفاقم حالة التنافس وعدم الاستقرار في صفوفها، تقلق كلاًّ من حكومة الرياض وحلفائها الغربيين الرئيسيين. فأي تطوّر من هذا النوع قد ينعكس على واشنطن، على سبيل المثال، بشكل خطير، إذ إن

النزاع العائلي قد يعوق جهود الملك في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتفاقمة التي تهدّد استمرارية حكمه، والتي قد تؤدّي إلى الإطاحة بالنظام.

لطالما سيطر آل سعود على الشؤون المعاصرة في المملكة، إلا أنهم يختلفون جداً عن نظرائهم العرب، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى المدرسة المثالية والذين يحلمون بالقومية ويطلقون الوعود التي لن يستطيعوا تحقيقها[١]. يمارس الملوك السعوديون زعامتهم في ما يتوافق مع القوى الدينية والسياسية والجغرافية في المنطقة. فهم لا، وعلى الأرجح لن يتّبعوا أي التزام أيديولوجي علماني. إلا أن العديد من كبار العائلة اضطرّوا إلى تقييم مواقع أبنائهم في ميزان القوى. وقلّة فقط تنكر أن التقدّم في ظلّ الصفوف، قد أدّى إلى مأزق جوهري: هل ستتبدّل التحالفات القائمة، وهل سيتعرّض النظام السياسي في المملكة للخطر في خضمّ هذا التبدّل؟

---

(١) راجع:
Majid Khadduri, *Arab Personalities in Politics*, Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1981, p. 1;
يشدد القدوري في عمله حول الزعماء العرب، على الدور الذي تلعبه الشخصيات في الحياة السياسية في الشرق الأوسط. فقد أخذ الزعماء السعوديون حكم الشعب بعين الاعتبار، ولكنهم اهتموا أيضاً بالمصالح المتعددة للعائلة الكبيرة.



الملاحق

الملحق الأول

المقابلات(*)

عائلة آل سعود الحاكمة

سموّ الأمير الملكي تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، مدير إدارة الاستخبارات العامة.

٢٠ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

سموّ الأمير الملكي سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، القوات السعودية الملكية الجوية (متقاعد)، رائد فضاء سابق، رئيس عدد من المنظّمات الخيريّة.

١٨ و٢١ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

سموّ الأمير الملكي سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض.

١٧ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦

سموّ الأمير الملكي فهاد بن عبد الله بن محمد آل سعود، معاون وزير الدفاع والطيران، رئيس الشعبة الاقتصادية، وزارة الدفاع والطيران (جدّة).

١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

(*) أُجريت جميع المقابلات عن السعودية في الرياض، باستثناء تلك التي أُشيرَ إليها؛ وقد أُدرجت الأسماء بحسب الترتيب الأبجدي. وقد أُجريت ١٤ مقابلة إضافية مع مسؤولين سعوديين شرط أن تبقى طيّ الكتمان.

سموّ الأمير الملكي الدكتور فيصل بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أستاذ معاون، «جامعة الملك سعود» (لندن).

٤ شباط/فبراير و٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٥؛
٢٣ كانون الثاني/يناير، و٢ آذار/مارس، ١٩٩٧

سموّ الأمير الملكي نايف بن أحمد بن عبد العزيز آل سعود، في صدد التقديم لدرجة دكتوراه، «جامعة كامبريدج»، المملكة المتّحدة.

٢١ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

مسؤولون سعوديون آخرون

الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب معاون قائد الحرس الوطني.

١٢ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

جميل إبراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس تعاون الدول العربية الخليجية (مجلس التعاون الخليجي).

١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور تركي الحمد، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، «جامعة الملك سعود».

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٠ حزيران/يونيو، ١٩٩٦؛
١٧ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

فهيم الحميد، رئيس تحرير قسم الشؤون الخارجية، صحيفة **عكاظ** (جدّة).

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

الدكتور عبد العزيز م. الربغي، نائب عميد «جامعة الملك عبد العزيز» (جدّة).

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

عبد الله الرشيد، مستشار اقتصادي للجنرال علي محمد خليفة، مكتب وزير الدفاع الأمير سلطان، وزارة الدفاع (جدّة).

١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

الدكتور عثمان ي. الرواف، أستاذ في قسم العلوم السياسية، «جامعة الملك سعود».
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٦ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦؛
١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور فهد السماري، نائب مدير وزارة التعليم العالي؛ مدير «مركز الملك عبد العزيز للأبحاث».

١٤ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

عبد الله آل الشيخ، مدير قسم تطوير الأعمال، Hughes Aircraft (السعودية).
١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور عبد الرحمن بن محمد الصدحان، معاون الأمين العام لمجلس الوزراء (جدّة).

٢٩ أيار/مايو، ١٩٩٦

الدكتور عبد الرحمن ي. العالي، أستاذ في قسم إدارة الأعمال، «جامعة الملك سعود».

١٦ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

حسين م. العسكري، الأمين العام لمنظّمة الدول الإسلامية للإرسال ISBO-OIC (جدّة)

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

عبد المحسن العقّاص، عضو مجلس إدارة ومعاون لرئيس المجلس السعودي للأبحاث والتسويق.

١٤ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور إبراهيم العوجي، نائب سابق لوزير الداخلية.
١ حزيران/يونيو، ١٩٩٦؛ ١٨ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور غازي أ. القصيبي، سفير السعودية في المملكة المتّحدة (لندن).
٢٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور فؤاد الفارسي، وزير الإعلام.

١٧ كانون الثاني/يناير؛ ٢٦ أيار/مايو (جدّة)، ١٩٩٦

الدكتور عبد العزيز الفايز، عضو مجلس الشورى.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الشيخ صالح اللهيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى.

١٢ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الجنرال صالح المحيى، رئيس الموظّفين، وزارة الدفاع.

١٥ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور محمد عمر م. المدني، سفير والمدير العام لمعهد العلوم الدبلوماسية، وزارة الشؤون الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

الدكتور مجيد أ. المنيف، أستاذ في قسم العلوم الاقتصادية، «جامعة الملك سعود».

١٦ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور صالح م. النملة، أستاذ معاون في قسم العلوم السياسية، «جامعة الملك سعود».

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٥ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦

الدكتور سعيد م. بديب، المديرية العامة للاستخبارات.

٤ حزيران/يونيو، ١٩٩٦؛ ١٥ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

الدكتور حسن أ. بحفزله، نائب الأمين العام للجنة الإشارات العلمية في القرآن والسُنّة (جدّة).

١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

محمد بن إبراهيم بصراوي، مدير قسم الشؤون الإسلامية، وزارة الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

الدكتور عمر س. بقور، أستاذ معاون في قسم إدارة الأعمال، «جامعة الملك عبد العزيز» (جدّة).

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛
٢٧ أيار/مايو و١١، ١٣ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

أحمد بهيري، القوات الجوية الملكية السعودية (متقاعد).

١ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

الدكتور عبد العزيز أ. تركستاني، شركة عبد اللطيف جميل المحدودة.

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

الشيخ محمد بن جبير، رئيس مجلس الشورى.

١١ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

الدكتور خالد إبراهيم جندان، سفير ومدير الشؤون الغربية، وزارة الشؤون الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧

زين العابدين دبّاغ، مدير قسم الشؤون القانونية والمؤتمرات، وزارة الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

محمد إبراهيم أ. ستّار، رئيس تحرير صحيفة *Muslim World* (جدة).

١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

منصور م. بن شلهوب، قسم التحليل السياسي، مكتب سموّ الأمير الملكي وزير الشؤون الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤

حسن عبد الحيّ قزّاز، مؤسّس ورئيس تحرير سابق، لمطبوعتَي **عرفات** و**البلاد**؛ مؤلّف (جدّة).

٢٨ أيار/مايو، ١٩٩٦

شريف قنديل، رئيس تحرير **المسلمون** (جدّة).

١١ حزيران/يونيو، ١٩٩٦

عبد الوهاب كاشف، مدير «وكالة الأنباء الإسلامية الدولية» (جدّة).

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

الدكتور رايد كريملي، أستاذ معاون في قسم العلوم السياسية، «جامعة الملك سعود».

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤؛ ١٦ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

الدكتور مازن صلاح متبقاني، أستاذ معاون في قسم الاستشراق، كلية الدعوة، «جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية»، المدينة (جدّة).

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

رضا م. لاري، محرّر، *Saudi Gazette* (جدّة).

٢٧ أيار/ مايو، ١٩٩٦

الدكتور نزار مدني، عضو مجلس الشورى.

١٦ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

الدكتور جميل م. مرداد، معهد العلوم الدبلوماسية، وزارة الشؤون الخارجية.

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

الدكتور عبد الله سراج منسي، قسم التاريخ، «جامعة الملك عبد العزيز» (جدّة).

١١ حزيران/ يونيو، ١٩٩٦

عبد الرحمن منصوري، معاون وزير الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية (جدّة).

١٢ حزيران/ يونيو، ١٩٩٦

خالد مينا، محرّر دائم، *Arab News*، ومدير تنفيذي في الشركة السعودية للعلاقات العامة (جدّة)

٢٨ أيار/ مايو، ١٩٩٦

الدكتور وحيد حمزة هاشم، أستاذ ومعاون العميد في قسم الأبحاث والدراسات العلمية، «جامعة الملك عبد العزيز» (جدّة).

١١ حزيران/ يونيو، ١٩٩٦

هاشم عبده هاشم، عضو مجلس الشورى؛ محرّر؛ **عكاظ** (جدّة).
٢٨ أيار/ مايو، ١٩٩٦

مسؤولون غير سعوديين

جيمس إي. أكينز James E. Akins، السفير الأميركي في المملكة العربية السعودية (١٩٧٢-١٩٧٤) (واشنطن).
١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٩

سيف هشيل المسكري، مساعد في قسم السياحة، وزارة التجارة والصناعة (الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١-١٩٩٢).
٢٥، ٢٧، و٢٩ أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٣؛ ٢٢ و٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٥

ويليس براون Willis Brown، رئيس Hughes Aircraft (السعودية).
١٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

شارل ل. داريس Charles L. Daris، القنصل العام في السفارة الأميركية في السعودية (جدة)
١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

الدكتور عبد الحميد عبد الغني، مدير المنظمة الدولية، مدير قسم الإعلام، مجلس التعاون الخليجي
١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤؛ ٣ حزيران/ يونيو، ١٩٩٦؛
١٣ حزيران/ يونيو، ١٩٩٧

الدكتور جاسم محمد عبد الغني، مكتب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.
١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤؛ ٣ حزيران/ يونيو، ١٩٩٦

ميشال جوبير Michel Jobert، وزير خارجية سابق في فرنسا (باريس).
١ شباط/ فبراير، ١٩٩٣؛ ٢١ آذار/ مارس، ١٩٩٤؛ ١٧ آذار/ مارس، ١٩٩٥

غي روديغر Guy Ruediger، أمين السرّ الأوّل، السفارة الأسترالية.
١٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

تشاس و. فريمان Chas. W. Freeman، السفير الأميركي في المملكة العربية السعودية (١٩٨٩-١٩٩٢) (واشنطن).

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٩

جيسيكا لابين Jessica E. Lapenn، الأمينة العامة الثانية للشؤون السياسية العسكرية، السفارة الأميركية.

١٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

كينيث ماك كيون Kenneth McKune، مستشار سياسي، السفارة الأميركية.

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

ديفيد ماك كلاين David McClain، أمين السر الثاني للشؤون الاقتصادية، السفارة الأميركية.

١٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

الكولونيل غاري نيلسون Gary Nelson، ملحق الدفاع، السفارة الأميركية.

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

فريد م. هوفستيتر Fred M. Hofstetter، Hughes Aircraft (السعودية).

١٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧

ديفيد س. ويلتش David C. Welch، نائب رئيس المفوّضية، السفارة الأميركية.

١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٤

الملحق الثاني

الجدول الزمني

١٧٢٠ استلام سعود بن محمّد حكمَ المناطق المحيطة بالدرعية في الجزيرة العربية الوسطى كشيخ محلّي.

١٧٤٥ دعوة محمّد بن سعود إلى التحلّي بالتقوى الدينية والنظام إلى جانب محمّد بن عبد الوهاب.
إنشاء «أول» دولة سعودية.

١٨٠٠ فتح منطقة البريمي على أيدي قوّات آل سعود، والبدء بسلسلة من الغزوات في عُمان دامت حتّى العام ١٨٦٠.

١٨١٨ انهيار الدولة السعودية الأولى مع انضمام معظم أراضيها إلى الامبراطورية العثمانية.
إعدام ابن حفيد محمّد بن سعود، عبد الله بن سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود، على أيدي الغزاة العثمانيين.

١٨٢٤ استيلاء تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود، حفيد محمّد، على مدينة الرياض التي كانت واقعة تحت حكم القوات المصرية، معلناً بذلك نشوءَ الدولة السعودية «الثانية». استمرّ عهد الحاكم السعودي السابع الذي كان على الأرجح أكثر الحكّام نفوذاً وقوةً في القرن التاسع عشر، حتى العام ١٨٣٧. خلفه ابنه فيصل، الذي نُفي في العام ١٨٣٧ إلى القاهرة.

١٨٤٣ هروب فيصل بن تركي بن عبد الله من سِجنه في القاهرة وعودته إلى السلطة معلناً بدءَ حقبة من الازدهار والاستقرار.
توحيد الرياض في عهده الذي استمرّ حتّى العام ١٨٦٥.

١٨٦٥ بداية النزاع على شؤون الخلافة، واستمرّ طوال عقدين من الزمن.
هيمنة آل رشيد على الرياض والمناطق المحيطة بها.

١٨٩١ نهاية عهد الدولة السعودية «الثانية» مع هروب عبد الرحمن بن فيصل بن تركي إلى الكويت، بصحبة ابنه عبد العزيز الذي كان في الحادية عشرة من العمر.

١٩٠٢ مهاجمة الرياض من قِبَل جماعة صغيرة بقيادة عبد العزيز بن عبد الرحمن واستيلاء هذا الأخير على الحكم.

١٩١٢ تأسيس «الإخوان»، وهي جماعة دينية مؤلَّفة من أعضاء القبائل، أمّنت الذراع العسكرية لعبد العزيز بن عبد الرحمن.

١٩١٣ استيلاء عبد العزيز بن عبد الرحمن على القسم الساحلي من منطقة الخليج.
العشرينيات
جو سائد من التنافسات في الجزيرة العربية.

١٩٢٦ استيلاء عبد العزيز بن عبد الرحمن على مكّة والمدينة والحجاز (المنطقة الغربية للملكة)؛ إعلان نفسه ملكاً على منطقة الحجاز.
تأسيس دائرة للتربية العامة.
البدء بالتعليم الابتدائي والثانوي.

١٩٢٧ إعلان عبد العزيز بن عبد الرحمن نفسه ملكاً على الحجاز ونجد.

١٩٢٩ هزيمة قوّات «الإخوان» المتمرّدة.

١٩٣٠ تأسيس وزارة الخارجية في جدّة؛ تعيين الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن وزيراً للخارجية.

١٩٣٢ إعلان تأسيس المملكة العربية السعودية على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن.
إنشاء وزارة المال.

١٩٣٣ تعيين عبد العزيز بن عبد الرحمن ابنَه البكر، سعوداً، وليّاً لعهده، وإعلان الابن الثاني، فيصل، كخلف لوليّ العهد.

١٩٣٧ اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية.

١٩٤٤ إنشاء وزارة الدفاع.

١٩٤٥ لقاء عبد العزيز بن عبد الرحمن بالرئيس الأميركي فرنكلين د. روزفلت على متن USS Quincy في البحر الأحمر.
دخول السعودية في اللجنة التأسيسية لجامعة الدول العربية.

١٩٥١ إنشاء وزارة الداخلية.

١٩٥٢ احتلال السعودية لواحة البريمي عند الحدود بين عُمان وأبو ظبي.
إنشاء وكالة النقد السعودية وإدخال العملة الورقيّة إلى السعودية.

١٩٥٣ إنشاء مجلس الوزراء، وتولّي وليّ العهد سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن رئاسته.
وفاة عبد العزيز بن عبد الرحمن. خلافة الأمير سعود بن عبد العزيز له وتعيين فيصل بن عبد العزيز وليّاً للعهد.
إضراب عمّال شركة أرامكو في تشرين الأول/ أكتوبر.
تحويل دائرة التربية العامة إلى وزارة للتربية.

١٩٥٦ إضراب عمّال شركة «أرامكو».
إصدار مرسوم ملكي يحظّر الإضرابات.

١٩٥٧ تأسيس «جامعة الرياض» (عُرفت لاحقاً بـ«جامعة الملك فهد»).

١٩٥٨ تولّي وليّ العهد فيصل بن عبد العزيز السلطاتِ التنفيذيةَ بعد تخلّي الملك سعود عن سلطته تحت ضغط العائلة الحاكمة.
قيام خلافات عائلية داخلية بشأن الحكم.

١٩٦٠ استقالة الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن.
استعادة الملك سعود بن عبد العزيز كاملَ سلطاته التنفيذية.
تعيين الأمير طلال بن عبد العزيز بن عبد الرحمن وزيراً للمال والشيخ عبد الله طارقي وزيراً للبترول.
تقديم الأمير طلال بن عبد العزيز بن عبد الرحمن اقتراحاً بإصلاحات دستورية في المملكة.
إنشاء سبع مدارس ابتدائية للإناث، ومركزين لتدريب المعلّمات.

١٩٦١ تعديل وزاري في أيلول/ سبتمبر.

مغادرة الأمير طلال بن عبد العزيز بن عبد الرحمن للمجلس.
تعيين الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

١٩٦٢ انشقاق في العائلة الحاكمة وظهور ما عُرف بـ«الأمراء الأحرار». إعلان الأمراء طلال، بدر، وفوّاز أنفسهم كمساندين ليبراليين للملك سعود ضدّ ما عُرف بمحافظة وليّ العهد فيصل.
تأييد الرئيس جمال عبد الناصر لقضيّتهم في مصر.
وعد وليّ العهد فيصل بإنشاء مجلس الشورى والقضاء على العبودية في المملكة على إثر نقاش عائلي.
حلول الشيخ أحمد زكي يماني محلّ الشيخ عبد الله طارقي كوزير للبترول والموارد المعدنية.
خلع النظام الملكي في اليمن (أيلول/سبتمبر). إعلان مصر والاتّحاد السوفياتي عن تأييدهما لحكومة الثورة.
تعيين وليّ العهد فيصل رئيساً لمجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر وإعلانه عن خطّة إصلاحية تضمّنت عشر مسائل، منها إلغاء العبودية.
دخول السعودية في اللجنة التأسيسية لرابطة العالم الإسلامي في مكّة.

١٩٦٣ شنّ القوّات الجويّة المصريّة الداعمة للثوّار في اليمن، غاراتٍ على السعودية.
محاولة الملك سعود لاستعادة السلطة مقابل المعارضة في العائلة.

١٩٦٤ حصول أعضاء العائلة الحاكمة على دعم كبار العلماء لفرض تغيير في السلطة.
خلع الملك سعود بحجّة أنه غير مؤهّل للحكم، ومبايعة فيصل ملكاً على البلاد.

١٩٦٥ تعيين خالد بن عبد العزيز وليّاً للعهد.

١٩٦٦ إنشاء «جامعة البترول والمعادن» في الظهران (عُرفت لاحقاً باسم «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن»).

١٩٦٧ حرب الأيام الستّة بين العرب وإسرائيل.
انسحاب القوات المصرية من اليمن وبداية الحرب الأهلية.

١٩٦٨ إعلان بريطانيا عن إنهاء المعاهدات مع تسع إمارات عربية في نهاية العام ١٩٧١ حين تخطّط للانسحاب من شرق السويس.

١٩٦٩ وفاة الملك سعود بن عبد العزيز في المنفى في اليونان.

محاولة انقلاب في صفوف القوات الجوية الملكية السعودية، وعمليّة تطهير من بعدها.

١٩٧١ احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل يوم من إصدار الإمارات الست (أبو ظبي، عجمان، دبي، الفجيرة، شارقة، أم القيوين) لبيان (في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر) أعلنت فيه عن تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وضع أوّل خطّة اقتصادية لخمس سنوات.

١٩٧٢ شراء حكومة الرياض ٢٥٪ من شركة «أرامكو».

١٩٧٣ «حرب أكتوبر» بين العرب وإسرائيل.

اقتراح الملك فيصل بن عبد العزيز تنفيذ حظر على النفط تقوم به منظّمة الدول العربية المصدّرة للبترول (مع رفض العراق التقيّد به) ضدّ الولايات المتحدة وهولندا بعد فتح جسر جوي للتزويد بالأسلحة بين الولايات المتحدة وإسرائل (عن طريق هولندا).

١٩٧٤ شراء حكومة الرياض ٦٠٪ من «أرامكو».

١٩٧٥ اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز على يد ابن أخيه الذي تلقّى علومه في الولايات المتحدة.

تعيين وليّ العهد خالد بن عبد العزيز ملكاً على البلاد بعد تنازل أخيه الأكبر سنّاً، الأمير محمد، عن مركزه في سلسلة الخلافة. تعيين فهد بن عبد العزيز وليّاً للعهد (مع تخطّي الأميرين ناصر وعبد العزيز اللذين انسحبا بدورهما). تولّي الملك فهد للمزيد من المسؤوليات لإدارة الحكومة.

توقيع اتّفاقية حدود شطّ العرب بين إيران والعراق في الجزائر.

١٩٧٦ اعتماد ثاني خطّة اقتصادية لمدّة خمس سنوات.

١٩٧٧ توعُّك الملك خالد بن عبد العزيز.

محاولات وزير الدفاع، الأمير سلطان بن عبد العزيز، للحؤول دون تعيين الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّاً للعهد عند وفاة الملك.

١٩٧٩	خلع الشاه في إيران على يد آية الله الخميني (١١ شباط/ فبراير).
	توقيع مصر وإسرائيل على «اتّفاقيّتي كامب دايفيد» (آذار/ مارس). طرد قمّة بغداد للقاهرة من جامعة الدول العربية.
	الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة. قيام ثورة من قبل مئات الأتباع من المتطرّفين السنّة التابعين لجهيمان آل عتيبي ومحمّد آل قحطاني.
	استسلام المتمرّدين بعد حصار دام أسبوعين. قيام المسلمين الشيعة بأعمال شغب في المنطقة الشرقية.
	اجتياح الاتّحاد السوفياتي لأفغانستان واحتلالها (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر).
١٩٨٠	تأسيس لجنة دستورية مؤلّفة من تسعة أعضاء لوضع مسودّة للدستور النهائي للمملكة.
	شراء حكومة الرياض ٤٠٪ من ممتلكات شركة «أرامكو». تغيير اسم الشركة إلى «أرامكو السعودية».
	بداية الحرب الإيرانية ـ العراقية (٢٠ أيلول/ سبتمبر).
١٩٨١	إنشاء مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي (٢٥-٢٦ أيار/ مايو).
	دخول السعودية في اللجنة التأسيسية للمنظّمة الإقليمية المتمركزة في الرياض (إلى جانب البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة).
	إنشاء منظمة تضمّ جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وأثيوبيا وليبيا، عُرف من قبل المراقبين باسم «الجهاز المضاد لمجلس التعاون الخليجي».
	الكشف عن محاولة الانقلاب في البحرين.
	انتشار عسكري للرياض في البحرين وتوقيع اتفاقية أمن ثنائية.
١٩٨٢	توقيع اتفاقية أمن ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان.
	وفاة الملك خالد بن عبد العزيز.
	مبايعة وليّ العهد فهد بن عبد العزيز ملكاً على البلاد.
	تعيين الابن الثاني الأكبر من أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وليّاً للعهد.
	الاجتياح الإسرائيلي للبنان.
	دعوة السعودية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس التعاون الخليجي لمناقشة مجازر مخيّمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيّين.

١٩٨٣ مشاركة وحدات عسكرية سعودية في مناورات «درع الجزيرة الأولى» التابعة لمجلس التعاون الخليجي بالقرب من أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

١٩٨٤ مشاركة وحدات عسكرية سعودية في مناورات «درع الجزيرة الثانية» التابعة لمجلس التعاون الخليجي بالقرب من حفر الباطن، السعودية.

١٩٨٥ وقوع انفجارين في الرياض، تحمّلت مسؤوليّتهما منظمة الجهاد الإسلامي، صادفا أثناء زيارة وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود بن فيصل، إلى إيران. كانت هذه أول زيارة لمسؤول سعودي هام إلى طهران منذ ثورة العام ١٩٧٩ .

١٩٨٦ تغيير الملك فهد بن عبد العزيز لقبه من «جلالة الملك» إلى «خادم الحرمين الشريفين».

١٩٨٧: وفاة أكثر من ٤٠٠ مسلم، معظمهم من الحجّاج الشيعة، في أعمال شغب - زُعم أن الحجّاج الإيرانيين قد حرّضوا عليها - في مكّة إثر إطلاق الحرس الوطني النار على المتظاهرين.

١٩٨٨ اكتشاف جهاز الاستخبارات الأميركية شراءَ السعودية صواريخَ متوسّطةَ الحجم من الصين، قادرة على بلوغ إسرائيل وإيران. تقديم السفير الأميركي هيوم هوران احتجاجاً رسميّاً بهذا الصدد، ومطالبة الملك فهد بن عبد العزيز باستبداله، وإذعان واشنطن لهذا الأمر.

وقف إطلاق النار بين إيران والعراق (بغداد في السابع عشر وطهران في الثامن عشر من آب/ أغسطس، وفعلياً في العشرين منه).

١٩٨٩ عدم إبداء الرياض أيّةَ ردّة فعل بشأن إنشاء مجلس التعاون العربي في ١٦ شباط/ فبراير، مع انضمام مصر والعراق والأردن وجمهورية اليمن إلى هذا المجلس.

وفاة آية الله الخميني (٣ حزيران/ يونيو).

١٩٩٠ تحذير صدّام حسين في قمّة مجلس التعاون العربي في عمّان، بإمكانية المضيّ بالمزيد من «الحماقات» على إثر السيادة الأميركية على ساحة الشؤون الدولية.

الغزو العراقي للكويت (١ آب/ أغسطس). انتشار القوات الغربية في السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

تقديم عريضة «دنيوية» تطالب بإصلاحات سياسية في المملكة، حملت توقيع ٤٣ اسماً بارزاً من السعوديين إلى الملك فهد.

١٩٩١ تحرير الكويت على أيدي قوات الائتلاف الدولية المدعومة من الأمم المتحدة، والتي انطلقت معظم عمليّاتها من المملكة السعودية.

تقديم عريضة «دينية» إلى الملك فهد، تطالب بإصلاحات سياسية في المملكة، موقَّعة من قبل عدد من رجال دين وقضاة وخطباء وأساتذة جامعيين بارزين في السعودية.

إعلان الملك فهد عن ضرورة تغيير النظام القديم القاضي بتعيين الوزير مدى الحياة واستبداله بفترة تعيين تبلغ ٤ سنوات.

قيام التظاهرات في بريدة احتجاجاً على منع خطيبين بارزين من رجال الدين من إلقاء الخطب، حيث كانا ينتقدان استبداد العائلة الحاكمة ووجود القوات الأميركية على الأراضي السعودية.

١٩٩٢ إصدار الملك فهد بن عبد العزيز مراسيم تحدّد مبادئ الخلافة، ونظاماً أساسياً للحكم وإنشاء مجلس الشورى.

إعلان الملك فهد في مقابلة مشتركة مع صحيفتي **السياسة** الكويتية و**الاتّحاد** الإماراتية، أن الرياض لن تقيم انتخابات حرّة، وأنّ الإسلام سيبقى هو مصدر القوانين الاجتماعية والسياسية في المملكة. تشديد الملك على أن «طبيعة السعوديين مختلفة» عمّا هي في الغرب، لذا فلا بدّ من كون القيم مختلفة عن تلك المتّبعة في الغرب.

نقل صحيفة **الواشنطن بوست** ***The Washington Post*** (٢٨ أيلول/ سبتمبر) أن ١٠٧ علماء دين قدّموا خطاب مطالب من ٤٥ صفحة إلى الملك فهد ينتقد السياسة السعودية الخارجية وفشلها في اتّباع الشريعة الإسلامية.

إقالة الملك فهد سبعة أعضاء من هيئة كبار العلماء، وهو أكبر جهاز ديني في المملكة، لرفضهم شجب أعمال رجال الدين الذين وجّهوا الانتقادات إلى الحكومة، واستبدالهم بعشرة علماء أصغر سنّاً، وأكثر تقدّمية.

طلب الملك فهد إلى الإسلاميين السعوديين التوقُّفَ عن توزيع المنشورات المضادة للحكومة وعدم استخدام المساجد لنشر المشاعر المعادية للحكومة؛ اتّهام الملكِ التأثيراتِ الخارجيةَ بدعم هذه الحملة المعادية للحكومة.

انهيار الاتحاد السوفياتي (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر).

١٩٩٣ إعلان ستة سعوديين، برئاسة الشيخ عبد الله المسعري، إنشاءَ «لجنة الدفاع عن

الحقوق الشرعية» التي تهدف إلى الحدّ من الظلم القائم والدفاع عن الحقوق التي تمنحها الشريعة الإسلامية؛ ادّعاء اللجنة أنها أوّل لجنة سعودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتأييد بعض أعضائها المؤسّسين لبنية سياسية إسلامية بشكل تام.

إقالة حكومة الرياض عبد الله بن عبد الرحمن جبرين، وعبد الله بن حمود التويجري وعبد الله حميد، وحمد السليقي بالإضافة إلى سليمان بن عبد الله رشودي من مناصبهم الجامعية، وإغلاق مكتبين لمحاميين إسلاميين بحجّة كونهم جميعاً أعضاء مؤسّسين للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية؛ إدانة العلماء المعيّنين من قبل الحكومة لهؤلاء بأنهم دخلاء وغير شرعيين.

إصدار مرسوم من قبل الملك فهد لإنشاء وزارة الشؤون الإسلامية برئاسة الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ووزارة للحج برئاسة محمود بن محمد السفر.

وفاة الأمير سعد بن عبد العزيز في تموز/ يوليو، ممّا جعل الملك فهد بن عبد العزيز أكبر أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن على قيد الحياة.

تعيين الملك فهد ٦٠ مواطناً سعودياً من خارج العائلة الحاكمة في مجلس الشورى لمدّة أربع سنوات (آب/ أغسطس).

اقتحام مسلّح قصرَ السلام للملك فهد في جدّة وإطلاقه النار؛ إصابة أحد الحرّاس ومقتل المسلّح.

إعلان حكومة الرياض وحركة الإصلاح الشيعيّة عن اتّفاق اقتضى توقّف الحركة عن نشر صحيفتها الشهرية، **الجزيرة العربية**، وعن مهاجماتها المختلفة للسياسة الحكومية؛ موافقة وزارة الداخلية، في المقابل، على عودة المنشقّين بأمان وإخلاء عدد من السجناء التابعين لهذه الحركة وإصدار جوازات سفر للراغبين منهم بالسفر.

أداء أعضاء مجلس الشورى الأوّل القَسَم في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر.

١٩٩٤ اختفاء محمد المسعري، الناطق باسم «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، أثناء رحلة عمل في منطقة القصيم، بعد توقيفه في الرياض لمدّة ثلاثة أشهر في العام ١٩٩٣.

قيام تظاهرات واسعة بعد توقيف الشيخ سلمان العودة، إحدى الشخصيات الدينية في بريدة بتهمة الأعمال المعادية للحكومة.

مقتل حوالى ٢٧٠ مصلّياً مسلماً عند اندفاع الجموع نحو كهف المينا قرب مكّة خلال موسم الحجّ.

طلب الدبلوماسي السعودي محمد الخليوي حقّ اللجوء إلى الولايات المتحدة (١٣ حزيران/ يونيو) واتّهام الرياض بارتكاب أخطاء مالية وخرق حقوق الإنسان وإرسال الأموال إلى حركة المقاومة الإسلامية («حماس») عبر الأردن؛ إعطاؤه حقّ اللجوء في آب/ أغسطس.

تعيين الملك فهد بن عبد العزيز المجلسَ الأعلى للشؤون الإسلامية برئاسة وزير الدفاع، الأمير سلطان بن عبد العزيز، لتوسيع سلطة الحكومة على الاجتهادات الدينية.

رفض بريطانيا منح حقّ اللجوء لمحمد المسعري (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).

إقالة حكومة الرياض للشيخ إبراهيم الأخضر كإمام لمسجد المدينة بتهمة انتقاد سياسة الحكومة.

١٩٩٥ توقيف الرياض للشيخ حمّود بن عبد الله الشعبي، أحد رجال الدين البارزين بتهمة اتّهامه الحكومة بانتهاك حقوق الإنسان.

اعتراف الملك فهد بن عبد العزيز بأمير قطر الجديد بعد خلع هذا الأخير لوالده (٢٨ حزيران/ يونيو).

تعديل مجلس الوزراء باستبدال ١٦ وزيراً، من بينهم وزراء المال والبترول والإعلام (٢ آب/ أغسطس).

انفجار سيّارة في الرياض في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ومقتل سبعة أشخاص، من بينهم مستشارون عسكريون أميركيون خلال مهمّة تدريب في الحرس الوطني، وجرح أكثر من ٦٠؛ إعلان «نمور الخليج»، وحركة التغيير الإسلامية و«أنصار الله» عن مسؤوليّتهم كلّهم عن هذا الحادث.

إصابة الملك فهد بسكتة دماغية خفيفة، وإعلان مصادر البلاط عن حالة صحية طارئة مؤقّتة.

١٩٩٦ تنازل الملك فهد بن عبد العزيز عن مسؤولية الحكومة لوليّ العهد، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بسبب حاجته إلى الراحة من أعباء العمل والإرهاق.

إعلان الملك فهد بن عبد العزيز، بعد شهرين من تسلّم ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز لزمام الحكم، عن استعادته لتسلّم كافة مهام الحكم في ٢١ شباط/ فبراير.

منح محمد المسعري إذناً بالإقامة في بريطانيا لمدّة ٤ سنوات (نيسان/أبريل) بسبب تعرّضه للخطر.

إعدام أربعة سعوديين أُدينوا في حادث السيارة المفخّخة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في الرياض، مع رفض السماح للمسؤولين الأميركيين بمقابلتهم قبل عمليّات الإعدام.

انفجار كبير في أبراج خبر قرب الظهران (٢٥ حزيران/يونيو) أدى إلى مقتل ١٩ أميركياً وإصابة ٤٠٠ شخص من مختلف الجنسيات. ادّعاء جهتين مجهولتين بعد بضعة أيّام مسؤوليتهما عن هذه العمليّة، وهما «جماعة الشهيد عبد الحذيفي» و«حزب الله ـ الخليج»، وفقاً لما ورد في صحيفة **التايمز *Times*** في لندن؛ إقرار مكتب التحقيقات الأميركية FBI بصعوبة إجراء التحقيق نظراً إلى عدم تعاون المسؤولين السعوديين مع الوكالة الأميركية.

إعلان تجمّع رجال الدين في الحجاز عن توقيف قوى الأمن لرجل الدين الشيعي، الشيخ هاشم محمد شقسي في الحَسى.

إصابة الملك فهد بن عبد العزيز بالمرض؛ استلام وليّ العهد عبد الله زمامَ السلطة لفترة مؤقّتة.

١٩٩٧ الربط بين انفجارات الخُبَر وهاني عبد الرحيم الصايغ من قبل مسؤولين أميركيين وكنديين عن مكافحة الإرهاب، واعتراف هذا الأخير بأن أحمد إبراهيم مغسّل، وهو مواطن سعودي آخر، هو العقل المدبّر وقائد «حزب الله ـ الخليج»؛ اعتراف الصايغ بارتباط ضابط إيراني، أحمد شريفي، بمخطّطات إرهابية ضد مراكز الولايات المتحدة في الخليج.

مقتل حوالى ٢١٧ شخصاً وجرح ألف ومئتين وتسعين آخرين خارج مكّة إثر نشوب حريق في إحدى خيم الحجّاج.

موافقة الملك فهد على إنشاء نظام إنترنت في المملكة.

١٩٩٨ إعلان دائرة الهجرة والتجنيس الأميركية عن اعتزامها ترحيل هاني الصايغ المتهم بقضية انفجارات أبراج الخُبَر في العام ١٩٩٦ إلى السعودية.

اعتراف وزير الداخلية، الأمير نايف بن عبد العزيز، في مقابلة مع صحيفة **الرأي العام** الكويتية، بأن انفجارات أبراج الخُبَر تمّت على أيدي سعوديين.

طرد حوالى ٧٥٠ ألف عامل أجنبي لخرقهم قوانين الإقامة وتنظيماتها.

نقل صحيفة **فايننشال تايمز** ***Financial Times*** في لندن، حصولَ المملكة على قرض بقيمة خمسة بلايين دولار من الإمارات العربية المتحدة.

١٩٩٩ زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى السعودية في أيار/مايو، واستقباله من قِبَل الملك فهد والمسؤولين السعوديين وتكريمه.

رحيل الملك فهد إلى إسبانيا وقضاؤه عدة أشهر في ماربيلّلا.

نقل جريدة **الحياة** الصادرة في لندن، حضورَ نساء لجلسة في المجلس الاستشاري (٤ تشرين الأول/أكتوبر) لأوّل مرة. جلست النساء العشرون الحاضرات في الشرفة.

٢٠٠٠

إنشاء الملك فهد للمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن (٤ كانون الثاني/يناير) من أجل استنباط سياسات واستراتيجيات نفطية.

إعلان وكالة الأنباء السعودية (٢٣ نيسان/أبريل) عن إطلاق المتظاهرين في منطقة نجران النار على قوى الأمن أمام محلّ إقامة الأمير مشعل بن سعود، على إثر إغلاق المسجد الإسماعيلي وتوقيف أحد المتّهمين بالشعوذة، ممّا أسفر عن مقتل شرطيّ وجرح ثلاثة آخرين.

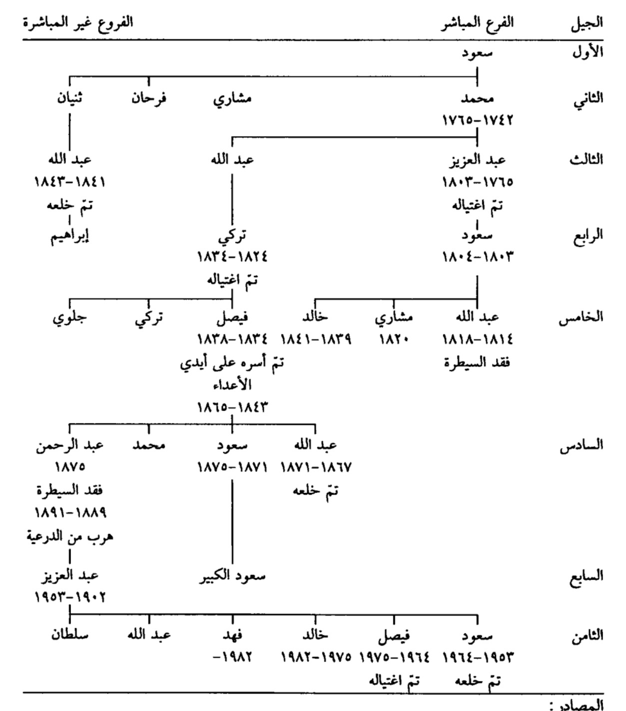
توقيع السعودية واليمن على اتّفاق تاريخي على الحدود (١٢ حزيران/يونيو)، على الرغم من عدم تضمّنه أيّ تحديد واضح وكامل للحدود.

المصادر:

FBIS-Middle East and Africa, 1977-1987; *FBIS-Near East and South Asia, 1987-1996*; Anders Jerichow, *The Saudi File: People, Power, Politics*, New York, St. Martin's Press, 1988, pp. 330-331; Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C., The Washington Institute for Near East Policy, 1994, pp. 61-64; *The Middle East Journal*, chronology sections, 1985-2000.

الملحق الثالث

تسلسل الخلافة من الفروع المباشرة وغير المباشرة



المصادر:

Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1994, p. 57; and Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, p. 105.

الملحق الرابع

زعماء آل سعود في القرن العشرين

الجيل	الاسم	تاريخ الميلاد-الوفاة	فترة الحكم
السادس	عبد الرحمن	١٨٥٠-١٩٢٨	١٨٧٥-١٨٧٦
			١٨٨٩-١٨٩١
السابع	عبد العزيز	١٨٨٠-١٩٥٣	١٩٠٢-١٩٥٣
الثامن	سعود	١٩٠٢-١٩٦٩	١٩٥٣-١٩٦٤
	فيصل	١٩٠٦-١٩٧٥	١٩٦٤-١٩٧٥
	خالد	١٩١٢-١٩٨٢	١٩٧٥-١٩٨٢
	فهد	١٩٢١-	١٩٨٢-
	عبد الله	١٩٢٣-	
	سلطان	١٩٢٤-	

المصدر:

Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New york University Press, p. 108.

الملحق الخامس

علاقات الأخوّة بين أبناء الملك عبد العزيز من جهة الأم

تاريخ الولادة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
١٩٠٠	**تركي**																
١٩٠٢	**سعود**																
١٩٠٤		**فيصل**															
١٩١٠			**محمد**														
١٩١٢			**خالد**														
١٩٢٠				**نصير**	**سعد**												
١٩٢١						**فهد**											
١٩٢٢							منصور										
١٩٢٣					مساعد			عبد الله	بندر								
١٩٢٤						سلطان											
١٩٢٥					عبد المحسن												
١٩٢٦							مشعل										
١٩٢٨							متعب										
١٩٣١						عبد الرحمن				طلال							
١٩٣٢											مشاري						
١٩٣٣						نايف				نواف		بدر					
١٩٣٤						تركي			فواز								
١٩٣٥												عبد الإله					
١٩٣٦						سلمان											
١٩٣٧													ماجد	ثامر			
١٩٤٠						أحمد						عبد المجيد		ممدوح			
١٩٤١															هذلول		
١٩٤٢														مشهور			
١٩٤٣													سطام			مقرن	
١٩٤٧																	حمود

المصدر:

Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1994, p. 58.

تبيّن هذه اللائحة أسماء أبناء الملك عبد العزيز وتشير إلى علاقات الأخوّة بين الواحد والآخر. كلّ رقم في المحور الأفقي يمثّل أمّاً مختلفة، فالأسماء الواردة في العمود الواحد تشير إذاً إلى أشقاء تامين. والأبناء الذين ترد أسماؤهم في الصفّ الواحد قد وُلدوا في العام نفسه. والأشخاص المبرّزة أسماؤهم بالأسود الغامق متوفّون. تجدر الإشارة إلى وجود بعض اللغط بشأن بعض التواريخ والعلاقات.

الملحق السادس

أبناء عبد العزيز

أنجب الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (١٨٨٠-١٩٥٣) ٣٦ ابناً و٢١ بنتاً. الأبناء الذكور فقط مُدرَجون في اللائحة التالية:

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
تركي	١٩٠٠-١٩١٩	ودبة من قبيلة بني خالد	سعود	تلقّى علومه في البلاط. الابن البكر. قاد القوات السعودية في الحرب مع آل رشيد (١٩١٨). توفي في العام ١٩١٩ من جرّاء وباء الإنفلونزا الإسبانية.
سعود	١٩٠٢-١٩٦٩	ودبة من قبيلة بني خالد	تركي	تلقّى علومه في البلاط. قاتل في عدد من المعارك في نجد، منها المعركة التي هزم فيها آل رشيد (١٩٢١) وثورة «الإخوان» (١٩٢٩). حاكم نجد (١٩٣٢ - ٥٣)، وليّ عهد (١٩٣٢-٥٣)، وصيّ على الحكم (١٩٥٠-٥٣)، ملك (١٩٥٣-٦٤)، رئيس مجلس الوزراء (١٩٥٣-٥٤، ١٩٦٠-٦٢)، وزير الخارجية (١٩٦٠-٦٢). خُلع في العام ١٩٦٤ وتوفي في المنفى في العام ١٩٦٩.
فيصل	١٩٠٦-١٩٧٥	ترفة بنت عبد الله آل الشيخ	لا أشقاء له	تلقّى علومه في البلاط. حارب في معركة الاستيلاء على عسير (١٩٢٠)،

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
				والحجاز (١٩٢٤-٢٦). حاكم الحجاز (١٩٢٦-٥٣). وزير للخارجية (١٩٣٠-٦٠، ١٩٦٢-٧٥)، رئيس لمجلس الوزراء (١٩٥٤-٦٠، ١٩٦٢-٧٥)، وزير للداخلية (١٩٥٩-٦٠)، وزير للمال (١٩٥٨-٦٠)، وزير للتجارة (١٩٥٨-٦٠)، وليّ للعهد (١٩٥٣-٦٤)، وصيّ على الحكم (١٩٥٣-٦٤)، ملك (١٩٦٤-٧٥). تمّ اغتياله على يد ابن أخيه في العام ١٩٧٥
محمد	١٩١٠-١٩٨٨	جوهرة بنت مساعد بن جلوي	خالد	تلقّى علومه في البلاط. حارب في معركة الاستيلاء على الحجاز وهُزم في ثورة «الإخوان». حاكم فخري للمدينة (١٩٢٦-٥٤) بعد تحريرها في العام ١٩٢٥ . لعب دوراً بارزاً في الصراع بين سعود وفيصل. تنازل إرادياً عن الخلافة لصالح شقيقه الأصغر سنّاً خالد. تمتّع بنفوذ كبير في العائلة وكان مستشاراً لفيصل وخالد.
خالد	١٩١٢-١٩٨٢	جوهرة بنت مساعد بن جلوي	محمّد	تلقّى علومه في البلاط. حارب ضد ثورة «الإخوان» وفي الحرب اليمنية (١٩٣٤). بدأ حياته العامة باكراً كنائب لفيصل حتّى في حكم الحجاز (١٩٣٢). لعب دوراً بارزاً في الصراع بين سعود وفيصل. نائب رئيس مجلس الوزراء (١٩٦٢-٧٥)، وليّ للعهد (١٩٦٥-٧٥)، رئيس لمجلس

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
				الوزراء وملك (١٩٧٥-٨٢). توفي وفاة طبيعيّة في العام ١٩٨٢.
نصير	١٩٢٠-١٩٨٤	بزّة (محظيّة مغربيّة)	لا أشقاء له	تلقّى علومه في البلاط. بدأ حياته العام باكراً كنائب لسعود حتّى في حكم نجد (١٩٤٤). أوّل أمير لمنطقة الرياض (١٩٤٤-٤٧)، أُجبر على الاستقالة بسبب فضيحة. لم يتولّ أيّ منصب بعدها. دعم سعوداً ورفض توقيع قرار العام ١٩٦٤ الذي كان ضدّه. تمّ تخطّيه في سلسلة الخلافة لصالح فهد.
سعد	١٩٢٠-١٩٩٣	جوهرة بنت سعد السديري	مساعد عبد المحسن	تلقّى علومه في البلاط. ابن جوهرة بنت سعد السديري، أرملة سعد، أخي عبد العزيز. لم يتولّ أيّ منصب رسمي. تمّ تخطّيه في سلسلة الخلافة لصالح فهد.
فهد	-١٩٢١	حسّا بنت أحمد السديري	سلطان عبد الرحمن نايف تركي سلمان أحمد	تلقّى علومه في البلاط. الابن البكر لحصّة بنت أحمد السديري بعد زواجها الثاني من عبد العزيز. بدأ حياته العامة باكراً كمعاون لفيصل. من الأنصار البارزين لفيصل خلال الصراع بينه وبين سعود. حاكم منطقة الجوف (١٩٤٩-٥٣)، وزير للتربية (١٩٥٣-٦٠)، وزير للداخلية (١٩٦٢-٧٥)، نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء (١٩٦٧-٧٥)، وليّ للعهد ونائب أوّل لرئيس مجلس الوزراء (١٩٧٥-٨٢)، عُيِّنَ وصيّاً على العرش إبّان مرض

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
				الملك خالد. رئيس لمجلس الوزراء وملك منذ العام ١٩٨٢.
منصور	١٩٢١-١٩٥١	شهيدة (زوجة أرمنية)	مشعل متعب	تلقّى علومه في البلاط. أول وزير سعودي للدفاع (١٩٤٠). كان يعد بمستقبل بارز إلى أن توفي إثر مرض في الكلية في العام ١٩٥١. خلفه في وزارة الدفاع شقيقه الأصغر سناً، الأمير مشعل.
عبد الله	١٩٢٣-	فهدة بنت عاصي الشمّر	لا أشقاء له	تلقّى علومه في البلاط. بداية حياته العامة غامضة إلى أن برز كمناصر رئيسي لفيصل في السنوات الأخيرة من الصراع بين سعود وفيصل. قائد الحرس الوطني منذ العام ١٩٦٣. نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء (١٩٧٥-٨٢)، نائب أول لرئيس مجلس الوزراء وولّي للعهد منذ العام ١٩٨٢.
بندر	١٩٢٣-	بزّة (مجهولة الأصل؛ محظيّة مغربيّة؟)	فوّاز	تلقّى علومه في البلاط. يشتهر بالتزامه وصرامته الدينية. لم يتولّ أيّ منصب رسمي. منعزل عن الحياة العامة.
مساعد	١٩٢٣-	جوهرة بنت سعد السديري	سعد عبد المحسن	تلقّى علومه في البلاط. لم يتولّ أيّ منصب رسمي. كان مؤيّداً لسعود، وقد رفض توقيع قرار العام ١٩٦٤ بخلع هذا الأخير. يُعتبر شخصاً غريب الأطوار. ابنه هو الذي اغتال الملك فيصل.

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقاء	الحياة السياسية
سلطان	١٩٢٤-	حسّا بنت أحمد السديري	فهد عبد الرحمن نايف تركي سلمان أحمد	تلقّى علومه في البلاط. بدأ حياته العامة باكراً كقائد للحرس الوطني (؟-١٩٤٧) وأمير على منطقة الرياض (١٩٤٧-٥٣). من المناصرين الأساسيين لفيصل وأصبح لاحقاً من أبرز الملازمين في عهده. وزير للزراعة (١٩٥٣-٥٥)، وزير للمواصلات (١٩٥٥-٦٠)، وزير للدفاع (منذ العام ١٩٦٢). نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء منذ العام ١٩٨٢. يعتبر الثاني في سلسلة الخلافة بعد الأمير عبد الله.
عبد المحسن	١٩٢٥-١٩٨٥	جوهرة بنت سعد السديري	سعد مساعد	تلقّى علومه في البلاط. بدأ حياته العامة باكراً كمعاون لأبيه. ساند فيصلاً في أزمة العام ١٩٥٨، لكنه انحاز إلى سعود وعُيِّن وزيراً للداخلية (١٩٦٠-٦١) في ائتلاف سعود وطلال. بعد مصالحة سعود وفيصل، وافى طلال إلى المنفى كأمير حرّ (١٩٦٢-٦٤). عاد إلى السلطة بدعوة من فيصل وعُيِّن أميراً على المدينة (١٩٦٥-٨٥). يُزعم أنه تحدّى ادّعاء سلطان بالأسبقيّة.
مشعل	١٩٢٦-	شهيدة (زوجة أرمنية)	منصور متعب	تلقّى علومه في البلاط. خلف شقيقه منصوراً كوزير للدفاع (١٩٥١-٥٦). عُيِّن مستشاراً ملكيّاً (١٩٥٧-٦٠) من قبل الملك سعود. عُيِّن أميراً على مكّة في العام ١٩٦٣، إلا أنه خُلع من قبل الملك فيصل في العام ١٩٧١. صاحب أعمال موسّعة وكبيرة.

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
متعب	١٩٢٨	شهيدة (زوجة أرمنية)	منصور مشعل	تلقّى علومه في البلاط. نائب لوزير الدفاع (١٩٥١-٥٦). أمير على منطقة مكّة (١٩٥٩-٦٠)، نائب أمير مكّة (١٩٦٣-٦٩) حين خلعه فيصل. عاد إلى السلطة كوزير للإسكان والأشغال العامة منذ العام ١٩٧٥.
عبد الرحمن	-١٩٣١	حصّة بنت أحمد السديري	فهد سلطان نايف تركي سلمان أحمد	أوّل ابن يتلقّى علومه في الخارج، بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال بارز لسنوات عديدة؛ عُيّن نائباً لوزير الدفاع (١٩٨٣-)، شقيقه الأمير سلطان.
طلال	-١٩٣١	منيّر (زوجة أرمنية)	نوّاف	تلقّى علومه في البلاط. قائد الحرس الوطني (١٩٥٠-٥٢)، وزير للمواصلات (١٩٥٣-٥٥)، حتّى تمّ خلعه من قبل الملك سعود. دعم الملك فيصلاً في أزمة العام ١٩٥٨، لكنه قاد لاحقاً حركة «الأمراء الأحرار» بالتحالف مع سعود وعُيّن وزيراً للمال (١٩٦٢-٦٤). رجل أعمال. مبعوث خاص إلى الأونيسكو منذ العام ١٩٧٩.
مشاري	-١٩٣٢	بهرة (مجهولة الأصل)	لا أشقاء له	تلقّى علومه في البلاط. لم يتولّ أيّ منصب رسمي. رجل أعمال. توفي إثر إصابة في القنصلية البريطانية في جدّة (١٩٥١).
بدر	-١٩٣٣	حيّة بنت سعد السديري	عبد الإله عبد المجيد	تلقّى علومه في البلاط. انضمّ إلى ائتلاف سعود وطلال كوزير

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
				للمواصلات (١٩٦٠-٦١) ولحق بطلال إلى المنفى بصفته من «الأمراء الأحرار» (١٩٦٢-٦٤). أرجعه فيصل إلى السلطة كنائب لقائد الحرس الوطني (١٩٦٨-).
نايف	١٩٣٣-	حسّا بنت أحمد السديري	فهد سلطان عبد الرحمن تركي سلمان أحمد	تلقّى علومه في البلاط. كانت حياته العامة شبيهة بحياة شقيقيه الأكبرين، فهد وسلطان. نائب لأمير الرياض (١٩٥١-٥٣)، أمير على منطقة الرياض (١٩٥٣-٥٤)، أمير على المدينة (١٩٥٤-٦٠). بقي في مجال الأعمال حتّى عُيِّن نائباً لوزير الداخلية (١٩٧٠-٧٥). وزير للداخلية منذ العام ١٩٧٥.
نوّاف	١٩٣٣-	منيِّر (زوجة أرمنية)	طلال	تلقّى علومه في البلاط. قائد الحرس الوطني (١٩٥٢-٥٦) عندما خُلع على يد سعود، ثمّ تحوّل لاحقاً إلى مناصرة سعود كرئيس للديوان الملكي (١٩٦١) ووزير للمال (١٩٦١-٦٢). خدم كمستشار في الشؤون الخليجية لفيصل (١٩٦٨-٧٥) واستقال للتفرّغ لأعماله في العام ١٩٧٥.
تركي	١٩٣٤-	حسّا بنت أحمد السديري	فهد سلطان عبد الرحمن نايف سلمان أحمد	تلقّى علومه في البلاط. نائب وزير الدفاع (١٩٦٩-٧٨) حين أُجبر على الاستقالة بسبب فضيحة شخصيّة. متفرّغ لمجال الأعمال.

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
فوّاز	١٩٣٤-	بزّة (مجهولة الأصل؛ محظيّة مغربيّة؟)	بندر	تلقّى علومه في البلاط. انضمّ إلى ائتلاف سعود وطلال كأمير على منطقة الرياض (١٩٦٠-٦١) وانضمّ لاحقاً إلى طلال في المنفى بصفته من «الأمراء الأحرار» (١٩٦٢-٦٤). أعاده فيصل إلى السلطة كأمير على مكّة (١٩٧١-٧٩) ثم أُجبر على الاستقالة بعد عمليّة الاستيلاء على مسجد الحرام في مكّة. يعمل الآن في مجال الأعمال.
عبد الإله	١٩٣٥-	حيّة بنت سعد السديري	بدر عبد المجيد	تلقّى علومه في البلاط. عُيّن أميراً على القصيم (١٩٨٠-٩٢) بعد عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة.
سلمان	١٩٣٦-	حسّا بنت أحمد السديري	فهد سلطان عبد الرحمن نايف تركي أحمد	تلقّى علومه في البلاط. أمير منطقة الرياض (١٩٥٤-٦٠، ١٩٦٢-). يُعتبر وريثاً محتملاً للعرش.
ماجد	١٩٣٧-	موضي (محظيّة أرمنية)	سطام	تلقّى علومه في البلاط. يُعتبر واحداً من «الأمراء الأحرار» الشباب، إلا أنه قد انفصل عن طلال في العام ١٩٦٠ ودخل مجال الأعمال. عُيّن أولاً وزيراً للشؤون البلدية والقروية (١٩٧٥-٨٠) ثم تولى إمارة مكّة في العام ١٩٨٠ بعد عمليّة الاستيلاء على مسجد الحرام في مكّة. وقد تولّى مهامه في

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقّاء	الحياة السياسية
				هذه الإمارة نائبه سعود بن عبد المحسن منذ العام ١٩٩٢. استقال في العام ١٩٩٩.
ثامر	١٩٣٧–١٩٥٨	نوف بنت آل روالة	ممدوح مشهور	انتحر في العام ١٩٥٨.
أحمد	١٩٤٠–	حسّا بنت أحمد السديري	فهد سلطان عبد الرحمن نايف تركي سلمان	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). دخل مجال الأعمال مع أخيه الأكبر عبد الرحمن ثم تمّ تعيينه أميراً على مكّة (١٩٧١–٧٥) وانتقل إلى منصب نائب وزير الداخلية (١٩٧٥–).
ممدوح	١٩٤٠–	نوف بنت آل روالة	ثامر مشهور	لم يتولّ أي منصب رسمي، لكنه رجل أعمال بارز. رئيس مجلس إدارة مكتب البحوث الاستراتيجية.
عبد المجيد	١٩٤٠–	حيّة بنت سعد السديري	بدر عبد الإله	تلقّى علومه في البلاط. عُيِّن أميراً على منطقة تبوك (١٩٨٠–١٩٨٥) بعد عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة، ثمّ تولّى إمارة المدينة.
هذلول	١٩٤١–	بركة (محظية يمنية)	مقرن	لم يتولّ قط أي منصب رسمي، لكنه رجل أعمال بارز.
مشهور	١٩٤٢–	نوف بنت آل روالة	ثامر ممدوح	لم يتولّ قط أي منصب رسمي، لكنه رجل أعمال بارز.
سطام	١٩٤٣–	موضي (محظية أرمنية)	ماجد	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). نائب أمير منطقة الرياض منذ العام ١٩٦٨.

(يتبع)

الإسم	السنوات	الأم	الأشقاء	الحياة السياسية
مقرن	١٩٤٣-	بركة (محظية يمنية)	هذلول	خضع لتدريب عسكري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. رائد في القوات الجوية، استقال ليصبح أميراً على حائل (١٩٨٠-٩٩) بعد عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة. تولّى إمارة المدينة (١٩٩٩-). متزوّج من امرأة من قبيلة آل رشيد.
حمّود	١٩٤٧	فطيمة (محظية يمنية)	لا يوجد	لم يتولّ قط أي منصب رسمي، لكنه رجل أعمال بارز، يؤمّن النقل للبرامج العسكرية. مقيم في العاصمة الفرنسية باريس.

المصادر:

Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984, p. 109; Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982)*, doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1984, pp. 528-32; Simon Henderson, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1994, pp. 65-71.

الملحق السابع

الأمراء البارزون من أحفاد عبد العزيز

الأب/ الابن (السنوات)	الحياة السياسية
تركي (١٩٠٠-١٩١٩)	
فيصل (١٩٢٠-)	مناصر للملك سعود خلال صراعه مع فيصل. وزير العمل والشؤون الاجتماعية (١٩٦١-٦٢)، ووزير للداخلية (١٩٦٢). مستشار وزير البترول والموارد المعدنية. ابنه البكر، عبد الله (مواليد ١٩٤٦)، يعمل مديراً لمشروع ينبع وجبيل الصناعي.
فهد (؟-)	رائد في قوّات الجيش الخاصة.
خالد (؟-)	رجل أعمال
سلطان (؟-)	الجيش الوطني
سعود (١٩٠٢-١٩٦٩)	
فهد (١٩٢٣-)	الابن البكر للملك سعود. رئيس الديوان (١٩٥٣-٥٦) ووزير للدفاع (١٩٥٦-٦٠). يعمل الآن في مجال الأعمال.
مساعد (؟-)	قائد الحرس الملكي (١٩٥٦-٥٨).
محمّد (١٩٣٤-)	الابن المفضّل لخلافة سعود، متزوّج من ابنة الملك فهد.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
	أمين الخزنة (١٩٥٣-٥٩)، رئيس الديوان (١٩٥٩-٦٠)، ووزير للدفاع (١٩٦٠-٦٢). ثمّ في مجال الأعمال إلى جانب أبناء فيصل ومشعل (١٩٥١-). وهو حالياً أمير منطقة الباحة.
عبد الله (؟-)	رئيس الحدائق والمزارع الملكية (١٩٥٣-؟)، وأمير منطقة مكّة (١٩٦٠-٦٢).
فيصل (١٩٤٥-)	بكالوريوس وماجستير في إدارة الأعمال (الولايات المتحدة الأميركية)، مدير التعليم في المهجر، المدير العام لقطاع التربية ومعاون نائب وزير التعليم.
خالد (؟-)	قائد الحرس الوطني (١٩٥٧-٦١) ورئيس الديوان (١٩٦٢-٦٣). التحق بأبيه في المنفى.
منصور (١٩٤٦-)	قائد الحرس الوطني (١٩٦١-٦٣) ورئيس الديوان (١٩٦٣-٦٤). التحق بأبيه في المنفى.
سعد (١٩٤٨-١٩٦٨)	قائد الحرس الشخصي (١٩٥٨-٦١) وقائد الحرس الوطني (١٩٦١-٦٣). التحق بأبيه في المنفى.
بدر (؟-)	رئيس الحرس الملكي (١٩٥٨-٦١) وأمير منطقة الرياض (١٩٦٢-٦٣). التحق بأبيه في المنفى. ثمّ انتقل لاحقاً إلى مجال الأعمال.
سلطان (؟-)	قائد الحرس الملكي (١٩٦٣-٦٤). التحق بأبيه في المنفى.
عبد الرحمن (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). أحد أوائل أبناء سعود الذين أعلنوا ولاءهم للملك فيصل، مدير عام في وزارة المال.
سلمان (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رئيس شركة الإدارة السعودية للتجارة والبناء.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
معتز (؟-)	قائد في الحرس الوطني، يتولّى حالياً شؤون مكتب الحرس الوطني السعودي في العاصمة الأميركية واشنطن، أثناء دراسته في كلية الدراسات الدولية المعمّقة في «جامعة جونز هوبكنز».
فيصل (١٩٠٦-١٩٧٥)	
عبد الله (١٩٢١-)	ابن سلطانة بنت أحمد السديري. الابن البكر الذي ناب عن أبيه في إمارة الحجاز. وزير للصحّة (١٩٥١-٥٤)، ووزير للداخلية (١٩٥١-٥٩). أيّد والده أثناء صراعه مع سعود. استقال من السلطة من أجل مصالح خاصة بأعماله. شاعر. من أبنائه، خالد (بكالوريوس علوم، رجل أعمال)، محمّد (بكالوريوس، معاون نائب وزير التعليم)، وسعود (ضابط في الجيش)
محمّد (١٩٣٧-)	ابن عفّت آل ثنيان. بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية)، نائب في SAMA (١٩٦٣-٦٥)، مدير عام (١٩٦٥-٧١)، ونائب وزير الزراعة (١٩٧١-٧٥)، مدير شركة تحلية المياه (١٩٧٥-٧٧). يعمل اليوم في مجال الأعمال. يرأس مصرف فيصل الإسلامي الذي يقع مكتبه الرئيسي في سويسرا.
خالد (١٩٤١-)	ابن حيّة بنت تركي بن عبد الله الجلوي. بكالوريوس (المملكة المتحدة). المدير العام لمصلحة رعاية الشباب (١٩٦٩-٧١) وأمير على منطقة عسير (١٩٧١-).
سعود (١٩٤١-)	ابن عفّت. بكالوريوس (برينستون، الولايات المتحدة الأميركية). نائب رئيس في شركة بترومين (١٩٦٥-٧٠)، نائب حاكم بترومين (١٩٧٠-٧١)، ونائب وزير البترول (١٩٧١-٧٥). وزير دولة للشؤون الخارجية (١٩٧٥) ووزير للشؤون الخارجية منذ العام ١٩٧٥.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
عبد الرحمن (١٩٤٢-)	ابن عفّت. «ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة). كولونيل في الجيش، قائد لواء مسلّح.
سعد (١٩٤٢-)	ابن حيّة. بكالوريوس (المملكة المتحدة). نائب في شركة بترومين (١٩٧١-٧٤). متفرّغ الآن في مجال الأعمال. رئيس «مؤسّسة الفيصل».
بندر (١٩٤٣-)	ابن عفّت. «أكاديمية كرانويل» Cranwell RAF Academy (المملكة المتحدة) وراف ستاف كوليدج RAF Staff College (المملكة المتحدة). كولونيل مسؤول في استخبارات القوات الجوية.
تركي (١٩٤٥-)	ابن عفّت. بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية)، درجة دكتوراه (المملكة المتحدة). نائب مدير (١٩٧٣-٧٨) ومدير - منذ العام ١٩٧٨ - للمديرية العامة للاستخبارات الملكية. قائد للقوات السعودية خلال عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩.
محمّد (١٩١٠-١٩٨٨)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي، لكن العديد منهم بارزون في مجال الأعمال (بندر، سعود).
خالد (١٩١٢-١٩٨٢)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي، لكن العديد منهم بارزون في مجال الأعمال (بندر (١٩٣٥-)، فيصل).
نصير (١٩٢٠-١٩٨٤)	
محمّد (؟-)	ابن موضي بنت أحمد السديري، ضابط في الجيش.
تركي (؟-)	ابن موضي بنت أحمد السديري، كولونيل في القوات الجوية. قائد الجناح الجوي في الظهران.

(يتبع)

الأب/ الابن (السنوات)	الحياة السياسية
سعد (١٩٢٠-١٩٩٣)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي. يعمل ابنه محمّد في مجال الأعمال.
فهد (١٩٢١-)	
فيصل (١٩٤٥-١٩٩٩)	ابن عنود بنت عبد العزيز بن مساعد آل جلوي. بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). المدير العام للرئاسة العامة لرعاية الشباب (١٩٧١-٩٩)، مدير عام في وزارة التخطيط، ووزير دولة (١٩٧٧-٩٩). أوفِد في بعض الأحيان من قِبَل الملك فهد إلى العراق. متزوّج من منيرة بنت سلطان بن عبد العزيز.
خالد (١٩٤٧-)	مدير شركة البلاد. نائب مدير الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ومدير لها بعد وفاة أخيه في العام ١٩٩٩.
محمّد (١٩٥٠-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال بارز. متزوّج من نورا بنت نايف بن عبد العزيز. أمير المنطقة الشرقية منذ العام ١٩٨٥.
سعود (١٩٥٠-)	بكالوريوس علوم (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال بارز، ناشر شريك في: *Who's Who in Saudi Arabia*. متزوّج من ابنة تركي بن عبد العزيز. نائب رئيس الاستخبارات الخارجية منذ العام ١٩٨٥. تمّت ترقيته لوزير في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.
سلطان (١٩٥١-)	«ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة). ضابط في الجيش. تمّت ترقيته لوزير في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧.
عبد العزيز (١٩٧٣-)	أصغر أبناء الملك فهد، والمفضّل لديه. شريك في عمليات تجارية مع أخوة الإبراهيم الذي تكون أخته زوجة الملك فهد.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
منصور (١٩٢١-١٩٥١)	
طلال	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال.
عبد الله (١٩٢٣-)	
خالد (؟-)	بكالوريوس (المملكة المتحدة). الابن البكر. مدير التخطيط والإدارة في الحرس الوطني. عُيِّن نائباً لرئيس الحرس الوطني في المنطقة الغربية بعد عمليّة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩. نائب أمير المنطقة الغربية حتى العام ١٩٩٢.
متعب (١٩٤٣-)	«ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة). ضابط في الحرس الوطني. نائب قائد الحرس الوطني منذ العام ١٩٨٤. ممثّل محلّي لشركة «فورد موتور كوربوريشن» Ford Motor Corporation.
عبد العزيز (١٩٦٤-)	مستشار لوالده.
فيصل (؟-)	ترك دراسته العسكرية في «ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Military Academy. عمل لاحقاً في مجال الأعمال.
مشعل (؟-)	الجيش الوطني.
تركي (؟-)	«ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة). ضابط في الحرس الوطني.
بندر (١٩٢٣-)	
فيصل (١٩٤٣-)	الابن البكر. عُيِّن أميراً على منطقة عسير بعد عملية الاستيلاء على المسجد الحرام في مكّة في العام ١٩٧٩. يشغل حالياً منصب أمير منطقة القصيم.
منصور (؟-)	كولونيل في القوات الجوية. قائد سريّة القاعدة الجوية في جدّة.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
مساعد (١٩٢٣-)	
خالد (؟-)	أُردِيَ بالرصاص في العام ١٩٦٥ أثناء الاحتجاج على أول بث تلفزيوني في الرياض.
فيصل (١٩٤٤-٧٥)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). اغتال الملك فيصل. تمّت محاكمته ثم إعدامه.
سلطان (١٩٢٤-)	
خالد (١٩٤٩-)	الابن البكر. «ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة)، ثم الكلية الحربية U.S. Army Command General Staff College (كنساس)، وكليّة Air War College (ألاباما)، ماجستير Naval Postgraduate School (كاليفورنيا). قائد في قوّات الدفاع الجوية السعودية (١٩٨٦-٩٠)، قائد القوات المشتركة بعد الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠-٩١). استقال في سنّ الثانية الأربعين. مؤلّف كتاب عن حرب الخليج: **مقاتل من الصحراء** (١٩٩٥). صاحب وناشر صحيفة **الحياة** (يومية) و**الوسط** (أسبوعية) اللتين تصدران في لندن. صاحب أعمال كثيرة.
فهد (١٩٥٠-)	بكالوريوس (الولايات المتّحدة الأميركية). مدير الأبحاث (١٩٦٩-٧٠)، والمدير العام لمصلحة الرعاية الاجتماعية (١٩٧٠-) في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أمير على منطقة تبوك منذ العام ١٩٨٨.
فيصل (١٩٥٠-)	موظّف في وزارة التخطيط
بندر (١٩٥٠-)	«راف ستاف كوليدج» RAF Staff College (المملكة المتحدة). رائد في القوات الجوية. مدير مدينة أسد العسكرية في الخرج (١٩٧٨-٨٣). سفير في واشنطن منذ العام ١٩٨٣. متزوّج من هيفا بنت فيصل بن عبد العزيز.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
نايف (؟-)	الجيش الوطني.
محمد (؟-)	الجيش الوطني.
تركي (؟-)	مدير قسم الصحف في وزارة الإعلام.
عبد المحسن (١٩٢٥-)	
سعود (١٩٤٧-)	«ساندهرست أكاديمي» Sandhurst Academy (المملكة المتحدة). بكالوريوس (الولايات المتّحدة الأميركية). مدير قسم الصحة والإسكان في منظمة التخطيط المركزية (١٩٧٠-٧٣)، المدير العام للتخطيط في وزارة الصحة (١٩٧٣-٧٦)، ونائب أمير منطقة مكّة (١٩٧٦-٩٢). حاكم بالوكالة على منطقة مكّة منذ العام ١٩٩٢. أمير منطقة حائل منذ العام ١٩٩٩. متزوّج من لؤلؤة بنت فيصل بن عبد العزيز.
بدر (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتّحدة الأميركية). رئيس جمعيّة الفنون السعودية.
مشعل (١٩٢٦-)	
منصور (١٩٥١-)	بكالوريوس (الولايات المتّحدة الأميركية). رئيس الشركة السعودية الأميركية للزراعة الحديثة.
متعب (١٩٢٨-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
عبد الرحمن (١٩٣١-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي، لكن ولده تركياً رجل أعمال بارز.
طلال (١٩٣١-)	
وليد (١٩٥٥-)	مستثمر بارز. منذ العام ١٩٩١، استثمر ٥٩٠ مليون دولار في «سيتيكورب» Citicorp - ممّا جعله أكثر المساهمين في المصرف - وجمع ما يقارب ١٥ بليون دولار، فورد

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
	اسمه في مجلّة فوربس *Forbes* كثامن أثرياء العالم. والدته لبنانية، وهي ابنة رئيس الحكومة الراحل رياض الصلح.
مشاري (١٩٣٢-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
بدر (١٩٣٣-)	
خالد (؟-)	كولونيل في الجيش.
فيصل (؟-)	ابن حيّة بنت سعد السديري. بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). المدير العام لقسم التدريب في وزارة البريد والبرق والهاتف.
نايف (١٩٣٣-)	
سعود (؟-)	الابن البكر. بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال بارز، ورئيس شركة الطرقات السعودية - الفرنسية. نائب أمير المنطقة الشرقية منذ العام ١٩٩٣.
محمّد (؟-)	صاحب أعمال كثيرة.
نوّاف (١٩٣٣-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
تركي (١٩٣٤-)	
فيصل (؟-)	مسؤول في وزارة البترول والموارد المعدنية.
فهد (؟-)	الجيش الوطني.
خالد (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). رجل أعمال، شريك مؤسّس للبنك العربي الوطني.
سلطان (؟-)	الجيش الوطني.
فوّاز (١٩٣٤-)	لم ينجب أيّ ابن.
عبد الإله (١٩٣٥-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)		الحياة السياسية
سلمان (١٩٣٦-)		
	أحمد (؟-)	ضابط في الجيش. مدير الشركة التي تملك صحيفة **الشرق الأوسط** اليومية.
	فهد (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). نائب أمير المنطقة الشرقية حتّى شباط/فبراير ١٩٩٣. رجل أعمال. شغوف بسباق الأحصنة.
	عبد العزيز (؟-)	بكالوريوس (الولايات المتحدة الأميركية). مسؤول في وزارة البترول والموارد المعدنية. رجل أعمال.
	سلطان (؟-)	كولونيل في القوات الجوية السعودية. رائد فضاء سابق في مهمّة «ديسكوفري» Discovery.
	فيصل (؟-)	درجة دكتوراه («أوكسفورد»، المملكة المتحدة). معاون أستاذ في «جامعة الملك سعود».
ماجد (١٩٣٧-)		
	مشعل (؟-)	بكالوريوس (المملكة المتحدة). رجل أعمال، شريك في الشركة السعودية - الدنمركية لصناعة الألبان والأجبان.
ثامر (١٩٣٧-١٩٥٨)		لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
أحمد (١٩٤٠-)		
	نايف (؟-)	قوات الجيش الخاصة؛ تمّت ترقيته إلى منصب في وزارة الدفاع في العام ١٩٩٩.
	عبد العزيز (؟-)	مكفوف جزئياً. ناشط في الجمعية السعودية للمكفوفين.
ممدوح (١٩٤١-)		لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
عبد المجيد (١٩٤٠-)		لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
هذلول (١٩٤١-)		لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.

(يتبع)

الأب/الابن (السنوات)	الحياة السياسية
مشهور (١٩٤٢-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
سطام (١٩٤٣-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
مقرن (١٩٤٣-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.
حمّود (١٩٤٧-)	لم يشغل أيّ من أبنائه أيّ منصب رسمي.

المصادر:

Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984; Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982)*, doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, 1984, pp. 528-32.

الملحق الثامن

أمراء المناطق

باستثناء منطقة جيزان، التي يحكمها فرد من فرع ثانوي وغير مباشر من العائلة، إن كافة أمراء المناطق هم أفراد من عائلة آل سعود المالكة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).

الأمير الحاكم	المنطقة
سلمان بن عبد العزيز آل سعود	الرياض
خالد بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود	عسير
عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود	مكّة
محمّد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود	المنطقة الشرقية
عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود	الحدود الشمالية
فيصل بن بندر بن عبد العزيز آل سعود	القصيم
مقرن بن عبد العزيز آل سعود	المدينة
مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود	نجران
محمد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود	الباحة
محمد بن تركي السديري	جيزان
فهد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود	تبوك
عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود	الجوف
سعود بن عبد المحسن بن عبد العزيز آل سعود	حائل

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام. تحديث المعلومات من قبل رويترز، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٩.

الملحق التاسع

مجلس الوزراء (حزيران/يونيو ١٩٩٩)

مرسوم ملكي

٢/ ٣/ ١٤٢٠ هـ/ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٩

(لائحة البروتوكول)

خادم الحرمين الشرفين، رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء	صاحب السموّ الملكي فهد بن عبد العزيز آل سعود.
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وقائد الحرس الوطني	صاحب السموّ الملكي الأمير وليّ العهد عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، ومفتّش عام	صاحب السموّ الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.
وزير الإسكان والأشغال العامة	صاحب السموّ الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز آل سعود.
وزير الداخلية	صاحب السموّ الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود.
وزير الخارجية	صاحب السموّ الملكي الأمير سعود بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود.
وزير دولة (بدون حقيبة)	صاحب السموّ الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود.

وزير العدل	الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخويطر.
وزير التعليم العالي	الدكتور خالد بن محمد العنجري.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور محمد بن عبد العزيز آل الشيخ.
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد	الشيخ صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم آل الشيخ.
وزير الخدمة المدنية	محمد بن علي الفايز.
وزير التجارة	أسامة بن جعفر بن إبراهيم الفقيه.
وزير الصحة	الدكتور أسامة بن عبد المجيد الشبقشي.
وزير الزراعة والمياه	الدكتور عبد الله بن عبد العزيز بن معمّر
وزير البترول والموارد المعدنية	علي بن إبراهيم الناعمي.
وزير البريد والبرق والهاتف	الدكتور علي بن طلال الجُهيني.
وزير الإعلام	الدكتور فؤاد بن عبد السلام بن محمد الفارسي.
وزير الشؤون البلدية والقروية	الدكتور محمد بن إبراهيم الجار الله.
وزير التربية	الدكتور محمد بن أحمد الرشيد.
وزير المواصلات	الدكتور ناصر بن محمد السلّوم.
وزير الصناعة والكهرباء	الدكتور هاشم بن عبد الله بن هاشم اليماني.
وزير المال والاقتصاد الوطني	الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العسّاف.

وزيرالحجّ	الدكتور إياد أمين مدني.
وزير التخطيط	الدكتور خالد بن محمد القصيبي.
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	الدكتور علي بن إبراهيم النملة.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور مطلب بن عبد الله النفيسة.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم المنيع.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور مساعد بن محمد العيبان.
وزير دولة (بدون حقيبة)	الدكتور مدني بن عبد القادر علقي.
الأمين العام للمجلس	عبد العزيز بن عبد الله السالم.
مساعد الأمين العام للمجلس	عبد الرحمن بن محمد الصدحان.

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام.

الملحق العاشر

الشخصيات الدينية البارزة في المملكة العربية السعودية

الشيخ عبد الله بن حميّد

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله (رئيس العلماء)

الشيخ عبد العزيز بن نصير بن رشيد

الشيخ عبد الله بن عبد الله بن عقيل

الشيخ رشيد بن صالح بن خنّين

الشيخ عمر بن عبد العزيز بن مُطرق

الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة

الشيخ عبد الرحمن الربيعة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن فارس

الشيخ نصير بن حمد الرشيد

الشيخ علي بن سليمان الرومي

الشيخ سليمان بن عبد العزيز سليمان

الشيخ محمد بن عبد الله الأمير

الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن رشيد

الشيخ محمد بن سليمان البدر

الشيخ محمد بن إبراهيم بن الجُبير

الشيخ صالح بن علي بن غسّان

الشيخ غنيم بن مبارك الغُنيم

الشيخ نصير بن عبد العزيز الشتري
الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع
الشيخ عبد العزيز العِشا الشيخ
الشيخ محمد علوي مالكي
الشيخ صالح بن محمد بن لهيدان
الشيخ محمد بن سبيل
الشيخ سليمان بن عبيد
الشيخ عبد الرحمن حمزة المرزوقي
الشيخ محمد بن إبراهيم البشار
الشيخ محمد إبراهيم العِشا

هناك العديد من الشخصيات الدينية الأصغر سنّاً في المملكة، والذين يعبّرون عن آراء ووجهات نظر متضاربة تماماً مع المؤسّسة القائمة، نذكر منهم:
الشيخ حمود العقلة
الشيخ سفر الحوالي
الشيخ نصير العمر
الشيخ علي بن سعيد الغامدي
الشيخ سلمان العودة

تمّ توقيف العديد من السلطات الدينيّة المحترمة و/أو «زيارتهم» من قبل مسؤولين وزاريين داخليين. ويتمتّع معظم هؤلاء بعدد كبير من المؤيّدين والأتباع في كافة أنحاء المملكة.

الملحق الحادي عشر

عريضة مدنية إلى الملك فهد

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين،

الملك فهد بن عبد العزيز، أيّده اللّه،

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

وبعد،

إن من فضل اللّه أنكم قد تقلدتم خلال الأعوام الأربعين الماضية أخطر المسؤوليات الرسمية وأدقها مما وفّر لكم معرفة شاملة بأهم شؤون الدولة، واطلاعاً دقيقاً على شتى متطلبات الإصلاح.

كما أن أبوابكم المفتوحة دائماً لكل أبناء الشعب، ورحابة صدركم لكل مطالب الناس، ورعايتكم لكل ما يصلكم من احتياجاتهم، قد جعلت القلوب تنفتح عليكم بصدق، والألسنة تنطلق أمامكم بإخلاص.

وإن مجموعة من مواطنيكم ومحبيكم قد أعدّت المذكرة المرفَقة بما تراءى لها من سبل الإصلاح، حرصاً على سلامة هذا الكيان الذي نعتز به، ودعماً لأمنه واستقراره، واستهدافاً لرقيه وازدهاره، وأداءً لحق ولاة الأمر في أعناقهم، وقياماً بما افترضه المولى عزَّ وجلَّ عليهم من واجب النصيحة للّه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وإنهم إذ يضعون هذه المذكرة بين أيديكم، يا خادم الحرمين، إنما يعبرون عن ثقتهم بأنكم خير من يجسّد آمالهم ويزكّي إخلاصهم.

حفظكم اللّه ورعاكم، وأيدكم، وسدَّد على الخير خطاكم.

معالم مقترَحة لسبل الإصلاح والتطوير

إن الظروف العصيبة والأحداث الأليمة التي تمر بها المنطقة والأمة، ووطننا في القلب منها، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشريد أهله، تُعتبر نذيراً خطيراً، وتجعل من أوجب الواجبات على كل مواطن أن يبذل النصح لولاة الأمر، في ما يرى أنه الحق، وأن يشاركهم بالعمل والرأي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو مُلك للجميع، يتحملون معاً مسؤولية بنائه ويشتركون في مغانمه ومغارمه.

وفيما أكد القرآن الكريم هذا الواجب الشرعي على وجه العموم في قوله عزّ وجلّ ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البيّنات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾، مما يحمل إشارة واضحة إلى أن تجنُّب الدعوة إلى الخير والنكوص عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يؤديان بالضرورة إلى تفرّق الجماعة واضطراب أمرها واختلافها على بعضها البعض.

فإن السُّنّة المطهَّرة قد أوضحت درجات هذه الفريضة، والجهات المتوجبة لها في قوله ﷺ: «الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول اللّه؟ قال: لِلّه ولرسوله، والأئمة المسلمين وعامتهم».

فالنصيحة إذاً، هي جماع الدّين كله، وهي واجبة للّه ولرسوله. أولاً، امتثالاً لأمرهما وإخلاصاً للطاعة لهما، والتزاماً بأوامرهما، ولأئمة المسلمين. ثانياً، تأكيداً للولاء لهم، وانطلاقاً من واجب معونتهم، ودعم جهودهم، ولعامة المسلمين. ثالثاً، إيثاراً لهم، وحرصاً على مصالحهم، ورعاية لشؤونهم، واستغراقاً للجهد في خدمتهم.

تلكم هي الركائز الثلاث التي يقوم عليها بنيان الأمة كما حدّدها الحديث الشريف.

أولاً، شريعة اللّه: التي تحكم حياة الناس، وتقنّن حركة المجتمع، وتُمثّل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه.

ثانياً، ولاة الأمر: الذين يتحمّلون مسؤولية تطبيق الشرع، ويسهرون على مصالح العباد، ويقومون بخدمة الأمة.

ثالثاً، عامة الناس: الذين يمثلون مجموع الأمة وجماعة المؤمنين المخاطَبين بالتكليف.

وعبر مراحل التاريخ الإسلامي كله، كانت أحوال المجتمعات الإسلامية تزدهر بقدر ما ظلت هذه الركائز الثلاث بخير، فامتد سلطان الشرع ونُفِّذت كلمته، واستقام ولاة الأمر

على أداء الواجب والتزام أوامر اللّٰه، وكان مجموع الأمة في موقع المسؤولية والمشاركة الكاملتين.

وبقدر ما اختل أمر هذه الركائز الثلاث، اضطربت أحوال المسلمين اضطراباً عظيماً.

وإذا كان الشرع الحنيف قد أوجب النصيحة لولاة الأمر على عامة المسلمين، فإنه أكد وأوجب على ذوي الرأي منهم، ونحسب أنفسنا من هذه الطائفة ولا نزكي على اللّٰه أحداً...

وإذا كانت هذه النصيحة فريضة ماضية في كل وقت وحين، فإنها أشدّ مضاءً وإلزاماً في الأوقات العصيبة من الشدّة والبأس، وفي مواجهة مثل هذه الأحداث الجسيمة المروعة التي نشهدها هذه الأيام، ومنعطفات التاريخ التي تطرق أبواب المنطقة والعالم كله بعنف وإصرار.

ومن منطلق الالتزام بالشرع الحنيف والولاء والحب لولاة الأمر، والإخلاص لهذا الوطن ولعامة المواطنين، رأينا من الواجب أن نضع بين أيديكم هذه الخلاصة من الآراء والاجتهادات والأطر التي تستهدف تدعيم قواعد هذا الوطن، والأخذ بمسيرته قُدُماً نحو المزيد من الإنجاز، وبصورة تستبق الحوادث ولا تتعامل معها بأسلوب ردود الفعل، ولتحقيق هدف رئيسي يتمثّل في:

- ترسيخ التطبيق الكامل للشريعة الغرّاء، كما هي سياسة المملكة منذ إنشائها، بغية الوصول إلى المقاصد العليا للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساوة، وإشاعة الإصلاح، وإيتاء كل ذي حق حقَّه، بما يجعل من مجتمعنا صورة كريمة للدولة الإسلامية المعاصرة، ومثلاً يُحتذى في تطبيق الإسلام العظيم.

- التمسك بنظام الحكم القائم والحفاظ على الأسرة المالكة الكريمة، رمزاً للولاء، ومحوراً للوحدة، وحكماً عادلاً لمصلحة البلاد والأمة، والنأي بها عن أن تكون موضع ملاحظة أو خلاف، أو مثار نقد أو وسيلة من وسائل تعطيل الأنظمة وتجاوزها.

وفي ما يلي إجمال لهذه الخلاصة:

أولاً، وضع إطار تنظيمي للفتوى الشرعية، يأخذ في الاعتبار الشرع الحنيف، والمعصوم من الخطأ، المنزَّه عن التبديل والتغيير، يتمثّل في النصوص القطعية من الكتاب والسُّنّة. وكل ما عدا ذلك من فقه الفقهاء ومناصب العلماء، وأقوال المفسرين، وفتاوى المفتين، إنما هو اجتهاد بشري لفهم النصوص الشرعية، يتأثّر بخط أصحابه من الفهم، وبمقدار ما أوتوا من الدراية والعلم، كما يتشكل بأحوال الزمان والمكان، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، والأخذ والردّ. ومن هنا كان إجماع أهل العلم على أنه لا يمكن

لأحد مهما كان أن يحتكر لنفسه تحديد مراد اللّه ورسوله في الكتاب والسُّنَّة. أو الانفراد بتقرير الأحكام الشرعية على طريق الإلزام لعموم الأمة.

والمطلوب أن نفْصِل في حياتنا بأسلوب عملي وحازم، بين معالم الشرع الإلهي المنزَّه عن الخطأ والواجب القبول والنفاذ، وبين آراء العلماء واجتهاداتهم البشرية، التي يجب أن تخضع للتمحيص والتقويم، وتكون موطناً للأخذ والرد من دون حدود أو قيود، وأن نأخذ من مذاهب الأئمة وأقوال العلماء المعتمَدة في القديم والحديث ما يعيننا على أن تكون بلادنا مَثَلاً كريماً للدولة الإسلامية المعاصرة، وأنموذجاً يُقتدى به لتطبيق الشريعة السمحاء.

ثانياً، النظر في أوضاع النظام الأساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الأمر في أوقات متعددة.

ثالثاً، الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة أهل الرأي والكفاءة والعلم، من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة، المعروفين بالحيدة والخلق القويم، وسابقة العمل المتجرّد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة. ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على أعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية.

رابعاً، إحياء المجالس البلدية، وتطبيق نظام المقاطعات، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن.

خامساً، النظر في أوضاع القضاء بمختلف درجاته وأنواعه وسلطاته، وتحديث أنظمته، ومراجعة مناهج إعداد القضاة ومساعديهم، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته، وبسط نفوذه وتثبيت قواعده. . . ولا بدّ من أن تكون معاهد التأهيل لمراتب هذا المرفق الهام، متاحة أمام كل المواطنين، وألاَّ تقتصر على فئة من دون الأخرى على أساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف.

سادساً، تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات من دون تمييز يقوم على أساس من العِرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي، وترسيخ مبدأ عدم التعرُّض للمواطن في أي شأن إلاَّ بحكم شرعي.

سابعاً، إعادة النظر في أوضاع الإعلام وفق قانون دقيق وشامل يعكس أحدث ما توصلت إليه القوانين المماثلة في العالم، ويمكّن الإعلام السعودي، بمختلف أنواعه، من ممارسة كافة حرياته للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح.

ثامناً، إصلاح شامل لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووضع نظام دقيق لمهامها. وتوصيف شرعي لعملها وقواعد صارمة لاختيار أعضائها ورؤسائها، مما يؤكد أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الأداء، ويخلق الغايات المتوخاة من هذا الجهاز الحساس.

تاسعاً، مع إيماننا بأن رعاية الأجيال الجديدة هي الواجب الأسمى للمرأة المسلمة، إلاّ أننا نعتقد أن مجالات كثيرة من المشاركة في الحياة العامة يمكن أن تُفتح أمام المواطنات في نطاق الشرع العنيف، تكريماً لهن واعترافاً بدورهن في الإسهام في بناء المجتمع.

عاشراً، لقد نزلت كافة كتب اللّه ورسله لتعليم الإنسانية وتربية البشر، مما يُبرز الأهمية القصوى للتعليم كأساس لا غنى عنه لنهضة الأمم وتقدُّم الشعوب.

ونعتقد أن نظام التعليم في بلادنا يحتاج إلى إصلاح جذري شامل لتخريج أجيال مؤمنة مؤهَّلة للإسهام الإيجابي والفعّال في بناء حاضر الوطن ومستقبله، وقادرة على مواجهة تحديات العصر، ونقل الأمة للّحاق بركب الأمم التي سبقتها سبقاً هائلاً في كل مضمار.

تلك هي خطوط عريضة لاجتهادات تظل في حاجة إلى الكثير من الدراسات والتفاصيل، ولا شك في أنكم تفكرون فيها كما يفكر مواطنوكم، وتحرصون عليها كما يحرصون.

لقد عاهدنا اللّه أن نصْدقكم القول، وأن نفتح لكم قلوبنا بإخلاص أداءً لما افترضه اللّه، وتعبيراً عن الحب والولاء، ذلك أن العالمين العربي والإسلامي والأسرة الدولية كلها، تدخل عصراً جديداً تبدّلت فيه المفاهيم وانقلب الكثير من الأوضاع، وتغيّرت موازين القوى، ممّا يُلزم أن نعيد النظر في بعض شؤوننا بتجرُّد، وأن نقوم بمواجهة لمجمل أوضاعنا بفاعلية وصدق، حتى نكون على استعداد لمواجهة ما تحمله لنا الأيام القادمة من أحداث وما تخبئه من مشكلات.

ولا بدّ من أن نضيف أن الموقّعين هم نخبة من مواطنيكم من إخوانكم وأبنائكم ممن تعلمون علم اليقين أنهم ليسوا موتورين ولا حاقدين، ولا أصحاب غرض أو هوى، ولا مستهدِفين مصالح شخصيّة أو مطامع ذاتية، وإنما رائدهم، إن شاء اللّه تعالى، الحق والخير، وهدفهم المصلحة العليا، كما أن مبتغاهم الأول والأخير هو الحفاظ على هذا الكيان العظيم واستمرار استقراره وأمنه وسلامته.

واللّه ولي التوفيق. . .

الموقِّعون:

أحمد صلاح جمجوم.

محمد عبده يماني.

عبد المقصود خوجه.

محمد صلاح الدين.

د. راشد المبارك.

أحمد محمد جمال.

صالح محمد جمال.

عبد اللّه الدباغ.

محمد حسن فقي.

د. عبد اللّه مناع.

محمد سعيد طيّب.

محمد علي سعيد العامودي.

عبد اللّه بن عبد الرحمن آل إبراهيم.

د.عبد الرحمن المريعي.

يوسف محمد المبارك.

د.مرزوق بن صنيتان.

د.إبراهيم بن عبد الرحمن المديبغ.

عامل جمال.

فهد علي العريفي.

صالح عبد الرحمن العلي.

عبد اللّه حمد الصبيخان.

صالح عبد الله الأشقر.

عقل راجح الباهلي.

د.أحمد مهدي الشويخات.

علي جواد الخُرس.

عيسى فهد.
د. سعد العبد اللّه الصويان.
د. عبد الخالق عبد اللّه آل عبد الحي.
عبد الكريم حمد العودة.
عبد الله يوسف الكويليت.
حمد إبراهيم الباهلي.
عبد الجبار عبد الكريم اليحيى.
إبراهيم الحمدان.
إسحاق الشيخ يعقوب.
محمد عبيد الحربي.
شاكر عبد اللّه الشيخ.
عبد الرؤوف الغزال.
علي الدميني.
محمد العلي.
عبد الرحمن عبد العزيز الحُصين.
إبراهيم فهيد العقل.
جمعان عبد اللّه الواقدي.
عبد اللّه بخيت العبد العزيز.

المصدر: عريضة مدنية كُتبت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، وأُرسلت إلى الملك فهد في كانون الأول/ يناير من العام نفسه. حُرِّرت هذه العريضة من قِبَل الدكتور عبد الله منّاع، وهو طبيب وكاتب معروف بانتقاداته للحكومة.

الملحق الثاني عشر

عريضة دينية إلى الملك فهد

خادم الحرمين الشريفين وفقه اللّٰه،

السّلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته، وبعد،

فقد تميَّزت هذه الدولة بإعلانها تبني الشريعة الإسلامية، وما زال العلماء وأهل النصح يسدون لولاتهم ما فرضه اللّٰه عليهم من النصيحة. وإننا، في هذه الفترة العصيبة التي أدرك فيها الجميع الحاجة إلى التغيير، نجد أن أوجب ما تتوجه إليه العزائم هو إصلاح ما نحن فيه مما جلب علينا هذه المحن. ومن أجل ذلك، فإننا نطالب ولي الأمر بتدارك الأوضاع التي تحتاج إلى الإصلاح في النواحي التالية:

- إنشاء مجلس للشورى للبت في الشؤون الداخلية والخارجية يكون أعضاؤه من أهل الاختصاصات المتنوعة المشهود لهم بالاستقامة والإخلاص مع الاستقلال التام من دون أي ضغط يؤثر في مسؤولية المجلس الفعلية.
- عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها على أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم إلغاء كل ما يتعارض معها، ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.
- أن تتوافر في مسؤولي الدولة وممثليها في الداخل والخارج، استقامةُ السلوك مع الخبرة والتخصص، والإخلاص والنزاهة. وإن الإخلال بأي شرط من هذه الشروط لأي اعتبار كان، تضييعٌ للأمانة، وسبب جوهري للإضرار بمصالح البلد وسمعته.
- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة من دون محاباة للشريف أو منة على الضعيف. وإن استغلال النفوذ أياً كان مصدره في التملص من الواجبات أو الاعتداء على حقوق الآخرين، سببٌ لتمزق المجتمع والهلاك الذي أنذر به النبي ﷺ.

- الجدية في متابعة كل المسؤولين ومحاسبتهم بلا استثناء، لا سيما أصحاب المناصب الفعالة، وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير بصرف النظر عن أي اعتبار.
- إقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وإلغاء الضرائب وتخفيف الرسوم التي أثقلت كواهل الناس وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال، ومراعاة الأولوية في الصرف على الاحتياجات الملحّة، وإزالة كافة أشكال الاحتكار والتملك غير المشروع، ورفع الحظر عن البنوك الإسلامية وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا الذي هو محاربة لله ورسوله وسبب لمحق البركة.
- بناء جيش قوي متكامل مزوَّد بأنواع الأسلحة من مصادر شتى، مع الاهتمام بصناعة السلاح وتطويره، على أن يكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته.
- إعادة بناء الإعلام بكافة وسائله وفق السياسة الإعلامية المعتمدة للمملكة ليخدم الإسلام، ويعبّر عن أخلاقيات المجتمع ويرفع من ثقافته، وتنقيتُه من كل ما يتعارض مع هذه الأهداف، مع ضمان حريته في نشر الوعي من خلال الخبر الصادق والنقد البنّاء بالضوابط الشرعية.
- بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع، وتبنّي قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد.
- تطوير المؤسسات الدينية والدعوية في البلاد، ودعمها بكل الإمكانات المادية والبشرية، وإزالة جميع العقليات التي تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل.
- توحيد المؤسسات القضائية، ومنحها الاستقلال الفعلي والتام، وبسط سلطة القضاء على الجميع، وتكوين هيئة مستقلة مهمتها متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.
- كفالة حقوق الفرد والمجتمع وإزالة كل أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم، بما يضمن الكرامة الإنسانية حسب الضوابط الشرعية المعتبَرة.

الموقِّعون:

الشيخ عبد العزيز بن باز

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

الشيخ حمود بن عبد الله التويجري

الشيخ عبد الله بن جبرين

الشيخ عبد المشين العبيكان
الشيخ سَفَر الحوالي
الشيخ سعيد القحطاني
الشيخ سلمان العودة
الشيخ عبد الله الجلالي
الشيخ محمود الشيهاه
الشيخ سعيد بن زعير
د. أحمد التويجري
د. توفيق القصير

الملحق الثالث عشر

خطاب الملك فهد إلى الأمة حول القوانين الجديدة(*)

١ آذار/ مارس ١٩٩٢

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد للَّه رب العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف المُرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة المواطنون،

إن اللَّه إذا أراد بقوم خيراً هداهم إلى التي هي أقوم.

ونِعَمُ اللَّه علينا كثيرة لا تحصى، ولا شك في أن أعظم هذه النعم على الإطلاق هي نعمة الإسلام، فهو الدين الذي إن تمسكنا به لن نضلَّ أبداً، بل نهتدي ونسعد كما أخبرنا اللَّه تعالى وكما أخبرنا رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام.

وحقائق التاريخ والواقع خير شاهد على ذلك.

فقد سعد المسلمون بشريعة الإسلام حين حكَّموها في حياتهم وشؤونهم جميعاً.

وفي التاريخ الحديث، قامت الدولة السعودية الأولى منذ أكثر من قرنين ونصف قرن على الإسلام حينما تعاهد على ذلك رجلان صالحان ومصلحان هما الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، يرحمهما اللَّه.

قامت هذه الدولة على منهاج واضح في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع، هذا المنهاج هو الإسلام... عقيدةً وشريعةً.

(*) في مناسبة صدور النظام الأساسي للحكم ونظامَي الشورى والمناطق.

وبقيام هذه الدولة الصالحة، سعد الناس في هذه البلاد حيث توفر لهم الأمن الوطيد واجتماع الكلمة فعاشوا إخوة متحابين متعاونين بعد طول خوف وفُرقة.

ولئن كانت العقيدة والشريعة هما الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة، فإن تطبيق هذه الأصول تَمثَّلَ في التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبذلك، كانت الدولة السعودية نموذجاً متميّزاً في السياسة والحُكم في التاريخ السياسي الحديث.

ولقد استمر الأخذ بهذا المنهاج في المراحل التالية جميعاً، حيث ثبت الحكام المتعاقبون على شريعة الإسلام، وذلك فضل من اللَّه يؤتيه من يشاء.

ويستند هذا الثبات المستمر على منهج الإسلام، إلى ثلاث حقائق هي:

حقيقة أن أساس المنهج الإسلامي ثابت يخضع للتغيير والتبديل. قال اللَّه تعالى ﴿إنا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

وحقيقة وجوب الثبات على المنهج ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾.

وحقيقة وفاء حُكام هذه الدولة لإسلامهم في شتى الظروف والأحوال.

واستمر الوفاء للإسلام، عقيدةً وشريعةً، في عده الملك عبد العزيز رحمه اللَّه، حيث بنى المملكة العربية السعودية ووحّدها على المنهج ذاته على الرغم من أنه واجه ظروفاً تاريخية صعبة، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهته في أثناء توحيد البلاد.

فقد حرص الملك عبد العزيز على إنفاذ منهج الإسلام في الحكم والمجتمع مهما كانت الصعوبات والتحديات.

ويتلخص هذا المنهج في إقامة المملكة العربية السعودية على الركائز التالية:

أولاً: عقيدة التوحيد التي تجعل الناس يخلصون العبادة للَّه وحده لا شريك له ويعيشون أعزة مكرمين.

ثانياً: شريعة الإسلام التي تحفظ الحقوق والدماء وتنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط التعامل بين أفراد المجتمع وتصون الأمن العام.

ثالثاً: حمل الدعوة الإسلامية ونشرها، حيث إن الدعوة إلى اللَّه من أعظم وظائف الدولة الإسلامية وأهمها.

رابعاً: إيجاد «بيئة عامة» صحية صالحة مجردة من المنكرات والانحرافات تعين الناس على الاستقامة والصلاح، وهذه المهمة منوطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

خامساً: تحقيق «الوحدة» الإيمانية التي هي أساس الوحدة السياسية والاجتماعية والجغرافية.

سادساً: الأخذ بأسباب التقدم (من أجل) «النهضة الشاملة» التي تيسر حياة الناس ومعيشهم وتراعي هَدْيَ الإسلام ومقاييسه.

سابعاً: تحقيق «الشورى» التي أمر الإسلام بها ومدح من يأخذ بها إذ جعلها من صفات المؤمنين.

ثامناً: أن يظل الحَرَمان الشريفان مطهَّرين للطائفين والعاكفين والركَّع السجود، كما أرادهما اللّه بعيدين عن كل ما يحول دون أداء الحج والعمرة والعبادة على الوجه الصحيح، وأن تؤدي المملكة هذه المهمة، قياماً بحق اللّه وخدمة للأمة الإسلامية.

تاسعاً: الدفاع عن الدين والمقدسات، الوطن والمواطنين والدولة.

هذه هي الأصول الكبرى التي قامت عليها المملكة العربية السعودية.

وقد استدعى تطور الحياة الحديثة أن تنبثق عن هذا المنهج أنظمة رئيسية في عهد الملك عبد العزيز.

ونظراً إلى تطور الدولة وتكاثُر واجباتها، فقد أصدر الملك عبد العزيز، رحمه اللّه، في عام ١٣٧٣هـ أمره بتأسيس مجلس الوزراء الذي يعمل الآن وفقاً لنظامه الصادر في عام ١٣٧٣هـ وما طرأ عليه من تعديلات.

لقد استمر العمل بهذا المنهج حتى يومنا هذا، بحمد اللّه وتوفيقه.

ولذلك، لم تعرف المملكة العربية السعودية ما يسمى «الفراغ الدستوري». فمفهوم «الفراغ الدستوري» من حيث النص هو ألاّ تكون لدى الدولة مبادئ موجِّهة ولا قواعد مُلزمة ولا أصول مرجعية في مجال التشريع وتنظيم العلاقات.

إن المملكة العربية السعودية لم تشهد هذه الظاهرة في تاريخها كله، لأنها طوال مسيرتها تُحكَم بموجب مبادئ موجِّهة وقواعد مُلزمة وأصول واضحة يرجع إليها الحُكام والقضاة والعلماء وسائر العاملين في الدولة.

وكافة أجهزة الدولة تسير في الوقت الراهن وفق أنظمة منبثقة من شريعة الإسلام ومضبوطة بضوابطها.

ومن هنا، فإن إصدارنا اليوم للأنظمة التالية:

النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق بصيغ جديدة، لم يأتِ من فراغ.

إن هذه الأنظمة الثلاثة، إنما هي توثيق لشيء قائم وصياغة لأمر واقع معمول به. وستكون هذه الأنظمة خاضعة للتقويم والتطوير حسب ما تقتضيه ظروف المملكة ومصالحها.

والأنظمة الثلاثة صيغت على هدي من الشريعة الإسلامية معبِّرة عن تقاليدنا الأصيلة وأعرافنا القومية وعاداتنا الحسنة.

أيها المواطنون،

إن عماد النظام الأساسي ومصدره هما الشريعة الإسلامية، حيث اهتدى هذا النظام بشريعة الإسلام في تحديد طبيعة الدولة ومقاصدها ومسؤولياتها وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، التي تقوم على الأخوّة والتناصح والموالاة والتعاون.

إن العلاقة بين المواطنين ووُلاة أمرهم في هذه البلاد، قامت على أسس راسخة وتقاليد عريقة من الحب والتراحم والعدل والاحترام المتبادَل والولاء النابع من قناعات حرة عميقة الجذور في وجدان أبناء هذه البلاد عبر الأجيال المتعاقبة. فلا فرق بين حاكم ومحكوم، فالكل سواسية أمام شرع اللّه، والكل سواسية في حب هذا الوطن والحرص على سلامته ووحدته وعزته وتقدمه، وولي الأمر له حقوق وعليه واجبات، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم محكومة أولاً وأخيراً بشرع اللّه، كما جاء به كتاب الكريم وسنة نبيه ﷺ.

والنظام الأساسي للحكم استلهم هذه المبادئ وهدف إلى تعميقها في العلاقة بين الحاكم والمحكوم مع الالتزام بكل ما جاء به ديننا الحنيف في هذا الصدد.

أما نظام مجلس الشورى، فإنه يقوم على أساس الإسلام بموجب اسمه ومحتواه، استجابة لقول اللّه عزَّ وجلَّ ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصَّلاة وأمرُهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾، وقوله جلَّ شأنه ﴿فبما رحمة من اللّه لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على اللّه إن اللّه يحب المتوكلين﴾.

ولقد ذكرنا من قبل، في مناسبات كثيرة، أن البلاد شهدت قيام مجلس الشورى منذ وقت طويل. وخلال هذه المدة استمرت الشورى في البلاد بصيغ متعددة متنوعة. فقد دأب حُكام المملكة على استشارة العلماء وأهل الرأي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

والنظام الجديد لمجلس الشورى، إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكفاية والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه.

إن الكفايات التي سيضمها هذا المجلس ستُختار بعناية بحيث تكون قادرة على الإسهام في تطور المملكة العربية السعودية ونهضتها، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

ولئن كان مجلس الشورى سينهض، بعون الله، بالشورى العامة على مستوى الدولة، فإنه لا ينبغي أن نغفل عن الشورى السائدة الآن في أجهزة الدولة من خلال المجالس واللجان المتخصصة، بل ينبغي على هذه الأطر أن تنشط حتى يتكامل عملها مع مجلس الشورى العام.

ولقد شهدت البلاد في الحقبة الأخيرة تطورات هائلة في مختلف المجالات. وقد اقتضى هذا التطور تجديداً في النظام الإداري العام للبلاد. وتلبية لهذه الحاجة والمصلحة، جاء نظام المناطق ليتيح مزيداً من النشاط المنظَّم من خلال وثبة إدارية مناسبة، وليرفع مستوى الحكم الإداري في مناطق المملكة.

أيها المواطنون،

لقد تمَّ وضع هذه الأنظمة بعد دراسة دقيقة ومتأنية من قبل نخبة من أهل العلم والرأي والخبرة. وأُخذ بعين الاعتبار وضع المملكة المتميّز على الصعيد الإسلامي وتقاليدها وعاداتها وظروفها الاجتماعية والثقافية والحضارية، ومن ثم فقد جاءت هذه الأنظمة نابعة من واقعنا مراعية لتقاليدنا وعاداتنا وملتزمة بديننا الحنيف.

إننا لواثقون من أن هذه الأنظمة ستكون، بحول الله، عوناً للدولة في تحقيق كل ما يهم المواطن السعودي من خير وتقدم لوطنه وأمته العربية والإسلامية.

إن المواطن السعودي هو الركيزة الأساسية لنهضة وطنه وتنميته، ولن ندّخر وسعاً في ما يحقق له السعادة والطمأنينة.

وإن العالم الذي يتابع تطوّر هذه البلاد وتقدمها، لَينظرُ بتقدير بالغ لما تسير عليه من سياسة داخلية تحرص على أمن المواطن واستقراره، وسياسة خارجية متزنة تحرص على إقامة العلاقات مع الدول والإسهام في ما يثبّت دعائم السلام في هذا العالم.

إن المملكة العربية السعودية هي موئل مقدسات المسلمين ومكان حجهم وعمرتهم وزيارتهم، ولها مكانة خاصة في نفوس كل المسلمين، وقد أكرم الله هذه الدولة بخدمة

الحرمين الشريفين وتيسير سبل الحج والعمرة وزيارة مسجد رسول اللّه ﷺ.

لقد بذلنا كل ما نستطيع في سبيل توسعة الحرمين الشريفين وتطوير المشاعر المقدسة، وقدمت الدولة ما في وسعها من خدمات لقاصدي الأماكن المقدسة.

وإذ نحمد اللّه على ذلك، نسأله المزيد من فضله ومتابعة خدمة هذه الأماكن وخدمة المسلمين والتعاون معهم في كل مكان.

لقد التزمت المملكة العربية السعودية في مختلف مراحلها بمنهج الإسلام حُكْماً وقضاءً ودعوةً وتعليماً، أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر وأداءً لشعائر اللّه.

التزم الولاة بذلك، والتزم به المسؤولون في الدولة، والتزم به الشعب في تعامله وحياته.

فالإسلام هو منهج الحياة، ولا تفريط في ما جاء في كتاب اللّه وثبت عن رسوله أو أجمع عليه المسلمون.

إنّ دستورنا في المملكة العربية السعودية هو كتاب اللّه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسُنَّةُ رسوله ﷺ، الذي لا ينطبق عن الهوى.

ما اختلفنا فيه من شيء رددناه إليهما، وهما الحاكمان على كل ما تصدره الدولة من أنظمة.

وقد كان الحُكام والعلماء في المملكة العربية السعودية، ولا يزالون، متأزرين متعاونين، وكان الشعب، ولا يزال، ملتفّاً حول قيادته متعاوناً معها مطيعاً لها بموجب البيعة الشرعية التي تتم بين الحاكم والمحكوم.

والحاكم يقوم بالتزاماته تجاه تطبيق الشريعة وإقامة العدل بين الناس وإعطاء كل ذي حق حقه.

وبذلك سعد المجتمع بالأمن والاستقرار ورغد العيش.

إنّ المملكة في حاضرها كما في ماضيها، ملتزمة بشرع اللّه تطبقه بكل حرص وحزم في جميع شؤونها الداخلية والخارجية، وسوف تظل، بحول اللّه وقوته، ملتزمة بذلك حريصة عليه أشد الحرص.

إننا ثابتون، بحول اللّه وقوته، على الإسلام نتواصى بذلك جيلاً بعد جيل وحاكماً بعد حاكم، لا يضرنا من خالفنا حتى يأتي وعد اللّه.

وإننا لا نغلق باباً من دون المنجزات الحضارية النافعة لكي نستفيد منها بما لا يؤثر في ثوابتنا وهويتنا.

إن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين، وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم، وتسهم بكل طاقاتها في ما يعود عليهم بالخير.

وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفائها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى.

أيها المواطنون،

سنمضي بعون الله على منهجنا الإسلامي متعاونين مع كل من يريد الخير للإسلام والمسلمين، حريصين على التمكين لدين الإسلام ودعوته وتقدم هذه البلاد وسعادة شعبها، سائلين الله تعالى لشعبنا وأمتنا العربية والإسلامية كل خير وصلاح وتقدم ورخاء وسعادة.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

المصدر: المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، **النظام الأساسي للحكم**، الرياض، ص ٦-١٤.

الملحق الرابع عشر

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون اللَّه تعالى،

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود،

ملك المملكة العربية السعودية،

بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً إلى تطوّر الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها،

أمرنا بما هو آتٍ:

أولاً: إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً: يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدَّل بما يتفق معه.

ثالثاً: يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمَل به اعتباراً من تاريخ نشره.

الباب الأول: المبادئ العامة

المادة ١: المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامّة؛ دينها الإسلام ودستورها كتاب اللَّه تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ؛ ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة ٢: عيدا الدولة هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها هو التقويم الهجري.

المادة ٣: يكون علم الدولة كما يلي:

أ ـ لونه أخضر.

ب ـ عرضه يساوي ثلثي طوله.

ج ـ تتوسطة كلمة «لا إله إلاَّ اللَّه محمد رسول اللَّه»، تحتها سيف مسلول، ولا يُنكَّس العلم أبداً.

ويبيّن النظام الأحكام المتعلقة به.

المادة ٤ : شعار الدولة سيفان متقاطعان، ونخلة وسط فراغهما الأعلى. ويحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها.

الباب الثاني: نظام الحكم

المادة ٥ :

أ ـ نظام الحُكم في المملكة العربية السعودية مَلَكي.

ب ـ يكون الحُكم في أبناء الملك المؤسِّس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويُبايَع الأصلح منهم للحكم على كتاب اللَّه تعالى وسنّة رسوله ﷺ.

ج ـ يختار الملكُ وليَّ العهد، ويعفيه بأمر ملكي.

د ـ يكون ولِّي العهد متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال.

هـ ـ يتولى وليُّ العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة ٦ : يبايع المواطنون الملكَ على كتاب اللَّه تعالى وسُنّة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

المادة ٧: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب اللَّه تعالى وسُنَّة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة ٨: يقوم الحُكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

الباب الثالث: مقوِّمات المجتمع السعودي

المادة ٩ : الأسرة هي نواة المجتمع السعودي. ويُربَّى أفرادُها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة للّه ولرسوله ولأُولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة ١٠ : تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مَلكاتهم وقدراتهم.

المادة ١١ : يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل اللّه وتعاونهم على البِر والتقوى والتكافل في ما بينهم وعدم تفرقهم.

المادة ١٢ : تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كلَّ ما يؤدي إلى الفُرقة والفتنة والانقسام.

المادة ١٣ : يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاءً نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

الباب الرابع: المبادئ الاقتصادية

المادة ١٤ : جميع الثروات التي أودعها اللّه في باطن الأرض أو في ظواهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات، مُلكٌ للدولة وفقاً لما يبينه النظام.

ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها.

المادة ١٥ : لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلاّ بموجب نظام.

المادة ١٦ : للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة ١٧ : المُلكية ورأس المال والعمل مقوِّماتٌ أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

المادة ١٨ : تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا يُنزَع من أحد مُلكُه إلاّ للمصلحة العامة على أن يعوَّض المالكُ تعويضاً عادلاً.

المادة ١٩ : تُحظَر المصادرة العامة للأموال، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلاّ بحكم قضائي.

المادة ٢٠ : لا تُفرَض الضرائب والرسوم إلاّ عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلاّ بموجب النظام.

المادة ٢١ : تُجبَى الزكاة وتُنفَق في مصارفها الشرعية.

المادة ٢٢ : يتمُّ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

الباب الخامس: الحقوق والواجبات

المادة ٢٣: تحمي الدولة عقيدةَ الإسلام، وتطبّق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى اللّٰه.

المادة ٢٤: تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما بما يمكّن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

المادة ٢٥: تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

المادة ٢٦: تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة ٢٧: تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجّع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة ٢٨: تيسّر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة ٢٩: ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتُعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتُسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.

المادة ٣٠: توفّر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية.

المادة ٣١: تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفّر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة ٣٢: تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

المادة ٣٣: تُنشئ الدولة القوات المسلحة وتُجهِّزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن.

المادة ٣٤: الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع والوطن واجبٌ على كل مواطن، ويبيّن النظام أحكام الخدمة العسكرية.

المادة ٣٥: يبيّن النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة ٣٦: توفّر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلاّ بموجب أحكام النظام.

المادة ٣٧: للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلاَّ في الحالات التي يبيّنها النظام.

المادة ٣٨: العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلاَّ بناءً على نص شرعي أو نص نظامي، ولا عقاب إلاَّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة ٣٩: تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها. ويُحظَر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمسّ بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبيّن الأنظمة كيفية ذلك.

المادة ٤٠: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلاَّ في الحالات التي يبينها النظام.

المادة ٤١: يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قِيَم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة ٤٢: تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد تسليم المجرمين العاديين وإجراءاته.

المادة ٤٣: مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة في ما يعرض له من الشؤون.

الباب السادس: سلطات الدولة

المادة ٤٤: تتكوّن السلطات في الدولة من:

- السلطة القضائية؛
- السلطة التنفيذية؛
- السلطة التنظيمية.

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة ٤٥: مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتابُ اللّه تعالى وسُنَّةُ رسوله الله. ويبيّن النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

المادة ٤٦: القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة ٤٧ : حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة. ويبيّن النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة ٤٨ : تطبّق المحاكمُ على القضايا المعروضة أمامها أحكامَ الشريعة الإسلامية وفقاً لما دلّ عليه الكتاب والسُنَّة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسُنَّة.

المادة ٤٩ : مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام، تختصّ المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم.

المادة ٥٠ : الملك أو من يُنيبه، معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.

المادة ٥١ : يبيّن النظام تكوّين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته، كما يبيّن ترتيب المحاكم واختصاصاتها.

المادة ٥٢ : يتمُّ تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لما يبينه النظام.

المادة ٥٣ : يبيّن النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته.

المادة ٥٤ : يبيّن النظام ارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها.

المادة ٥٥ : يقوم الملك بالسياسة العامة سياسةً شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها.

المادة ٥٦ : الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء، وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة. ويبيّن نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس في ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها. كما يبيّن الشروط اللازم توافرها في الوزراء وصلاحيتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم. ويُعدَّل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام.

المادة ٥٧ :

أ ـ يعيّن الملك نوابَ رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي.

ب ـ يُعتبر نوابُ رئيس مجلس الوزراء والوزراءُ الأعضاء بمجلس الوزراء، مسؤولين، بالتضامن، أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة.

ج ـ للملك حلّ مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

المادة ٥٨ : يعيّن الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء، ومن في المرتبة

الممتازة، ويُعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي، وذلك وفقاً لما يبينه النظام.

ويُعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسؤولين، أمام رئيس مجلس الوزراء، عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها.

المادة ٥٩ : يبيّن النظام أحكام الخدمة المدنية، بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية.

المادة ٦٠ : الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، وهو الذي يعيّن الضباط ويُنهي خدماتهم وفقاً للنظام.

المادة ٦١ : يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب، ويبيّن النظام أحكام ذلك.

المادة ٦٢ : للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر. وإذا رأى الملك أن تكون لهذه الإجراءات صفةُ الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.

المادة ٦٣ : يستقبل الملك ملوك الدول ورؤساءها ويعيّن ممثليه لدى الدول، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه.

المادة ٦٤ : يمنح الملك الأوسمة وذلك على الوجه المبيّن بالنظام.

المادة ٦٥ : للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

المادة ٦٦ : يُصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب، وذلك على الوجه المبيّن بالأمر الملكي.

المادة ٦٧ : تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح في ما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

المادة ٦٨ : ينشأ مجلس للشورى، ويبيّن نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه.

وللملك حلّ مجلس الشورى وإعادة تكوينه.

المادة ٦٩ : للملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك، وله أن يدعو من يراه إلى حضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

المادة ٧٠: تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتمّ تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة ٧١: تُنشَر الأنظمة في الجريدة الرسمية، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ما لم يُنَص على تاريخ آخر.

الباب السابع: الشؤون المالية

المادة ٧٢:

أ - يبيّن النظام أحكام إيرادات الدولة وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة.

ب - يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً.

المادة ٧٣: لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلاّ بمقتضى أحكام الميزانية، فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

المادة ٧٤: لا يجوز بيع أموال الدولة أو إيجارها أو التصرف فيها إلاّ بموجب النظام.

المادة ٧٥: تبيّن الأنظمة أحكام النقد والمصارف والمقاييس والمكاييل والموازين.

المادة ٧٦: يحدد النظام السنة المالية للدولة وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة، وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل. فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورها وحلّت السنة المالية الجديدة، وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة.

المادة ٧٧: تعد الجهة المختصة الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي، وترفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة ٧٨: يجري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

الباب الثامن: أجهزة الرقابة

المادة ٧٩: تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ويتم التأكّد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.

ويبيِّن النظام جهاز الرقابة المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

المادة ٨٠: تتم مراقبة الأجهزة الحكومية والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق

الأنظمة. ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ويُرفَع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.

ويبيّن النظام الجهاز المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

الباب التاسع: أحكام عامة

المادة ٨١: لا يخلّ تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

المادة ٨٢: مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلاّ أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ، وعلى الوجه المبيّن بالنظام.

المادة ٨٣: لا يجري تعديل هذا النظام إلاّ بالطريقة نفسها التي تمّ بها إصداره.

المصدر: المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، **النظام الأساسي للحكم**، الرياض، ص ١٥-٣٤.

الملحق الخامس عشر

نظام مجلس الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم

أمر ملكي، الرقم: أ:٩١

التاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ

بعون الله تعالى،

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود،

ملك المملكة العربية السعودية،

عملاً بقول الله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾، وقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، واقتداءً برسول الله ﷺ في مشورة أصحابه، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي في عام ١٣٤٧هـ،

أمرنا بما هو آتٍ:

أولاً: إصدار نظام مجلس الشورى بالصيغة المرفَقة بهذا.

ثانياً: يحلّ هذا النظام محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام ١٣٤٧هـ، ويتمّ ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي.

ثالثاً: يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدَّل بما يتفق معه.

رابعاً: يتمّ العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره.

خامساً: يُنشَر هذا النظام في الجرية الرسمية.

نظام مجلس الشورى

المادة الأولى:

عملاً بقول اللّه تعالى ﴿فبما رحمة من اللّه لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على اللّه إن اللّه يحب المتوكلين﴾، وقوله سبحانه ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾.

واقتداءً برسول اللّه ﷺ في مشاورة أصحابه، وحثِّ الأمة على التشاور،

ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به، وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم، ملتزماً بكتاب اللّه وسُنَّة رسوله، محافظاً على روابط الأخوّة والتعاون على البر والتقوى.

المادة الثانية:

يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل اللّه، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة.

المادة الثالثة:

يتكوّن مجلس الشورى من رئيس ومئة وعشرين عضواً، يختارهم الملك، من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدَّد حقوق الأعضاء، وواجباتهم، وكافة شؤونهم، بأمر ملكي.

المادة الرابعة:

يُشترط في عضو مجلس الشورى ما يلي:

أ ـ أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

ب ـ أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

ج ـ ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

المادة الخامسة:

لعضو مجلس الشورى أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك.

المادة السادسة:

إذا أخلّ عضو مجلس الشورى بواجبات عمله، فيتمُّ التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمراً ملكياً.

المادة السابعة:

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب، يختار الملك من يحلّ محله ويُصدر بذلك أمراً ملكياً.

المادة الثامنة:

لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لمصلحته.

المادة التاسعة:

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، إلاّ إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك.

المادة العاشرة:

يُعيَّن رئيس مجلس الشورى، ونائبه، والأمين العام للمجلس، ويُعفون بأوامر ملكية، وتُحدَّد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي.

المادة الحادية عشرة:

يؤدي رئيس مجلس الشورى، وأعضاء المجلس، والأمين العام، قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس، أمام الملك، القَسَم التالي:

> أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وألاّ أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل.

المادة الثانية عشرة:

مقر مجلس الشورى، هو مدينة الرياض. ويجوز اجتماع المجلس في جهة أخرى داخل المملكة، إذا رأى الملك ذلك.

المادة الثالثة عشرة:

مدة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه. ويتمّ تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل. وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد، يستمر المجلس السابق في أداء عمله

حتى يتمّ تكوين المجلس الجديد، ويراعى عند تكوّين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس.

المادة الرابعة عشرة:

يلقي الملك أو من ينيبه، في مجلس الشورى، كل سنة خطاباً ملكياً، يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

المادة الخامسة عشرة:

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تُحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ ـ مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

ب ـ دارسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

ج ـ تفسير الأنظمة.

د ـ مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

المادة السادسة عشرة:

لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلاً إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلاً إذا وافقت عليها أغلبية المجلس.

المادة السابعة عشرة:

تُرفَع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها. وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه.

المادة الثامنة عشرة:

تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، وتُعدَّل، بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى.

المادة التاسعة عشرة:

يكون مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسته

اختصاصاته، وله أن يؤلف لجاناً خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مُدرَجة بجدول أعماله.

المادة العشرون:

للجان مجلس الشورى أن تستعين بمن تراه من غير أعضاء المجلس، بعد موافقة رئيس المجلس.

المادة الحادية والعشرون:

تكون لمجلس الشورى هيئة عامة، تتكوّن من رئيس المجلس ونائبه، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة.

المادة الثانية والعشرون:

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع إلى رئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش من دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثالثة والعشرون:

لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفعُ الاقتراح على الملك.

المادة الرابعة والعشرون: على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله.

المادة الخامسة والعشرون:

يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعماله، وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية للمجلس.

المادة السادسة والعشرون:

تسري أنظمة الخدمة المدنية على موظفي أجهزة المجلس ما لم تقضِ اللائحة الداخلية بغير ذلك.

المادة السابعة والعشرون:

تكون لمجلس الشورى ميزانية خاصة تُعتمد من الملك، ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي.

المادة الثامنة والعشرون:

يتمّ تنظيم الشؤون المالية، والحساب الختامي، وفق قواعد خاصة تصدر بأمر ملكي.

المادة التاسعة والعشرون:

تنظم اللائحةُ الداخلية لمجلس الشورى، اختصاصاتِ رئيس مجلس الشورى ونائبه، والأمين العام للمجلس، وأجهزة المجلس، وكيفية إدارة جلساته، وسير أعماله وأعمال لجانه، وأسلوب التصويت، كما تنظم قواعد المناقشة، وأصول الرد، وغير ذلك من الأمور التي من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس، بحيث يمارس اختصاصاته لما فيه خير المملكة وصلاح شعبها. وتصدر هذه اللائحة بأمر ملكي.

المادة الثلاثون:

لا يجري تعديل هذا النظام إلاّ بالطريقة التي تمّ بها إصداره.

لائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم

المادة الأولى:

تثبت صفة العضوية لعضو مجلس الشورى اعتباراً من بداية مدة المجلس التي تُحدَّد في أمر تكوينه وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام المجلس، وتبدأ مدة العضو البديل من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتسميته، وتنتهي بنهاية مدة المجلس. وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد، تستمر صفة العضوية حتى يتمّ تكوين المجلس الجديد، وذلك كله ما لم تسقط صفة العضوية عن العضو.

المادة الثانية:

يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة العضوية على مكافأة شهرية قدرها عشرون ألف ريال، ويعامَل خلال هذه المدة في ما يتصل بالبدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا والإجازات معاملة شاغلي المرتبة الخامسة عشرة ولا يؤثر ذلك على ما يستحقه العضو من مرتب تقاعدي.

المادة الثالثة:

يحتفظ لعضو المجلس المتفرغ، الذي كان قبل تعيينه في المجلس يشغل وظيفة عامة في الدولة، بالمرتبة التي يشغلها. وتُحتسب فترة العضوية في الخدمة لأغراض العلاوة الدورية والترقية والتقاعد. وعلى العضو أن يؤدي خلال فترة العضوية الحسميات التقاعدية على راتب وظيفته الأصلية ولا يجوز الجمع بين المكافأة والمزايا المقررة لأعضاء المجلس وبين مرتب الوظيفة ومزاياها. وإذا كان مرتب الوظيفة يزيد على المكافأة المقررة للعضوية

فيصرف له الفرق من المجلس. وإذا كانت للوظيفة التي يشغلها مزايا تزيد على المزايا المقررة للعضوية فيستمر في الحصول عليها.

المادة الرابعة:

استثناءً من المادة الثانية من هذه اللائحة، يتمتع عضو المجلس بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً، ويحدد رئيس المجلس وقت تمتع العضو بهذه الإجازة، ويراعى عند منح الإجازات أو إذن الغياب ألاً يؤثر ذلك في النصاب النظامي لانعقاد جلسات المجلس.

ملاحظة:

عُدِّلت هذه المادة بتاريخ ١٤١٨/٣/٢هـ، بحيث يتمتع الجميع بإجازة تبدأ من ٢٤ تموز/يوليو حتى ٦ أيلول/سبتمبر من كل عام.

المادة الخامسة:

يجب على عضو المجلس الالتزام التام بالحياد والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس. وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة، أو يتعارض مع مصلحة عامة.

المادة السادسة:

يجب على عضو المجلس الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه. وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه أن يُخطر رئيس المجلس، أو رئيس اللجنة، كتابةً بذلك. ولا يجوز للعضو الانصراف نهائياً من جلسة المجلس أو جلسة اللجان قبل ختامها إلاً بإذن من رئيس المجلس، أو رئيس اللجنة حسب الأحوال.

اللائحة الداخلية لمجلس الشورى

الباب الأول: اختصاصات رئيس المجلس ونائبه والأمين العام

المادة الأولى:

يشرف رئيس المجلس على جميع أعمال المجلس، ويمثّله في علاقاته بالجهات والهيئات الأخرى ويتكلم باسمه.

المادة الثانية:

يرأس رئيس المجلس جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة، كما يرأس اجتماعات اللجان التي يحضرها.

المادة الثالثة:

يفتتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، ويشترك في هذه المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوعات للتصويت. وله أن يتخذ ما يراه ملائماً وكافياً لحفظ النظام في أثناء الجلسات.

المادة الرابعة:

لرئيس المجلس دعوة المجلس، أو الهيئة العامة، أو أية لجنة من اللجان، إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معيّن.

المادة الخامسة:

يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه.

المادة السادسة:

يتولى نائب الرئيس رئاسة جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة عند غياب الرئيس، وفي حالة غيابهما يتولى رئاسةَ المجلس من يختاره الملك.

ويكون لهما في إدارة هذه الجلسات الاختصاصات المقررة لرئيس المجلس.

المادة السابعة:

يحصر الأمين العام أو من ينوب عنه جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة، ويشرف على تحرير المحاضر، ويُبلغ مواعيد الجلسات وجدول الأعمال للأعضاء، بالإضافة إلى أي أعمال تحال إليه من المجلس، أو من الهيئة العامة، أو من رئيس المجلس، ويكون مسؤولاً أمام رئيس المجلس عن شؤون المجلس المالية والإدارية.

الباب الثاني: الهيئة العامة للمجلس

المادة الثامنة:

تتكوّن الهيئة العامة للمجلس من رئيس المجلس، ونائبه، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة.

المادة التاسعة:

لا يكون اجتماع الهيئة العامة نظامياً إلاّ إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجّح الجانب الذي صوّت معه رئيس الاجتماع.

المادة العاشرة:

يُحرَّر لكل اجتماع من اجتماعات الهيئة العامة محضرٌ يدوَّن فيه تاريخ الاجتماع، ومكانه، وأسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص التوصيات، ويوقِّع المحضرَ رئيسُ الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

المادة الحادية عشرة:

تختص الهيئة العامة بما يلي:

أ - وضع الخطة العامة للمجلس ولجانه بما يمكنه من إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه.

ب - وضع جدول أعمال جلسات للمجلس.

ج - الفصل في ما يحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات، أو على نتائج الاقتراع وفرز الأصوات أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تُثار في أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها في ذلك نهائياً.

د - إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه، وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس ولوائحه.

الباب الثالث: الجلسات

المادة الثانية عشرة:

يعقد مجلس الشورى جلسة عادية كل أسبوعين على الأقل، ويحدَّد يومُ الجلسة وموعدُها بقرار من رئيس المجلس. ولرئيس المجلس تقديم الجلسة أو تأجيلها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة الثالثة عشرة:

يوزَّع جدول الأعمال على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة، مرفَقاً به ما يتصل بالموضوعات المدرجة ببنوده من تقارير، وغير ذلك مما ترى الهيئة العامة إرفاقه به.

المادة الرابعة عشرة:

يجب على عضو مجلس الشورى دراسة جدول الأعمال في مقر المجلس، ولا يجوز له في كل الأحوال أن يصطحب معه خارج المجلس أية أوراق أو أنظمة أو وثائق تتعلق بعمله.

المادة الخامسة عشرة:

على العضو الذي يرغب في الكلام أثناء الجلسة أن يطلب ذلك كتابةً، وتُدوَّن طلبات الكلام بحسب ترتيب تقديمها.

المادة السادسة عشرة:

يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه مراعياً في ذلك ترتيب طلباتهم، وما تستدعيه المصلحة في المناقشة.

المادة السابعة عشرة:

لا يجوز للعضو أن يتكلم في الموضوع الواحد أكثر من عشر دقائق إلاَّ بإذن الرئيس، ولا يجوز التوجه بالكلام إلاَّ إلى الرئيس أو المجلس، ولا يجوز لغير الرئيس مقاطعة المتكلم.

المادة الثامنة عشرة:

للمجلس أن يقرر تأجيل بحث الموضوع، أو إعادة دراسته. وللرئيس أن يوقف الجلسة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز الساعة.

المادة التاسعة عشرة:

يحرَّر لكل جلسة محضرٌ يدوَّن فيه مكانُ الجلسة، وتاريخُها، ووقتُ افتتاحها، واسم رئيسها، وعدد الأعضاء الحاضرين، وأسماء الغائبين وسبب الغياب إن وجد، وملخص لما دار من مناقشات، وعدد أصوات الموافقين، وغير الموافقين، ونتيجة التصويت، ونصوص القرارات وما يتصل بتأجيل الجلسة أو وقفها، وموعد إنهائها، وأية أمور أخرى يرى المجلس تدوينها فيه.

المادة العشرون:

يوقِّع رئيس المجلس، والأمين العام، أو من ينوب عنه، على المحضر بعد تلاوته في المجلس، ويكون لأي عضو الحق في الاطلاع عليه.

الباب الرابع: اللجان

المادة الحادية والعشرون:

يكوِّن مجلس الشورى من بين أعضائه، في بداية مدته، اللجانَ المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته.

المادة الثانية والعشرون:

تتكوَّن كل لجنة من اللجان المتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على ألاَّ يقل عن خمسة أعضاء. ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء ويسمي من بينهم رئيس اللجنة ونائبه. ويراعى في ذلك اختصاص العضو، وحاجة اللجان.

وله أن يكوّن من بين أعضائه لجاناً خاصة لدراسة موضوع معيّن، ويجوز لكل لجنة أن تكوّن من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر لدراسة موضوع معيّن.

المادة الثالثة والعشرون:

للمجلس أن يعيد تكوين لجانه المتخصصة، وأن يكوّن لجاناً أخرى.

المادة الرابعة والعشرون:

يقوم رئيس اللجنة بإدارة أعمالها، ويتحدث باسمها أمام المجلس. ويحل نائب الرئيس محله عند غيابه. وعند غياب الرئيس ونائبه يرأس اللجنة أكبر أعضائها سناً.

المادة الخامسة والعشرون:

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، أو من المجلس، أو من رئيس المجلس.

المادة السادسة والعشرون:

اجتماعات اللجان غير علنية ولا يكون انعقادها نظامياً إلاّ بحضور ثلثي أعضائها على الأقل. وتضع كل لجنة جدول أعمالها بناءً على اقتراح رئيسها، وتُصدر توصياتها بأغلبية الحاضرين. وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوّت معه رئيس الاجتماع.

المادة السابعة والعشرون:

تقوم اللجان بدراسة ما يُحال إليها من المجلس، أو من رئيس المجلس. وعند ارتباط الموضوع بأكثر من لجنة، يحدد رئيس المجلس أولاها بنظره، أو يحيله إلى لجنة تكون من جميع أعضاء اللجان ذات العلاقة. وتجتمع هذه اللجنة برئاسة رئيس المجلس أو نائبه.

المادة الثامنة والعشرون:

يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس أن يبدي رأيه في أي موضوع محال إلى إحدى اللجان، ولو لم يكن عضواً فيها، على أن يقدّم رأيه كتابة لرئيس المجلس.

المادة التاسعة والعشرون:

يحرَّر لكل اجتماع من اجتماعات اللجان محضر يدوَّن فيه تاريخ الاجتماع، ومكانه، وأسماء الحاضرين والغائبين، وملخص المناقشات، ونصوص التوصيات. ويوقّع المحضر رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

المادة الثلاثون:

عند انتهاء اللجنة من دراسة موضوع معيّن، تحرر بذلك تقريراً يتضمن أساس الموضوع المُحال إليها، ورأيها فيه، ويتضمن أيضاً توصياتها والأسباب التي بنت عليها التوصية، ورأي الأقلية إن وُجد.

الباب الخامس: التصويت وإصدار القرارات

المادة الحادية والثلاثون:

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من نظام مجلس الشورى. وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية يُعاد طرح الموضوع للتصويت في الجلسة التالية.

المادة الثانية والثلاثون:

لا تجوز المناقشة أو إبداء رأي جديد أثناء التصويت. وفي جميع الأحوال، يكون إدلاء الرئيس بصوته بعد تصويت الأعضاء.

الباب السادس: أحكام عامة

المادة الثالثة والثلاثون:

يرفع رئيس مجلس الشورى التقدير السنوي المنصوص عليه في المادة الخامسة والعشرين من نظام المجلس قبل انتهاء الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة، ويجب أن يتضمن هذا التقرير ما تمّ إنجازه في هذه السنة من دراسات وأعمال، وما صدر أثناءها من قرارات، والمراحل التي وصلت إليها دراسة المواضيع المعروضة لدى المجلس.

المادة الرابعة والثلاثون:

يتمُ تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس وفقاً للائحة تنظيم الشؤون المالية والوظيفية.

ويُصدر رئيس مجلس الشورى القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس الإدارية والمالية بما في ذلك الهيكل التنظيمي، ومهام إدارات المجلس المختلفة وذلك بما لا يتعارض مع نظام مجلس الشورى ولوائحه.

قواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس

المادة الأولى:

تكون السنة المالية لمجلس الشورى هي السنة المالية للدولة.

المادة الثانية:

يُعِدّ رئيس مجلس الشورى مشروع ميزانية المجلس السنوية، ويرفعه إلى الملك للنظر في اعتماده.

المادة الثالثة:

يودع مبلغ الميزانية بعد اعتمادها في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتمّ الصرف منه بتوقيع رئيس المجلس أو نائبه.

المادة الرابعة:

إذا لم تفِ المبالغ المدرَجة في الميزانية لمقابلة مصروفات المجلس، أو إذا طرأ مصروف لم يكن منظوراً عند وضعها، فيعدّ رئيس المجلس بياناً بالمبلغ الإضافي المطلوب ويرفعه إلى الملك للنظر في اعتماده.

المادة الخامسة:

تحدَّد مسميات ومراتب وظائف المجلس في ميزانيته، ويتمّ تحوير مسميات الوظائف، وتخفيض مراتبها، خلال السنة المالية بقرار من رئيس المجلس.

المادة السادسة:

يتمّ شغل وظائف المرتبتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة بموافقة الملك، ويتمّ شغل وظائف المجلس الأخرى وفقاً لنظام الخدمة المدنية ولوائحه مع الاستثناء من أحكام المسابقة.

المادة السابعة:

تضع الهيئة العامة للمجلس قواعد معاملة من يستعان بهم من غير أعضاء المجلس من موظفي الدولة وغيرهم وما يصرف لهم من مكافآت. وتصدر هذه القواعد بقرار من رئيس المجلس.

المادة الثامنة:

مجلس الشورى غير خاضع لرقابة أية جهة أخرى. وتكون ضمن تشكيلات المجلس الإدارية إدارةٌ للرقابة المالية السابقة للصرف، وتتولى الهيئة العامة للمجلس الرقابة اللاحقة للصرف. ولرئيس مجلس الشورى أن يطلب من أحد الخبراء الماليين أو الإداريين، وضع تقرير عن أي شأن من الشؤون المالية أو الإدارية للمجلس.

المادة التاسعة:

عند نهاية السنة المالية تعد الأمانة العامة للمجلس الحساب الختامي، ويرفعه رئيس المجلس إلى الملك للنظر في اعتماده.

المادة العاشرة:

من دون إخلال بأحكام هذه اللائحة، تُتبع في تنظيم الشؤون المالية للمجلس وحساباته القواعدُ المتَّبعة في تنظيم حسابات الوزارات والمصالح الحكومية.

قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها

المادة الأولى:

إذا أخلَّ عضو مجلس الشورى بشيء من واجبات عمله، يُعاقَب بإحدى العقوبات التالية:

أ - توجيه اللوم كتابةً.

ب - حسم مكافأة شهر.

ج - إسقاط العضوية.

المادة الثانية:

تتولى التحقيق مع عضو مجلس الشورى لجنة من ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس المجلس

المادة الثالثة:

تبلغ اللجنة العضو بالمخالفة المنسوبة إليه، وعليه سماع أقواله وإثبات دفاعه في محضر التحقيق، وترفع اللجنة نتيجة التحقيق للهيئة العامة للمجلس.

المادة الرابعة:

للهيئة العامة أن تشكّل لجنة من ثلاثة من أعضائها، على ألاّ يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه، لمحاكمة العضو المنسوبة إليه المخالفة. وللجنة أن توقّع عقوبة اللوم أو الحسم. وإذا رأت اللجنة إسقاط العضوية فترفع الأمر إلى رئيس مجلس الشورى لرفعه إلى الملك.

المادة الخامسة:

لا يحول توقيع أي من العقوبات السابقة دون رفع الدعوى العامة أو الخاصة على العضو.

المصدر: المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، **النظام الأساسي للحكم**، الرياض، ص ٦١-٨٦.

الملحق السادس عشر

نظام المناطق

الرياض في ٢٧/٨/١٤١٢هـ الموافق ١/٣/١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

أمر ملكي الرقم أ/ ٩٢

التاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ

بعون اللّه تعالى،

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود،

ملك المملكة العربية السعودية،

بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ورغبةً في تحقيق أهداف الدولة في رفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية في مختلف المناطق وتطويرها بما يواكب التطور الذي حققته البلاد،

أمرنا بما هو آتٍ:

أولاً: إصدار نظام المناطق بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً: يتمّ العمل بهذا النظام في مدة لا تتجاوز عاماً من تاريخ نشره.

ثالثاً: يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

فهد بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

نظام المناطق

المادة الأولى:

يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة، كما يهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار الشريعة الإسلامية.

المادة الثانية:

تنظيم مناطق المملكة ومقر إمارة كل منطقة بأمر ملكي بناءً على توصية من وزير الداخلية.

المادة الثالثة:

تتكوّن كل منطقة إدارياً من عدد من المحافظات والنواحي والمراكز، وتُراعى في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والأمنية وظروف البيئة وطُرق المواصلات، ويتم تنظيم المحافظة بأمر ملكي بناءً على توصية من وزير الداخلية. أما النواحي والمراكز فيصدر بإنشائها وارتباطها قرار من وزير الداخلية بناءً على اقتراح من أمير المنطقة.

المادة الرابعة:

يكون لكل منطقة أمير بمرتبة وزير، كما يكون له نائب بالمرتبة الممتازة يساعده في أعماله ويقوم مقامه عند غيابه، ويتم تعيين الأمير ونائبه وإعفاؤهما بأمر ملكي بناءً على توصية من وزير الداخلية.

المادة الخامسة:

يكون أمير المنطقة مسؤولاً أمام وزير الداخلية.

المادة السادسة:

يؤدي الأمير ونائبه، قبل مباشرة العمل، القَسَم التالي أمام الملك:

أقسم باللّه العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي، وألاّ أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل.

المادة السابعة:

يتولى أمير كل منطقة إدارتها وفقاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح، وعليه بصفة خاصة:

أ - المحافظة على الأمن والنظام والاستقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً للأنظمة واللوائح.

ب - تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية.

ج - كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلاّ في الحدود المقرَّرة شرعاً ونظاماً.

د - العمل على تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.

هـ - العمل على تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفايتها.

و - إدارة المحافظات والنواحي والمراكز ومراقبة أعمال محافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز والتأكد من كفايتهم في القيام بواجباتهم.

ز - المحافظة على أموال الدولة وأملاكها ومنع التعدي عليها.

ح - الإشراف على أجهزة الحكومة وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن أدائهم لواجباتهم بكل أمانة وإخلاص، وذلك مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعهم.

ط - الاتصال مباشرة بالوزراء ورؤساء المصالح وبحث أمور المنطقة معهم بهدف رفع كفاية أداء الأجهزة المرتبطة بهم مع إحاطة وزير الداخلية بذلك.

ي - تقديم تقارير سنوية لوزير الداخلية عن كفاية أداء الخدمات العامة في المنطقة وغير ذلك من شؤون المنطقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الثامنة:

يُعقد اجتماع سنوي برئاسة وزير الداخلية لأمراء المناطق لبحث الأمور المتعلقة بالمناطق، ويرفع وزير الداخلية تقريراً بذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة التاسعة:

يُعقد اجتماع برئاسة أمير المنطقة مرتين في السنة على الأقل لمحافظي المحافظات ومديري النواحي لبحث شؤون المنطقة، ويرفع الأمير تقريراً بذلك إلى وزير الداخلية.

المادة العاشرة:

أ - يُعيَّن لكل منطقة وكيل أو أكثر بمرتبة لا تقل عن المرتبة الرابعة عشرة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الداخلية.

ب - يكون لكل محافظة محافظ لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة يُعيَّن بأمر من رئيس مجلس

الوزراء بناءً على توصية من وزير الداخلية، ويكون لها وكيل لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يُعيَّن بقرار من وزير الداخلية بناءً على توصية من أمير المنطقة.

ج ـ يكون لكل ناحية مدير لا تقل مرتبته عن الثامنة يُعيَّن بقرار من وزير الداخلية بناءً على توصية من أمير المنطقة.

د ـ يكون لكل مركز رئيس لا تقل مرتبته عن الخامسة يُعيَّن بقرار من أمير المنطقة بناءً على توصية من محافظ المحافظة.

المادة الحادية عشرة:

على أمراء المناطق ومحافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز الإقامة حيث مقر عملهم وعدم مغادرة نطاق علمهم إلاَّ بإذن من الرئيس المباشر.

المادة الثانية عشرة:

يباشر محافظو المحافظات ومديرو النواحي ورؤساء المراكز مهامهم في النطاق الإداري لجهاتهم وفي حدود الصلاحيات الممنوحة لهم.

المادة الثالثة عشرة:

على محافظي المحافظات إدارة محافظاتهم في نطاق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابعة باستثناء ما ورد في الفقرات «و»، «ط»، «ي» من تلك المادة، وعليهم مراقبة أعمال مديري النواحي ورؤساء المراكز التابعين لهم والتأكد من كفاءتهم بالقيام بواجباتهم وتقديم تقارير دورية لأمير المنطقة عن كفاءة أداء الخدمات العامة وغير ذلك من شؤون المحافظة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الرابعة عشرة:

على كل وزارة أو مصلحة حكومية لها خدمات في المنطقة، أن تُعيِّن رئيساً لأجهزتها في المنطقة لا تقلّ مرتبته عن الثانية عشرة يرتبط بالجهاز المركزي مباشرة، وعليه التنسيق مع أمير المنطقة في مجال عمله.

المادة الخامسة عشرة:

ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلسَ المنطقة يكون مقرُّه مقرَّ إمارة المنطقة.

المادة السادسة عشرة:

يتكوّن مجلس المنطقة من:

أ ـ أمير المنطقة رئيساً للمجلس.

ب ـ نائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس.

ج ـ وكيل الإمارة ومحافظي المحافظات.

د ـ رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الداخلية.

هـ ـ عدد من الأهالي لا يقلّ عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتمّ تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية، وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة السابعة عشرة:

يُشترط في عضو المجلس ما يلي:

أ ـ أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

ب ـ أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاءة.

ج ـ ألاّ يقلّ عمره عن ثلاثين سنة.

د ـ أن تكون إقامته في المنطقة.

المادة الثامنة عشرة:

للعضو أن يقدم اقتراحات إلى رئيس مجلس المنطقة كتابةً وذلك في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ويدرج الرئيس كل اقتراح في جدول أعمال المجلس لعرضه ودراسته.

المادة التاسعة عشرة:

لا يجوز لعضو مجلس المنطقة أن يحضر مداولات المجلس أو لجانه إذا كان الموضوع يتعلق بمصلحة شخصية له أو مصلحة من لا تُقبَل شهادته له أو كان وصياً أو قيماً أو وكيلاً لمن له مصلحة فيه.

المادة العشرون:

إذا رغب العضو المُعيَّن في الاستقالة، قدم طلباً بذلك إلى وزير الداخلية عن طريق أمير المنطقة. ولا تُعتبر الاستقالة نافذة إلاّ بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية.

المادة الحادية والعشرون:

في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام، لا يجوز عزل العضو المُعيَّن خلال مدة عضويته إلاّ بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية.

المادة الثانية والعشرون:

في حال خلو مكان أي عضو مُعيَّن لأي سبب من الأسباب، يُعيَّن بدله خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الخلو، وتكون مدة العضو الجديد هي المدة الباقية من مدة سلفه، وذلك وفقاً لما ورد في فقرة «هـ» من المادة السادسة عشرة من هذا النظام.

المادة الثالثة والعشرون:

يختص مجلس المنطقة بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة، وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ - تحديد احتياجات المنطقة واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة.

ب - تحديد المشاريع النافعة حسب أولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية.

ج - دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقُرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.

د - متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازنة والتنسيق في ذلك.

المادة الرابعة والعشرون:

يقوم مجلس المنطقة باقتراح أي عمل من أعمال النفع العام لمواطني المنطقة وتشجيع إسهام المواطنين في ذلك ورفعه إلى وزير الداخلية.

المادة الخامسة والعشرون:

يُحظَر على مجلس المنطقة النظر في أي موضوع يخرج عن الاختصاصات المقررة له حسب هذا النظام، وتكون قراراته باطلة إذا تجاوز ذلك، ويُصدر وزير الداخلية قراراً بذلك.

المادة السادسة والعشرون:

يعقد مجلس المنطقة دورة عادية كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه، وللرئيس أن يدعو المجلس إلى اجتماع غير عادي إذا رأى حاجة إلى ذلك.

وتشمل الدورة الجلسة أو الجلسات التي تُعقَد بناءً على دعوة واحدة، ولا يجوز فض الدورة إلاَّ بعد النظر في جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال ومناقشتها.

المادة السابعة والعشرون:

يُعتبر حضور اجتماعات مجلس المنطقة واجباً وظيفياً بالنسبة إلى الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين «ج» و«د» من المادة السادسة عشرة من هذا النظام، ويتعين عليهم الحضور بأنفسهم أو من يقوم مقامهم في حالة غيابهم عن عملهم.

وبالنبسة إلى الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة «هـ» من المادة المذكورة، يُعتبر تخلُّف العضو عن حضور دورتي انعقاد متتاليتين من دون عذر مقبول، موجباً للإقالة من المجلس. وفي هذه الحالة لا يجوز تعيين هذا العضو لعضوية المجلس مرة أخرى بعد مضي سنتين من تاريخ صدور قرار إقالته.

المادة الثامنة والعشرون:

لا تكون اجتماعات مجلس المنطقة نظامية إلاّ إذا حضرها ثلثا عدد أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء المجلس، فإذا تساوت الأصوات يرجّح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة التاسعة والعشرون:

لمجلس المنطقة أن يكوّن عند الحاجة لجاناً خاصة لدراسة أي أمر يدخل في اختصاصه، وله أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة والاختصاص، وله أن يستدعي من يشاء لحضور اجتماعات المجلس والاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثلاثون:

لوزير الداخلية أن يدعو المجلس إلى الاجتماع برئاسته في أي مكان يراه، كما أن له رئاسة أي اجتماع يحضره.

المادة الحادية والثلاثون:

لا يجوز انعقاد مجلس المنطقة إلاّ بدعوة من رئيسه أو نائبه، أو بأمر من وزير الداخلية.

المادة الثانية والثلاثون:

على رئيس المجلس رفع نسخة من القرارات إلى وزير الداخلية.

المادة الثالثة والثلاثون:

على رئيس مجلس المنطقة إبلاغ الوزارات والمصالح الحكومية بما يخصها من قرارات المجلس.

المادة الرابعة والثلاثون:

على الوزارات والمصالح الحكومية أن تُراعي قرارات مجلس المنطقة بالنسبة إلى ما ورد في الفقرتين «أ» و«ب» من المادة الثالثة والعشرين من هذا النظام. وإذا رأت الوزارة أو المصلحة الحكومية عدم الأخذ بقرار مجلس المنطقة في ما ذكر، فعليها أن توضح أسباب

ذلك لمجلس المنطقة. وإذا لم يقتنع مجلس المنطقة بملاءمة الأسباب التي أوضحتها الوزارة أو المصلحة، فيرفع عن ذلك إلى وزير الداخلية للعرض عنه لرئيس مجلس الوزراء.

المادة الخامسة والثلاثون:

تحيط كل وزارة ومصلحة لها خدمات في المنطقة، مجلس المنطقة بما تقرر للمنطقة من مشاريع في الميزانية فور صدورها، كما تحيطه بما تقرر للمنطقة في خطة التنمية.

المادة السادسة والثلاثون:

لكل وزير ورئيس مصلحة أن يستطلع رأي مجلس المنطقة حول أي موضوع يتعلق باختصاصه في المنطقة، وعلى المجلس إبداء رأيه في ذلك.

المادة السابعة والثلاثون:

يحدد مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير الداخلية، مكافآت لرئيس مجلس المنطقة وأعضائه، ويراعي في تقديرها تكاليف المواصلات والإقامة.

المادة الثامنة والثلاثون:

لا يُحَلّ مجلس المنطقة إلاّ بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية على أن يتم تعيين أعضائه مجدداً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحل. وفي أثناء فترة الحلّ يمارس الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين «جـ» و«د» من المادة السادسة عشرة من هذا النظام برئاسة أمير المنطقة، اختصاصاتِ المجلس.

المادة التاسعة والثلاثون:

يكون لمجلس المنطقة أمانة في إمارة المنطقة تتولى إعداد جدول أعماله وتوجيه الدعوات في مواعيدها وتسجيل المناقشات التي تجري في أثناء الجلسات وفرز الأصوات وإعداد محاضر الجلسات وتحرير القرارات والقيام بالأعمال اللازمة لضبط جلسات المجلس وتدوين قراراته.

المادة الأربعون:

يُصدر وزير الداخلية اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

المصدر: المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، **النظام الأساسي للحكم**، الرياض، ص ٤٨-٦٠.

الملحق السابع عشر

خطاب وليّ العهد إلى مجلس الشورى

١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦

أيّها الإخوة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرّني في هذه المناسبة الميمونة نقل تحيّات أخي خادم الحرمين الشريفين وأحرّ تمنيّاته لمجلسكم. كما أنني أحمل أخباراً طيبة عن تحسّن حالته الصحية بفضل الله تعالى.

إخوتي،

قبل مجيئي إليكم، تذكّرت الخطابات السابقة التي ألقاها أخي خادم الحرمين الشريفين إلى هذا المجلس الموقّر، فوجدت أنها كانت تشتمل على وصف مفصّل لسياساتنا الداخلية والخارجية - العلاقات العربية والإسلامية والدولية - ومنافع الشورى في الإسلام، بالإضافة إلى لمحات تاريخيّة موجزة عن دولتنا الحديثة ومؤسّسها الملك عبد العزيز. لنتذكّر هذه الخطب ونتّبع النصائح التي وردت فيها، فأنا ألقي هذا الخطاب وأستوحيه من روحها ومن أهداف هذا المجلس وشرعيّته، الذي تعكس أعماله الحاجة الملحّة لأفكاره الصادقة. أتمنّى أن تستمرّوا في التعبير عن هذه الآراء إذ إن هذه هي مسؤوليتكم وواجبكم، فلا يغيبنّ عن بالكم أن مثل هذه الآراء الصريحة قد أدّت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين عدد من الشعوب في مختلف حقبات التاريخ الإسلامي. وبفضل الله تعالى، أننا نتّبع الشريعة الإسلامية الكريمة التي شرّفت الإنسان وأنعمت عليه بقانون عادل قادر على حلّ مشاكل الإنسانية حتّى اليوم الأخير حين يرث الله القدير الأرض وكلّ ما عليها.

أيّها الإخوة،

إذا كنّا نسعى اليوم إلى أن ينظر إلينا الآخرون من خلال هذا المفهوم الإنساني لرسالة

الإسلام، فعلينا حماية هذه الرسالة من الآراء والمفاهيم التي لا يمكن أن تبلغ حكمتها وعدالتها، إذ أنها حقاً رسالة سامية وقانون عادل وإلهي.

أيها الإخوة،

في هذه المناسبة، أقول لكم إن مسائل كثيرة قد تمّ طرحها عند تأسيس هذا المجلس، وقد قيل الكثير أيضاً بهذا الشأن؛ إلا أن ردّنا لجميع الراغبين في معرفة الحقيقة هو أن حقّ الشورى في الإسلام لا يُعطَى إلا للصادقين في أقوالهم وأفعالهم وآرائهم وفي رؤيتهم لما هو حقّ. هذا ما نفهمه وما نرغب في الدفاع عنه، وحمايته من الأخطاء في عهد كثرت فيه التغيّرات في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والإعلامي. ونقول لكم أيضاً، أيها الإخوة والمواطنون، إنه ما من مجال للتردّد في إسداء النصائح والشورى. نعلن أننا نبقى ملتزمين بخدمة الله ودينه ووطننا ومواطنيه، وأننا سوف نكون، بمشيئة الله تعالى، صادقين في هذه الخدمة.

فكما قال أخي خادم الحرمين الشريفين، الأبواب مفتوحة والقلوب والعقول متيقّظة، بإذن الله تعالى، لكلّ المواطنين الذين هم بحاجة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر: أخبار صحافية، السفارة السعودية، واشنطن، ١٥ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٦.

المراجع

أطروحات ماجستير ودكتوراه

Samore, Gary Samuel, *Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982)*, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, December 1983.

Walt, Joseph William, *Saudi Arabia and the Americans: 1928-1951*, Evanston, Illinois: Northwestern University, 1960.

كتب ومخطوطات غير منشورة

المراجع العربية

ابن عبد العزيز، طلال، **رسالة إلى المواطن**، القاهرة، ١٩٦٢.

سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية منذ العام ١٩٤٥**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

السيد، ناصر، **تاريخ آل سعود**، جزءان، بيروت، مطبعة الاتّحاد، ١٩٨٥.

عبد الحيّ قزّاز، حسّان، **الأمن الذي نعيشه**، جزءان، الطبعة الثالثة، جدّة، السعودية، دار العلم للطباعة والنشر، ١٩٩٣، (تمّ إصدار مجلّد ملخّص واحد باللغة الإنكليزية تحت العنوان نفسه في العام ١٩٩٢).

عبد الغفور، أحمد، **محمد بن عبد الوهاب**، مكّة، مؤسّسة مكّة للنشر، ١٩٧٩.

عبد الوهاب، محمد، **الأصول الثلاثة وأدلّتها**، القاهرة، دار الطباعة اليوسفية.

العثيمين، عبد الصالح، **نشأة إمارة الرشيد**، الرياض، ١٩٨١؛

تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض، ١٩٨٤، ١٩٩٥.

كشك، محمد جلال، السعوديون والحلّ الإسلامي، جدّة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.

المراجع الأجنبية

Abir, Mordechai, *Oil, Power and Politics, London: Frank Cass*, 1974;

Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites; Conflict and Collaboration, Boulder, Colorado: Westview Press, 1988.

Aburish, Said K, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, London: Bloomsbury, 1994.

Ahrari, Mohammed E, *OPEC: The Falling Giant*, Lexington: The University Press of Kentucky, 1986.

Ali, Sheikh Rustum, *Saudi Arabia and Oil Diplomacy*, New York: Praeger Publishers, 1976.

Anderson, Irvine H., *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1981.

Armstrong, Harold C., *Lord of Arabia: Ibn Saud, An intimate Study of a King*, London: Arthur Baker, Ltd., 1934.

Askari, Hossein, *Saudi Arabia's Economy: Oil and the Search for Economic Development*, Greenwich, Connecticut: JAI Press Inc., 1990.

Badeeb, Saeed M., *The Saudi-Egyptian Conflict Over North Yemen, 1962-1970*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1986.

Beaver, Paul (ed.), *Jane's Sentinel: The Unfair Advantage*, London: Jane's Information Group, 1994.

Bendix, Reinhard, *Kings or People: Power and the Mandate to Rule*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1978, 1980.

Benoist-Mechin, *Le Loup et le Leopard: Ibn Seoud ou la naissance d'un royaume*, Paris: Albin Michel, 1955.

Bligh, Alexander, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, New York and London: New York University Press, 1984.

Brzezinski, Zbigniew, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983.

Bulloch, John, *Reforms of the Saudi Arabian Constitution*, London: Gulf Center for Strategic Studies, April 1992.

Burling, Robbins, *The Passage of Power: Studies in Political Succession*, New York: Academic Press, 1974.

Bush, George and Brent Scowcroft, *A World Transformed*, New York: Alfred A. Knopf, Inc., 1998.

Cave Brown, Anthony, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings*, Boston: Houghton Mifflin Company, 1999.

CDLR Yearbook '94-'95, London: The Committee for the Defense of Legitimate Rights, November 1994.

Conrad, Lawrence I. (ed.), *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan R. Buheiry*, Princeton, New Jersey: The Darwin Press, Inc., 1989.

Cordesman, Anthony H., *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1997.

Coulson, Noel J., *A History of Islamic Law*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964.

Darwish, Adel and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*, New York: St. Martin's Press, 1991.

Dawisha, Adeed I., *Saudi Arabia's Search for Security*, London: The International Institute for Strategic Studies (Adelphi Paper Number 158), 1979.

Dekmejian, R. Hrair, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World*, Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1985, 1989.

Emerson, Steven, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*, New York: Franklin Watts, 1985.

Fandy, Mamoun, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, New York: St. Martin's Press, 1999.

Al-Farsy, Fouad, *Modernity and Tradition: The Saudi Equation*, London and New York: Kegan Paul International, 1994;

Saudi Arabia: A Case Study in Development, New York: Routledge, Chapman & Hall Inc., 1986.

Field, Michael, *The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States*, Woodstock: The Overlook Press, 1985.

De Gaury, Gerald, *Faisal: King of Saudi Arabia*, New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1967.

Gause, F. Gregory, III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, New York: Council on Foreign Relations Press, 1994;

Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence, New York: Columbia University Press, 1990.

Graham, Douglas F., *Saudi Arabia Unveiled*, Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt, 1991.

Habib, John S., *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930*, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1978.

Hammed, Mazher A., *Arabia Imperilled: The Security Imperatives of the Arab Gulf States*, Washington, D.C.: Middle East Assessments Group, 1986.

Hart, Parker T., *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1998.

Helms, Christine Moss, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Saudi Arabia*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981.

Henderson, Simon, *After King Fahd: Succession in Saudi Arabia*, policy paper number 37, 2nd edition, Washington, D.C., The Washington Institute for Near East Policy, 1995.

Herb, Michael, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany: State University of New York Press, 1999.

Hiro, Dilip, *Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War*, New York, Routledge, 1992.

Holden, David and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1981.

Howarth, David, *The Desert King: The Life of Ibn Saud*, London: Quartet Books, 1965, 1980.

Huyette, Summer Scott, *Political Adaptation in Saudi Arabia: A Study of the Council of Ministers*, Boulder and London: Westview Press, 1985.

Islami, A. Reza S., and Rostam Mehraban Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia*, Seattle: University of Washington Press, 1984.

Jerichow, Anders, *Saudi Arabia: Outside Global Law and Order-A Discussion Paper*, Surrey, United Kingdom: Curzon, 1997;

The Saudi File: People, Power, Politics, New York: St. Martin's Press, 1998.

Katz, Mark N., *Russia and Arabia: Soviet Foreign Policy Toward the Arabian Peninsula*, Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Kechichian, Joseph A., (ed.), *A Century in Thirty Years: Shaykh Zayed and the United Arab Emirates*, Washington, D.C.: The Middle East Policy Council, 2000;

Political Dynamics and Security in the Arabian Peninsula Through the 1990s, MR-167-AF/A, Santa Monica, California: RAND, 1993;

Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy, MR 680-RC, Santa Monica, California: RAND, 1995.

Kelley, J. B., *Arabia, the Gulf and the West*, New York: Basic Books, 1980;

Khadduri, Majid, *Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics*, Baltimore: Johns Hopkins, 1973;

Arab Personalities in Politics, Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1981.

Kissinger, Henry, *Years of Upheaval*, Boston: Little, Brown and Company, 1982.

Knauerhause, Ramon, *The Saudi Arabian Economy*, New York: Praeger, 1975.

Korn, David A., *Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1992.

Kostiner, Joseph, *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000;

The Making of Saudi Arabia 1916-1936: From Chieftaincy to Monarchical State, New York and Oxford: Oxford University Press, 1993.

Koury, Enver M., *The Saudi Decision-Making Body: The House of Al-Saud*, Hyattsville, Maryland: Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1978.

Lackner, Helen, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*, London: Ithaca Press, 1978.

Laoust, Henri, *Le Califat Dans La Doctrine de Rashid Rida*, Paris: Librairie d'Amerique et d'Orient, 1986.

Lapidus, Ira M., *A History of Islamic Societies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Leatherdale, Clive, *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The Imperial Oasis*, London: Frank Cass Publishers, 1983.

Lees, Brian, *A Handbook of the Al Saud Family of Saudi Arabia*, London: Royal Genealogies, 1980.

Legum, Colin (ed.), *Middle East Contemporary Survey 1, 1976-1977*, New York and London: Holmes & Meier Publishers, Inc., 1978.

Long, David E., *The Kingdom of Saudi Arabia*, Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1997;

Saudi Arabia, Beverly Hills and London: Sage Publications (for the Center for Strategic and International Studies, The Washington Papers 4:39), 1976;

The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies, Boulder and London: Westview Press, 1985.

Mackey, Sandra, *The Saudis: Inside the Desert Kingdom*, Boston: Houghton Mifflin Company, 1987.

McLoughlin, Leslie, *Ibn Saud: Founder of a Kingdom*, London: Macmillan Press, 1993.

Metz, Helen Chapin (ed.), *Saudi Arabia: A Country Study*, Washington, D.C.: Federal Research Division, U.S. Library of Congress, 1993.

Miller, Aaron David, *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*, Chapel Hill, North Carolina: The University of North Carolina Press, 1980.

Moore, John Norton, *Crisis in the Gulf: Enforcing the Rule of Law*, New York: Oceana Publications, Inc., 1992.

Mosely, Leonard, *Power Play: Oil in the Middle East*, Baltimore: Penguin Books, 1974.

Munif, Abdelrahman, *Cities of Salt*, New York: Vintage International, 1989;

The Trench, New York: Pantheon Books, 1991;

Variations on Night and Day, New York: Pantheon Books, 1993.

Plascov, Avi, *Security in the Persian Gulf: Modernization, Political Development and Stability*, Totowa, New Jersey: Allanheld, Osmun & Company, 1982.

Philipy, H. St. John, *Saudi Arabia*, London: Ernest Benn Ltd., 1955.

Powell, William, *Saudi Arabia and Its Royal Family*, Secaucaus, New Jersey: Lyle Stuart, Inc., 1982.

Pierre, Andrew J., *The Global Politics of Arms Sales*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982.

Quandt, William B., *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil*, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981.

Ramzani, R. K., *The Gulf Cooperation Council: Records and Analysis*, Charlottsville, Virginia: University Press of Virginia, 1988;

Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1988.

Al Rasheed, Madawi, *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty*, London and New York: I. B. Tauris & Co. Limited, 1991.

Rashid, Ibrahim (ed.), *Documents in the History of Saudi Arabia*, volumes 1-8, 1976-1985.

Rejai, Mostafa, *Comparative Political Ideologies*, New York: St. Martin's Press, 1984.

Robinson, Jeffrey, *Yamani: The Inside Story*, New York: The Atlantic Monthly Press, 1988.

Sachedina, Abdulaziz Abdulhussein, *The Just Ruler in Shi'ite Islam: The Comprehensive Authority of the Jurist in Imamite Jurisprudence*, New York and London: Oxford University Press, 1988.

Safran, Nadav, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, Boston, Massachusetts: Harvard University Press, 1985.

Salinger, Pierre (with Eric Laurent), *Secret Dossier: The Hidden Agenda Behind the Gulf War*, New York: Penguin Books, 1991.

Seymour, Ian, *OPEC: Instrument of Change*, New York: St. Martin's Press, 1981.

Shaban, M. A., *The Abbasid Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

Sheean, Vincent, *Faisal: The King and His Kingdom*, Tavistock, England: University Press of Arabia, 1975.

Simons, Geoff, *Saudi Arabia: The Shape of a Client Feudalism*, New York: St. Martin's Press, 1998.

bin Sultan, Khaled (with Patrick Seale), *Desert Warrior: A Personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander*, New York: HarperCollins Publishers, Inc., 1995.

Tibi, Bassam, *Conflict and War in the Middle East, 1967-1991*, New York: St. Martin's Press, 1993.

Troeller, Gary, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud*, London: Frank Cass Publishers, 1976.

Twitchell, K. S., *Saudi Arabia*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1953.

Vassiliev, Alexei, *The History of Saudi Arabia*, London: Saqi Books, 1998.

Wilson, Peter W., and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm*, Armonk, New York: M. E. Sharpe, 1994.

Woodward, Bob, *The Commanders*, New York: Simon & Schuster, 1991.

Yamani, Hani A. Z., *To Be A Saudi*, London: Janus Publishing Company, 1997.

Al-Yassini, Ayman, *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*, Boulder and London: Westview Press, 1985.

Yizraeli, Sarah, *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle Between King Sa'ud and Crown Prince Faysal, 1953-1962*, Tel Aviv, Israel: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1997.

مقالات، فصول، دراسات، وكتيّبات

باللغة العربية

«اكتشاف المخيّم التدريبي للمعارضة السلفية»، **الأحد**، بيروت، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٣، ص ١٦.

«الإجراءات الصارمة المتّخذة بحقّ المعارضة بعد الهجوم المزعوم»، **القدس العربي**، ١٧ أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٣، ص ١.

«الاختلافات التي لا نزال نشهدها ضمن العائلة الحاكمة»، **النداء الأسبوعي**، بيروت، ٢٧ أيار/ مايو، ١٩٧٩، ص ١.

«الأمير تركي يناقش الدور السعودي في الأزمة السودانية»، **الأشقّاء**، الخرطوم، ٣١ أيار/ مايو، ١٩٨٨، ص ١٧-٢٢.

«الأمير نايف يساند انتشار القوّات السعودية السريع في منطقة الخليج»، **اليوم**، الدمام، ٢٣ شباط/ فبراير، ١٩٨٢، ص ١.

الجبريتي، أنور عبد المجيد، «الأمير عبد الله والسوق»، **الحياة**، العدد ١٣٣٧٨، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٩، ص ٢٣.

الرشيد، مشعل، «الجزيرة تستطلع آراء المسؤولين في كلية الملك عبد العزيز الحربية حول رسالة الكلية التربوية»، **الجزيرة**، ١٥ أيار/ مايو، ١٩٨٤، ص ١١.

«المتخرّجون من المعهد العسكري يشملون فلسطينيّين»، **المدينة**، ٢ تموز/ يوليو، ١٩٩٢، ص ٣.

المقرن، عبد الرحمن وعبد الله العميرة، «الأمير سلطان: دراسات عمليّة لأربعة مصانع عسكرية ضخمة»، **الرياض**، ٢٧ نيسان/ أبريل، ١٩٨٧، ص ١.

«حين تقول السعودية لا لتخزين النفط»، **المستقبل**، باريس، العدد ٢٤٨، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٨١، ص ٥٣-٥٥.

خالد، تيسير، «الوضع في السعودية وآفاق التطوّر: الوكالات، والقرار السياسي، والدور الخاص»، **السفير**، بيروت، ١ شباط/ فبراير، ١٩٨١، ص ١٥.

«دراسات حول إنتاج المعدّات العسكرية»، **الخليج**، ١٧ أيار/ مايو، ١٩٩٢، ص ١٨.

«صدور النظام الجديد لمجلس الوزراء وأعضاء ولوائح مجلس الشورى في السعودية»، **الحياة**، العدد ١١١٤٧، ٢١ آب/ أغسطس، ١٩٩٣، ص ٦.

«طلال بن عبد العزيز يكشف عن أسرار القاعدة في الظهران»، **النهار العربي والدولي**، ٧-١٣ نيسان/أبريل، ١٩٨٠، ص ١٨-١٩.

عبد المجيد، فاروق، «العلاقات بين السعودية ويوغوسلافيا»، **المصوّر**، العدد ٣١١٨، ١٣ تموز/يوليو، ١٩٨٤، ص ٣٥-٣٨.

عبد المطّلب، فكري، «حركات المعارضة السرية في السعودية»، **اليقظة العربيّة**، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٧-٣٩.

عزيدان، حمد، «الوضع الاقتصادي والسياسي في السعودية وتأثير الثورة الإيرانية»، **الحرية**، بيروت، ٤ حزيران/يونيو، ١٩٧٩، ص ٣٦-٣٧.

«مقابلة مع وزير البترول والموارد المعدنية الشيخ أحمد زكي اليماني»، **المستقبل**، باريس، العدد ٢٥٨، ٣٠ كانون الثاني/يناير، ١٩٨٢، ص ٤٩-٥٢.

«نقاش حول تأثير المملكة في المنطقة»، **المجلّة**، العدد ٨٣، ١٢-١٨ أيلول/سبتمبر، ١٩٨١، ص ١٢-١٩.

نمر، سليمان، «الأسلحة السعودية: مصادر متنوّعة ومواقع عصرية»، **المستقبل**، ٦ أيلول/سبتمبر، ١٩٨٠، ص ١٨.

باللغات الأجنبية

Ambah, Faiza Saleh, 'Crown Prince Popular With Saudis', *The Associated Press*, July 31, 1999.

Barzin, Saeed, 'Iran: Evolving New Axis?', *Middle East International*, number 600, May 21, 1999, pp. 13-14.

Braibanti, Ralph, and Fouad Abdul-Salem Al-Farsy, 'Saudi Arabia: A Developmental Perspective,' *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 1:1, fall 1977, pp. 3-43.

de Borchgrave, Arnaud, 'Undercutting Fahd', *Newsweek*, April 23, 1979, pp. 51-52.

de Briganti, Giovanni, 'Cash-Strapped Saudis Proceed on 3 French Contracts', *Defense News* 9:5, February 7-13, 1994, p. 36.

Canard, Marius, 'Fatimids', *Encyclopaedia of Islam*, new edition, vol. 2, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1960- , pp. 850-62.

'Change Is Inevitable in Saudi Arabia', *Al-Quds Al-Arabi*, April 16, 1998, reproduced in *Mideast Mirror*, April 17, 1998.

Dakroub, Hussein, 'Gulf States May Form Joint Military Unit', *The Washington Times*, December 22, 1993, p. 15.

Dawisha, Adeed I. 'Internal Values and External Threats: The Making of Saudi Foreign Policy', *Orbis* 23:1, spring 1979.

Dekmejian, R. Hrair. 'Saudi Arabia's Consultative Council', *The Middle East Journal* 52:2, spring 1998, pp. 204-218;

'The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia', *The Middle East Journal* 48:4, autumn 1994, pp. 627-643.

Dorsey, James, 'After Mecca, Saudi Rulers Provide a Channel for Dissent', *The Christian Science Monitor*, March 14, 1980, p. 7.

Engel, Richard, 'Saudi Succession Unresolved', *The Washington Times*, April 22, 1998.

Feith, Douglas J., 'The Oil Weapon De-Mystified', *Policy Review*, number 15, winter 1981, pp. 19-39.

Finnegan, Philip, 'Iran Navy Buildup Stirs U.S.-Arab Response', *Defense News* 8:49, December 6-12, 1993, p. 28.

Gibb, H. A. R, 'Al-Mawardi's Theory of the Caliphate', in Stanford J. Shaw and William R. Polk (eds.), *Studies on the Civilization of Islam*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982, pp. 151-165.

Goodarzi, Jubin, 'Behind Iran's Middle East Diplomacy', *Middle East International*, number 608, September 17, 1999, pp. 21-23.

Heim, Pierre, 'After the Shock', *Remarques Arabo-Africaines*, Brussels, number 527, 1980, pp. 10-12.

Heisbourg, Francois, 'France and the Gulf Crisis', in Nicole Gnesotto and John Roper (eds.), *Western Europe and the Gulf*, Paris: The Institute for Security Studies-Western European Union, 1992, pp. 17-38.

Holden, David. 'A Family Affair', *The New York Times Magazine*, July 6, 1975, pp. 8-9, 26-27.

Ibrahim, Youssef M., 'Saudi King Issues Decrees to Revise Governing System', *The New York Times*, March 2, 1992, p.1.

'ICHR-GAP Lauds New Saudi Rights Group', *Arabia Monitor* 2:5, May 1993, pp. 1, 6.

Ignatius, David, 'Royal Payoffs: Big Saudi Oil Deal With Italy Collapses After Fee Plan Is Bared', *The Wall Street Journal*, May 4, 1981, pp. 1, 21;

'Some Saudi Princes Pressure Oil firms For Secret Payments', *The Wall Street Journal*, May 1, 1981, p. 23.

'Iran Waiting for UAE to Agree on Talks on Islands', *Mideast Mirror*, November 25, 1993, p.17.

Jarrah, Najm, 'Small Step Forward', *Middle East International*, number 457, August 28, 1993, pp. 12-13.

Jehl, Douglas, 'Sheik Shares His Misgivings Over U.S. Policies', *The New York Times*, May 31, 1998, p. 5.

Karasik, Theodore, *Azerbaijan, Central Asia, and Future Persian Gulf Security*, N-3579-AF/A, Santa Monica, California: RAND, 1992.

Katz, Mark N., 'External Powers and the Yemeni Civil War', in Jamal S. al-Suwaidi (ed.), *The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences*, London: Saqi books for the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1995, pp. 81-93.

'Kuwait Signs Defense Pact with Moscow', *Mideast Mirror*, November 30, 1993, p. 22.

Kechichian, Joseph A., 'Islamic Revivalism and Change in Saudi Arabia: Juhaiman Al-Utaybi's Letters to the Saudi People', *The Muslim World* 70:1, January 1990, pp. 1-16;

'Political Minefields in the Persian Gulf: The Succession Issue', *Energy Compass* 6:46, November 17, 1995, pp. 14-17;

'The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia', *International Journal of Middle East Policy* 18:1, February 1986, pp. 53-71;

'Saudi Arabia's Will to Power', *Middle East Policy* 7:2, February 2000, pp. 47-60;

'Sa'ud, Faysal Ibn 'Abd Al-'Aziz Al', *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, 1995, vol. 4, pp. 3-4;

'Saudi/US Partnership: The Ties that Bind', *Arabia Trends*, number 14, November 1998, p. 22-24;

'Trends in Saudi National Security', *The Middle East Journal* 53:2, spring 1999, pp. 232-53;

'The United States and the Arab Gulf Monarchies', *Les Notes de L'IFRI*, number 8, Institut Francais des Relations Internationales, Paris, 1999, pp. 1-58.

Kelidar, Abbas R, 'The Problem of Succession in Saudi Arabia', *Asian Affairs* 9:1, February 1978, pp. 23-30.

'King of Oil Surges Ahead', *Petroleum Economist* 58:12, December 1991, p. 7.

Knauerhase, Ramon, 'Saudi Arabia: Our Conservative Muslim Ally', *Current History* 76:453, January 1980, pp. 35-37.

Lalevee, Thierry, 'Teheran's New Allies in Africa', *World Press Review*, September 1993, p. 20.

Lewis, Bernard, 'Politics and War', in Joseph Schacht with C.E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam*, 2nd edition, Oxford: Clarendon Press, 1974, pp. 156-209.

Long, David E., 'King Faisal's World View', in Willard A. Belling, *King Faisal and the Modernization of Saudi Arabia*, London and Boulder: Croom Helm and Westview Press, 1980, pp. 173-183;

'Saudi Oil Policy', *The Wilson Quarterly*, winter 1979, p. 85.

'Mitterrand to Press Saudis on Oil Threats', *The Financial Times*, October 15, 1993, p.5.

Mishawi, Tawfic, 'A New Direction', *The Middle East Magazine*, May 1979.

Morris, Harvey, 'Saudi Arabia/Iran: Partnership', *Arabies Trends*, number 22, July-August 1999, pp. 14-15.

Murphy, Caryle, 'Saudi Arabia Bans Rights Group', *The Washington Post*, May 14, 1993, p. 35.

Al-Musaybah, Saud, 'Acting for Al-Fahd, Crown Prince Observes Opening Ceremony Today at King Khalid Military College', *Al-Riyadh*, December 18, 1982, p. 4, in 'Overview On King Khalid Military College', *JPRS-Near East/ South Asia Report*, number 2730, April 1, 1983, p. 22.

Al-Muttalib, Fikri Abd, 'Clandestine Opposition Movements in Saudi Arabia', *Al-Yaqza Al-Arabiyah*, Cairo, December 1987, pp. 27-39, in 'Russian Author Traces Opposition in Saudi Arabia', *JPRS-NEA-88-011*, February 26, 1988, p. 15.

Naaoush, Sabah, 'A Catastrophic Financial Situation', *Marches Tropicaux et Mediterranees*, May 29, 1992, pp. 1382-1384.

Nasrawi, Salah, 'Saudi Princes Urges Changes', *The Associated Press*, June 6, 1999.

'No Change in Oil Policy Says Prince Nayif', *Middle East Economic Survey* 30:4, November 3, 1986, p. A5.

Podeh, Elie, 'The Struggle Over Arab Hegemony After the Suez Crisis', *Middle Eastern Studies* 29:1, January 1993, pp. 91-110.

Pipes, Daniel and Patrick Clawson, 'Ambitious Iran, Troubled Neighbours', *Foreign Affairs* 72:1, America and the World 1992-1993, pp. 124-141.

'The Party Isn't Over', *The Economist* 327:7817, June 26, 1993, p. 57.

'18 Preachers Banned in Riyadh', *Arabia Monitor* 2:2, February 1993, p. 7.

Quandt, William B, 'U. S. Energy Policy and the Arab-Israeli Conflict', in Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler (eds.), *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications*, New York: Praeger Publishers, 1976.

Rattner, Steven, 'Khalid is Dead; Fahd Succeeds in Saudi Arabia', *The New York Times*, June 14, 1982.

Richards, D. S., 'Fatimid Dynasty', *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, New York and Oxford: Oxford University Press, 1995, pp. 7-8.

Al-Rifa, Ahmad Sharif, 'The King and Responsibility, Part Seven: Oil and Politics: As a Result of Fahd's Great Stand, the World Was Spared an Explosion that Would Have Led to Disaster', *Al-Madinah*, October 4, 1982, p. 9, in 'King's Position on Oil Production, Pricing Reviewed', *JPRS-Near East-North Africa*, number 2661, November 17, 1982, p. 130.

'Royal Saudi Air Force: Safeguarding Peace and Stability', *Saudi Arabia* 8:1, spring 1991, p. 7.

Rusinov, Colonel R., 'Saudi Arabia's Armed Forces', *Zarubehshnoye voyennoye obzreniye*, Russian, January 1994, pp. 9-11.

Salameh, Ghassan, 'Political Power and the Saudi State, *MERIP Reports*, number 91, October 1981, p. 8.

Samore, Gary, 'The Persian Gulf', in David A. Deese and Joseph S. Nye (eds.), *Energy and Security*, Cambridge: Ballinger Publishing Company, 1981.

'Saudi King Fahd Shares Bush Peace "Instinct"', *Reuters Library Report*, January 6, 1991.

'Saudi Oil Grant to Help Turkish Military', *Middle East Economic Survey* 35:1, October 7, 1991, p. A3.

'Saudis Cooperated with Reagan, Bush', *World Oil* 213:8, August 1992, p. 9.

'Saudis May Buy Subs to Protect Coasts', *The Journal of Commerce*, April 18, 1994, p. 7B.

'Saudis Welcome U.S. Troops to Stop Saddam', *Reuters Library Report*, August 29, 1990.

Sciolino, Elaine, 'Iran's Durable Revolution', *Foreign Affairs* 61:4, spring 1983, pp. 893-920.

'Seeds on Stony Ground', *The Economist* 327: 7815, June 12, 1993, p. 53.

Standenmaier, William O., 'Military Policy and Strategy in the Gulf War', *Parameters* 12:2, June 1982, pp. 25-35;

and Shirin Tahir-Kheli, *The Saudi-Pakistani Military Relationship and its Implications for U.S. Strategy in Southern Asia*, Carlisle Barracks, Pennsylvania: U.S. Army War College Strategic Studies Institute, October 1, 1981.

Sullivan, Robert R. 'Saudi Arabia in International Politics', *Review of Politics* 32:4, October 1970, pp. 436-460.

Sultan, General Prince Khalid bin, 'The Gulf War and its Aftermath: A Personal Perspective', *RUSI Journal* 138:6, December 1993, pp. 1-5.

Tadjbakhsh, Shahrbanou, 'The Bloody Path of Change: The Case of Post-Soviet Tajikistan', *The Harriman Institute Forum*, July 1993.

'Telephone Interview with Saudi Ambassador to Sanna', *Ukaz*, April 21, 1992, p.5.

Tinnin, David, 'Saudis Recognize Their Vulnerability', *Fortune*, March 10, 1980, pp. 48-55.

Tucker, Robert W., 'Further Reflections on Oil and Force', *Commentary*, March 1975, pp. 45-56;

'Oil: The Issue of American Intervention', *Commentary*, January 1975, pp. 21-30.

Turner, Louis and James Bedore, 'Saudi Arabia: The Power of the Purse-Strings', *International Affairs* 54:3, July 1978.

Tusa, Francis, 'LAV's in the Gulf: Saudi National Guard Hopes to Resume Modernization Plans', *Armed Forces Journal International* 131:10, May 1994, p. 39.

'U.K. Offers Submarine Lease', *Sentinel: The Gulf States* 1:7, April 1994, p. 1.

Wylie, James, 'Iran: Quest for Security and Influence', *Jane's Intelligence Review* 5:7, July 1993, p. 311.

Zanoyan, Vahan, *Saudi Arabia's Finances: Current Realities and Short-Term Prospects*, The Petroleum Finance Company, Washington, D.C., September 1993.

الصحف والمجلات

الحياة (صحيفة عربية يومية)، لندن

Arabies, Paris;

Arabies Trends, Paris;

The Christian Science Monitor;

Country Report-Saudi Arabia, The Economist Intelligence Unit, London, 1990-2000;

FBIS-MEA-1980-1991;

FBIS-NEA-1991-2000;

The Financial Times;

Foreign Report, 1989-1996;

Gulf States Newsletter, London;

The International Herald Tribune;

المراجع

JPRS-NEA-1980-1996;

The Los Angeles Times;

Middle East Economic Digest (MEED), London;

The New York Times;

Oil & Gas Journal;

Saudi Arabia Quarterly Report, Middle East Economic Digest, London;

The Washington Post.



الفهارس

فهرس الأعلام

ش

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن والقبائل

ش

ص

ص

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ي

تُعتبر المملكة العربية السعودية دولةً حساسة بالنسبة إلى المصالح الغربية الأمنية في الخليج الفارسي. فاستثمارات واشنطن، على سبيل المثال، كبيرة جداً في المملكة. لذا لطالما شكّلت هويةُ حكّام البلاد (وردّات فعلهم حيال الضغوطات الداخلية) أمراً في بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة إلى الغرب.

يورد هذا البحث نظرة تقييمية إلى التغيُّرات المستقبلية المتوقَّع حدوثها في موضوع زعامة البلاد، فيحدّد الأفراد الذين يتمتّعون بأوفر الحظوظ في الحكم، ويدقّق في مواقفهم السياسية والاجتماعية والدينية، ومن بينها موقفهم من الولايات المتحدة الأميركية، ويقيّم المعايير التي ترعى استمرارية العائلة الحاكمة. بعبارة أخرى، يوضح هذا الكتاب للزعماء البارزين مسألة «التصميم على السلطة» (أي الرغبة في الحكم بغضّ النظر عن شرعيّة الحقّ في الحكم). ومن خلال ذلك، يقدّم الكتاب الافتراضات حول التطوُّر المتوقَّع خلال السنوات القليلة القادمة لمسألة الخلافة تحت قيادة عائلة آل سعود.

ISBN 1 85516 445 0



